



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



ارسلنا  
عليكم يا صابغ  
الرماد

www.ghaemiyeh.com  
www.ghaemiyeh.org  
www.ghaemiyeh.net  
www.ghaemiyeh.ir



دروس خارج فقه  
سال ۳۶-۳۵  
حضرت آیت الله العظمیٰ محمد باقر قزوینی

(( به همراه صوت دروسی ))

WWW.GHBOOK.IR

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آرشيو دروس خارج فقه آيت الله شيخ محمد اسحاق فياض ٣٥-٣٦

كاتب:

آيت الله شيخ محمد اسحاق فياض

نشرت في الطباعة:

سایت مدرسه فقاھت

رقمی الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١١	أرشيو دروس خارج فقه آيت الله شيخ محمد اسحاق فياض ٣٦-٣٥
١١	اشاره
١١	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٤	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٧	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٩	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢١	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٣	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٤	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٨	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٠	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٢	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٤	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٧	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٩	كتاب الزكاه بحث الفقه
٤١	كتاب الزكاه بحث الفقه
٤٣	في استثناء المؤمنه من الزكاه بحث الفقه
٤٥	النخيل والزرع اذا تعدد مكانه وزمانه هل يحسب نصاب واحد أم لا ؟ بحث الفقه
٤٨	النخيل والزرع اذا تعدد مكانه وزمانه هل يحسب نصاب واحد أم لا بحث الفقه
٥٠	النخيل والزرع اذا تعدد مكانه وزمانه هل يحسب نصاب واحد أم لا بحث الفقه
٥٢	النخيل والزرع اذا تعدد مكانه وزمانه هل يحسب نصاب واحد أم لا بحث الفقه
٥٥	كتاب الزكاه - وقت التعلق بحث الفقه
٥٧	كتاب الزكاه - وقت التعلق بحث الفقه

٥٩	كتاب الزكاة - في ما اذا مات المالك وعليه دين بحث الفقه
٦١	كتاب الزكاة - في ما اذا مات الزارع وعليه دين بحث الفقه
٦٣	كتاب الزكاة - في ما اذا مات الزارع وعليه دين بحث الفقه
٦٥	كتاب الزكاة بحث الفقه
٦٧	كتاب الزكاة بحث الفقه
٦٩	كتاب الزكاة بحث الفقه
٧١	كتاب الزكاة بحث الفقه
٧٣	كتاب الزكاة بحث الفقه
٧٥	كتاب الزكاة بحث الفقه
٧٨	كتاب الزكاة بحث الفقه
٨١	كتاب الزكاة بحث الفقه
٨٤	كتاب الزكاة بحث الفقه
٨٦	كتاب الزكاة بحث الفقه
٨٩	كتاب الزكاة بحث الفقه
٩١	كتاب الزكاة بحث الفقه
٩٣	كتاب الزكاة بحث الفقه
٩٥	كتاب الزكاة بحث الفقه
٩٧	كتاب الزكاة بحث الفقه
٩٩	كتاب الزكاة بحث الفقه
١٠١	كتاب الزكاة بحث الفقه
١٠٤	كتاب الزكاة - اصناف المستحقين بحث الفقه
١٠٦	كتاب الزكاة - اصناف المستحقين بحث الفقه
١٠٨	كتاب الزكاة - اصناف المستحقين بحث الفقه
١١٠	كتاب الزكاة بحث الفقه
١١٤	كتاب الزكاة بحث الفقه
١١٦	كتاب الزكاة - اصناف المستحقين بحث الفقه

١١٨	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٢١	.....	كتاب الزكاه - اصناف المستحقين بحث الفقه
١٢٣	.....	كتاب الزكاه - اصناف المستحقين بحث الفقه
١٢٥	.....	كتاب الزكاه - اصناف المستحقين بحث الفقه
١٢٧	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٣٠	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٣٣	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٣٦	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٣٨	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٤٠	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٤٣	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٤٥	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٤٩	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٥١	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٥٤	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٥٦	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٦٠	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٦٢	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٦٤	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٦٧	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٧٠	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٧٣	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٧٦	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٧٩	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٨١	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٨٣	.....	كتاب الزكاه بحث الفقه

١٨٥	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٨٨	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٩١	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٩٣	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٩٦	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
١٩٩	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٠٣	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٠٤	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٠٦	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٠٨	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢١١	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢١٣	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢١٥	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢١٧	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٢٠	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٢١	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٢٤	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٢٥	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٢٧	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٣١	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٣٤	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٣٧	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٤٠	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٤٢	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٤٥	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٤٨	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه



٢٥٠	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٥٣	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٥٥	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٥٧	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٥٩	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٦١	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٦٣	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٦٥	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٦٧	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٦٩	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٧١	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٧٣	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٧٥	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٧٧	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٨٠	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٨٢	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٨٤	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٨٦	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٩٠	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٩٢	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٩٤	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٩٥	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٢٩٨	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٠٠	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٠٣	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٠٤	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه

٣٠٦	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٠٩	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣١١	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣١٤	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣١٥	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣١٨	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٢٠	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٢٢	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٢٣	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٢٥	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٢٨	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٢٩	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٣١	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٣٣	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٣٦	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٣٩	-----	كتاب الزكاه بحث الفقه
٣٤١	-----	الكلمه التوجيهيه بمناسبة نهايه العام الحالى بحث الفقه
٣٤٤	-----	تعريف مركز

سرشناسه: فياض، محمداسحاق ١٩٣٠

عنوان و نام پديد آور: آرشيو دروس خارج فقه آيت الله شيخ محمداسحاق الفياض ٣٦-٣٥ / محمداسحاق فياض.

به همراه صوت دروس

منبع الكترونيكي: سايت مدرسه فقاها

مشخصات نشر دييجيتالي: اصفهان: مركز تحقيقات رايانه اي قائميه اصفهان، ١٣٩٦.

مشخصات ظاهري: نرم افزار تلفن همراه و رايانه

موضوع: خارج فقه

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: كتاب الزكاه

ذكر الماتن (قده) لو شك في صدق الاشتراك او غلبه احدهما فيكفي الاقل والاحوط الاكثر (١) [١]، يقع الكلام في هذه المسألة تارة في الشبهه الموضوعيه واخرى في الشبهه المفهوميه

اما الكلام في الشبهه الموضوعيه فان المالك تاره لا يعلم بان مزرعته قد سقيت بالسماء حتى تكون زكاتها العشر او انها سقيت بالعلاج حتى تكون زكاتها نصف العشر، فلا يدري بذلك باعتبار ان السقي كان بيد الفلاح وفرضنا ان الفلاح سافر في بلد اخر ولا يعرف مكانه لكي يتصل به او مات فالمالك شاك في ان زكاه هذه المزرعه العشر او نصف العشر، وهذه الغلبه ولا تكون حجه واخرى المالك يعلم ان نصف مزرعته قد سقي بالعلاج وان زكاتها نصف العشر ولكن نصفها الاخر لا يعلم به وهنا صور اخرى لهذه الشبهه الموضوعيه فتاره يعلم ان ثلث مزرعته سقي بالعلاج ولكن لا يدري ان ثلاثا المزرعه سقي بالعلاج او بالسماء وكذا العكس فهو مردد بين الاقل والاكثر وقد ذكرنا ان العلم الاجمالي بين الاقل والاكثر لا يكون منجز حتى اذا كان الاقل والاكثر ارتباطي واما في المقام فان الاقل والاكثر استقلالي فلا شبهه في انحلال هذا العلم الاجمالي الى علم تفصيلي بالأقل وشك بدوي بالنسبه الى الاكثر فعندئذ لا مانع من الرجوع الى استصحاب بقاء الحنطه في ملك المالك وعدم انتقاله الى ملك الفقير، ولو ناقشنا في هذا الاستصحاب فلا مانع من الرجوع الى اصاله البراءه

فالواجب هو اخراج الاقل على المالك دون الاكثر فما ذكره الماتن (قده) لو شك في صدق الاشتراك أى بين الاقل والاكثر او غلبه احدهما على الاخر فيكفى الاقل والاحوط الاكثر والاحتياط استحبابى فما ذكره الماتن تام فى الشبهه الموضوعيه فى تمام صورها واشكالها

واما الشبهه المفهوميه كما اذا شككنا فى مفهوم السقى بالسماه هل هو مختص بالسقى بماء السماء بالمباشره او يعم السقى بماء البحر او بماء النهر ولا ندرى ان السقى بالسماه موضوع لمعنى خاص هو السقى من السماء مباشر او موضوع لمعنى عام يشمل السقى بالأنهار والبحر والماء المجتمع فى مكان فى مقابل السقى بالعلاج فلا يدرى

وكذا السقى بالعلاج هل هو موضوع لخصوص السقى بماء العيون الذى يخرج من تحت الارض بالعلاج او يشمل السقى بماء الأنهار ايضا فمفهوم السقى بالعلاج ايضا مردد بين المعنى الخاص والمعنى العام ففى مثل ذلك اذا كانت الشبهه مفهومييه

ونظير ذلك فى صدق المغرب فان مفهومه بين استتار القرص وذهاب الحمره المشرقيه فهل المغرب موضوع لاستتار القرص او هو عبارته عن ذهاب الحمره المشرقيه، او مثل المشتق ولا ندرى هل هو موضوع لمعنى خاص وهو لخصوص المتلبس بمبدأ الفعل او موضوع لمعنى عام وهو الجامع بين المتلبس بالمبدأ والمنقضى ففى مثل ذلك هل يجرى الاستصحاب او لا يجرى؟ فقد ذكر السيد الاستاذ (قده) الاستصحاب لا يجرى لا الموضوعى ولا الحكمى

فأما الاستصحاب الحكمى لا يجرى فللشك فى الموضوعى ولا ندرى فى بقاء وجوب الصوم بعد استتار القرص او استصحاب وجوب الصلاه بعد استتار القرص فانه لا يجرى لان الموضوع مردد بين استتار القرص وبين ذهاب الحمره المشرقيه، ويعتبر فى جريان الاستصحاب احراز بقاء الموضوع أى اتحاد القضيه المتيقنه مع القضيه المشكوك فيها فى الموضوع واما فى المقام فان الموضوع غير محرز فلا- يجرى استصحاب الحكم لانه يجرى اذا احرز المكلف اتحاد القضيه المتيقنه مع المشكوك فيها فى الموضوع .

اما الاستصحاب الموضوعى فلا يجرى لعدم الشك فى الموضوع فان استتار القرص معلوم بالوجدان وذهاب الحمرة المشرقيه عن قمه الرأس غير محقق فلا- شك فى الموضوع لا- وجودا ولا- عدما فمن اجل ذلك بنى السيد الاستاذ على عدم جريان الاستصحاب فى الشبهه المفهوميه مضافا الى ان السيد الاستاذ لم يجرى الاستصحاب فى الشبهات الحكميه ايضا ويقطع النظر عن ذلك وتسليم جريان الاستصحاب فى الشبهات الحكميه مع ذلك اذا كان منشأ الشبهه الحكميه الشبهه الموضوعيه فالاستصحاب لا يجرى لا الاستصحاب الحكمى ولا الموضوعى، هكذا ذكره السيد (قده) ولكن للمناقشه فيه مجال فان هنا مسألتين :-

المسأله الاولى : فى وضع هذا اللفظ فانه مردد بين المعنى العام والمعنى الخاص ولا ندرى ان المغرب موضوع لمعنى الاستتار او موضوع لذهاب الحمرة المشرقيه او ان المشتق موضوع لمعنى خاص او موضوع للجامع بين المتلبس والمنقضى وهو معنى العام فاذا كان الشك فى وضع اللفظ فالمرجع هو على الوضع من التبادر وصحة السلب والاطراد

المسأله الثانيه : تعيين موضوع الحكم بالمناسبات الارتكازيه العرفيه مثلما اذا ورد فى الدليل الماء المتغير نجس وفرضنا ان المشتق موضوع للجامع بين المتلبس والمنقضى فاذا زال التغير فقد انتفى الموضوع له ولكن مع ذلك موضوع الحكم وهو النجاسه بمناسبه الحكم والموضوع الارتكازى هو طبيعى المائع واما التغير فهى جهه تعليليه وليست جهه تقليليه فان مناسبه الحكم والموضوع الارتكازى تعين ان التغير جهه تعليليه لا جهه تقيديه وبزوال التغير لا ينتفى موضوع النجاسه، ففرق بين موضوع اللفظ وموضوع الحكم فان موضوع الحكم يعين بمناسبه الحكم والموضوع الارتكازى واما موضوع اللفظ يعين بعلائم اللفظ كالتبادر وصحة الحمل او صحة السلب والاطراد وما شاكل ذلك وعلى هذا فلا مانع من استصحاب بقاء النجاسه فاذا زال التغير وشكنا فى بقاء نجاسته فلا- مانع من استصحاب بقاء النجاسه فان التغير بنظر العرف بمناسبه الحكم والموضوع جهه تعليليه وزوالها لا يوجب انتفاء الموضوع فانه باقى والشك فى بقاء حكمه فما ذكره السيد الاستاذ (قده) لا يمكن المساعده عليه .

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان الشبهه الحكميه تاره يكون منشأها الشبهه المفهوميه واخرى يكون منشأها عدم الدليل او تعارض الدليلين او اجمال النص، واما اذا كانت الشبهه الحكميه منشأها الشبهه المفهوميه فقد ذكر السيد الاستاذ (قده) ان الاستصحاب لا يجرى لا فى الحكم ولا- فى الموضوع كما اذا فرضنا انا نشك فى ان لفظ المغرب هل هو موضوع لاستتار القرص فقط او انه موضوع لمعنى اوسع منه أى لذهاب الحمره المشرقيه عن قمه الرأس، ففى مثل ذلك ذكر السيد الاستاذ ان الاستصحاب لا يجرى بعد استتار القرص وقبل ذهاب الحمره المشرقيه عن قمه الرأس شككنا فى بقاء وجوب الصوم او بقاء وجوب صلاه العصر فلا يجرى هذا الاستصحاب من جهه ان الشك فى الحكم اذا كان من جهه الشك فى الموضوع فلا يجرى الاستصحاب لان المعبر فى جريان الاستصحاب ان يكون الموضوع محرزاً يعنى ان المكلف يعلم ببقاء الموضوع المأخوذ فى القضيئه المتيقنه فهو باقى فى القضيئه المشكوكه ولهذا يعتبر فى جريان الاستصحاب اتحاد القضيئه المتيقنه مع القضيئه المشكوكه موضوعاً وحمولاً ومع الشك فى هذا الاتحاد فلا يجرى استصحاب الحكم

فاذاً استصحاب وجوب الصوم بعد استتار القرص وقبل ذهاب الحمره المشرقيه لا يجرى وكذا استصحاب بقاء وجوب صلاه العصر، اما استصحاب الموضوع فلا شك لنا فى الموضوع فان استتار القرص قد تحقق ولا نشك فيه وذهاب الحمره المشرقيه لم تذهب عن قمه الرأس بالوجدان فلا- شك فى الموضوع حتى يجرى الاستصحاب والشك انما هو فى الوضع فقط فالشك انما هو فى وضع اللفظ ولهذا فان الاستصحاب لا يجرى لا فى الحكم ولا فى الموضوع، ولكن ذكرنا انما ذكره السيد الاستاذ غير تام فان هنا مسألتين :-

ص: ٤

الاولى : مسأله تعين المعنى الموضوع للفظ فان اللفظ موضوع لمعنى ضيق او وسيع ولا ندرى انه لمعنى عام او خاص ولا ندرى ان المشتق موضوع لخصوص المتلبس بالفعل او موضوع للجامع بينه وبين المنقضى وفى تعين الموضوع له المرجع هو اعمال احدى علائم الوضع من التبادر او عدم صحه السلب او الاضطراد فأعمال احد هذه العناوين يعين اللفظ هل موضوع لمعنى عام او خاص

الثانيه : مسأله موضوع الحكم المأخوذ بلسان الدليل كما اذا ورد فى الدليل الماء المتغير بأحد اوصاف النجس نجس فان عنوان المتغير وهو عنوان مشتق مأخوذ فى موضوع الحكم وهو النجاسه وتعين موضوع الحكم سعته وضيقا انما هو بمناسبه الحكم والموضوع الارتكازى فان هذه المناسبه تعين الموضوع للحكم وانه خاص او عام فاذا فرضنا ان المشتق موضوع لغه لذات المتلبس بالمبدأ بالفعل فالمشتق مأخوذ فى موضوع الحكم فى هذه القضيئه الماء المتغير بأحد اوصاف النجس نجس ولكن شككنا ان عنوان التغير هل هو حيثيه تعليليه او حيثيه تقيديه ونشك فى ذلك وتعين انه حيثيه تقيديه أى جزء الموضوع او حيثيه تعليليه خارجه عن الموضوع وتعين ذلك انما هو بمناسبه الحكم والموضوع الارتكازى فيختلف موضوع الحكم عن اللفظ وضعا

فان لفظ المشتق وضعا موضوع لخصوص المتلبس ولكن موضوع الحكم الطبيعي مناسبه الحكم والموضوع يعين ان موضوع الحكم هو طبيعي المائع وعنوان التغير هو حيثه تعليليه فاذا شك في بقاء النجاسه فلا- مانع من استصحاب بقائها فان القضيه المتيقنه متحدته مع القضيه المشكوك فيها موضوعا وحمولا- فان الموضوع في كلتا القضيتين هو طبيعي المائع والمحمول هو النجاسه غايه الامر انها متيقنه في القضيه المتيقنه وفي القضيه المشكوك فيها مشكوكه ان النجاسه باقيه بعد زوال التغير او لا فلا مانع من الاستصحاب

ص: ٥

وفى كلام السيد الاستاذ خلط بين الموضوعين موضوع اللفظ وضعا وموضوع الحكم فى لسان الدليل فان تعين المعنى الموضوع له بالرجوع الى احدى علائم الوضع واما تعين موضوع الحكم بلسان الدليل بالمناسبات الارتكازيه وبالقرائن الحاليه المقاليه وبمناسبه الحكم والموضوع الارتكازى فأختلف موضوع الحكم بلسان الدليل من هذه الناحيه عن موضوع اللفظ وضعا وكلام الاستاذ مبنى على الخلط بين الموضوعين

وعلى هذا فى المقام اذا شككنا ان السقى بالسماه هل هو موضوع للسقى بنحو المباشر بحيث ان قيد المباشر مأخوذ فى المعنى الموضوع له او لم يكن كذلك فلا ندرى ان السقى بالسماه هل هو موضوع لمعنى خاص وهو السقى بنحو المباشر او لمعنى عام وهو السقى بالسماه اعم من ان يكون بنحو المباشر او بالواسطه كالسقى بالأنهار او بسدود او بالبحار وما شاكل ذلك فى مثل ذلك اذا كان السقى بالسماه مأخوذ فى موضوع الحكم وهو العشر فان العشر مأخوذ فى موضوعه السقى بالسماه فاذا سقى الزرع بالسماه فى العشر فلو شككنا فى ان عنوان المباشر هل هو حيثيه تقيديه او انه حيثيه تعليليه فمناسبه الحكم والموضوع الارتكازى اذا عينت ان هذا العنوان حيثيه تعليليه فلا ينتفى الموضوع بانتفاء هذا العنوان وبعد زواله اذا شككنا فى بقاء العشر فلا مانع من الاستصحاب فما ذكره السيد الاستاذ (قده) من ان الاستصحاب لا فى الحكم ولا فى الموضوع فهو مبنى على الخلط بين الموضوعين بين موضوع اللفظ وضعا وبين مفهوم الحكم فى لسان الدليل، هذا اذا كان منشأ الشبهه الحكميه الشبهه المفهوميه اذا كانت الشبهه المفهوميه فعلى مسلك السيد الاستاذ الاستصحاب لا- يجرى وبقطع النظر عن ذلك فالاستصحاب فى الشبهه الحكميه لا يجرى مطلقا اما على مسلك السيد الاستاذ فقد ذكر ان الاستصحاب لا يجرى فى الشبهات الحكميه سواء كان منشأ الشبهه المفهوميه او منشأ الشك اجمال النص او عدمه او تعارض النصين فعلى جميع التقادير الاستصحاب لا يجرى فى الشبهات الحكميه من اجل المعارضه يسقط



وبيننا على عدم جريان الاستصحاب فى الشبهات الحكيمه لكن لا من جهه المعارضه بل ذكرنا انه فى نفسه لا يجرى وتفصيل هذا الكلام فى الاستصحاب فى جريانه فى الشبهات الحكيمه وتفصيله قد مضى فى باب الاستصحاب، والنتيجه ان الشبهه الحكيمه سواء كان منشأها الشبهه المفهوميه او غيرها فالاستصحاب الحكيمى لا يجرى فيها لا لأجل المعارضه كما ذكره السيد الاستاذ (قده) بل فى نفسه .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن (قده) الامطار العاديه فى ايام السنه لا تخرج ما يسقى بالدوالى عن حكمه الا اذا كان بحيث توجب الاستغناء عن السقى بالدوالى او توجب صدق الاشتراك، فالأمر كما افاده (قده) فان الامطار العاديه لا تؤثر ولا تخرج عن حكمه وهو نصف العشر فان ما سقى بالدوالى ففيه نصف العشر والامطار العاديه لا تخرجه عن حكمه الا اذا كانت الامطار كثيره بحيث توجب الاستغناء عن السقى بالدوالى فبطبيعته الحال يتبدل حكمه بتبدل موضوعه فانه لا يصدق ان هذه المزرعه سقيت بالدوالى بل يصدق انها سقيه بماء السماء او كانت الامطار بحيث يصدق اسم الشركه بحيث تكون هذه المزرعه وصولها الى الثمره مشترك بين الامطار والسقى بالدوالى فاذا كان بنحو الاشتراك فبطبيعته الحال زكاه نصفها العشر وزكاه نصفها الاخر العشر فزكاه المجموع ثلاثه ارباع العشر، فما ذكره الماتن فى هذه المسأله صحيح ومطابق للروايات التى تدل على ذلك

ثم ذكر (قده) لو اخرج شخصا ماء بالدوالى وجعله بحيره عبثا او لغرض اخر ثم زرع شخص اخر فى ارض منعزله عن البحيره ويشرب زرعه بعروقه من هذا الماء، ففى هذه المسأله اربع صور :-

ص: ٧

الصوره الاولى : ما اذا اخرج الماء بالدوالى وجعلها بحيره واتى شخص اخر وزرع فى ارض منحفه وشرب زرعه بعروقه من هذا الماء

الصوره الثانيه : اخرج المالك الماء بالدوالى وجعله بحيره لغرض اخر ثم زرع بنفسه فى ارضه المنحفه عن البحيره يشرب زرعه بعروقه من هذا الماء

الصوره الثالثه : اخرج الماء من البئر او من النهر بالدوالى وجعله بحيره لغرض سقى الزرع لهذا الغرض لا عبثا ولا لغرض اخر

الصوره الرابعه : اخرج الماء بالدوالى وجعله بحيره لغرض سقى كميته خاصه من الزرع

فهذه الصور الاربع التى ذكرها الماتن فى هذه المسأله

اما المسأله الاولى فقد ذكر (قده) انه اذا اخرج الماء بالدوالى وجعله بحيره عبثا او لغرض اخر ثم شخص اخر زرع فى ارض

منحفظه ويشرب زرعه من هذا الماء بعروقه ففي هذا الفرض ذكر ان زكاته العشر وكذا السيد الاستاذ (قده) في تعليقه بنى على ان زكاته العشر ولا بد من النظر الى الروايات فان الوارد فيها ان كل زرع سقى بالدوالي ففيه نصف العشر والمراد بالسقى بالماء الذى اخرج بالدوالي والمفروض ان هذا الماء اخرج بالدوالي فهذا الزرع سقى بهذا الماء الذى اخرج بالدوالي ولا يبعد صدق هذه الروايات على ذلك فانه يصدق على ان هذا الزرع سقى بالماء الذى اخرج بالدوالي سواء كان اخراجه لغرض السقى او لغرض اخر او عبثا فانه يصدق على ان هذا الزرع سقى بالماء الذى اخرج بالدوالي ولا يبعد حكمه ان زكاته نصف العشر

وكذا الحال فى الصورة الثانيه فان الذى اخرج الماء بالدوالي وجعله بحيره لغرض اخر لا بغرض الزرع ثم قام بزرع ارض منحفظه عن البحيره وهذا الزرع يشرب من هذا الماء بعروقه فقد ذكر الماتن ان زكاته العشر وكذلك السيد الاستاذ (قده) فى تعليقه ولكن لا يبعد شمول هذه الروايات هذه الصورة ايضا فان الروايات التى تنص على ان كل زرع سقى بالدوالي ففيه نصف العشر والمراد بالسقى بالدوالي السقى بالماء الذى اخرج بالدوالي اما من البئر او من النهر وفيه نصف العشر بنص الروايات كل مزرعه سقيت بالدوالي ففيها نصف العشر والمراد بالسقى بالدوالي السقى بالماء الذى اخرج بالدوالي والمفروض ان هذا الماء الموجود فى البحيره اخرج بالدوالي والمفروض ان هذا الزرع سقى بهذا الماء فيصدق عليه انه سقى بالدوالي وبهذا لا يبعد ان تكون زكاته نصف العشر لا العشر كما ذكره الماتن والسيد الاستاذ فى تعليقه

واما الصورة الثالثة فهي واضحه فانه اخرج الماء بالدوالى وجعله بحيره بداعى سقى الزرع ثم زرع وسقى بهذا الماء فلا شبهه فى انه سقى الزرع بهذا الماء الذى اخرجه الدوالى وكل ما سقى بالدوالى ففيه نصف العشر وهذا الزرع كذلك

والصوره الرابعه ما اذا اخرج الماء بالدوالى وجعله بحيره لغرض سقى كميته خاصه من الزرع لكن فى المقام سقى مزرعه اخرى غير هذه الكميته ففى مثل ذلك ذكر الماتن (قده) ان زكاه الكميته الاولى نصف العشر وزكاه المزرعه الاخرى العشر ففرق بينهما ولكن ظهر مما تقدم انه كما يصدق على المزرعه الاولى انها سقيه بالماء الذى اخرج بالدوالى كذلك يصدق على المزرعه الاخرى فلا فرق بينهما من هذه الناحيه الا من ناحيه القصد وهذا القصد لا اثر له فى هذه النسبه فان المستفاد من الروايات ان كل زرع سقى بالماء الذى اخرج بالدوالى ففيه نصف العشر وهذه الصوره مشموله لذلك ايضا .

### كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان الماتن (قده) قد ذكر لهذه المسأله صورا :-

الصورة الاولى : ما اذا اخرج شخص الماء من البئر او من النهر بالدلو وجعله بحيره ثم شخص اخر زرع فى ارضه وزرعه يشرب من هذا الماء بعروقه ففى هذه الصورة ذكر الماتن ان زكاته العشر وكذلك السيد الاستاذ (قده) واستشكل على ذلك السيد الحكيم (قده) فى المستمسك وذكر ان مقتضى اطلاق الادله ان زكاته نصف العشر فان كل زرع سقى بالدلو ففيه نصف العشر والمراد بالسقى بالدلو السقى بالماء الذى يخرج بالدلو والمفروض ان هذا الزرع سقى بالماء الذى اخرج بالدلو ومقتضى اطلاقات هذه الادله ان زكاته نصف العشر، واما بذل الجهد والتعب فهو غير مأخوذ بلسان هذه الادله حتى يكون مقيد لإطلاقاتها هكذا ذكره (قده) ويمكن المناقشه فى ذلك لا من جهه الادله غير مطلقه بل من جهه اخرى فان ظاهر هذه الروايات التى تنص على ان كل زرع اذا سقى بالدلو ففيه نصف العشر فان المستفاد من هذه الروايات عرفا ان السقى من الشخص وان الزرع ايضا من هذا الشخص وظاهر هذه الادله ان من سقى زرعه بالماء الذى اخرجه بالدلو ففيه نصف العشر اما اذا اخرج شخص الماء بالدلو وسقى شخص اخرى زرعه بهذا الماء فهو غير مشمول لهذه الروايات لان ظاهر الروايات ان من اخرج الماء بالدلو فاذا سقى زرعه به فهو مشمول للروايات، فهذه الصوره غير مشموله للروايات ولهذا الاظهر فى هذه الصوره العشر لا نصف العشر

ص: ٩

الصورة الثانيه : ان من اخرج الماء بالدوالى عبثا او لغرض اخر وجعله بحيره ثم بدى له ان يشرب زرعه من هذا الماء بعروقه او بطريق اخر فهذه الصوره مشموله لإطلاق هذه الروايات فان من اخرج الماء بالدلو من البئر او من النهر وجعله بحيره ثم زرع وزرعه يشرب من هذا الماء بعروقه او بطريق اخر والماتن (قده) قد ذكر فى هذه الصوره العشر وليس نصف العشر وكذا السيد الاستاذ (قده) والوجه فى ذلك انه يفهم من الروايات ان اخراج الماء بالدلو لا بد ان يكون لآجل الزرع اما اذا كان عبثا او لغرض اخر ثم بدى له ان يزرع ويشرب زرعه الماء بعروقه او بطريق اخر فهذه الصوره خارجة عن الروايات، ولكن الامر ليس

كذلك اذ لم يرد فى شىء من الروايات ان يكون اخراج الماء بالدلو بغرض الزرع فان الروايات مطلقه ومقتضى اطلاقها ان كل زرع سقى بالماء الذى اخرج بالدلو ففيه نصف العشر سواء كان الاخراج لغرض سقى الزرع او عبثا على هذا فالصحيح فى هذه الصورة هو نصف العشر كما ذكره الماتن وكذلك السيد الاستاذ (قده)

الصورة الثالثه : انه اخرج الماء بغرض الزرع وجعل هذا الماء بحيره ثم زرع ويسقى زرعه بهذا الماء فلا شبهه فى ان هذه الصورة مشموله لإطلاق الروايات فان الغرض اخراج الماء بالدلو للزرع لا عبثا ولا لغرض اخر

الصورة الرابعه : ما اذا اخرج الماء بالدلو لغرض سقى مزرعه معينه ثم سقى مزرعه اخرى ايضا بهذا الماء فهل فى المزرعه الاخرى زكاه العشر او نصف العشر فقد ذكر الماتن زكاه المزرعه الاولى المعينه نصف العشر واما زكاه المزرعه الاخرى العشر، ولكن ظهر مما تقدم ان زكاتها نصف العشر باعتبار ان كلتا المزرعتين قد سقيتا من ماء اخرج بالدلو غايه الامر المالك اخرج الماء بالدلو لغرض سقى المزرعه الاولى المعينه ثم سقى بهذا الماء المزرعه الثانيه فعلى هذا زكاه كلتا المزرعتين نصف العشر

الى هنا قد ظهر ان فى الصورة الاولى لا يمكن التمسك باطلاق هذه الروايات من جهة ان ظاهر الروايات ان من تصدى لإخراج الماء بالدوالي هو الذى يسقى مزرعته بهذا الماء واما اخرج شخص الماء بالدوالي وزرع شخص اخر ويسقى بهذا الماء فهذه الصورة غير مشموله لإطلاق الروايات فالنتيجة ان ما ذكره الماتن وكذا السيد الاستاذ فى الصورة الثانية والصورة الرابعة فلا يمكن المساعدة عليه .

## كتاب الزكاة بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاة

ذكرنا ان الماتن (قده) انما تجب الزكاة بعد اخراج ما يأخذه السلطان باسم المقاسمه بل ما يأخذه بعنوان الخراج بل ما يأخذه العمال زائدا على استحقاقهم، ذكر الماتن فى هذه المسألة امرين :-

الامر الاول : ما يأخذه السلطان باسم المقاسمه وهى الحصه التى يضعها السلطان على الارض فى حصه من حاصل الارض وجعلها حصه فى مقابل قبالة الارض

الامر الثانى : ما يضعه السلطان على الارض بعنوان الخراج وهو وضع كميته من الدراهم والدنانير على الارض لا من حاصلها

فقد ذكر (قده) استثناء المقاسمه والخراج من الزكاة اما المقاسمه فهى على القاعده فانها حصه وضعها السلطان فى قبال قبالة الارض وهى لا تدخل فى ملك الزارع من الاول فعدم وجوب زكاتها على الزارع يكون على القاعده لانها ليست ملك له حتى تكون زكاتها عليه وفى المقام روايات تدل على ذلك منها صحيحه ابى بصير ومحمد ابن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام انهما قالا له هذه الارض التى يزارع اهلها ما ترى فيها فقال : كل ارض دفعها اليك السلطان فما حرثته فيها فعليك مما اخرج الله منها الذى قاطعك عليه وليس على جميع ما اخرج الله منها العشر انما عليك العشر فى ما يحصل فى يديك بعد مقاسمته لك (1) فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله ان المقاسمه لا تدخل فى ملك الزارع من الاول فاستثنائها من الزكاة يكون على القاعده والصحيحه تؤكد ذلك، ومنها صحيحه ابى نصر قال ذكرنا له الكوفه وما وضع عليها من الخراج وما سار فيها أهل بيته، فقال : من أسلم طوعا تركت أرضه فى يده \_ إلى أن قال : \_ وما اخذ بالسيف فذلك إلى الامام يقبله بالذى يرى كما صنع رسول الله (صلى الله عليه واله) بخبير، وعلى المتقبلين سوى قبالة الأرض العشر ونصف العشر فى حصصهم (2) فان هذه الصحيحه ايضا تدل على انه لا زكاة على قبالة الارض وهى المقاسمه يعنى حصه السلطان انما الزكاة فى حصص المزارعين المتقبلين وحصه السلطان لا زكاة فيها، فهذان الصحيحتان تؤكدان ما هو على القاعده

ص: ١١

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ١٨٨، ابواب زكاة الغلاه، ب ٧، ح ١، ط ال البيت.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ١٨٩، ابواب زكاة الغلاه، ب ٧، ح ٢، ط ال البيت.

فالتتيجه ان عدم وجوب الزكاه فى ما يأخذه السلطان بعنوان المقاسمه يكون على القاعده مضافا الى الروايات التى تدل على ذلك وسيأتى البحث على ان ملك السلطان هل هو ملك لشخص السلطان او لمنصبه وايضا يأتى بحث المراد من السلطان هل هو العادل كالإمام المعصوم عليه السلام او الاعم من العادل والجانر

واما الخراج فهو عباره عن كميّه خاصه من النقود من الدنانير او الدراهم يوزعها السلطان على الارض فهل يستثنى ما يعادل هذه الكميّه من النقود ولا زكاه فيه والزكاه انما هو فى الباقي اذا بقى بحد النصاب ؟ فان المعروف والمشهور ان الخراج مستثنى من الزكاه يعنى ما يعادل هذه الكميّه من النقود التى وضعها على الارض مستثنى من الزكاه فاذا بقى بمقدار النصاب فعليه الزكاه اما اذا لم يبق نصاب فلا زكاه هذا هو المعروف لكن اتمامه بالدليل مشكل ولا دليل عليه باعتبار ان حاصل الارض تماما يدخل فى ملك الزراع وليس السلطان شريك فى حاصل الارض وفى المقاسمه شريك فى حاصل الارض وحصه السلطان لا تدخل فى ملك الزراع من الاول واما الخراج الذى هو عباره عن كميّه من النقود التى وضعها على الارض، وقد يستدل بصحيحه ابي بصير وما اخذ بالسيف فذلك للإمام يقبله بالذى يراه كما صنع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بخيبر ففى صدر هذه الصحيحه ذكرنا له الكوفه وما وضع عليه من الخراج الخ

فيستفاد من هذه الصحيحه لفظ الخراج وهو موجود فى هذه الصحيحه والمراد منه كميّه من النقود فالمراد من الخراج فى هذه الصحيحه هو حصه السلطان من حاصل الزرع وهو المقاسمه اما الخراج بمعنى كميّه من النقود فهو اصطلاح الفقهاء وهو لم يرد فى الروايات فان هذا الاصطلاح للفرق بين المقاسمه والخراج والا فهو فى الروايات لم يثبت مضافا الى ذلك صرح ان الزكاه انما هى فى حصصهم يعنى حصص المتقبلين والمزارعين لا مطلق الحاصل من الارض فهذا قرينه على ان المراد من الخراج هى حصه من حاصل الارض فهذه الصحيحه ايضا لا تدل على ذلك

نعم اذا اخذ السلطان قهرا من حاصل الارض بدل الخراج سقطه زكاه هذا المقدار لانه بمنزله التالف كما اذا تلف من النصاب بأفه سماويه او سرق من النصاب بدون تفريط من المالك فلا شبهه فى سقوط زكاه المسروق عن المالك او سقوط زكاه التالف وما يأخذه السلطان ايضا كذلك وهذا مما لا شبهه فيه، ويوجد روايات تدل على ان السلطان اذا اخذ حصته من حاصل الارض باسم المقاسمه فلا زكاه فى الباقي وان كان بمقدار النصاب فقد استدل على ذلك بجمله من الروايات .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

الى هنا قد تبين ان ما يأخذه السلطان بعنوان المقاسمه فلا شبهه فى انه مستثنى من الزكاه فلا تجب زكاته على الزارع لان ما اخذه السلطان بعنوان المقاسمه لم يدخل فى ملك الزارع من الاول بل هو يدخل فى ملك السلطان واما الخراج فهو عباره عن وضع كميّه من النقود على الارض من الدنانير او الدراهم فهل هو مستثنى من الزكاه ؟ المعروف والمشهور بين الاصحاب انه مستثنى بمعنى انه لا يجب على الزارع اخراج الزكاه عن ما يعادل هذه الكميّه من النقود من حاصل الزرع وقد استدل بصحيحه ابي نصر البزنطى وقد تقدم الكلام فيها وان الصحيحه تدل على استثناء الزكاه عن المقاسمه أى عن حصه السلطان الذى وضعها فى حاصل الارض وانه شريك مع الزارع فى حاصل الارض وهو المسمى بالمقاسمه ومستثنى من الزكاه والخراج لا دليل عليه

وقد استدل على ذلك بالاجماع وان العامه والخاصه اتفقوا على انه مستثنى من الزكاه وقد نسب الخلاف الى ابي حنيفه فقط والا فمن العامه والخاصه قد اجمعوا على استثناء الزكاه عن الخراج بمعنى انه لا تجب على الزارع اخراج الزكاه عن ما يعادل هذه الكميّه من النقود من ثمار الارض ومن حاصل الزرع ولكن يرد عليه : اولاً- ان هذا الاجماع غير ثابت لوجود المخالف فى المسأله، وثانياً مع الاغماض عن ذلك وتسليم ان هذا الاجماع ثابت بين المتأخرين الا انه لا طريق لنا انه ثابت بين المتقدمين ولا يمكن لنا احراز ذلك ومع الاغماض عن ذلك ايضا وفرضنا انه ثبت ان هذا الاجماع ثابت بين المتقدمين الا ان مجرد ثبوته بين المتقدمين لا- يجدى طالما لم يثبت انه وصل من زمن الائمة عليهم السلام او اصحابهم يدا بيد وطبقه بعد طبقه فلا يكون الاجماع حجه طالما لم يثبت ذلك فان الاجماع قول الفقهاء وهو لا يكون حجه الا اذا كان كاشف عن موافقه الشارع .

ص: ١٣

ثم ان هنا روايات تدل على انه لا زكاه بعد اخراج حصه السلطان لا زكاه فى الباقي وتدل على ذلك جمله من الروايات منها روايه سهل آباد سأل ابا الحسن موسى عليه السلام عما يخرج منه ما عليه ؟ فقال : ان كان السلطان يأخذ خراجه فليس عليك شىء وان لم يأخذ السلطان منها شيئاً فعليكم اخراج عشر ما يكون فيها) (١) فان هذه الروايه واضحه الدلاله فان اخذ السلطان خراجه منها فليس على الزارع الزكاه وان اخذ فعليه العشر او نصف العشر فانها داله على عدم وجوب الزكاه فى الباقي اذا اخذ السلطان خراجه، ومنها صحيحه رفاعه ابن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يرث الارض او يشتريها فيؤدى خراجها الى السلطان هل عليه عشر ؟ قال : لا) (٢) ومنها روايه ابي كهمز عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من اخذ منه السلطان الخراج فلا زكاه عليه) فان هذه الروايه ايضا واضحه الدلاله على عدم الزكاه اذا اخذ السلطان الخراج

وعنده هذه الروايات صحيحه رفاعه لان الروايه الاولى فانها ضعيفه لان في سندها عبد الله ابن ملك وهو لم يثبت توثيقه في كتب الرجال وكذلك لم يثبت توثق ابي كهزمز في الروايه الثالثه واما الروايه الثانيه فهي صحيحه فهل يمكن الجمع بين هذه الروايات وبين الروايات الاولى كصحيحه محمد ابن مسلم وابي نصر التي تدل على وجوب الزكاه في الباقي على الزارع بعد اخذ السلطان حصته من حاصل الزرع فتجب الزكاه على الزارع في الباقي فهل يمكن الجم بين هذه الطائفه وتلك ؟ فان الطائفه تدل على وجوب الزكاه والثانيه تدل على عدم الوجوب اذا اخذ السلطان حصته فقد ذكر السيد الاستاذ (قده) على ما جاء في تقرير بحثه ان هذه الطائفه من الروايات مقطوعه البطلان لانها مخالفه للإجماع ولم يقل بها احد غير ما نسب الى ابي حنيفه من عدم وجوب الزكاه في الاراضى الخراجيه وايضا ذكر (قده) ان الطائفه الثانيه روايات شاذه والطائفه الاولى روايات مشهوره فلا بد من طرح روايات الطائفه الثانيه فهي مخالفه للإجماع فهي لا تكون حجه او حملها على التقيه وان كان هذا ايضا بعيد لانه لا يوجد مخالفه للعامه الا ابي حنيفه وهذا لا يصلح ان يكون مسوغ للحمل على التقيه، هكذا جاء في بحث السيد الاستاذ (قده) وللمناقشه فيه مجال

ص: ١٤

- 
- ١- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ٩، ص ١٩٣، ابواب زكاه الغلاه، ب ١٠، ح ١، ط ال البيت.
  - ٢- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ٩، ص ١٩٣، ابواب زكاه الغلاه، ب ١٠، ح ٢، ط ال البيت.



اما ما ذكره من ان هذه الروايات مقطوعه البطلان وهذا غريب كيف يمكن القطع ببطلان هذه الروايات الا اذا كانت مخالفه للكتاب والسنة والا فلا يمكن القطع ببطلانها وليست مخالفه للإجماع فانه غير ثابت وعلى تقدير ثبوته بين المتأخرين فلا يكون حجه ولا- اثر له، واما ما ذكره (قده) من ان الطائفة الثانيه التي تنفى الزكاه عن الباقي روايات شاذه والطائفة الاولى روايات مشهوره فان اريد من الشاذه التي رواها قليل من الاصحاب والروايات المشهوره التي رواها الكثير من الاصحاب بل جميع الاصحاب فان الشهره الروائيه ليست فى قبال الاجماع بل هى تنسجم مع الاجماع فان الروايات المشهوره هى التي رواها الاصحاب جميعها وهى متواتره واما الشاذه فانها رواها القليل من الاصحاب فهى ظنيه الصدور وحيث انها مخالفه للمتواتره فلا تكون حجه بنفسها لانها مخالفه للسنة وما ورد فى مقبوله عمر ابن حنظله خذ بما اشتهر بين اصحابك واترك الشاذ والنادر المراد من المشهور أى الروايات المتواتره والمراد من الشاذ هو غير المتواتر ولهذا فلا بد من طرحها لانها مخالفه للسنة، ولكن يرد عليه ان الطائفة الاولى ليست مشهوره بهذا المعنى لتبلغ حد التواتر فالروايات الاولى كالثانيه كما ان الطائفة الثانيه غير متواتره فلا تكون الطائفة الاولى من الروايات المشهوره، وان اراد (قده) من الروايات المشهوره ان المشهور من الاصحاب قد عملوا بها وحيث ان عمل المشهور من الاصحاب جابر لضعف الروايه فان المشهور اذا عمل بروايه ضعيفه فان عملهم يجعل هذه الروايه حجه ومشمول لدليل الحجيه واما اذا عرضوا عن روايه صحيحه فانه يوجب سقوط هذه الروايات عن الحجيه ان اراد بالشهره الشهره العمليه لكن ذكرنا فى محله ان الشهره العمل لا اثر لها ولا تكون حجه وعمل المشهور بالروايه الضعيفه لا يكون حجه ولا يكون جابر ولا كاسر ولا اثر له .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه - تكمله الرد على السيد الاستاذ (قده)

ذكرنا ان هنا طائفتين من الروايات الطائفة الاولى تدل على وجوب الزكاه على الزارع بعد اخذ السلطان حصته من الزرع اذا كان الباقي بقدر النصاب وهذه الروايات واضحة الدلالة وتامة من ناحيه السند كصحيحه محمد ابن مسلم وصحيحه ابى بصير وصحيحه ابى نصر، وفي مقابل ذلك طائفة اخرى تدل على ان السلطان اذا اخذ حصته من الزرع فلا زكاه فى الباقي وهذه الروايات تامة من ناحيه الدلالة وتدل على ان السلطان اذا اخذ حصته من الزرع فلا زكاه على الزارع فى الباقي، واما اذا لم يأخذ فعيه الزكاه وهذه الروايات تامة الدلالة ولكنها ضعيفه من ناحيه السند فلا يمكن الاعتماد عليها والسيد الاستاذ على ما فى تقرير بحثه قد بنى على ان روايه رفاعه صحيحه من ناحيه السند فان فى سند هذه الروايه احمد ابن اشيم وهو لم يوثق فى كتب الرجال ولكنه موجود فى اسناد كامل الزياره فمن هذه الناحيه بنى السيد الاستاذ (قده) على صحه هذه الروايه ولكن ذكرنا غير مره انه لا يمكن الاعتماد على اسناد كامل الزياره فى التوثيق ومن هنا عدل السيد الاستاذ عن ذلك وبنى على عدم الاعتماد فى اسناد كامل الزياره على التوثيق، فاذا هذه الروايات بأجماعها ضعيفه ومع الاغماض عن ذلك وتسليم انها تامة من ناحيه السند فهل يمكن الجمع الدلالى العرفى بين هذه الروايات والطائفة الاولى التى تدل على وجوب الزكاه فى الباقي بعد اخذ السلطان حصته من الزرع فهل يمكن الجمع الدلالى العرفى بينهما ؟

ص: ١٦

الظاهر ان الامر كذلك فان التعارض بينهما غير مستقر ويمكن الجمع الدلالى العرفى بينهما فان الطائفة الاولى ظاهره فى وجوب الزكاه فى الباقي بكلمه عليك وان الزكاه على المتقبلين فى حصصهم وكلمه على ظاهره فى الوجوب، واما هذه الطائفة فهى ناصه فى نفى الوجوب لا- زكاه فى الباقي بعد اخذ السلطان حصته من الزرع فهذه الطائفة الثانية ناصه فى نفى الوجوب واما الطائفة الاولى فهى ظاهره فى الوجوب فيمكن الجمع الدلالى العرفى بينهما بحمل الظاهر على النص فانه من احد موارد الجمع الدلالى العرفى حمل الظاهر على النص او حمل الظاهر على الاظهر فالتعارض بينهما غير مستقر ولا يسرى من مرحله الدلالة الى مرحله السند فلا مانع من التعبد بسند كلا الطائفتين ويجمع بينهما فى الدلالة بحمل الظاهر على الاظهر

فالتتيجه ان اخراج الزكاه مستحب من الباقي وليس هو واجب وهذا هو مقتضى القاعده اما السيد الاستاذ (قده) قد ذكر على ما جاء فى تقرير بحثه انه لا بد من طرح الطائفة الثانية وانها مقطوعه البطلان اذ لم يقل احد بمضمونها عدا ما نسب الى ابى حنيفه من انه لا- زكاه فى الاراضى الخراجيه ولهذا تكون هذه الطائفة مقطوعه البطلان، ومضافا الى ان هذه الطائفة معارضه بالطائفة الاولى التى تدل بالصراحه على وجوب الزكاه فى الباقي بعد اخذ السلطان حصته من الزرع فالتعارض مستقر فلا بد من تقديم الاولى على الثانية وان الطائفة الاولى روايات مشهوره واما الثانية روايات شاذه ولا بد من طرحها ورد علمها الى اهلها او حملها على التقيه من جهه انها موافقه لمذهب ابى حنيفه، فما ذكره السيد الاستاذ على ما جاء فى تقرير بحثه غريب .

ص: ١٧

اما اولاً : فكيف يمكن بطلان هذه الطائفة فلا يمكن القطع بذلك اذ احتمال صدورها موجود فان القطع بالبطلان لا يمكن الا بالروايات التي تكون مخالفه للكتاب والسنة بالتباين او بالعموم من وجه فان الروايه اذا كانت مخالفه للكتاب بالتباين او بالعموم من وجه فهذه الروايه باطله جزماً واما اذا لم تكن كذلك فكيف يمكن القطع بالبطلان فما جاء في تقرير بحث السيد الاستاذ من القطع بالبطلان غريب

واما ثانياً : ما ذكره (قده) من التعارض فقد ذكرنا ان التعارض بينهم غير مستقر فان الطائفة الاولى ظاهره في الوجوب والطائفة الثانيه ناصه في نفي الوجوب فلا بد من حمل الظاهر على النص الذي هو من احد موارد الجمع الدلالى العرفى فالتعارض بينهم غير مستقر وعلى تقدير الاستقرار فما ذكره السيد الاستاذ من تقديم الطائفة على الطائفة الاثنيه من جهة انها روايات مشهوره واما الطائفة الثانيه فهى روايات شاذه فقد ورد فى مقبوله عمر ابن حنظله (خذ ما اشتهر بين اصحابك ودع نادر) (1) فلا بد من طرح الروايات الشاذه والاخذ بالروايات المشهوره، والظاهر ان المقبوله لا تنطبق على المقام فان ما اشتهر بين اصحابك هى الروايات المشهوره بين الاصحاب التى هى قطعيه الصدور فان الشهره فى الروايه تختلف عن الشهره فى العمل فاذا كانت الروايه مشهوره بين الاصحاب فمعناها جميعهم رووها والروايات الشاذه مخالفه للسنة فلا تكون حجه ولا بد من طرحها وما نحن فيه فليس كذلك فان الطائفة الاولى ليست مقطوعه الصدور غايه الامر انها تامه من ناحيه السند والدلاله اما انها ليست روايات متواتره فلا يمكن طرح الطائفة الثانيه من هذه الناحيه ناحيه انها مخالفه للسنة وروايات شاذه

ص: ١٨

---

١- عوالى اللثالى، محمد بن على ابن ابراهيم ابن ابى جمهور الاحسائى، ج ٣، ص ١٢٩.

واما اذا اراد من الشهره هى الشهره فى العمل فقد ذكرنا ان الشهره فى العمل لا اثر لها فان عمل المشهور بالروايه لا يكون جابر لضعفها ولا كاسرا لصحتها فوجوده كالعدم ولا اثر له فلا تصلح ان تكون مرجحه فاذا كان التعارض بين الطائفه الاولى والطائفه الثانيه مستقر والمشهور قد عمل بالطائفه الاولى فهذا العمل المشهور لا يكون مرجحا

فالتتيجه : ان ما ذكره السيد (قده) على ما جاء فى تقرير بحثه فلا يمكن المساعدة عليه اصلا .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه - تكمله البحث السابق

الى هنا قد تبين انه لا- تعارض بين الطائفه الاولى والطائفه الثانيه على تقدير صحه الطائفه الثانيه سندا فان الثانيه ناصه فى نفى وجوب الزكاه واما الاولى فهى ظاهره فى وجوب الزكاه فلا بد من حمل الظاهر على النص الذى هو من احد موارد الجمع الدلالى العرفى، فالعمده ان الطائفه الثانيه بأجمعها ضعيفه من ناحيه السند فلا يمكن الاعتماد بها وعندئذ لا بد من العمل بالطائفه الاولى وان ما يأخذه السلطان حصته من الزرع باسم المقاسمه فلا شبهه فى انه مستثنى من الزكاه واما ما يأخذه باسم الخراج فقد ذكرنا انه لا- دليل على استثناء ما يعادل الخراج من حاصل الارض والخراج هو عبارته عن كميته من النقود وضعه السلطان على الارض

بقى هنا شىء اخر وهو ان عامل السلطان اذا اخذ ازيد مما قرره السلطان اجره له ظلم وعدوان ولم يتمكن الزارع من الامتناع لا جهرا ولا سرا فلا يكون الزارع ضامن لحصه الفقراء فى الزائد فانه مأخوذ عدوانا وظلما فهو بمثابة التالف بدون تقصير الزارع فاذا تلف من النصاب بدون تقصير الزارع فلا يكون ضامن لزكاه التالف وما نحن فيه من هذا القبيل .

ص: ١٩

ثم ذكر الماتن (قده) : لا- فرق فى ذلك بين ان يكون الزائد مأخوذ من نفس الغله او من غيرها اذا كان الظلم عام واما اذا كان الظلم شخصا فالأحوط الضمان لحق الفقراء فى الزائد (١) [١]، فأما اذا كان الزائد مأخوذا من نفس الغله فلا شبهه فى انه مستثنى من الزكاه لانه اخذ الزائد ظلما وعدوانا فهو بمثابة التالف من النصاب من دون تفريط الزارع فاذا تلف من النصاب من دون تفريط الزارع فلا- يكون ضامنا لحصه الفقراء فى هذا الزائد، اما اذا كان الزائد مأخوذا من مال اخر لا من الزرع فلا دليل على استثنائه ما يعادل الزائد من الزكاه فلا دليل على ذلك وبلا فرق فى ان يكون الظلم عام او خاص، ودعوا انه بمثابة المؤونه التى تصرف على الاعيان الزكويه فان هذه الدعوى مدفوعه فانه على تقدير تسليم ان المؤونه مستثناه فلا فرق بين ان تكون المؤونه دائميته او اتفاقيه وعلى كلا التقديرين فهى مستثناه ومع الاغماض عن ذلك فقد تقدم ان المؤونه فى باب الزكاه غير مستثناه فما صرفه الزارع من الاموال فى الزرع فلا يستثنى من حاصل الارض ما يعادل المؤونه لان الزكاه ليس كالخمس فان المؤونه مستثناه فى الخمس ولا دليل على استثنائها فى الزكاه .

بقى هنا شيء بالنسبة الى المسأله المتقدمه وهو ان الشيخ الطوسي (قده) قد حمل الطائفه الثانيه من الروايات على ان مفادها نفى الزكاه عن المجموع أى مجموع حصه السلطان وحصه الزارع والنفى عن المجموع لا- ينافى ثبوت الزكاه فى حصه الزارع فهذه الروايات لا تدل على نفى الزكاه عن حصه الزارع وانما تدل على نفى الزكاه عن حصه السلطان فقط باعتبار ان نفى الزكاه عن مجموع الحصتين لا- ينافى ثبوت الزكاه فى حصه الزارع باعتبار نفى المجموع لا ينافى ثبوت الحكم لبعض الاجزاء، ولكن هذا الجمع غير صحيح :

ص: ٢٠

---

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٧١، ط ج.

اما اولاً : ان هذا الجمع جمع تبرعى ولا ينطبق عليه شىء من ضوابط الجمع الدلالى العرفى لا حمل العام على الخاص ولا حمل المطلق على المقيد ولا حمل الظاهر على الاظهر ولا حمل المحكوم على الحاكم

ثانياً : انه خلاف الظاهر جدا فان مفاد هذه الطائفة ليس نفى الزكاه عن حصه السلطان ومفادها انما هو نفى الزكاه عن حصه الزارع اذا اخذ السلطان حصته من الزرع فلا زكاه على الزارع فى الباقى وهو صريح فى ذلك فكيف يمكن حمل هذه الروايات على نفى الزكاه عن حصه السلطان وهذه الروايات تدل على نفى الزكاه عن حصه الزارع

فالتتبع ان هذا الحمل غير صحيح فالعمده ان هذه الروايات ضعيفه من ناحيه السند وما جاء فى تقرير السيد الاستاذ (قده) مشوش ولا يمكن الاعتماد على شىء منه .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه - حكم المقاسمه وغيرها هل يختص بالسلطان العادل او الاعلم

ذكرنا ان ما اخذه عمال السلطان زائدا على ما قرره فان كان مأخوذا من الاعيان الزكويه ظلما وعدوانا فلا شبهه فى عدم وجوب الزكاه فيه لانه بمنزله التالف من دون تفريط من الزارع فاذا تلف من النصاب من دون تفريط من المالك ومن الزارع تسقط زكاه التالف عنه ايضا فلا يكون ضامنا لذكاه وما نحن فيه من هذا القبيل، واما اخذ الزائد من مال اخر فقد ذكر الماتن (قده) اذا كان الظلم عام فهو ليس بضامن واما اذا لم يكن عام فالأحوط عدم السقوط والظاهر انه لا شبهه فى عدم سقوط الزكاه عما يعادل الزائد فى حاصل الزرع فانه اخذ الزائد من مال اخر لا فى الاعيان الزكويه فلا تسقط زكاه ما يعادل الزائد فان سقطت الزكاه عما يعادل الزائد بحاجه الى دليل ولا دليل على ذلك ولا فرق بين ان يكون الظلم دائمى او شخصى أى ليس فى كل سنه بله انه قد يكون وقد لا يكون فانه اذا اخذ الزائد من مال اخر فلا تسقط الزكاه عما يعادل هذا المال من الاعيان الزكويه فما ذكره الماتن من الفرق بين كون الظلم دائمى او شخصى لا وجه له كما ان الزائد اذا كان من الاعيان الزكويه فلا شبهه فى سقوط الزكاه عنه سواء اكان الظلم دائمى ام غير دائمى لا فرق فى المسأله .

ص: ٢١

بقى هنا مسألتان :-

الاولى : هل هذا الحكم مختص بالسلطان العادل او يعم السلطان الجائر ايضا من تقبيل الارض واجارتها او ضع الخراج عليها ووضع حصه على الاعيان الزكويه باسم المقاسمه فهل هذه الاحكام مختصه بالسلطان العادل او يشمل السلطان الجائر ايضا ؟ فلا شبهه فى ان الولايات على هذه الاراضى خاصه للإمام عليه السلام وقد ذكرنا فى محله ان الارض الموات وارض السواد سواء اكانت محيات طبيعيا ام لم تكن كذلك وكذا الاراضى التى اخذت من الكفار بالسيف او الاراضى التى سلم اهلها للمسلمين فقد ذكرنا ان كلها ملك للإمام عليه السلام غايه الامر ان الامام اجاز للناس ممارسه تلك الاراضى والاستفاده منها بالزرع

والتشجير وما شاكل ذلك ومن الواضح ان احياء هذه الاراضى لا يوجب الملك فان رقبه تلك الاراضى ملك للإمام وحياتها  
موجب للحق المتعلق بحياه هذه الارض وقد فصلنا الحديث فى ذلك فى كتاب الاراضى .

وانما الكلام فى ثبوت الولاية للسلطان الجائر فقد قيل بثبوتها بل افراط بعضهم بان السلطان الجائر كالإمام العادل جميع تصرفاته  
نافذه فان هذا المنصب لازم لكل من يتلبس بالسلطنه والحكومه ! ولكن لا دليل على هذا بل الدليل على الخلاف موجود وقد  
ورد فى الروايات الكثيره انه لا يجوز الرجوع الى الحاكم الجائر ولا يجوز الاخذ بحكمه لانه حكم طاغوت وهو سحت وباطل  
فهذه الروايات تدل بوضوح على عدم ثبوت هذه الولاية للحاكم الجائر، واما تصرفاته فى الارض كتقبيلها واجارتها للناس  
مقتضى القاعده عدم جواز هذه التصرفات فان هذه الاراضى على المشهور ملك للمسلمين وعلى ما بيننا انها ملك للإمام عليه  
السلام

ص: ٢٢

وعلى كلا التقديرين لا يجوز تصرف السلطان الجائر في هذه الاراضى الا اذا توقفت الاستفادة من هذه الاراضى على اجازة هذا السلطان الجائر فاذا توقفت على ذلك فالشارع امضى اذنه وقد استدلوا على اذن السلطان الجائر معتبر اذ لم يكن كذلك لبقية الارض معطله ولا- يمكن ممارسه تلك الاراضى والاستفاده منها والشارع غير راضى بذلك فمن اجل ذلك يكون تصرف السلطان الجائر بالتقيل والاجاره نافذ

ولكن هذا الوجه غير صحيح فان اكثر المسلمين يرون ثبوت الولاية للسلطان الجائر وان حكمه نافذ وانه مشمول لأطلاق الآيه المباركه اولى الامر، واما الشيعة هم الذى لا يعتقدون بذلك وهم القله لا سيما فى ذلك العصر، نعم يمكن الاستدلال على ذلك بانه لو لم يكن اذن السلطان الجائر نافذا لزم تضيع حق الشيعة وفرضنا انهم كانوا محتاجين الى التصرف فى هذه الاراضى وممارستها بالزرع والتشجير والبناء ولا يمكن من التصرف الا بأذن السلطان الجائر واذنه نافذ فى حقهم لكى لا يضيعوا حقهم ففى مثل ذلك امضى الامام عليه السلام فالمستفاد من هذه الروايات ان تصرف السلطان نافذ فى مورد يكون بحاجه الى اذنه بحيث لا يمكن ممارسه الارض والتصرف فيها بدون اذن السلطان ففى هذه الموارد الشارح امضى اذن السلطان، واما فى غير هذه الموارد فلا دليل على اذن السلطان نافذ .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه - تكمله جواز تصرف السلطان الجائر

ذكرنا ان هنا مسألتين الاولى يقع الكلام فيها فى مراحل :-

المرحلة الاولى : هل الولاية ثابتة للسلطان الجائر ؟ فلا شبهه فى ثبوت الولاية للإمام المعصوم عليه السلام عقلا ونقلا للروايات الكثيره وهل هذه الولاية ثابتة للفقهاء الجامع للشرائط ؟ الظاهر ثبوت هذه الولاية للفقهاء الجامع للشرائط منها الاعلميه وعمده الدليل على ذلك هو ابدية الشريعة الاسلاميه الى يوم القيامة وفى كل عصر لابد ان يكون هناك شخص متصدى للأحكام الشرعيه وتطبيقاتها والحفاظ عليها وبعد انقطاع الائمه عليهم السلام لابد ان يكون المتصدى هو الفقهاء الجامع للشرائط فى تطبيق احكام الحدود والقصاص والجهاد وما شاكل ذلك، وكيف ما كان فهذه الولاية فى الجمله ثابتة للفقهاء الجامع للشرائط، واما ثبوتها للسلطان الجائر فلا شبهه فى عدم ثبوتها له عقلا ونقلا وان قيل بثبوتها له بل افرد فى القول فى ثبوتها وان السلطان الجائر كالإمام العادل ويرى ان ثبوت هذا المنصب لازم لمنصب الخلافة وكل من يتقمص بهذا المنصب ولو غصبا وعدوانا وظلما فالولاية ثابتة له كما هو مذهب الجمهور

ص: ٢٣

واما عندنا فلا شبهه بعدم ثبوتها للسلطان الجائر اما عقلا فلا شبهه فى حكم العقل انه لا يصلح لهذا المنصب فانه مع كونه غاصبا وظالما وفاجرا كيف يكون صالحا لهذا المنصب وهو الولاية على الناس واموالهم، واما نقلا فان هناك روايات كثيره تدل على عدم ثبوت الولاية للسلطان الجائر .



المرحلة الثانية : هل يجوز تصرف السلطان الجائر فى الامور العامه التى يجوز تصرف الامام فيها كالأنفال واراضى الموات واموال الايتام وما شاكل ذلك، لكن الظاهر بل لا شبهه فى عدم جواز تصرف السلطان الجائر فى مثل ذلك فقد ورد فى جملة من الروايات انه لا يجوز الرجوع الى السلطان الجائر حتى فى انقاذ حقه ومن اخذ حقه من السلطان اخذ من الطاغوت وهو سحت وباطل ففى مجموعه من الروايات النهى عن ذلك، فمقتضى الروايات بل مقتضى حكم العقل عدم نفوذ تصرف السلطان الجائر .

المرحلة الثالثه : هل يجوز تصرف السلطان الجائر فى خصوص الاراضى المفتوحه عنوتنا كما هو البحث فى المقام فان الارضى المفتوحه عنوه ملك لطبيعى المسلمين فهل يجوز للسلطان تقبيلها للناس او اجارتها ؟ ويظهر من مجموعه من الروايات نفوذ تصرف السلطان الجائر فى هذه الاراضى من تقبيل واجاره وما شاكل ذلك نفضله فى ما يأتى وجواز تصرف السلطان الجائر فى ذلك مبنى على امور :-

الامر الاول : ان لا تبقى الارض معطله فان تقبيل السلطان الجائر واجارتها وغير ذلك ان لم تجز ولم يكن نافذ تصرفه تبقى الارض معطله، ولكن هذا الامر قابل للدفع باعتبار ان جمهور من المسلمين يرون ثبوت الولاية للسلطان الجائر وان كل من يتلبس بهذا المنصب ولو غاصبا وظلما فالولاية ثابتة ومشمول للآيه وامره متبع وتصرفاته نافذه، واما الشيعة فنسبتها الى جمهور المسلمين لاسيما فى ذلك العصر نسبه ضئيله جدا ولا يلزم من عدم جواز تصرف الشيعة فى تلك الاراضى تعطيلها بعد ما يرى الجمهور من المسلمين ثبوت هذا التصرف وجوازه وثبوت الولاية لسلطين الجور .

الامر الثانى : انه لو لم يكون تصرف السلطان الجائر فى الارض المفتوحه عنوه نافذ لزم الهرج والمرج، لكن هذا الامر ايضا غير صحيح فان تصرف السلطان الجائر عند جمهور من المسلمين نافذ وهم على المنهج الفقهى لهم يرونهم انهم ولاه الامر ومشمول للآيه المباركه ويجب عليهم اتباعهم، واما الشيعه فيما ان نسبتهم الى جمهور المسلمين نسبه ضئيله فعدم تصرف السلطان الجائر بالنسبه الى الشيعه لا يوجب الهرج والمرج .

الامر الثالث : ان انقاذ الحق باعتبار ان لكل فرد من المسلمين حق فى الارض المفتوحه عنوه وانقاذ هذا الحق يتوقف على نفوذ تصرف السلطان وافراد الشيعه لا يتمكنون من انقاذ حقهم الا بأذن هذا السلطان الجائر فعندئذ يجوز رجوعهم الى السلطان لأنقاذ حقهم وعلى هذا فمعنى نفوذ تصرف السلطان ليس تصرفه فى نفسه حجه لكن حق كل فرد من افراد الشيعه متعلق هذه الارض وهو لا يتمكن من انقاذ حقه الا بأذن السلطان الجائر واذنه رافع للمانع فتصرف السلطان الجائر فى نفسه لا يكون حجه ولا يكون نافذ وتصرفه انما يكون رافع للمنع عن ممارسه الشيعه لحقهم المتعلق بهذه الارض .

فالتليه : ان تصرف السلطان الجائر لا يكون نافذ بالنسبه الى الشيعه واما بالنسبه الى السنه باعتبار انهم يرون السلطان الجائر من ولاه الامر ومشمول للآيه المباركه ويجب اتباعه ونفوذ امره ونهيه هذا كله فى المسأله الاولى وقد ثبت انه لا تثبت ولايه للسلطان الجائر ولا يمضى الشارع تصرفه الا من جهه ان تصرفه رافع للمانع فقط .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه - حكم المقاسمه وغيرها هل يختص بالسلطان العادل او الاعم

ص: ٢٥

ذكرنا ان الولايه لا تثبت للسلطان الجائر ولا يكون تصرفه فى الامور الحسينيه نافذ بل الروايات تدل على ان الاخذ بحكمه اخذ بحكم الطاغوت وهو سحت وباطل فلا يجوز بمقتضى هذه الروايات الرجوع اليه، ولكن فى الاراضى المفتوحه عنوه التى هى ملك للمسلمين فقد دلت روايات كثيره على نفوذ تصرفه وان الامام عليه السلام امضى تصرف السلطان الجائر فى خصوص الاراضى المفتوحه عنوه من تقبيلها واجارتها وسائر التصرفات فيها .

وتظهر ثمره ذلك بالنسبه الى الشيعه فقط واما الجمهور من المسلمين فهم يرون ثبوت الولايه له ومشمول للآيه المباركه وواجب الاتباع، واما الشيعه فانهم يرون عدم ثبوت الولايه له وعدم جواز تصرفه، فالأمام امضى تصرفه فى خصوص الاراضى المفتوحه عنوه فان لك فرد من المسلمين حق فى هذه الاراضى فى ممارستها والاستفاده منها والشيعه لا- يتمكنون من انقاذ حقهم وممارسه تلك الاراضى الا بأذن السلطان الجائر وبمحاه فان الامام عليه السلام امضى تصرف السلطان الجائر من اجل ان الشيعه لا يبقون محرومين من حقهم فى هذه الاراضى والاستفاده منها اذ لو لم يمضى الامام عليه السلام لكان الرجوع اليه واخذ هذه الراضى من يده اخذ بحكم الطاغوت وهو مشمول لحكم الطاغوت فهذه الروايات الوارده فى ابواب متفرقه التى تدل على نفوذ تصرف السلطان الجائر فى الراضى المفتوحه عنوه لأنقاذ حق الشيعه ولوصولهم الى هذه الاراضى وممارستها بالزراعه والتشجير

وغير ذلك فلولا هذه الروايات التي تدل على الامضاء لكان الاخذ من السلطان الجائر مشمول لتلك الروايات وهو اخذ بحكم الطاغوت وهو سحت وباطل فالروايات تقيد اطلاق تلك الروايات بغير هذه الموارد أى بغير الرجوع الى السلطان فى اخذ حقهم فى الاراضى المفتوحه عنوه هذا كله فى المسأله الاولى .

ص: ٢٤

المسأله الثانيه : ما يأخذه السلطان الجائر من النصاب بعنوان الزكاه فهل يحسب زكاه ؟ فيه قولان والصحيح انه يحسب زكاه شرط ان يكون اخذ السلطان الجائر من النصاب بعنوان الزكاه ظلما وعدوانا ولا يتمكن المالك من المنع فاذا كان الامر كذلك بان يبلغ مال المالك حد النصاب وكان اخذ السلطان من النصاب ظلما وعدوانا ولا يتمكن المالك من المنع فعندئذ للمالك ان يحسب ذلك زكاه ففي هذه الصوره لا مانع ويدل على ذلك جمله من الروايات منها صحيحه يعفور ابن شعيب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن العشور التي تأخذ من الرجل أ يحتسب بها من زكاته قال : نعم، ان شاء (١) فان هذه الروايه واضحه الدلاله، ومنها صحيحه عيسى ابن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام في الزكاه قال : ما اخذوا منكم بنو اميه فاحتسبوا به ولا تعطوهم شيئا ما استطعتم، فن المال لا يبقى على هذا أن تزكيه مرتين (٢) ومنها صحيحه الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صدقه المال يأخذه السلطان فقال : لا آمرك ان تعيد (٣) فان هذه الصحيحه ايضا تدل على ذلك ومنها غيرها مما يدل على ان الذي اخذه السلطان ظلما وعدوانا والمالك لا يتمكن من المنع فيجوز له ان يحتسبه زكاه ولا يجب ان يؤدي زكاته مره ثانيه لان المال لا يزكى مرتين في سنه واحده، وهذه الروايات اجنبيه عن روايات الخراج وعن روايات المقاسمه فان الخراج موضوع على الارض بعنوان اجره الارض من الدراهم والدنانير وقد تقدم ان الخراج ليس مستثنى من الزكاه، واما المقاسمه فقد تقدم ان الروايات تدل على ان المقاسمه هي حصه السلطان من حاصل الارض المستثنى زكاه المقاسمه فقط وليس كل المقاسمه تحسب زكاه وان هذه الروايات تدل بالصرحه على وجوب الزكاه على الزارع في الباقي اذا بقى بمقدار النصاب وزكاه المقاسمه مستثنى وساقط عنه واما الباقي اذا كان بقدر النصاب يجب على الزارع اخراجه .

ص: ٢٧

- ١- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ٩، ص ٢٥٢، ابواب الزكاه، ب ٢٠، ح ١، ط ال البيت.
- ٢- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ٩، ص ٢٥٢، ابواب الزكاه، ب ٢٠، ح ٣، ط ال البيت.
- ٣- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ٩، ص ٢٥٣، ابواب الزكاه، ب ٢٠، ح ٥، ط ال البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه - كلام المشهور فى استثناء المؤونه من الزكاه ورد سماحه الشيخ

تحصل مما ذكرنا ان ما يأخذه السلطان بعنوان الزكاه ظلما وعدوانا لا- مانع من احتسابه زكاه وقد دل على ذلك جمله من الروايات لكن بشروط :-

الشرط الاول : ان يكون المأخوذ من قبل السلطان وولاه الامر ولا يتمكن المالك من المنع فعندئذ لا يمنع ان يحتسب المأخوذ زكاه اما اذا كان المأخوذ من قبل غيره ظلما وعدوانا فلا يحتسب زكاه

الشرط الثانى : ان يكون المأخوذ من النصاب اما اذا كان من غير النصاب فلا- يحتسب زكاه فاذا فرضنا ان الحنطه بلغه حد النصاب ولكن السلطان اخذ بدل الحنطه تمرا او شعيرا فهذا لا يحتسب من الزكاه انما يحتسب زكاه اذا اخذ من الحنطه بعنوان الزكاه .

ثم ذكر الماتن (قده) : والاقوى اخراج المؤونه جميعها قبل تعلق الزكاه او بعده فلا- فرق فى ذلك فى المؤونه فان المعروف والمشهور بين الاصحاب هو استثناء المؤونه من النصاب واخراج الزكاه من الباقي ولكن اتمام ذلك بالدليل مشكل وان استدل على ذلك بوجه :-

الوجه الاول : بالأجماع وان الاصحاب قد اجمعوا على استثناء المؤونه من النصاب واخراج الزكاه من الباقي ، ولكن يرد عليه ان المسأله مشهوره بين الاصحاب وليس مجمع عليها المشهور يقولون باستثناء المؤونه من الزكاه وهناك قائل بعدم الاستثناء فالمسأله ليست اجماعيه ، ومع الاغماض عن ذلك وهذا الاجماع انما هو بين المتأخرين ولا دليل على ثبوته بين المتقدمين ولا طريق لنا الى احراز ان هذا الاجماع ثابت بين الفقهاء المتقدمين فقد ذكرنا وجه ذلك فى غير مره ومع الاغماض عن ذلك ايضا وفرضنا ان هذا الاجماع ثابت بين المتقدمين ايضا الا انه لا طرق لنا الى احراز ثبوت هذا الاجماع فى زمن الائمة عليهم السلام وبين اصحابه وانه وصل اليهم يدا بيد وطبقه بعد طبقه فالنتيجه انه لا يمكن الاعتماد على مثل هذا الاجماع مضافا الى انه ليس تعبدى ومن المضمون قوى ان مدرک هذا الاجماع احد الوجوه الاتيه .

ص: ٢٨

الوجه الثانى : التمسك بالاصل فى المقام فأتنا نشك فى تعلق الزكاه بما يعادل المؤونه من الحنطه او الشعير ونشك ان الزكاه تعلقت بما يعادل المؤونه التى تصرف فى زرع الحنطه الى زمان التصفيه او فى زرع الشعير او فى التمر او فى العنب وما شاكل ذلك فلا- مانع من استصحاب عدم تعلق الزكاه به وهذا الاصل حجه ، والجواب عن ذلك واضح فان التمسك بالاصل فى المسأله انما هو فى ما اذا لم يكن هناك دليل اجتهادى فاذا لم يكن هناك دليل اجتهادى فلا مانع من التمسك بالاستصحاب او اصاله البراهه او ما شاكل ذلك واما فى المقام الدليل الاجتهادى موجود وهو الروايات التى تدل على تعلق الزكاه بالحنطه

والشعير بالعشر او نصف العشر فهذه الروايات مطلقه وبأطلاقها تشمل جميع الحنطه والشعير ولا يمكن استثناء ما يعادل المؤمنه من هذه الروايات الا- بدليل ولا- دليل على هذا الاستثناء ، فمقتضى اطلاق الروايات ان الزكاه تعلقت بجميع الحنطه من دون استثناء وكذلك الحال فى الشعير والتمر والزبيب .

الوجه الثالث : التمسك بصحيحه زواره فقد ورد فيها استثناء اجره الحارس بان يترك له العسق والعسقان بعنوان الاجره وهذا يدل على ان المؤمنه مستثناه اذ لو لم تكن المؤمنه مستثناه فلا معنى لاستثناء اجره الحارس ، والجواب عن ذلك انه ليس فى هذه الروايات ذكر من اجره الحارس بل الوارد من هذه الروايات يترك للحارس الذى ينظر الى هذه النخيلات العسق والعسقان حتى تستفيد منه عائلته اما ان هذا الترك بعنوان اجره الحارس او عنوان الاستحباب فالروايات ساكته عن ذلك بل مناسبه الحكم والموضوع الارتكازى انه حق استحبابى للحارس وهو حق النظر ، فالنتيجه ان الصحيحه لا تدل على استثناء المؤمنه من الزكاه .

الوجه الرابع : قوله تعالى (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو) (١) والعفو هو الزائد على المؤونه مستثنى ، ولكن هذه الآيه المباركه اجنبيه عن المقام لان هذه الآيه المباركه فى مقام استثناء مؤونه المالك وليس مؤونه الزرع أى انهم ينفقون من الزائد على مؤونه ، مضافا الى ان مفاد الآيه استثناء العفو وهو اعطاء الزائد جميعا والزكاه عشر الحاصل او نصفه وليس الزائد على المؤونه جميعا فالنتيجه ان الآيه المباركه اجنبيه عن المقام .

الى هنا قد تبين ان شيئا من هذه الوجوه لا يدل على استثناء المؤونه من الزكاه فاذا ما هو المشهور من استثناء المؤونه من الزكاه لا دليل عليه ولا يمكن اثباته بدليل .

ثم ذكر الماتن (قده) : لا- فرق بين المؤونه السابقه على التعلق والمؤونه اللاحقه ، الظاهر هو الفرق بينهما فان الزكاه تعلقت من حين انعقاد الحبه والعشر ونصف العشر ينتقل الى ملك الفقير وتسعه اعشار او اكثر من ذلك يبقى فى ملك المالك ولا يجب على المالك الحفاظ على ملك الفقير فعلى المالك ان يطلب من الحاكم الشرعى تسليم مال الفقير والحفظ عليه او يطلب من الحاكم الشرع الاجره على الحفاظ على ملك الفقير الى زمان التصفيه .

### كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه - كلام المشهور فى استثناء المؤونه من الزكاه ورد سماحه الشيخ

ذكرنا ان مؤونه الزرع بعد التعلق لا- يجب على المالك تحمل هذه المؤونه فان الزكاه اذا تعلقت بالحنطه بعد انعقاد الحبه فى الحنطه والشعير وفى التمر بعد اصفرار الثمره وكذلك فى العنب لا يجب عليه تحمل مؤونه الى زمان التصفيه لانه ملك للغير فلا يجب عليه الحفاظ عليه بالسقى واجره الحارس وما شاكله فله ان يرجع الى الحاكم الشرعى الذى هو ولى الفقراء ويطلب منه تسليم حصه الفقير او اجره حفظه من السقى وغير ذلك فان رضى الفقيه باعطاء الاجره فله ان يأخذ الاجره او يأخذ مؤونهها بعد التعلق الى زمان التصفيه فيأخذ العشر من الحاكم الشرعى اذا كانت زكاته العشر ويأخذ نصف العشر اذا كانت زكاته نصف العشر، واما اذا لم يستأذن من الحاكم الشرعى وصرف فى حفظ مال الفقير الى زمان التصفيه فلا يستحق شيئا لانه لم يستأذن من المالك او من ولى المالك فمن اجل ذلك ما صرفه لا يكون الحاكم الشرعى ضامن له وليس له حق المطالبه بما ذكره الماتن (قده) بل لعله المشهور من عدم الفرق بين المؤونه التى تصرف قبل تعلق الزكاه والمؤونه التى تصرف بعد تعلق الزكاه لا وجه لهذا الفرق فان ما صرفه قبل التعلق هو صرفها فى ملكه فانه قبل التعلق جميع الزرع ملك له والنخل مع ثمره ملك له تمام وليس الفقير شريك له وكذلك فى العنب واما بعد التعلق فالفقير شريك معه ولا يجب عليه الحفاظ على مال شريكه وله ان يطالب بالأجره .

ص: ٣٠

١- بقره/سوره ٢، آيه ٢١٩.

ثم ان النصاب على القول باح المئه ونه من الزرع فها النصاب بعد اخرا ما يعادل المئه ونه من الحنطه اذا بقى الباقي بمقدار

النصاب وجب الزكاه فيه واما اذا لم يبقى بمقدار الزكاه لا- تجب الزكاه فيه او ان مقدار النصاب قبل اخراج المؤونه فاذا بلغ بمقدار النصاب قبل اخراج المرونه وجب عليه الزكاه واخراج ما يعادل المؤونه من الحنطه لا يضر بوجوب الزكاه

الظاهر هو الثانى وذلك لان الروايات التى تدل على ان ما انتبتته الارض من الحنطه او الشعير او التمر او الزبيب اذا بلغ خمسه اسواق ففيه الزكاه وهذه الروايات مطلقه وتدل على ان البلوغ بقدر النصاب شرط لوجوب الزكاه فان البلوغ ليس شرطاً للواجب بل هو شرط للوجوب فى مرحله الجعل واتصاف الزكاه بالملا-ك فى مرحله المبادئ كما هو حال سائر شرائط الوجوب مثل دخول الوقت الذى هو شرط لوجوب الصلاه فى مرحله الجعل وشرط لاتصاف الصلاه بالملاك فى مرحله المبادئ ولا ملاك للصلاه قبل دخول الوقت كما هو لا- ملا-ك لها بالنسبه الى غير البالغ وغير العاقل وفى المقام اذا بلغ خمسه اسواق ففيه الزكاه ومقتضى اطلاقه ان حاصل الزرع اذا بلغ خمسه اسواق فالزكاه واجبه فان البلوغ شرط للوجوب فى مرحله الجعل واتصاف الفعل بالملا-ك فى مرحله المبادئ، وعلى هذا فاستثناء المؤونه انما هو بعد تعلق الوجوب فانه لم يرد فى شىء من هذه الروايات ما انتبتته الارض خرج منه المؤون واذا بلغ بعد اخراج المؤونه خمسه اسواق ففيه الزكاه لو كان استثناء المؤونه متصل بهذه الروايات لأمكن القول بذلك الا انه لم يرد فى هذه الروايات استثناء المؤونه وان هذه الروايات مطلقه ومقتضى اطلاقها وجوب الزكاه ببلوغ النصاب سواء اخرج المؤونه من حاصل الزرع او لم يخرج، فإخراج المؤونه لو دل عليه دليل فبدليل منفصل يقيد الوجوب تقول يجب الزكاه الا ما اخرج من حاصل الزرع بمقدار المؤونه .



Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه - فى استثناء المؤونه من الزكاه

الى هنا قد تبين انه لا دليل على استثناء المؤونه من النصاب ومع الاغماض عن ذلك وتسليم وجود الدليل على استثناء المؤونه من النصاب فهل بلوغ المال حد النصاب يعتبر ان يكون بعد استثناء ما يعادل المؤونه من الغلاه الباقي اذا كان بمقدار النصاب وجبت الزكاه فيه واما اذا لم يبق بمقدار النصاب فلا زكاه فيه واما بلوغ المال قبل اخراج المؤونه واستثنائها بحد النصاب لا اثر له فان موضوع وجوب الزكاه بلوغ المال حد النصاب بعد اخراج المؤونه أى اخراج ما يعادل المؤونه من الغلاه الاربعه من الحنطه والشعير والتمر والزبيب، او ان المعتبر فى وجوب الزكاه بلوغ المال حد النصاب قبل اخراج المؤونه فاذا بلغ المال بمقدار النصاب قبل اخراج المؤونه فتجب الزكاه وان ادى اخراج المؤونه الى ان الباقي لم يكن بمقدار النصاب فاذا بلغ المال بقدر النصاب قبل اخراج المؤونه فلا يضر بوجوب اخراج الزكاه من الباقي ؟ ففيه وجهان

الظاهر انه الوجه الاخير على تقدير استثناء المؤونه من النصاب فى الغلاه الاربعه على تقدير وجود الدليل فالمعتبر فى وجوب الزكاه بلوغ المال بحد النصاب قبل اخراج المؤونه وذلك لإطلاقات الادله فان الادله مطلقه أى ادله العشر ونصف العشر فقد ورد فى الروايات ان كل ما انبتته الارض اذا بلغ خمسه اسواق ففيه الزكاه العشر او نصف العشر ومقتضى اطلاق هذه الروايات ان ما نبتته الارض اذا بلغ بمقدار النصاب وجبت الزكاه فيه سواء كانت قبل اخراج المؤونه او بعد اخراجها ولم يقيد شيئا من هذه الروايات بقيد متصل اطلاق هذه الروايات .

ص: ٣٢

وعلى هذا فدليل استثناء المؤونه دليل منفصل ومخصص منفصل ومقيد منفصل والمخصص المنفصل انما يخصص العام بتخصيص وجوبه ويقيد المطلق بمفاد الهيئه أى يقيد الوجوب مثلا- ورد فى الروايات وجوب الزكاه اذا بلغ ما انبتت الارض خمسه اسواق ودليل استثناء المؤونه دليل يدل على تقييد وجوب اخراج الزكاه بغير المؤونه اما بما يعادل المؤونه من الغلاه فلا تجب فيه الزكاه فإنما تجب فى الباقي اما ما يعادل المؤونه من الغلاه الاربع فلا تجب فيه الزكاه فانما تجب فى الباقي المنفصل والمقيد المنفصل مثلا اذا ورد فى الدليل اكرم الشعراء ثم ورد بدليل اخر لا تكرم الشعراء الفساق فان هذا الدليل الثانى دليل منفصل عن الاول ويخصص وجوب الاكرام بخصوص الشعراء العدول ولا يثبت الاكرام للشعراء الفساق كذلك المقيد المنفصل مفاده تقييد الوجوب والحكم وما نحن فيه ايضا كذلك فان ما دل على اخراج المؤونه من النصاب مفاده تخصيص وجوب الزكاه بغير ما يعادل المؤونه من الغلاه الاربع ويدل على عدم وجوب الزكاه بما يعادل المؤونه من الغلاه الاربع وانما تجب الزكاه فى الباقي فمقتضى هذه الادله على تقدير تسليم الدليل على اخراج المؤونه واستثنائها فمفاده تقييد الوجوب وتخصيصه وليس مفاده تقييد بلوغ النصاب لان ما انبتته الارض اذا بلغ بقدر النصاب بعد اخراج المؤونه ليس مفاد هذا التقييد بل مفادها تقييد وجوب اخراج الزكاه بغير ما يعادل المؤونه من الغلاه الاربع اما ما يعادل المؤونه من الغلاه فلا تجب فيه الزكاه وانما تجب الزكاه فى الباقي .

فالنتيجه انه على تقدير تسليم وجود الدليل على اخراج المؤونه فمقتضى هذا الدليل تقييد الوجوب واعتبار بلوغ المال حد النصاب مطلقا سواء اكان قبل اخراج المؤونه او بعد اخراجها فاذا بلغ ما انبتته الارض خمسه اوساق ففيه الزكاه وان كان اخراج ما يعادل المؤونه يوجب كونه اقل من خمسه اوساق فهذا لا يضر بوجوب الزكاه .

ص: ٣٣

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه - فى استثناء المؤمنه من الزكاه

ذكر الماتن (قده) : قيمه البذر اذا كان من ماله المزكى او المال الذى لا زكاه فيه من المؤمنه (1) ، بناء على استثناء المؤمنه من الزكاه كما هو المعروف والمشهور بين الاصحاب وهنا فروض ثلاثه :-

الفرض الاول : ان يكون البذر من ماله المزكى

الفرض الثانى : ان يكون البذر من ماله الذى لا زكاه فيه كما اذا كانت حنطته شعيره لم يبلغ حد النصاب

الفرض الثالث : ان يكون البذر متعلق للزكاه

والماتن (قده) تعرض للفرض الاول والثانى ولم يتعرض للفرض الثالث فى الفرض الثالث بطبيعته الحال يكون الزرع مشتركاً بين الفقير وبين المالك فاذا فرض ان عشر البذر متعلق لحق الفقير فعشر هذا الزرع ملك للفقير وتسعه اعشاره ملك للمالك وعلى هذا فقد ذكر السيد الاستاذ (قده) على ما فى تقرير بحثه انه على مسلك الماتن (قده) يرى ان الزكاه متعلقه بالعين أى شركه فى العين لكن بنحو الكلى فى المعين لا- بنحو الاشاعه فاذا كان الفقير شريكاً مع المالك فى العين فمعناه ان عشر هذا الزرع ملك للمالك وعلى هذا فما صرفه المالك فى هذا الزرع من اجره السقى او الكرى او الحارس والفلاح والارض اذا لم تكن ملك له وهكذا من الاموال التى صرفها من بدايه هذا الزرع الى نهايته وهو زمان التصفيه بالنسبه الى حصه الفقير لا يخرج من المالك وانما ما صرفه فى تسعه اشهر فانه من المؤمنه ومستثنى من الزكاه وما صرفه بإزاء عشر هذا الزرع فهو لا يعد من المؤمنه هذا مسلك الماتن واما السيد الاستاذ فانه يرى ان تعلق الزكاه بالأعيان الزكويه بنحو الشركه فى المالىه والفقير لا يكون شريكاً مع المالك فى الاعيان فانها ملك للمالك والفقير شريك فى المالىه، وعلى هذا فان اعيان هذا الزرع ملك للزارع وما صرفه فى هذا الزرع من البدايه الى النهايه هو مستثنى وداخل فى المؤمنه ومستثنى من الزكاه لان الفقير ليس شريكاً معه فى الاعيان انما هو شريك معه فى المالىه .

ص: ٣٤

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص٧٤، ط ج.

اما فى الغلاه الاربعه فظاهر الروايات ان الفقير شريك فى الاعيان بنحو الاشاعه لا بنحو الكلى فى المعين باعتبار ان روايات العشر او نصف العشر ظاهره فى ان الفقير شريك مع المالك فى عشر هذه الغلاه او نصف عشرها ظاهر هذه الروايات الشركه فى الاعيان بنحو الاشاعه لا بنحو الكلى فى المعين، فروايات الغلاه التى تدل على ان زكاه الغلاه العشر اذا كان السقى بالسماء او بالأنهار ونصف العشر اذا كان سقيها بالدوالى فان هذه الروايات ظاهره فى ان الفقير شريك مع المالك فى الاعيان بنحو الاشاعه

واما زكاه الاغنام والبقر فظاهر الروايات ان الفقير شريك مع المالك في الاعيان بنحو الكلى في المعين ففي كل اربعين شياه شاه فان الفقير مالك لواحد من اربعين، وزكاه البقر ايضا كذلك ففي ثلاثين بقره تباع او تباعه فان هذه الروايات ايضا تدل لا بنحو الشركه في المالیه ولا- في الاعيان انما زكاه البقر تختلف عن زكاه الاغنام ففي ثلاثين بقره تباع او تباعه فان التباع والتباعه ليس من امثال البقر بل من نوع اخر وصنف اخر لا من صنف النصاب .

واما زكاه الابل فقد ذكرنا ان الظاهر من الروايات ان الفقير ليس شريكا في الابل لا في الاعيان ولا في المالیه فان ظاهر الروايات ان زكاه الابل من مال المالك لكنها من جنس اخر فان لكل خمس ابل شاه وللعشره شاتين ولخمسه عشر ثلاثه شياه وهكذا هو يدل على ان الفقير ليس شريك مع المالك في الابل لا في اعيانه ولا في ماليته فبحسب الروايات تعلق الزكاه بالأعيان الزكويه ليس على منوال واحد وليس على وتيره واحده بل هي تختلف باختلاف تلك الاموال فتعلقها بالغلاه الاربعه بنحو الشركه في الاعيان بنحو الاشاعه وفي الاغنام بنحو الكلى في المعين وفي البقر ليس من صنف النصاب وفي الابل من جنس اخر وليس الفقير شريك في الابل لا- في المالیه ولا- في عينه وانما تكون زكاته من مال المالك من جنس اخر كالشاه، فليس تعلق الزكاه بالأعيان الزكويه جميعا على منوال واحد ووتيره واحده وبذلك يظهر حال جميع الفروع التي ذكرها الماتن (قده) بعد ذلك .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه - النخيل والزروع اذا تعدد مكانه وزمانه هل يحسب نصاب واحد أم لا ؟

الى هنا قد تبين ان البذر اذا كان متعلق بالزكاه فعلى مسلك السيد الاستاذ (قده) من ان تعلق الزكاه بماليه الاعيان الزكويه لا بأعيانها وان الفقير شريك مع المالك فى الماليه لا فى الاعيان فعندئذ ما صرفه المالك فى الزراعه من البدايه الى النهايه من المؤونه، واما على مسلك الماتن (قده) من ان تعلق الزكاه بالأعيان الزكويه من قبيل الكلى فى المعين وان الفقير شرك مع المالك فى الاعيان بنحو الكلى فى المعين فعندئذ اذا صرف المالك فى الزراعه من البدايه الى النهايه فالمقدار الذى صرفه فى مقابل حق الفقير ليس من المؤونه وليس له حق استثنائه من الاعيان الزكويه، واما المقدار الذى صرفه فى مقابل ما كان ملك له فهو من المؤونه وكذلك بناء على ما ذكرناه من ان تعلق الزكاه بالغلايه الاربعه بنحو الشركه فى الاعيان بنحو الاشاعه وان الفقير شريك فى عشر هذه الاموال او نصف عشرها فى كل جزء من اجزائها فما صرفه المالك فى مقابل حق الفقير ليس من المؤونه وما صرفه فى مقابل حقه فهو من المؤونه .

ومن هنا يظهر حكم بعض الفروع التى ذكرها الماتن (قده) وانها مترتبه على ما ذكرنا ودعوا ان اجره العامل او اجره الارض واجر الفلاح ليست من المؤونه فان هذه الدعوى لا اساس لها اذ انه لا شبهه فى ان كل ما صرفه المالك فى سبيل الوصول الى حاصل الزرع من البدايه الى النهايه من السقى وكرى الانهار اجره الفلاح والعامل واجر التصفيه جميعه من المؤونه وبناء على استثناء المؤونه فهذا مستثنى من الزكاه ما يعادله من الحنطه او الشعير او التمر او الزبيب يستثنى ويؤدى الزكاه من الباقي .

ص: ٣٦

ثم ذكر الماتن (قده) : حكم النخيل والزروع فى البلاد المتباعده حكمها كما فى البلد الواحد (١) [١]، وهذا الذى ذكره الامر لا شبهه فيما اذا كان للمالك زروع متعدده فى البلاد المتباعده كما لو كانت له مزرعه فى النجف الاشرف ومزرعه فى بغداد ومزرعه فى البصره فلا شبهه فى ان حاصل الجميع اذا بلغ حد النصاب وجبت الزكاه فالمناطق بالمجموع ولا بكل واحد منها وهذا ليس من جهه اطلاقات الادله فان الادله ليست مطلقه من هذه الناحيه بل ان الادله ناظره الى ان كل زرع سقى بالسماء او بالانهار ففیه العشر وكل زرع سقى بالدوالى ففیه نصف العشر ناظر الى ذلك ولكن لا شبهه فى ان المتفاهم العرفى لا فرق بين ان تكون مزرعته فى بلد واحد او فى بلاد متعدده، فالمناطق ان حاصل الجميع اذا وصل حد النصاب وجبت الزكاه كما هو الحال فى سائر الاعيان الزكويه فلو كانت له عشرين شاه فى بلد وعشرين شاه فى بلد اخر فلا شبهه فى انه تجب عليه الزكاه فانه مالك لأربعين شاه والروايات تشمل ذلك ايضا ففى كل اربعين شاه شاه وفى كل ثمانين شاه شاه شاتين وهكذا وانما الكلام فى مقامين :-

المقام الاول : فيما اذا اثمر النخل فى السنه مرتين او زرع الحنطه فى كل سنه مرتين كما فى البلاد الحاره فان فيها يمكن زرع الحنطه فى السنه مرتين او زرع الشعير كذلك ففى مثل ذلك هل المناطق بمجموع الحمايه او المناطق بكل واحد منهما فثمره النخل فى السنه اشهر الاولى اذا بلغت حد النصاب وجبت الزكاه فيها وان كان بضمها الى ثمره السنه اشهر الاثنيه بلغت حد النصاب الا ان المناطق بثمره كل سنه اشهر، وكذلك فى الحنطه ففى كل سنه اشهر الغله لم تصل حد النصاب لكن بضمها الى

الغله فى الستة اشهر الاخرى بلغت حد النصاب فهل تجب الزكاه ؟ فيه قولان

ص: ٣٧

---

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ٧٧، ط ج.

فذهب جماعه منهم صاحب الجواهر (قده) ان الضم غير واجب والمناطق بكل واحد من الغلاه ففى سته اشهر الاولى اذا لم يبلغ حد النصاب فلا زكاه فيه وان كان بضمه الى الغله فى السته اشهر الاقيه تبلغ حد النصاب فانه بنظر العرف هنا ثمرتان ولكل منهما حكم مستقل وكل منهما موضوع لحكم مستقل ولا وجه لضم احدهما الى الاخرى، لكن اشكل على هذا القول السيد الاستاذ (قده) على ما فى تقرير بحثه فانه ذكر ان مقتضى اطلاقات الادله عدم الفرق بين ان يكون النخل اثمر فى السنه مرتين او مره واحده فان اتحاد المكان واتحاد الزمان غير معتبر فى وجوب الزكاه فاذا اثمر النخل فى سته اشهر الاولى ثمره وفى السته اشهر الاقيه ثمره اخرى فان المجموع اذا بلغ حد النصاب وجبت الزكاه فيه واطلاقات الروايات تشمل ذلك بل ذكر (قده) ان اطلاقات الروايات تشمل الثمر اذا كان فى السنتين لولا الارتكاز والفهم العرفى والتسالم بين المسلمين على الخلاف المناطق بثمر كل سنه مستقل ولا يضم ثمره هذه السنه الى السنه الاقيه فالمناطق بثمره كل سنه فاذا بلغت حد النصاب وجبت الزكاه فيها واذا لم تبلغ حد النصاب لم تجب الزكاه فيها هذا لولا الارتكاز العرفى والتسالم بين المسلمين فلا مانع من شمول اطلاق الادله لثمره سنتين معا هكذا جاء فى تقرير السيد الاستاذ (قده)

ولكن للمناقشه فيه مجال فان الروايات لا اطلاق لها من هذه الناحيه فانها مسوقه لبيان مقدار الزكاه اذا كان السقى بالماء وهو يختلف تاره يكون بماء الانهار واخرى بماء السماء واخرى بماء يخرج بالدلو والعيون وهذا يختلف اذا السقى بماء السماء او الانهار ففيه العشر واذا كان السقى بماء الدلو الذى يخرج بالدلو او العيون او ما شاكل ذلك ففيه نصف العشر فلا اطلاق لها بالنسبه الى اعتبار وحده النسب والمكان

## النخيل والزروع اذا تعدد مكانه وزمانه هل يحسب نصاب واحد أم لا بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه - النخيل والزروع اذا تعدد مكانه وزمانه هل يحسب نصاب واحد أم لا ؟

ذكرنا انه لا شبهه في عدم الفرق بين كون المزرعه في بلد واحد او في بلاد متعدده وكذلك لا فرق بين ادراك محاصيلها في زمن واحد او في زمنه متعدده اذا كانت محاصيلها في طول السنه مره واحده، فاختلاف المزارع والنخيل في المكان والزمان لا اثر له اولا بالارتكاز العرفي القطعي وثانيا لأطلاق الروايات ولكن الكلام في موردين :-

المورد الاول : ما اذا اثمر النخيل في سنه واحده مرتين او زرع حنطه في السنه مرتين كما هو الحال في البلاد الحاره فان فيها اربعة فصول لا- فصلين فقط فهل يجب زكاه كل ثمره او لا بد من ضم الثمره الاولى بالثانيه وبعد الضم اذا بلغ المجموع حد النصاب وجبت الزكاه فيه واذا لم يبلغ حد النصاب لم تجب الزكاه فيه .

المورد الثاني : الانضمام اذا كان لازما في وجوب الزكاه هل يعتبر ان يكون المال الثاني موجودا وملكا فعلا للمالك حتى يضم الثمره الاولى بالثانيه فان الاولى موجوده تحت تصرف المالك ولكه وكذا الحنطه الاولى موجوده عن المالك والحنطه الثانيه اذا ادركها منضمه الى الاولى او لا يعتبر في الانضمام ان تكون الثمره الاولى موجوده كما اذا فرضنا انها تلفت او سرت او باعها او وهبها فهي الان غير موجوده لكن مجموع الثمره الثانيه مع الاولى بلغ مقدار النصاب فيقع الكلام في انه في حال الانضمام يعتبر وجود المال الاول او لا يعتبر ؟

ص: ٣٩

اما الكلام في الاول فالمعروف والمشهور انه لا بد من ضم الثمره الثانيه بالأولى ولو يكون الفصل الزمني بينهما سته اشهر ومع ذلك فلا بد من ضم الثمره الثانيه بالثمره الاولى فاذا بلغ المجموع حد النصاب وجبت الزكاه فيه والا فلا زكاه هذا هو المعروف والمشهور بين الاصحاب، وذهب جماعه منهم صاحب الجواهر (قده) الى ان لكل ثمره حكم فان الثمره الاولى اذا بلغت حد النصاب وجبت الزكاه فيها والا فلا زكاه وكذلك الثمره الثانيه اذا بلغت حد النصاب وجبت الزكاه فيها وان لم تبلغ فلا زكاه فيها وان فرض ان المجموع بقدر النصاب مع ذلك لا- زكاه فيه هكذا ذكره صاحب الجواهر وذكر في وجه ذلك انه لا شبهه في تعدد الثمرتين بنظر العرف فكل واحده من الثمرتين مال مستقل وله حكم مستقل .

ولكن الصحيح هو المشهور ويمكن الاستدلال على المشهور بوجوه :-

الوجه الاول : الارتكاز العرفي فان المرتكز في اذهان المسلمين ان في ثمره السنه زكاه واحده وكذا في الزرع وقد ورد في بعض الروايات لا يزكى المال مرتين في عام واحد فاذا فرضنا انه زرع حنطه في سته اشهر وادرك محاصيلها وزرع في السته اشهر الثانيه وادرك محاصيلها قبل اتمام السنه فالمشهور ان المجموع اذا بلغ النصاب ففيه الزكاه وهو المرتكز .

الوجه الثاني : الروايات فانها على طائفتين الاولى وردت في تعيين مقدار الزكاه من جهه السقي بالدوالي والسقي بالمطار فان



الزراع اذا سقى بماء المطر او بالمياه الجوفيه او بالأنهار ففيه العشر واذا سقى بالعيون المستخرجه بالعلاج او بالدوالي ففيه نصف العشر ولا اطلاق للروايات من حيث ان الزكاه فى طول السنه مره احده او مرتين فليس هذه الطائفه من الروايات فى مقام البيان من هذه الناحيه، والطائفه الاخرى من الروايات وهى ان ما انبتته الارض اذا بلغ خمسه اوساق ففيه الزكاه وهى العشر او نصف العشر الموضوع هو طبيعى الارض سواء اكانت فى مكان واحد او فى اماكن متعدده فى زمن واحد او فى ازمته متعدده فان الموضوع هو طبيعى الارض ولم يقيد بمكان ولا- بزمان خاص ومن الواضح ان الكلام اذا صدر من المولى ظاهرا انه فى مقام البيان بل من كل متكلم عاقل اذا صدر منه الكلام فظاهر انه فى مقام البيان اما حمليه على انه ليس فى مقام البيان بحاجه الى عنايه زائده والى قرينه والا فالظاهر من كل كلام صادر من متكلم شاعر ظاهر انه فى مقام بيان مراده الجدى وكذا هذه الروايات فى مقام البيان ومقتضى اطلاقها ان ما انبتته الارض سواء كان فى الستة اشهر الاولى او فى الثانيه اذا بلغ المجموع نصابا ففيه الزكاه وان لم يبلغ المجموع خمسه اوساق فلا زكاه فيه .

الوجه الثالث : السيره الجاريه بين المسلمين من زمن النبي الاكرم صلى الله عليه واله وسلم الى زمانا هذا فان فى كل سنه يرسل الجابى الى جمع الزكاه ولم يكن يرسله مرتين مع ان الزراعه تختلف محاصيلها وادراكه فى طول السنه وان المناطق الحاره تختلف عن المناطق الباره فالسيره جاريه بأرسال الجابى لجمع الزكاه فى كل سنه من البدايه الى النهايه مره واحده وهذا دليل على ان الزكاه فى جميع محاصيل هذه السنه مره واحده ولو كان ادراكها يختلف باختلاف بعض الازمنه فان المجموع اذا بلغ حد النصاب ففه الزكاه وهذا السيره كاشفه على ان محاصل الزرع وفى التمر وفى العنب فى طول السنه زكاه واحده وان يختلف ادراك محاصيل بعض الزروع وهذه السيره جاريه وكيف ما كان فما هو المشهور هو الصحيح من هذه الوجوه وما ذهب اليه جماعه منهم صاحب الجواهر لا يمكن اتمامه بدليل .

### النخيل والزرع اذا تعدد مكانه وزمانه هل يحسب نصاب واحد أم لا بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه - النخيل والزرع اذا تعدد مكانه وزمانه هل يحسب نصاب واحد أم لا ؟

ذكرنا ان مقتضى الارتكاز الثابت بين المسلمين وكذلك مقتضى اطلاق الروايات ومقتضى السيره الجاريه بين المسلمين ان زكاه محاصيل الزرع ومحاصيل النخل والعنب فى كل سنه مره واحده ولهذا ورد فى بعض الروايات انه لا يزكى المال مرتين فى عام واحد، فالفصل الزمنى بين حاصل مزرعه ومزرعه اخرى لا يضر بوجوب الزكاه اذا بلغ المجموع بمقدار النصاب وكذلك الحال فى ثمره النخل والعنب وما شاكل ذلك فما ذكره جماعه من الاعلام منهم صاحب الجواهر (قده) من ان الفصل الزمنى مانع فلا دليل عليه .

ص: ٤١

المورد الثانى : هل يعتبر فى وجوب الزكاه ان يكون النصاب بتمامه تحت يد المالك وفى ملكه فلو خرج بعضه عن ملكه اخيارا او قهرا فهو يضر بوجوب الزكاه فان المعتبر فى وجوب الزكاه ان يكون النصاب بتمامه تحت يد المالك وفى ملكه وفى هذا المورد اقوال فى المسأله :-

القول الاول : انه لا يعتبر ان يكون النصاب بتمامه تحت يد المالك وفى ملكه وخروج بعضه عن ملك المالك بالاختيار كالبيع والهبه وما شاكل ذلك او قهرا كما اذا تلف بأفه سماويه او ارضيه او سرق فهو لا يضر بوجوب الزكاه فاذا كان مجموع التالف والباقى بقدر النصاب وجبت الزكاه فيه بل الامر كذلك قطعا فان مزرعه الحنطه او الشعير قد تكون مختلفه وللمالك مزارع متعدده فى البلاد المختلفه والمتعدده فبعض البلاد حارو وبعضها بارده فادراك المحصول فى البلاد الحاره اقل زمن من البلاد الباره بل التفاوت بينهما قد يكون بشهر او بشهرين ولا سيما فى ثمر النخل والعنب اذ انه لا شبهه فى ان ثمره النخل بالتدرج وكذلك العنب فانه يطول شهر او شهرين او ثلاثه فلا شبهه فى ان السابق يتلف حتى يلحق الباقى فلو كان تلف بعض النصاب يضر بوجوب الزكاه فمعنى ذلك انه لا تجب الزكاه فى ثمر النخل والعنب غالبا لان استفاده من ثمر النخل بالتدرج وكذا من ثمر العنب ولأجل ذلك فالمجموع من التالف والباقى اذا بلغ بمقدار النصاب وجبت الزكاه فيه والا لم تجب، هذا مضافا الى اطلاق الروايات وذكرنا ان روايات ما انبتته الارض اذا بلغ خمسه او ساق ففيه الزكاه فان هذه الروايات مطلقه وبأطلاقها تشمل

التالف والباقي لان الامام عليه السلام فى هذه الروايات فى مقام البيان فلو كان التلف مانعا عن وجوب الزكاه لبين ذلك ولقيد ذلك ومن عدم التقيد نكشف انه غير مانع عن وجوب الزكاه وكذا السيره الجاربه بين طبقات جميع المسلمين وعلى هذا فلا فرق بين ان يكون النصاب بتمامه تحت يد المالك وفى ملكه او لا- يكون كذلك بان تلف بعضه قهرا او اختيارا فاذا كان مجموع التالف والباقي يبلغ حد النصاب وجبت الزكاه فيه .

القول الثاني : ذهب جماعه منهم صاحب الجواهر (قده) من ان تلف بعض النصاب يضر بوجوب الزكاه ومانع عن وجوبها فالمعتبر ان يكون النصاب بتمامه تحت يد المالك وتحت تصرفه وفي ملكه فلو خرج بعضه عن ملكه اختيارا او قهرا فهو مانع عن وجوب الزكاه فلا تجب في الباقي ولكن لا دليل عليه بل الادله المتقدمه حاكمه عليه .

القول الثالث : ما اختاره المحقق الهمداني (قده) فقد فصل بين التلف الاختياري والتلف القهري فان كان التلف اختياري فهو مانع عن وجوب الزكاه وان كان قهريا فهو لا يكون مانعا ولكن هذا التفصيل ايضا لا دليل عليه .

فالنتيجه ان تلف بعض النصاب لا يضر بوجوب الزكاه فاذا كان مجموع التالف والباقي بمقدار النصاب وجبت الزكاه فيه فالقولان المفصلان لا دليل عليهما بل الدليل على خلافهما موجود .

### النخيل والزرع اذا تعدد مكانه وزمانه هل يحسب نصاب واحد أم لا بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه - النخيل والزرع اذا تعدد مكانه وزمانه هل يحسب نصاب واحد أم لا ؟

ذكرنا انه لا وجه للتفصيل بين ما اذا كان بعض النصاب تالفا اختيارا او قهرا وبعضه باقى فانه لا دليل على ان تمام النصاب تحت يد المالك وفي ملكه فلو تلف بعضه قهرا او اختيارا فلا يوجب سقوط الزكاه فاذا كان مجموع التالف والباقي بلغ حد النصاب تجب الزكاه فيه ولا فرق ايضا بين ان يكون التلف اختياريا ام كان قهريا كما عن المحقق الهمداني (قده) فصل ان التلف ان كان قهريا فهو يضر بوجوب الزكاه ومانع عن وجوبها واما اذا كان التلف اختياريا فهو لا يكون مانعا عن وجوب الزكاه فأیضا لا دليل عليه فان مقتضى اطلاقات الروايات ومقتضى السيره الجاريه من زمن النبي الاكرم صلى الله عليه واله وسلم الى حد الان مقتضى ذلك ان ثمره كل سنه زكاه واحده سواء كان بين ادراك تلك الثمره فاصل زمني ام لم يكن، فاذا بلغت الثمره حد النصاب ولو فى طول السنه وجبت الزكاه فيها وهذا المعنى هو المستفاد من اطلاقات روايات ما انبتت الارض اذا بلغ خمسه اسواق ففيه الزكاه من العشر او نصفه، معم فرق بين التلف القهري وبين اطلاق الاختياري

ص: ٤٣

اما التلف اذا كان قهريا فزكاه التالف ساقطه عن المالك والخساره على الفقير المالك معا وليس على المالك ضمان حق الفقير فاذا فرضنا انه سرق او تلف بأفه سماويه او ارضيه مقدار من النصاب فزكاه هذا المقدار ساقطه عن المالك واما زكاه الباقي تجب عليه فتقع الخساره على كل من المالك والفقير ولا يجب على المالك درك خساره الفقير .

واما اذا كان الاتلاف اختياريا فزكاته لم تسقط عن المالك كما اذا باع او وهب او صرف فى اشياء اخرى فاذا كان اتلاف الثمره اختياريا فزكاته لم تسقط فعلى المالك دفع زكاه التالف وهذا هو الفرق بين التلف اذا كان قهريا وبين التلف اذا كان اختياريا .

ثم ذكر الماتن (قده) : اذا كان عنده تمر يجب فيه الزكاه لا يجوز عنه الرطب (١) ، فقد ذكر الماتن فى هذه المسأله امورا :-

الاول : ما اذا كان عنده تمرا وبلغ حد النصاب

الثانى : ما اذا كان عنده رطباً وبلغ حد النصاب

الثالث : ما اذا كان عنده زبيب وكان بمقدار النصاب

الرابع : ما اذا كان عنده عنب وكان بمقدار النصاب

اما اذا كان عنده تمر فقد ذكر (قده) انه لا يجوز ان يدفع زكاته من الرطب فان الرطب جنس اخر ودفع الزكاه من جنس اخر بحاجه الى دليل ولا- دليل على ذلك الا- ان يكون ذلك الدفع بعنوان القيمه فاذا كان بعنوان القيمه فلا مانع منه ولكن ذكرنا سابقا انه لا- دليل على ان يدفع الزكاه من جنس اخر بعنوان القيمه، نعم الدليل يدل على انه يجوز دفع زكاه الغلاه الاربع من النقدين فقط لا من جنس اخر واما فى سائر الاعيان الزكويه فلا دليل على دفع الزكاه حتى من النقدين فان مقتضى القاعده ان الزكاه لا بد ان تخرج بما هو معنون فى الدليل وفى زكاه الاغنام قد دل الدليل على انه فى كل اربعين شاه واحده من هذه الشياه زكاه بمحو الكلى فى المعين فلا يجوز ان يدفع بدل الشاه شاه اخرى بعنوان القيمه والا لا يجوز ان يدفع بدل الزكاه من النقدين وكذلك الحال فى زكاه الابل فانها عينت بالشاه والشاتين وهكذا فلا يجوز ان يدفع بدل الزكاه من النقدين او من جنس اخر فهو بحاجه الى دليل ولا- دليل على ذلك الا ان يكون ذلك الدفع بأذن الحاكم الشرعى فانه اذا رأى فيه مصلحه فلا مانع من الاذن اما اذا لم يرى فيه مصلحه فلا يجوز له ان يأذن بالتبديل فان ولايه الحاكم الشرعى انما تثبت فيما اذا كان هناك مصلحه واما اذا لم تكن مصلحه فلا ولايه له .

ص: ٤٤

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ٧٧، ط ج.

فالنتيجه ان الدليل على جواز دفع قيمه من النقدين فقط انما هو مختص بالغلاه الاربعه واما فى سائر الاعيان الزكويه فلا يجوز دفع قيمه الزكاه حتى من النقدين .

واما اذا كان عنده زبيب وبلغ حد النصاب فلا يجوز دفع زكاته من العنب باعتبار ان العنب جنس اخر وليس من جنس الزكاه وقد ذكرنا انه لا يجوز دفع الزكاه من جنس اخر ولو كان من النقدين بل لابد ان يدفع الزكاه من نفس العين أى من نفس الزبيب فانه متعلق للزكاه دون العنب لانه جنس اخر فلا يجوز ان يدفع الزكاه من العنب الا ان يقال ان الزكاه تعلق فى حال العينيه فعندئذ يجوز دفع العنب زكاه باعتبار ان الزكاه تعلق بالعنب .

واما اذا كان عنده عنب فهل يجوز دفع الزكاه من العنب ذكر الماتن (قده) اذا كان عنده عنب يجوز دفع الزكاه منه وهذا مبنى على ان الزكاه تعلق بحال العينيه فاذا صارت الثمره عنبا تعلق به الزكاه فاذا تعلق يجوز دفع العنب لانه دفع للزكاه من نفس العين، واما اذا قلنا ان الزكاه تعلق بالزبيب فاذا صار العنب زبيب تعلق الزكاه به ولكن طال ما لم يكن زبيب فلا مقتضى للزكاه، وكذا الحال اذا كان عنده رطب فيجوز دفع الزكاه من الرطب وهذا ايضا مبنى على المشهور من ان الزكاه تعلق بثمره النخل اذا كانت بسرا فعندئذ الرطب متعلق للزكاه فاذا كانت متعلق للزكاه جاز ان يدفع الزكاه من الرطب فانه دفع للزكاه من نفس العين ولا شبهه فى جوازه .

وهل يجوز دفع زكاه التمر من تمر اخر او زكاه الزبيب من زبيب اخر او زكاه الحنطه من حنطه اخرى او لا يجوز؟ ولكن ظهر مما ذكرنا انه لا-يجوز فان التمر الا-خر مال اخر ليس من مال الزكاه والحنطه الاخرى ليس من حنطه الزكاه فان الزكاه لابد ان تكون من نفس الحنطه ومن نفس التمر ومن نفس الزبيب فلا يجوز ان يدفع الزكاه من جنس مماثل لعين الزكاه .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه - وقت التعلق

تقدم سابقا ان المشهور بين الفقهاء ان وقت تعلق الزكاه بالحنطه والشعير حين انعقاد حبتها فاذا انعقدت حبه الحنطه وصدق عليها اسم الحنطه تعلقت الزكاه بها وكذلك الحال فى الشعير، وبعد التعلق للمالك ان يرجع الى الحاكم الشرعى باعتباره ولى الفقراء اما بتسليم الحصة ويجعل عليها حارسا لتربيتها الى زمان التصفيه او يطلب من الحاكم الشرعى الاجره على ذلك فانه ليس الواجب على المالك ان يقوم بتربيته حصه الفقراء مجانا، واما فى مثل ثمره النخيل فالمعروف والمشهور بين الاصحاب ان وقت تعلق الزكاه حين اصفرار الثمره او احمرارها تعلق الزكاه بها فعندئذ ايضا يكون للمالك ان يرجع للحاكم الشرعى، واما بالنسبه الى الكرم فقد ذكر الاصحاب انه اذا بلغت ثمرتها حصرما تعلقت الزكاه بها، واما بالنسبه الى حنطه والشعير فالأمر كما هو المشهور فقد ورد فى الروايات ان الزكاه تعلقت بالحنطه والشعير ومن الواضح ان الاسم يصدق اذا انعقدت الحبه، اما بالنسبه الى ثمره النخيل والكرم فليس الامر كذلك ولا دليل على ان وقت تعلق الزكاه حين احمرارها واصفرارها ولم يدل على ذلك شىء من الروايات بل الروايات تدل على ان وقت تعلق الزكاه التمر كما انه لا دليل على ان وقت تعلق الزكاه بلوغ ثمره العنب الى ان صارت حصرما ولم يرد فى شىء من الروايات بذلك بل الوارد فى الروايات تعلق الزكاه فى ما اذا صارت زيبيا .

ومن ناحيه اخرى اذا كان عند المالك تمر بلغ حد النصاب فلا يجوز له ان يدفع بدل الزكاه من الرطب لما ذكرناه سابقا من انه لا دليل على تبديل الزكاه بجنس اخر ولو بالقيمه حتى بالنقدين فى غير الغلاه الاربعه فان فى الغلاه الاربع المالك مخير بين ان يدفع الزكاه من نفس الغله او يدفع قيمتها من النقدين فقط ولا يجوز ان يدفع من جنس اخر الا اذا كان بأذن الحاكم الشرعى ورأى فيه مصلحه فان ولايه الحاكم الشرعى انما تثبت فى الموارد التى كان هناك مصلحه للفقراء وليس مطلقا، فان التبديل على القاعده غير جائز لان الزكاه متعلقه بالعين وتبديل الزكاه بمال اخر بحاجة الى دليل فان تبديل مال شخص بمال اخر بحاجة الى دليل والا فهو داخل فى عقد الفضولى والمبادله الفضولىه ولا دليل على صحتها فمن اجل ذلك غير الغلاه الاربعه لا دليل على كفايه التبديل بغير النقدين .

ص: ٤٦

اما فى الانعام فلا يجوز ان يدفع بدل الشاه التى هى من اربعين شاه يدفع شاه غيرها فهو بحاجة الى دليل ولا دليل عليه وفى زكاه البقر لا يجوز ان يدفع بدل التبيع من جنس اخر او نقدا وكذلك الحال فى زكاه الابل، وكذلك لا يجوز دفع زكاه الحنطه من حنطه اخرى بان يكون من جنس اخر من مثل الزكاه أى انه يدفع الحنطه او الشعير من حنطه او من شعير غيرها .

ومن هنا يظهر ان ما ذكره الماتن (قده) اذا كان عنب يجوز ان يدفع زكاته من العنب هذا مبنى على المشهور من ان وقت تعلق الزكاه وكذلك الحال فى الرطب على المشهور حين تعلق الزكاه وقت الاصفرار والاحمرار واذا صارت رطب فهى متعلق للزكاه وهو على القاعده، وما بناء على ما هو الصحيح من ان تعلق الزكاه حين صيروره الثمره تمرا وقبل صيرورتها تمرا فلا زكاه فيها فعندئذ اذا كان عنده رطب فلا زكاه فيه حتى يدفع زكاته من الرطب وكذلك الحال فى العنب اذا كان وقت تعلق الزكاه زيبيا

فما ذكره الماتن مبنى على القول المشهور واما بناء على ما هو الصحيح فلا مقتضى للزكاه .

ثم ذكر الماتن (قده) : اذا ادى القيمه من جنس ما عليه الزكاه بزياده او نقيصه فلا يكون من الربا بل هو من باب الوفاء (1) [١]، هذا بناء على القول بان تعلق الزكاه بالأعيان الزكويه بالماليه لا بالأعيان وهذا يعنى ان الفقير لا يكون شريكا مع المالك فى الاعيان وانما هو شريك فى الماليه فحق الفقراء متعلق بالماليه فقط وهو امر كلى فعندئذ تبديل فرد بفرد اخر فيه زياده او فيه نقيصه فلا- يكون من الربا لان الفرد ليس متعلق بحق الفقير فان متعلق حق الفقير هو الماليه والفرد مصداق له وليس متعلق لحق الفقير حتى يتصور فيه الربا، اما على القول بان الفقير شريك مع المالك فى العين كما هو الحال فى الغلاه الاربعه فلا شبهه فى ان الروايات فى ان الفقير شريك مع المالك فى العين بنحو كثر المشاع وان ظاهر الروايات العشر ونصف العشر هو كثر المشاع فعندئذ اذا دفع الزكاه من جنسه أى دفع زكاه الحنطه من جنسها وهو الحنطه بزياده هل هو من الربا ؟

ص: ٤٧

---

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٧٩، ط ج.



فقد علل في المتن وكذا السيد الاستاذ (قده) انه ليس من الربا باعتبار انه ليس من المعاملات بل هو من باب وفاء ما في الذمه فان الزكاه تعلقت بما في الذمه وهو وفي بهذا المال وهو ليس من المبادله او من المعامله حتى يتصور فيه الربا كما اذا كان الانسان مدين ووفى بما في يده من المال من النقد او غير النقد فهو ليس من باب المعامله بل من باب اسقاط بما في الذمه بدفع المال الي مستحقه فلا ربا فيه، ولكن هذا البيان لا يخلو عن اشكال .

## كتاب الزكاه - وقت التعلق بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه - وقت التعلق

ذكر الماتن (قده) : اذا ادى القيمة الزكاه من جنس ما عليه بزياده او نقيصه لا يكون من الربا بل هو من باب الوفاء (1)، وذكر السيد الاستاذ (قده) على ما جاء تقرير بحثه ان ما ذكره الماتن تام على مسلك السيد الاستاذ وهو ان الزكاه متعلقه بالماليه واما الاعيان فلا تكون مشتركه بين المالك والفقير شريك مع المالك في الماليه فقط وذكر السيد الاستاذ ان الامر في جميع الاعيان الزكويه كذلك حتى في الغلاه الاربعه فان الزكاه متعلقه بالماليه لا بالأعيان اعتبار ان الروايات التي تنص على ان الفقير شريك مع المالك في ماله ان الله تعالى اشرك الفقراء في مال الاغنياء ومن هذه الروايات مستفاد ان الشركه في الماليه والا لو كان المراد الشركه في الاعيان فلا- ينطبق على بعض الاعيان كما في زكاه الابل فان زكاه خمس ابل شاه وليس الفقير شريك مع المالك في الاعيان بقريته ان الشركه في الاعيان لا تنطبق على جميع الاعيان الزكويه، وعلى هذا فلا يلزم من التبديل محذور بان يعطى زكاه الحنطه من حنطه اخرى او يعطى زكاه التمر من تمر اخر وكذلك الزبيب يدفعه من جنس اخر مماثل لجنس الزكاه فلا يلزم الربا فانه في الحق تبديل بين فرد من الماليه وفرد اخر والفرد ليس متعلق لحق الفقير بل ان حق الفقير تعلق بطبيعي الماليه والتبديل انما يقع بين فردين فرد من الماليه وفرد من مال اخر من جنسه والفرد ليس متعلق للزكاه فما هو متعلق لحق الفقير لم يقع فيه التبديل وهذا مبني على ان حصه خاصه من الماليه متعلق لحق الفقراء وهي الماليه في ضمن هذه الاعيان .

ص: ٤٨

١- العروه الوثقى، اليزدي، ج ٤، ص ٧٩، ط ج.

واما اذا قلنا ان حق الفقير تعلق بطبيعي الماليه اعم من ان يكون في ضمن الابل او لا وعلى هذا فتبديل الزكاه بفرد اخر من جنسها من باب الوفاء لا- من باب المبادله بان يعطى زكاه الحنطه من حنطه اخرى فالحنطه الاخرى مصداق للزكاه وان الزكاه تعلقت بطبيعي الماليه وما دفعه مصداق للزكاه وهذا من باب الوفاء ولا مبادله في البين .

واما بناء على ما ذكرناه من انه لا شبهه في ان زكاه الغلاه متعلقه بالأعيان بنحو الاشاعه كما هو ظاهر الروايات العشر ونصف العشره فان لفظ العشر ظاهر في كثر المشاع وكذلك نصف العشر ولا شبهه في ان الفقير شريك مع المالك في العين الزكويه في كل جزء من اجزاء الحنطه شريك معه تسعه اعشاره مال المالك وعشر منه مال الفقير، وعلى هذا فاذا دفع زكاه الحنطه من حنطه اخرى فلا شبهه في ان هذا من باب المبادله والمعاضه بين الزكاه وما هو من جنسها فان الفرد الذي دفع الزكاه بدل عنه

فان الزكاه تعلقت بنفس العين بنحو الاشاعه وكل جزء من اجزاء العين الفقير شريك فيه فاذا دفع المالك زكاه الحنطه من حنطه اخرى فلا شبهه فى انها بدل عن الزكاه ومعاوضه بينهما .

وذكرنا سابقا ان مقتضى الادله انه لا يجوز ان يدفع زكاته من جنس اخر ولو بعنوان قيمه ولا من جنسها المماثل لها وكذا سائر الاجناس لان ذلك بحاجة الى دليل ولا دليل عليه الا فى النقدين فقط يجوز ان يدفع زكاه الحنطه من النقدين ويكون المكلف مخيرا بين ان يدفع زكاه الحنطه من نفس العين او من النقدين ولا يجوز من غيره، واما لو سلمنا وقلنا انه يجوز ان يدفع زكاه الحنطه من حنطه اخرى وكذلك الشعير ولكن يلزم من ذلك محذور اخر وهو محذور الربا فان المبادله بين المثليين كلاهما من المكييل فلا محال ان يكون التعامل بينهما بالزيادة من الربا وهو لا يختص ببيع الحنطه بحنطه اخرى بالزيادة بل ان الربا يجرى فى مطلق المعاوضه والمبادله بين حنطه وحنطه اخرى مع الزيادة، اما اذا كان هناك معاملتين احدهما فى ضمن الاخر كما اذا كان المالك يقول للحاكم الشرعى ادفع لك عشره اطنان من الحنطه الجيده فى مقابل عشرين طن من الحنطه الغير جيده فهنا معاملتان احدهما فى ضمن الاخر فلا يكون ربا فان الربا بين عوضين فى معامله واحده وان لم يصدق عليها عنوان البيع .

فالتتيجه انه لا بد من التفصيل فى الغلايه الاربعه فاذا اعطى زكاه الحنطه من حنطه اخرى فعلى تقدير جواز ذلك يلزم محذور الربا فمن هذه الناحيه غير جائز واما فى زكاه الانعام الثلاثه فلا يلزم هذا المحذور اذا قلنا بجواز التبديل بجنس اخر .

ثم ذكر الماتن (قده) : لو مات الزارع مثلا بعد زمان تعلق الوجوب وجبت الزكاه مع بلوغ النصاب (١) [٢]، بعد انعقاد الحب فى الحنطه والشعير او بعد صيروره النخيل تمرا او العنب زبيبا فلا شبهه فى وجوب اخراج الزكاه اولاً ثن تقسيم المال بين الورثه واما اذا مات قبل تعلق الزكاه فينتقل المال جميعا الى الورثه فعندئذ ان بلغت حصه كل واحد من الورثه حد النصاب وجبت الزكاه فيه والا فلا تجب .

## كتاب الزكاه – فى ما اذا مات المالك وعليه دين بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه – فى ما اذا مات المالك وعليه دين

ذكر الماتن (قده) : لو مات الزارع أو مالك النخل والشجر وكان عليه دين فإما أن يكون الدين مستغرقاً أو لا، ثم إما أن يكون الموت بعد تعلق الوجوب أو قبله، بعد ظهور الثمر أو قبل ظهور الثمر أيضاً (٢) ، وفى هذه المسأله تعرض (قده) الى مجموعه من الصور :-

الصوره الاولى : ما اذا مات بعد تعلق الزكاه بأمواله وكان عليه دين مستغرق لجميع التركه فلا شبهه فى اخراج الزكاه من تركته اولاً فانها ليست متعلقه لحق الديانه فانها ملك للغير وليست للمالك وحق الديان انما تعلق بملك المالك وليس بملك شخص اخر فلا بد اولاً من اخراج الزكاه من امواله وبعد ذلك يؤدى الدين ، والكلام يقع فى ان من عليه دين سواء كان مستغرق او لم يكن ما يوازى الدين من التركه هل يبقى فى ملك الميت او انه ينتقل الى الورثه ؟ فيه قولان فذهب جماعه الى ان ما يوازى الدين يبقى فى ملك الميت ولا ينتقل الى الورثه وهذا القول هو الصحيح ، والقول الثانى انه ينتقل الى الورثه لكنهم ممنوعين من التصرف فيه ، وعلى هذا فتاره نتكلم على القول الاول الذى هو الصحيح ما اذا كان يوازى دين الميت يبقى بملك الميت ولا ينتقل الى الورثه وعلى هذا فجميع ما ترك اذا كان الدين مستغرق له فلا ينتقل شىء الى الورثه ، نعم اذا ادى الورثه الدين عن الميت من اموالهم فحينئذ تنتقل التركه لهم .

ص: ٥٠

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ٧٩، ط ج .

٢- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ٧٩، ط ج .

الصوره الثانيه : ما اذا مات قبل تعلق الزكاه وبعد الموت تعلقت الزكاه بثمر النخل او بالحنطه والشعير فان انعقاد الحبه فى الحنطه والشعير بعد الموت تعلقت به الزكاه فهل يجب اخراج هذه الزكاه ؟

الظاهر بل المقطوع عدم وجوب اخراجها فانه على القول بان التركه جميعاً تبقى فى ملك الميت لانها متعلقه لحق الديان والدين

مستغرق لجميع التركة فان الميث لا يكون مكلف بشيء لان الزكاه تعلقت بعد موته ولا تجب اخراج هذه الزكاه على الورثه لان هذه الاموال ليس لهم حتى يجب اخراج زكاتها بل هي مال الميث والمفروض انه لا تكليف على الميث ، وحينئذ تاره يكون موت المالك قبل ظهور الربح وماله قبل ظهور الربح كله متعلق لحق الديان ويبقى في ملكه ولا ينتقل الى الورثه واما بعد ظهور الربح اذا اثمر النخل او الكرم او الزرع صار حنطه او شعير فبطبيعته الحال تكون الثمره الحادته تابعه للأصل وهو ملك للميث فالثمره ايضا ملك للميث لقانون ان الفرع تابع للأصل واصل المال ملك الميث ونمائه ايضا ملك له ، فان فرضنا ان دينه مستغرق لكل التركة قبل ظهور الثمره فحينئذ الثمره زائده على مال الميث ولم تكن متعلقه لحق الديان فان الثمره تزيد مال الميث فاذا فرضنا انه حين الموت تركته عشره الاف دينار ودينه ايضا عشره الاف فالتركة موازيه للدين فتبقى في ملك الميث ولا- تنتقل الى الورثه اما بعد ظهور الثمره زادت وبما ان الثمره تابعه للأصل فهي ايضا للمالك لانه نماء متصل وهو مما لا شبهه فيه

وعلى هذا ما يوازي مجموع الاصل والفرع من مجموع الاصل والثمره ما يوازي الدين يبقى في ملك الميث واما الزائد ينتقل الى الورثه فان بلغت حصه كل واحد منهم بقدر النصاب وجبت الزكاه فيه ، واما اذا كان موته بعد ظهور الثمره وقبل تعلق الزكاه فان كان الدين مستغرق لكل التركة فلا- ينتقل للورثه شيء ومن هذا تظهر الثمره بين ما اذا كان موته قبل ظهور الثمره وبين بعد الظهور .

الصورة الثالثة : ما اذا لم يكن الدين مستغرقا لجميع التركة بمقدار ما يوازي الدين من التركة يبقى في ملك الميت واما الزائد فهو ينتقل الى الورثة فحينئذ ان كان نصيب كل واحد منهم بلغ النصاب وجبت الزكاه فيه وان بلغ نصيب بعضهم دون الاخر وجب الزكاه فيه والا- فلا زكاه فيه ولا فرق في ذلك بين ان يكون موته قبل ظهور الثمره او بعد ظهور الثمره ولا تظهر فيه هذه الصورة باعتبار ان الدين غير مستغرق لجميع التركة حين الموت فان ما يوازي الدين من التركة فهو باقى في ملك الميت والزائد سواء قبل ظهور الثمره او بعد ظهورها فهو ينتقل الى الورثة .

### كتاب الزكاه – فى ما اذا مات الزارع وعليه دين بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه – فى ما اذا مات الزارع وعليه دين

ذكرنا ان موت الزارع اذا كان قبل تعلق الزكاه وقبل ظهور الثمره فاذا كان الدين عليه مستغرقا لتمام التركة فعلى ما هو الصحيح من ان التركة تبقى في ملك الميت ولا- تنتقل الى الورثة واما اذا ظهره الثمره وفرضنا ان الدين مساوى للتركة قبل ظهور الثمره فاذا ظهرت وانعقدت الحبه فى زرع الحنطه والشعير وظهرت ثمره النخيل او الزبيب فعندئذ الثمره لها ماليه جديده وحيث ان الثمره تابعه للأصل لقانون ان النماء تابع للأصل فى الملك وحيث ان الاصل ملك للميت فبطبيعته الحال تدخل الثمره ايضا فى ملك الميت وان كانت الثمره زائده على مقدار الدين فمع ذلك تدخل بملك الميت بقانون ان الفرع تابع للأصل فاذا كان الاصل ملك للميت فالفرع ايضا ملك ، ولكن حيث ان المجموع من الاصل والفرع ازيد من الدين فالزائد بطبيعته الحال ينتقل الى الورثة فان المانع من الانتقال هو الدين ، والنكته فى ذلك ان انتقال الزائد الى الورثة ليس معنون بعنوان خاص بل المنتقل الى الورثة الزائد على الدين .

ص: ٥٢

وعلى هذا يختلف المقام عن ثلث الميت فى باب الوصيه فان ثلث الميت فى باب الوصيه ان الثلث يبقى فى ملك الميت ولا ينتقل الى الورثة واما اذا اثمر الثلث ونمى فهو ايضا داخل فى ملك الميت والنماء وان كان زائدا على الثلث ولكنه لا ينتقل الى الورثة لعدم المقضى وعدم الدليل على ذلك فان الثلث ملك للميت فبطبيعته الحال نمائه ايضا ملك للميت ولا ينتقل الزائد على الثلث الى الورثة لانه ملك جديد لا يصدق عليه عنوان ما ترك والثلث عند الوصيه يبقى فى ملك الميت والثلثان ينتقل الى الورثة واما الثمره فهى ملك جديد والنماء ملك جديد لا يصدق عليه عنوان التركة حتى يبقى ثلثه فى ملك الميت والثلثان منتقلان الى الورثة ، فالنماء بتمامه ملك للميت ولا ينتقل شىء منه الى الورثة وهذا بخلاف المقام فان فى المقام الزائد على الدين ينتقل الى الورثة باعتبار اطلاقات ادله الارث والدين انما يكون مانعا عن الانتقال ومن الطبيعى ان الدين انما يكون مانعا عن انتقال ما يوازيه لا عن انتقال ما هو الزائد عن الدين ومقتضى اطلاقات ادله الارث انه منتقل الى الورثة فالزائد على الدين ينتقل الى الورثة، هذا كله على قول ما يوازي الدين يبقى فى ملك الميت ولا ينتقل الى الورثة فيما اذا كان الدين مستغرقا .

الصورة الثالثه : وهى ما اذا لم يكن الدين مستغرقا لتمام التركة فما يوازي الدين من التركة فهو باقى فى ملك الميت والزائد ينتقل الى الورثة فاذا انتقل فان بلغ حصه كل واحد منهم النصاب وجبت فيه الزكاه وان بلغ حصه بعضهم وجبت الزكاه فيه والا

فلا- زكاه هذا فى ما اذا كان الموت قبل تعلق الزكاه ، اما اذا كان الموت بعد تعلق الزكاه فلا شبهه فى وجوبها كما تقدم فبعد اخراج الزكاه ما يوازى مقدار الدين يبقى فى ملك الميت والباقى ينتقل الى الورثه ولا فرق بين ان يكون موته قبل ظهور الثمره او بعدها فعلى كلا- التقديرين ما يوازى الدين يبقى فى ملك الميت والزائد عليه ينتقل الى الورثه سواء كان موته قبل ظهور الثمره او بعد ظهورها .

ص: ٥٣

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه – فى ما اذا مات الزارع وعليه دين

الى هنا قد تبين ان المالك اذا مات قبل تعلق الزكاه وقبل ظهور الثمره وكان عليه دين مستغرق لجميع التركة فعلى ما هو الصحيح من ان التركة تبقى فى ملك الميت ولا تنتقل الى الورثه ثم اذا ظهرت الثمره فهى تابعه للأصل وتدخل فى ملك الميت لقانون التبعية والنماء تابع للملك وهو على القاعده ولا يحتاج الى أى دليل وحيث ان مجموع الاصل والفرع ازيد من الدين فالزائد ينتقل الى الورثه لان المقتضى للانتقال موجود وهو ادله الارث والمانع عن الانتقال هو الدين وهو انما يكون مانع بمقدار ما يوازيه من التركة لزائد ينتقل الى المالك ومن هنا يظهر الفرق بين بقاء التركة فى ملك الميت اذا كان عليه دين مستغرق لتمام التركة وبين بقاء الثلث بالوصيه فى ملك الميت فان ثلث الميت اذا نمى فان النماء داخل فى ملك الميت لقانون التبعية ولا يحتمل انتقاله الى الورثه باعتباره انه زائد على الثلث وهو غير مشمول لأدله الارث فالمقتضى ادله الوصيه ان الثلث ملك للميت وكذلك نمائه الذى يحدث بعد مله فهو ايضا ملك له ولا مقتضى لانتقاله اليه .

اما فى المسأله الاولى المقتضى للانتقال موجود لكن الدين مانع اما فى المقام فان المقتضى للانتقال قاصر هذا كله على القول بان التركة تبقى فى ملك الميت اذا كان عليه دين مستغرق واما على القول الثانى وهو ان التركة تنتقل الى الميت متعلق لحق الديان غايه الامر لا- يجوز للورثه التصرف فيها لا- الخارجى ولا- التصرف الاعتبارى كالبيع او الهبه فان الورثه ممنوعون من التصرف فى التركة وعليهم ان يقوموا بوفاء دين الميت فان اداء دينه اذا لم يكن للميت وصى والا فعلى الوصى ان يقوم بوفاء دين الميت من تركته ، وعلى هذا فاذا كان موت المالك بعد تعلق الزكاه وعليه دين مستغرق ايضا انتقلت تركته الى الورثه دون الزكاه فان الزكاه ملك للفقراء فعلى الورثه ان يقوموا بإخراج الزكاه من التركة اولا ثم الوفاء بدين الميت اذا لم يكن له وصى وحق الديان لا- يمكن ان يعارض حق الفقراء لان الدين متعلقه ذمه الميت واما حق الفقراء متعلقه نفس الاعيان الخارجيه فان الفقير شريك مع المالك فى عشر او نصف العشر فان عشر هذا المال خارج عن ملك المالك وليس ملكه ومن الواضح ان اداء دين الميت انما هو عن ملكه واما اذا لم يكن ملكه فلا- معنى بان يقوم بإداء دينه من مال شريكه ، واما اذا كان موته قبل تعلق الزكاه وقبل ظهور الثمره وكان عليه دين مستغرق لتمام التركة فانها تنتقل الى الورثه واما الزكاه فلا معنى لتعلقها بالتركة اما بالنسبه الى الورثه فانهم ممنوعون من التصرف فيها وذكرنا ان من شروط وجوب الزكاه تمكن المالك من التصرف فى المال الزكوى اما اذا لم يكن متمكن فلا زكاه فيه والمفروض ان الورثه ممنوعون من التصرف فى التركة فلو فرضنا ان حصه كل منهما بلغ حد النصاب فلا زكاه فيه لانهم لا يتمكنون من التصرف فيها ، اما بالنسبه الى الميت فلا تكليف له حتى تجب الزكاه عليه ، واما اذا ظهرت الثمره والمفروض انها مال جديد كما اذا انعقدت حبه الحنطه والشعير او ظهرت ثمره النخيل او الكرم ولا شبهه فى ان الثمره مال زائد على اصل التركة وهذه الثمره حدثت فى ملك الورثه وقانون التبعية نماؤها ايضا للورثه فاذا بلغ نصيب كل واحد منهم النصاب وجبت الزكاه فيها واذا بلغ نصيب بعضهم دون الاخر وجبت الزكاه فيه .

واما اذا فرضنا ان دينه اكثر مما ترك من الزرع والاشجار قبل ظهور الثمره ثم ظهره الثمره فهل تكون هذه الثمره متعلقه لحق الديان باعتبار ان دينهم اكثر مما ترك الميث والظاهر انها ليست متعلقه لحق الديان لان متعلق حق الديان ما تركه الميث والثمره ملك جديد حادث في ملك الورثه فلأجل ذلك الثمره لا تكون متعلقه لحق الديان وعلى هذا فلا فرق بين ان يكون الدين الذى على الميث بمقدار ما تركه او ان دين الديان اكثر مما ترك الميث فلا فرق بينهما فعلى كلا التقديرين الثمره الحادثه فى ملك الورثه ليست متعلقه لحق الديان بل هى ملك صرف للورثه فيجوز تصرفهم فيها من التصرفات الخارجيه والاعتباريه .

ومن هنا يظهر ان موت الميث اذا كان بعد ظهور الثمره فانها متعلقه لحق الديان لانها ملك للميث وتدخل الثمره فيما تركه الميث من المال فانها تظهر فى زمان حياته وبعد ظهورها مات فتدخل فى ما تركه والمفروض ان ما تركه متعلق لحق الديان وان انتقل للورثه ولكت ليس لهم التصرف فيه فيكون فرق بين موت الميث قبل ظهور الثمره وبين موته بعد ظهور الثمره اذا كان بعد ظهور الثمره فالثمره تدخل فى ما تركه الميث فتكون متعلقه لحق الديان فلا- يجوز للورثه التصرف فيها كما لا- يجوز للورثه التصرف فى الاصل كذلك لا يجوز له التصرف فى الفرع هذا كله فى ما اذا كان الدين مستغرقا .

واما اذا لم يكن الدين مستغرقا فلا شبهه فى ان التركة تنتقل الى الورثه ويجوز تصرف الورثه فى تمامها غايه الامر مقدار الدين لا يجوز التصرف فيه ومقدار الدين نسبته الى التركة كالكلى فى المعين وليس بنحو الشركه بالإشاعه فاذا بقى من التركة مقدار الدين فلا يجوز للورثه التصرف فيه وحينئذ اذا بلغت حصه كل واحد منهم النصاب وجبت الزكاه فيه والا فلا تجب .



Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

قال الماتن (قده): إذا اشترى نخلا- أو كرما أو زرعاً مع الأرض أو بدونها قبل تعلق الزكاه فالزكاه عليه بعد التعلق مع اجتماع الشرائط، وكذا إذا انتقل إليه بغير الشراء، وإذا كان ذلك بعد وقت التعلق فالزكاه على البائع، فإن علم بأدائه أو شك في ذلك ليس عليه شيء وإن علم بعدم أدائه فالبيع بالنسبة إلى مقدار الزكاه فضولى (1) [١]، أما في صورته العلم فالأمر واضح إذا علم المشتري بان البائع دفع زكاه المبيع فلا شبهة في صحه البيع وأما إذا شك المشتري ان البائع دفع زكاه المبيع او لم يدفع فالماتن (قده) بنى على الصحه وذكر انه لا شيء على المشتري ولكن صحه البيع بحاجه الى دليل فان البيع انما يصح اذا احرز ان البائع ادى زكاته وأما اذا لم يعلم بذلك فالصحه بحاجه الى دليل ولا يمكن التمسك في المقام بأصالة الصحه لأثبات صحه هذا البيع وهذا الشراء لما ذكرناه في محله من ان التمسك بأصله الصحه انما هو في ما اذا كان الشك في شروطها الغير مقومه لها وأما اذا كان الشك في الشروط المقومه لها فلا تجرى أصالة الصحه كما اذا شكنا ان المبيع ملك للبائع او ليس ملك له فلا يمكن التمسك بأصالة الصحه لان كون المبيع كونه ملك للبائع من اركان صحه البيع فالشك اذا كان في ركن من اركان أصالة الصحه فلا- يمكن التمسك بها اما اذا كان الشك في شرائط الصحه غير المقومه لها فلا مانع من التمسك بأصالة الصحه لان سيره العقلاء قد جرت على هذه الاصله والشارع امضاها بالروايات التي وردت على صحتها ، وفي المقام بما ان الشك في ركن من اركان هذه الاصله وفي شرط من شروطها المقومه فان ادى البائع الزكاه فالبيع صحيح وان لم يؤدي فالبيع بنسبه مقدار الزكاه فضولى وغير صحيح .

ص: ٥٦

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص ٨٢، ط ج.

وأما التمسك بقاعده اليد فلا شبهة بحجيه قاعده اليد وقد جرت سيره القطعيه من العقلاء على العمل بهذه القاعده وقد ورد في الروايات انه لولا اليد لما قام للمسلمين سوق وقد ورد في الروايات انه اذا دخلت سوق المسلمين تأكل وتشتري متى شئت ولا تعتنى بالشك وقاعده اليد حاكمه تكم بان المبيع حلال وهو ملك لصحاب اليد فهل يمكن في المقام التمسك بهذه القاعده؟ الظاهر انه لا يمكن التمسك بها ايضا فان هذه القاعده انما تجرى في ما اذا كان المال تحت يد مسلم ونشك انه ملك للغير او انه غصب فلا يعتنى بهذا الشك بمقتضى قاعده اليد نحكم بانه ملك له ويجوز الشراء منه ، وأما في المقام فانه يدري ان مقدار الزكاه كان امانه بيد البائع لا انه ملك للبائع والشك انما هو في انتقاله من يد الامين الى يد مالكة وفي مثل ذلك لا سيره من العقلاء على العمل بذلك فالمرجع هو استصحاب عدم انتقاله من ملك المشتري وكون الشراء بالنسبه الى مقدار الزكاه فضولى فعلى البائع ان يؤدي مقدار الزكاه او على المشتري .

الى هنا قد تبين ان في صورته الشك لا يمكن احراز صحه الشراء واحراز الصحه بحاجه الى دليل ولا دليل عليه بقي في المقام

صورتان :

الصورة الاولى : ما اذا شك البائع ان بيعه النخل او الزرع او الكرم قبل تعلق الزكاه او بعده فتاره يكون تاريخ كليهما مجهول ولا يعلم ان بيعه قبل تعلق الزكاه او بعده واخرى يكون تاريخ البيع معلوم ولكن تاريخ تعلق الزكاه مجهول ولا يدري ان بيعه قبل تعلق الزكاه او بعده وتاره اخرى عكس ذلك .

ص: ٥٧

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان المشتري اذا شك في صحه هذا البيع من جهه ان هذا المبيع مشتمل على الزكاه التى هى ملك للفقيه فقد ذكرنا ان قاعده الصحه لا- تجرى فى المقام فان مورد اصاله الصحه هو موارد الشك فى الشروط الغير مقومه اما اذا كان الشك فى الشروط المقومه لهذه الاصله وفى اركانها فأصله الصحه لا- تجرى ، وفى المقام ان الشك فى جزء من المبيع هل هو ملك للبائع او ليس ملك للبائع فان اصاله الصحه لا تثبت ذلك .

واما قاعده اليد فهى وان كانت حجه ولا شبهه فى ذلك لجريان السيره القطعيه على العمل بهذه القاعده وامضاء الشارع هذه القاعده بل ورد فى الروايات انه لولا اليد لما قام للمسلمين سوق ولكن مورد هذه القاعده هو ما اذا كان المال تحت يد المسلم ولا نعلم انه غصبه من شخص او كان امانه عنده او غير ذلك فبمقتضى قاعده اليد لا نعتنى بشيء من هذه الاحتمالات ونعامله معامله الملك فان قاعده اليد حاكمه بان ماكن بيده فهو له ، واما اذا كانت هذه اليد مسبوقة بيد امانه او بيد غصب ونعلم ان هذا المال مغصوب بيده ونشك فى انتقاله من يد الغاصب الى يد المالك ونعلم ان يده يد امانه ونشك انه انتقل من يد الامين الى يد المالك ففى مثل هذه الموارد لا تجرى قاعده اليد فان مقدار الزكاه كان امانه بيد البائع ولكن نشك فى ان يد الامين انتقلت الى يد المالك بمعنى ان البائع قد دفع زكاته من جنس اخر او من النقدين بأذن الحاكم الشرعى او مطلقا اذا قلنا بالجواز وصار مالكا للزكاه فتبدلت يده من يد الامانه الى يد ملك والشك انما هو فى هذا التبدل وهو ليس من موارد قاعده اليد فان عمده الدليل على قاعده اليد السيره القطعيه من العقلاء الممضاه شرعا ولا اطلاق للسيره لانها دليل لبي فلا بد من الاخذ بالمقدار المتيقن وهو المورد الاول ولا نعلم ان هذا المال انتقل من شخص اخر الى هذا الشخص بالملك او بالغصب او بالأمانه ففى مثل هذا المورد لا- مانع من التمسك بقاعده اليد وليس فى المقام نعلم ان يد البائع على الزكاه يد امانه ولكن نشك ان هذه اليد تبدلت الى يد الملك او لا فان قاعده اليد لا تثبت ذلك ومقتضى القاعده بطلان هذا البيع ولا دليل على صحته فيكون البيع بمقدار الزكاه فضولى .

ص: ٥٨

بقى هنا مسألتان :-

المسأله الاولى : ما اذا شك البائع ان البيع قبل تعلق الزكاه او انه بعد التعلق فتاره يكون تاريخ كليهما مجهول ولا نعلم ان البيع وقع يوم الخميس وتعلق الزكاه كان يوم الجمعة او بالعكس واخرى يكون تاريخ البيع معلوم فان البيع وقع يوم الخميس وتاريخ التعلق مجهول ولا ندرى ان الزكاه تعلق فى يوم الاربعاء قبل البيع او فى يوم الجمعة بعد البيع واخرى عكس ذلك تاريخ التعلق معلوم وان الزكاه تعلق يوم الخميس ولكن تاريخ حدوث البيع مجهول ولا ندرى ان البيع وقع يوم الاربعاء قبل تعلق الزكاه او وقع يوم الجمعة بعد تعلق الزكاه فهنا صور ثلاثه :-

الصورة الاولى : فالشك يكون فى حدوث كل واحد من الحادثين فى زمان اخر فنشك ان البيع حدث فى زمان التعلق او لم يحد كما اننا نشك فى ان التعلق قد حدث فى زمان البيع او لم يحدث وعلى هذا فتارة يكون زمان البيع ملحوظ بنحو الموضوعيه والقيديه يعنى ان الملحوظ مفهوم الزمان وهو الجامع واخرى يكون الزمان الاخر ملحوظ بنحو المعرفيه والمرآتية الى واقعه وواقع هذا الزمان مردد بين زمانين فان واقع زمان البيع مردد بين يوم الخميس ويوم الجمعة وكذلك واقع زمان التعلق مردد بين يوم الخميس ويوم الجمعة

فالاستصحاب فى الفرض الاول لا- يجرى فان الزمان اذا كان ملحوظا بنحو القيديه وبنحو الموضوعيه يعنى ان الملحوظ مفهوم الزمان وهو قيد للمستصحب وهو عدم حدوث البيع المقيد بزمان التعلق وكذا العكس فان هذا الاستصحاب لا يجرى لعدم حاله سابقه للمستصحب متى كان عدم حدوث البيع المقيد بهذا القيد حتى نشك فى بقاءه فانه مشكوك الحدوث فان المستصحب المقيد بهذا القيد مشكوك الحدوث ولهذا لا يجرى الاستصحاب لعدم حاله سابقه للمستصحب ففى هذا الفرض لا يجرى الاستصحاب .

واما الفرض الثانى وهو ان الزمان ملحوظ بنحو الكاشفيه والمرآتيه الى واقعه وواقع الزمان مردد بين زمانين شخصيين هما يوم الخميس ويوم الجمعه فالاستصحاب لا يجرى فان عدم الحدوث فى احدهما متيقن وفى زمان اخر متيقن حدوثه فلا شك فى البين فان عدم الحدوث فى احد الزمانين الشخصيين متيقن والحدوث فى الزمان الاخر الشخصى متيقن فرمان الحدوث مردد بين زمانين شخصيين فلا يكون الشك شكاً فى بقاء عدم حدوث البيع الى زمان التعلق لانه مردد بين زمانين ولا يجرى استصحاب حدوث عدم التعلق فى زمان البيع لانه مردد بين يوم الخميس والجمعه وهذا من الاستصحاب فى الفرد المردد فلا يجرى .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا فى الصوره الاولى ان البائع اذا شك فى بيعه كان قبل الزكاه او بعد تعلقها فتاره يكون تاريخ كليهما مجهول واخرى تاريخ البيع معلوم وان البيع وقع يوم الخميس وتاريخ التعلق مجهول ولا يدري ان الزكاه تعلقت بهذه الاعيان فى يوم الاربعاء او فى يوم الجمعه يعنى قبل البيع او بعد البيع وثالثا يكون عكس هذا الفرض تاريخ التعلق معلوم وان الزكاه تعلقت يوم الخميس ولكن لا- يعلم ان البيع وقع فى يوم الاربعاء او ان البيع وقع يوم الجمعه فاذا وقع يوم الاربعاء فالزكاه على المشتري واذا وقع يوم الجمعه فالزكاه على البائع فهنا صور فهل يجرى الاستصحاب فيها ؟ والظاهر ان الاستصحاب لا يجرى فيها لعدم حدوث البيع فى واقع زمان التعلق كما لا يجرى استصحاب عدم حدوث التعلق فى واقع زمان البيع مردد بين زمانين شخصيين وكذلك عدم حدوث التعلق مردد بين يوم الخميس ويوم الجمعه وهذا من الفرد المردد والاستصحاب لا يجرى فيه .

ص: ٦٠

الصوره الثانيه : وهو ما اذا كان تاريخ البيع معلوما انه حدث يوم الخميس ولكن تاريخ التعلق مجهول ولا ندري ان التعلق حدث يوم الاربعاء او يوم الجمعه ، فمفهوم الزمان وهو الجامع بين الفردين هو قيد للمستصحب فعندئذ لا يجرى الاستصحاب لعدم حاله سابقه لهذا المستصحب كما ذكرنا ، واما اذا لوحظ زمان الحادث الاخر بعنوان المعرفيه الى واقع زمان الحادث الاخر فواقع زمانه مردد بين زمانين شخصيين فى الخارج وهما يوم الاربعاء ويوم الجمعه فعدم حدوث البيع مردد بين هذين اليوميين وهو من الاستصحاب فى الفرد المردد فلا يجرى لاختلال اركان الاستصحاب ولعدم الشك فى البقاء ، اما استصحاب عدم حدوث التعلق فى زمان البيع ونشك ان التعلق حدث فى زمان البيع كما لو حدث التعلق يوم الاربعاء فقد حدث البيع يوم الخميس واذا التعلق يوم الجمعه فلا يحدث يوم الخميس وهذا منشأ للشك فى ان التعلق قد حدث فى زمان البيع او لم يحدث فاستصحاب عدم التعلق الى زمان البيع يثبت عدم وجوب الزكاه على المشتري فان موضوع عدم وجوب الزكاه مركب من وقوع البيع فى زمان وعدم تعلق الزكاه فيه فالجزء الاول محرز بالوجدان فان البيع قد حدث وجدانا وما عدم التعلق محرز بالاستصحاب فبضم الاستصحاب الى الوجدان يتحقق الموضوع المركب ويترتب عليه اثره وهو عدم وجوب الزكاه على المشتري .

الصوره الثالثه : وهى عكس الثانيه فان تاريخ التعلق معلوم بان الزكاه تعلقت يوم الخميس وتاريخ البيع مجهول وانه وقع يوم الاربعاء او يوم الجمعه ففى مثل ذلك استصحاب عدم حدوث التعلق فى زمان البيع لا يجرى وان كان زمان البيع ملحوظ بنحو

الموضوعيه والقيديه أى الملحوظ مفهوم الزمان وهو الجامع بين الفردين والمقيد مشكوك من الاول فالاستصحاب لا يجرى وان كان زمان البيع ملحوظ بنحو المعرفيه والمرآتيه الى واقعه وواقع هذا الزمان مردد بين زمانين هما يوم الاربعاء ويوم الجمعه فيكون من الاستصحاب فى الفرد المردد وهو لا- يجرى لاختلال اركان الاستصحاب فيه لان الشك فى البقاء غير موجود ، واما استصحاب عدم البيع الى زمان الملاقاه باعتبار ان زمان الملاقاه معلوم وهو يوم الخميس فلا مانع من استصحاب عدم حدوث الملاقاه فى زمان البيع ولكن هذا الاستصحاب لا اثر له الا على القول بالاصل المثبت وان استصحاب عدم وقوع البيع الى زمان التعلق لا يثبت ان البيع قد وقع بعد تعلق الزكاه الا على القول بالاصل المثبت وهو لا يكون حجه فهذا الاستصحاب لا يجرى ولا اثر له .

ص: ٦١

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

اما الكلام فى الفرض الثانى وهو ما اذا شك المشتري ان شرائه قبل تعلق الزكاه او كان بعد تعلق الزكاه فاذا كان الشراء قبل تعلق الزكاه فزكاته على المشتري واذا بعد التعلق فزكاته على البائع وتاره يكون تاريخ كليهما مجهولا ولا يدري ان الشراء قبل التعلق او بعده واخرى تاريخ الشراء معلوم بانه اشترى يوم الخميس ولكن لا يدري زمان التعلق يوم الاربعاء او يوم الجمعة وثالثا يكون تاريخ التعلق معلوما كما لو تعلقت الزكاه بالأعيان يوم الخميس ولكن لا يدري ان الشراء وقع قبل يوم الخميس او بعده فهذه صور ثلاث :-

الصورة الاولى : المعروف والمشهور بين الاصحاب استصحاب عدم حدوث احد الحادثين الى زمان الحادث الاخر ففى هذه الصورة يقع التعارض بين الاستصحابين فيسقطان فالمرجع هو اصالة البراءة ولكن ذكرنا انما هو المشهور غير صحيح وان الزمان الاخر تاره ملحوظ بما هو زمان اخر ومفهوم الزمان بنحو القيد والموضوعية فالملحوظ هو مفهوم الزمان وهو قيد لعدم الحادث الاخر أى قيد للمستصحب فعدم حدوث الشراء مقيد بزمان الملاقاه فان كان الملحوظ زمان التعلق بما هو زمان تعلق بنحو القيد فليس للمستصحب حاله سابقه لأننا نشك فى حدوث هذا المقيد من الاول كما لو كان هذا المقيد قد حدث او لم يحدث وليس له حاله سابقه حتى نشك فى بقائها لكى يجرى الاستصحاب فلا يجرى ولا موضوع له ، واما اذا كان الزمان الاخر ملحوظ بنحو المعرفيه والمرآتية الى واقعه وواقع ذلك الزمان مردد بين زمانين شخصيين واقع زمان التعلق مردد بين يوم الخميس ويوم الجمعة وكذلك واقع زمان الشراء مردد بين يوم الخميس ويوم الجمعة فعدم حدوث الشراء فى احد الزمانين قطعى وحدوثه قطعى فى الزمن الاخر فهو مردد فمن اجل ذلك لا يجرى الاستصحاب .

ص : ٦٢

الصورة الثانية : ايضا كما قلنا فى الاولى فان تاريخ الشراء اذا كان معلوما وتاريخ التعلق مجهولا فاستصحاب عدم الشراء فى زمن التعلق لا يجرى لانه ان كان ملحوظا بنحو الموضوعية والقيدية فليس للمقيد حاله سابقه لكى يشك فى بقائها ويجرى الاستصحاب نشك فى حدوث هذا المقيد من الاول أى عدم حدوث الشراء المقيد بزمان التعلق ونشك فى حدوثه من الاول وليس له حاله سابقه وان لوحظ زمان التعلق بنحو المعرفيه والمرآتية الى واقعه وواقع مردد بين زمانين شخصيين فعدم حدوث الشراء مردد فى كلا- الزمانين فهذا الاستصحاب استصحاب فى الفرد المردد لعدم تماميه اركانها منها الشك فى البقاء ، واما استصحاب عدم حدوث التعلق الى زمان الشراء فان زمان الشراء معلوم وهذا الاستصحاب فى نفسه لا مانع منه الا انه لا يترتب على هذا الاستصحاب اثر الا على القول بالاصل المثبت فان هذا الاستصحاب لا يثبت الشراء بعد التعلق الا على القول بالاصل المثبت فان الاثر مترتب على ان يكون الشراء بعد التعلق فاذا كان كذلك فالزكاه على البائع .

الصورة الثالثة : وهى زمان التعلق معلوم وزمان الشراء مجهول فاستصحاب عدم حدوث التعلق فى زمان الشراء لا يجرى على كلا التقديرين سواء كان زمان الشراء ملحوظ بنحو القيدية والموضوعية أى الملحوظ مفهوم الزمان لا يجرى الاستصحاب لعدم حاله

سابقه للمقيد وكذلك اذا كان ملحوظ بنحو المعرفيه والمرآتيه الى واقع زمان الشراء فأیضا لا یجری لانه من الاستصحاب فی الفرد المردد اما استصحاب عدم الشراء الى زمان التعلق فلا مانع منه باعتبار ان زمان التعلق معلوم ولكن هذا الاستصحاب لا یثبت ان الشراء بعد التعلق الا علی القول بالاصل المثبت فاذا لم یثبت ان الشراء بعد التعلق فلا یترتب علی هذا الاستصحاب اثر فان الاثر مترتب علی ان یكون الشراء بعد التعلق فاذا كان كذلك فالزکاه علی البائع وليس علی المشتري فعندئذ یشک المشتري فی وجوب الزکاه علیه فالمرجع هو اصاله البراءه .

ص: ٦٣



فالتتيجه ان المرجع فى جميع هذه الصور هو اصله البراءه والاستصحاب اما مثبت او انه لا يجرى فى نفسه .

ثم ذكر الماتن (قده) : ولو أدى البائع الزكاه بعد البيع ففى استقرار ملك المشتري وعدم الحاجه إلى الاجازة من الحاكم إشكال (1)، وهذا الاشكال مبنى على ما هو المشهور بين الاصحاب من ان المعترى فى صحه بيع الفضولى بالاجازة ان يكون المجيز مالكا للمبيع حين العقد اما اذا لم يكن مالكا للمبيع حين العقد فلا اثر لأجازته لانها تكون نافذه اذا كان مالكا حين العقد ولكن هذا المشهور بين الاصحاب لا اصل له ولا دليل عليه باعتبار ان العقد انما ينسب الى المالك من حين الاجازة فاذا كان المجيز مالكا للمبيع من حين الاجازة وان لم يكن مالكا حين العقد صحه اجازته لانه من حين الاجازة هذا العقد صار له وليس قبل الاجازة عقد فاذا صار عقد للمجيز يكون مشمول لأدله امضاء العقد ويحكم بصحته فالمعترى فى المجيز ان يكون مالكا حين الاجازة وليس حين العقد .

### كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان الماتن (قده) قد ذكر ان البائع اذ ادى الزكاه فهل يستقر ملك المشتري بدون الحاجه الى اجازة البائع وقد ذكر ان فيه اجاز وقد ذكر ان فى مسأله المجيز قوليين :-

الاول : يعتبر فى المجيز ان يكون مالكا للمبيع حين العقد واما اذا لم يكن كذلك بان لو صار مالكا بعد العقد فأجازته لا اثر لها ولا تكون مصححه للبيع كما اذا باع زيد مال عمر فضولا ثم اشترى هذا المال من عمر وصار زيد مالكا واجاز هذا البيع فهذه الاجازة لا اثر لها لان زيد حين البيع لم يكن مالكا للمبيع انما صار مالكا بعد البيع واجازة المجيز اذا لم يكن مالكا حين البيع لا اثر لها ولا تكون مصححه للمعقد الفضولى وهذا القول لا دليل عليه مضافا الى انه خلاف مقتضى القاعده وهذا القول لو تم فإنما يتم على الكشف الحقيقى بان تكون الاجازة كاشفه عن انتقال المبيع من ملك البائع الى ملك المشتري حقيقتا حين البيع والثمن من ملك المشتري لا من ملك البائع حقيقتا حين البيع فحينئذ لا بد ان يكون المجيز مالكا حين البيع فهذا القول انما يتم على القول بالكشف الحقيقى وهو لا- واقع موضوعى له بل هو مستحيل اذ يلزم ان يكون المعلول متقدما على العله وهذا غير معقول فالكشف الحقيقى امر غير معقول

ص: ٦٤

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص ٨٣، ط ج.

الثانى : لا يعتبر فى المجيز ان يكون مالكا حين العقد فاذا كان مالكا حين الاجازة كفى والوجه فى ذلك ان الاجازة انما تعلقت بالعقد السابق الا- ان الاجازة من الان فاذا كانت الاجازة من الان فالعقد يتصف بالمجاز من الان لا من حين وقوعه فان الاجازة وان تعلقت بالعقد السابق الا انها من الان فاذا كانت من الان فالعقد يتصف بالمجاز من الان فاذا كان كذلك فهو من الان

مستند الى المالك ويكون مشمول بأدله الامضاء كقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) (١) ومقتضى ادله الامضاء ان المبيع من الان ينتقل الى ملك المشتري والتمن من ايضا من حين الاجازه ينتقل الى ملك البائع ومن هنا قلنا ان مقتضى القاعده فى الاجازه هى النقل وليس هى كاشفه وهذا القول هو الصحيح.

ومن هنا قلنا ان مقتضى القاعده فى الاجازه هى النقل وعليه فاذا ادى البائع زكاه المبيع من مال اخر وقلنا بجواز دفع الزكاه من مال اخر سواء أكان المال الاخر من النقدين ام من غير النقدين فاذا ادى البائع زكاه المبيع من مال اخر انتقلت زكاه المبيع الى ملك البائع فاذا اجاز البائع هذا البيع انتقل مقدار الزكاه الى المشتري والمبيع بتمامه صار ملك للمشتري لان البائع اذا ادى الزكاه من مال اخر وقلنا بجواز ذلك فعندئذ تنتقل زكاه المبيع الى البائع فاذا اجاز البائع هذا العقد بالنسبه الى مقدار الزكاه فاذا اجاز تنتقل الزكاه من ملك المشتري الى ملك البائع بالاجازه ، واما اذا قلنا لا يكفى اعطاء البدل عن الزكاه مطلقا الا فى النقدين فقط كما فى الغلاه الاربعه فان المكلف مخير بين ان يدفع الزكاه من نفس الغلاه وبين ان يدفع زكاتها من النقدين فقط اما اذا كان من مال اخر فلا- يكفى الا- باجازه الحاكم الشرعى اذا رأى مصلحه فلا بد من احد الامرين اما ان يؤدى البائع زكاه الغلاه من النقدين او يؤدى من مال اخر باجازه الحاكم الشرعى فاذا كان الامر كذلك تنتقل زكاه المبيع الى البائع وبعد ذلك اذا اجاز البائع هذا البيع تنتقل الزكاه من ملك البائع الى ملك المشتري فيصبح المبيع بتمامه ملك للمشتري فصحه البيع بالنسبه الى مقدار الزكاه منوط بأمرين :-

ص: ٦٥

الاول : ان يؤدي البائع زكاه المبيع من النقدين او من مال اخر باجازه الحاكم الشرعى

الثانى : بعد الاداء يجيز ذلك البيع

فاذا توفر هذان الامران صح هذا البيع بالنسبه الى مقدار الزكاه واصبح المبيع ملكك طبقا للمشتري ويدل على ذلك بعض الروايات ايضا كصحيحه عبد الرحمن غيرها هذا تمام الكلام فى هذه المسأله .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان المشتري اذا اشترى نخلا او كرما او زرعاً فان كان قبل تعلق الزكاه فان الزكاه على المشتري وان كان بعد التعلق فالزكاه على البائع، واما فى صورته الشد السيد بنى على انه لا- يجب على المشتري اخراج الزكاه، ولكن ذكرنا صورته الشك وكذلك صورته الجهل بتاريخ كلا من البيع وتعلق الزكاه او تاريخ الشراء وتاريخ تعلق الزكاه فتاره يكون احدهما تاريخه مجهول وحدهما معلوم وتاره يكون كلاهما مجهول وتقدم الكلام به مفصلاً .

بقى الكلام فى ما اذا كان البائع ادى الزكاه من مال اخر وفرضنا على المشهور يجوز اداء الزكاه من مال اخر وفضلنا ان هذا القول صحيح انه يجوز اداء الزكاه من مال اخر ومن جنس اخر او قلنا لا يجوز ذلك كما بنينا عليه وانه لا دليل على اخراج الزكاه من جنس اخر، واما فى زكاه الغلايه الاربعه فالدليل يدل على جواز اخراج زكاتها من النقدين فقط فاذا فرضنا ان البائع ادى زكاه التمر او العنب او الحنطه او الشعير من النقدين فهل اداء الزكاه يوجب استقرار ملك المشتري او يكون بحاجه الى اجازته البائع ؟

ص: ٦٦

ظاهر العبارة هو البائع لا الحاكم لكن فى عبارته الماتن هو الحاكم والظاهر سهوا من القلم لان البائع اذا ادى الزكاه ينتقل مقدار الزكاه فى ملك البائع فانتقاله ثانيا من ملك البائع الى ملك المشتري بحاجه الى اجازته البائع، ولهذا ذكر الماتن ان اداء البائع الزكاه هل يوجب استقرار ملك المشتري وعدم الحاجه الى اجازته البائع ؟ فهنا مسألتان :-

المسأله الاولى : ان اداء الزكاه من النقدين هل يوجب استقرار ملك المشتري او انه بحاجه الى الاجازة ؟ فقد يقال كما قيل انه بحاجه الى اجازته فان البائع اذا ادى زكاه المبيع من النقدين فمقدار الزكاه ينتقل الى ملك البائع، واما انتقال مقدار الزكاه من ملك البائع الى ملك المشتري بحاجه الى اجازته البائع ولهذا لا يكفى اداء الزكاه من النقدين فى كون المشتري مالك لتتمام المبيع بل استقرار ملكه وكونه مالك لتتمام المبيع يتوقف على اجاز البائع فاذا اجاز البائع هذا البيع ينتقل مقدار الزكاه من ملك البائع الى ملك المشتري .

الظاهر ان الامر ليس كذلك فانه يكفى اداء البائع الزكاه من النقدين اذا ادى البائع زكاه التمر او العنب او الحنطه او الشعير من

النقدين فمقدار الزكاه ينتقل الى ملك البائع ولكن هذه العمليه تتضمن اجاز البائع لهذا البيع فلا يحتاج الى اجازه اخرى فان نفس عمليه اداء الزكاه تستلزم اجازه البائع ضمناً وهذه الاجازه الضمنيه تكفى فى استقرار ملك المشتري وكونه مالك لتمام المبيع .

المسأله الثانيه : هل يعتبر فى المميز ان يكون مالكا حين الاجازه او لا يعتبر ذلك ويكفى كونه مالكا حين الاجازه وان لم يكن مالكا حين العقد كما هو الحال فى المقام فان البائع اذا باع العين المتعلق للزكاه لم يكن مالكا لمقدار الزكاه فان مالك هذا المقدار هو الفقراء والبائع انما يملك هذا المقدار بعد اداء الزكاه من النقدين

ص: ٦٧

قد يقال كما قيل انه يعتبر في المجيز ان يكون مالكا حين العقد كما اذا فرضنا ان زيد باع ملك لعمر ثم عمر اجاز فان عمر يكون مالكا للمبيع من حين العقد فأجازته مؤثره وموجبه لصحة العقد ولكون العقد مشمول لأدله الامضاء ك (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) (١) و (واحل الله البيع) والقائل بالكشف يقولون بذلك لان الاجازة امر تعلقى ومتعلق الاجازة العقد الذى وقع فى الزمن السابق فان الاجازة امر تعلقى تعلق بأمر سابق كما تعلق بأمر حالى، فالعقد السابق ممضى من حين انعقاد هذا العقد فان الاجازة اذا تعلقت بالعقد السابق فيكون العقد السابق مجاز فيكون مشمول لأدله الامضاء ولهذا يقول بالكشف الحكمى او الكشف الانقلابى كما ذكره السيد الاستاذ قده .

ولكن ذلك غير صحيح فان الاجازة وان كانت امر تعلقى الا ان اجازة من الان فاذا كانت من الان فالعقد متصف بالمجاز من الان والا- لزم انفكاك المجاز عن الاجازة وهذا مستحيل فان الاجازة وان تعلقت بالعقد السابق الا ان اتصافه بالمجاز من حين الاجازة والا- لزم التفكيك فاذا كان من الان متصف بالمجاز يكون من الان مشمول لأدله المضاء ولهذا قلنا ان الاجازة ناقله وليست كاشفه لا الكشف الحكمى ولا الكشف الانقلابى الذى ذكره السيد الاستاذ والا لزم انفكاك المجاز عن الاجازة .

ثم ذكر الماتن قده : اذا تعدد انواع التمر مثلا بعضها جيد او اجود وبعضها الاخر ردىء او اردء فالأحوط الاخذ من كل نوع بحصته ولكن الاقوى الاجتراء بمطلق الجيد وان كان مشتمل على الاجود (٢)

ص: ٦٨

١- سورة المائدة، ايه ١، ص ١٠٦.

٢- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ٨٤ ط ج.

الظاهر ان الامر ليس كذلك فان الزكاه فى الغلايه متعلقه بالعين بنحو الاشاعه فكل جزء من اجزاء العين مشترك بين المالك والفقير، فإخراج زكاه الاجود من الجيد يكون اخراج الزكاه من جنس اخر وهو بحاجه لدليل ولا دليل على ذلك او اخراج زكاه الردىء من الأردأ كذلك اخراج الزكاه من مال اخر

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : اذا تعدد انواع التمر مثلا بعضها جيد او اجود وبعضها الاخر ردىء او اردء فالأحوط الاخذ من كل نوع بحصته ولكن الاقوى الاجتزاء بمطلق الجيد وان كان مشتمل على الاجود (1)، ما ذكره قده مبنى على مسلكه فان مسلكه فى باب الزكاه انها متعلقه بالعين على نحو الكلى فى المعين فاذا كان تعلق الزكاه بالعين الزكويه بنحو الكلى فى المعين فمقتضى القاعده جواز اخراج الردىء زكاه عن الجيد والاجود فضلا عن اخراج الجيد زكاه عن الاجود باعتبار ان الكلى كما ينطبق على الجيد والاجود كذلك ينطبق على الردىء فاذا فرضنا ان نصاب التمر مركب من الجيد والردىء الكلى وهو العشر كما ينطبق على الجيد كذلك ينطبق على الردىء فكل منهما مصداق للكلى والواجب على المالك اخراج الكلى بإخراج مصداقه وكما ان الجيد مصداق الجيد فكذلك الردىء

فما ذكره قده من الاحتياط الوجوبى فان فى كلامه احتيطان الاول استجابى واما الثانى وهو عدم جواز اخراج الردىء والجيد والاجود وجوبى فلا وجه لهذا الاحتياط على مسلكه قده فان مسلكه ان تعلق الزكاه بالأعيان الزكويه بنحو الكلى فى المعين فهو ينطبق على كل منهما .

ص : ٦٩

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص ٨٤، ط ج.

ومن هنا ذكر السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه وعلى القول بان تعلق الزكاه بالأعيان الزكويه بنحو الكلى فى المعين او بنحو الشركه فى المالىه لا- فى العين على هذين القولين يجوز اخراج الردىء عن الجيد والاجود اما اذا كان بنحو الكلى فى المعين فهو ظاهر فان مصداق الكلى كما فى الجيد كذلك فى الردىء فهو مخير بتطبيق الكلى على أى فرد من افراده، واما اذا كان تعلق الزكاه بالأعيان الزكويه بنحو الشركه فى المالىه وبنا انها لم تحدد بحد خاص فالمناط انما هو بصدق المالىه فانها ما تصدق على الجيد كذلك تصدق على الردىء ايضا فالمكلف مخير بين تطبيق المالىه على الجيد وتطبيقها على الردىء فعلى هذين القولين يجوز اخراج الردىء عن الجيد والاجود ويكون على القاعده ولا يحتاج الى أى دليل .

واما بناء على ما ذكرنا من ان تعلق الزكاه بالأعيان الزكويه فى الغلايه الاربعه بنحو الشركه فى العين وبنحو كثر المشاع فان ككل جزء من اجزاء الحنطه تسعه اعشاره ملك للمالك وعشر منه للفقراء فان الفقراء شريك للمالك فى كل جزء من اجزاء الغلايه

بنسبه العشر او نصف العشر، وعلى هذا فلا يجوز اخراج الردىء عن الجيد بل لا يجوز اخراج الاجود بالجيد لان زكاه الاجود لا بد ان يكون من نفسه فعلى هذا ان الزكاه متعلقه بالأعيان الزكويه بنحو الشركه فى العين وبنحو كثر المشاع فلا بد من اخراج كل نوع من نفسه، وحيث انا اخترنا ذلك فى الغلاه الاربعه من جهه الروايات التى تدل على ذلك فان ظاهر هذه الروايات ان الفقير شريك مع المالك فى العشر او نصف العشر فانه ظاهر فى كثر المشاع كما هو الحال فى الخمس فاذا قيل ان هذا الرجل شريك مع زيد فى خمس هذا المال ظاهر انه شريك فى خمس المشاع لا بنحو الكلى فى المعين فان حمل الخمس على الكلى بحاجه الى دليل .

ص: ٧٠

واما فى زكاه النقدين وزكاه الاغنام فالروايات ظاهره فى ان تعلق الزكاه بنحو الكلى فى المعين لكل اربعين من الشياه شاه وفى كل اربعين مثقال من الذهب نصف مثقال وفى مئتين من الدراهم خمس دراهم وهذه الروايات ظاهره فى ان تعلق الزكاه بالأعيان الزكويه بنحو الكلى فى المعين، وعلى هذا فلا بد من اخراج الزكاه من كل صنف من نفسه فلا يجوز اخراج زكاه الجيد من الردىء او اخراج زكاه الاجود من الجيد .

ثم ذكر الماتن قده : الاقوى ان الزكاه متعلقه لكن لا وجه الاشاعه بل على وجه الكلى فى المعين (1) ، الاقوال فى المسأله ثلاثه بعد ان الزكاه ليست متعلقه بذمه المالك بل بالأعيان الخارجيه ويدل على ذلك جمله من الروايات منها الروايات الوارده فى الغلاه الاربعه ما سقته السماء فففيه نصف العشر وما سقته بالدوالى فففيه العشر فان كلمه الفاء للطرفيه ظاهر هذه الروايات ان العشر مطروف وظرفه ما سقت السماء أى المال الذى انبتته الارض بالأمطار فالزكاه متعلقه بالمال الخارجى وليس متعلقه بالذمه وهذه الروايات ظاهره فى ان الزكاه متعلقه بالأعيان الخارجيه ايضا الروايات الكثيره التى تدل على انه لا يجوز بيع الاموال المتعلقه بالزكاه ولا هبتها ولا وقفها وهذا ليس الا من جهه ان الاعيان مشتركه بين المالك والفقير .

فالنتيجه انه يظهر من الروايات بوضوح ان الزكاه ليست متعلقه بذمه المالك وانما هى متعلقه بالأعيان ولكن فى تعلقها اقوال

القول الاول : ان تعلقها فى الاعيان بنحو الكلى فى المعين وهذا القول هو المعروف والمشهور بين الاصحاب

ص: ٧١



القول الثانى : ان تعلق الزكاه بالأعيان الزكويه بنحو الشركه فى الماليه لا فى الاعيان وقد اختار هذا القول السيد الاستاذ قده

القول الثالث : ان تعلق الزكاه بالأعيان الزكويه يختلف باختلاف الانواع وتعلقها بالغلايه الاربع بنحو الشركه فى العين بنحو كثر المشاع وتعلقها بالنقدين او الاغنام بنحو الكلى فى المعين واما تعلقها بالابل والبقر المعروف انها بنحو الشركه فى الماليه يعنى ذكر السيد الاستاذ قده انه بنحو الشركه فى الماليه ولكن لنا كلام يأتى ان شاء الله .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

الى هنا قد تبين ان الزكاه لم تتعلق بذمه المالك بحيث يكون المال مكل طلق للمالك ويجوز تصرفه فيه من التصرفات الخارجيه والاعتباريه كالبيع والشراء والهبة وما شاكل ذلك لان الزكاه متعلقه بذمته، واما المال فهو ملك طلق له فيجوز التصرف فيه ما شاء من التصرفات الخارجيه والاعتباريه، ولكن يظهر من الروايات فى ابواب مختلفه وموارد كثيره ان الزكاه متعلقه بالعين الخارجيه وليست متعلقه بذمه المالك فان ذمته غير مشغوله بها والزكاه متعلقه بالأعيان الخارجيه منها الروايات الوارده فى زكاه الغلايه الاربعه ما انبتته الارض بالسماه ففيه العشر وما انبتته الارض بالدوالى ففيه نصف العشر فلا شبهه فى ان هذه الروايات ظاهره فى ان العشر تعلق فى ما انبتته الارض وكذلك الروايات التى تدل على عدم جواز بيع الاعيان الزكويه قبل اخراج زكاتها وكذلك لا يجوز استعمالها خارجا قبل اخراج زكاتها

وكيف ما كان فلا- شبهه فى ان الزكاه متعلقه بالأعيان الخارجيه لا بذمه المالك فاذا تعلقت بالأعيان الخارجيه فالاختلاف بين الفقهاء فى كيفية التعلق والاقوال فيها ثلاثه :-

ص: ٧٢

الاول : ان تعلق الزكاه بالأعيان الخارجيه بنحو الكلى فى المعين

الثانى : ان تعلق الزكاه بالأعيان الخارجيه بنحو الشركه فى الماليه

الثالث : ان تعلق الزكاه بالأعيان الخارجيه تختلف باختلاف الاعيان وباختلاف اللسنه الروايات فتعلق الزكاه بالغلايه الاربعه بنحو الشركه فى العين وبنحو كثر المشاع وتعلق الزكاه بالنقدين وبالأنعام على نحو الكلى فى المعين ففى اربعين من الشيايه شاه ظاهر فى ان تعلق الزكاه بالأعيان الخارجيه وهى النصاب على نحو الكلى فى المعين او فى عشرين مثقال من الذهب نصف مثقال وفى اربعين مثقال من الذهب مثقال وفى مئتى درهم خمسه دراهم فان هذه الروايات ظاهره فى ان تعلق الزكاه بالأعيان الخارجيه بنحو الكلى فى المعين واما تعلق الزكاه فى الابل والبقر ظاهر الروايات انها بنحو الشركه فى الماليه لا بنحو الشركه بالعين بنحو كثر المشاع ولا بنحو الكلى فى المعين بل بنحو الشركه فى الماليه ذلك بقربيه خارجيه .

اما القول الاول فهو المعروف والمشهور فان تعلق الزكاه بالأعيان الخارجيه بنحو الكلى فى المعين فقد اختار الماتن قده هذا القول ايضا ولهذا قام بتصحيحه وبتوجيه الروايات التى تدل على نحو الاشاعه فى العين كما فى روايات الغلاه الاربعه وقد استدل على ذلك بوجهين :-

الوجه الاول : ان روايات السقى ما سقته السماء فففيه العشر وما سقته بالدوالى فففيه نصف العشر فهذه الروايات وان كانت كثيره بل لا يبعد بلوغها حد التواتر اجمالا ولكن لا بد من رفع اليد عن ظهور هذه الروايات وانها فى مقام بيان مقدار الزكاه اما انه بنحو الكلى فى المعين او بنحو الاشاعه فليست هذه الروايات فى مقام البيان من هذه الناحيه وهذه الروايات تصلح على ان تكون قرينه لرفع ظهور هذه الروايات فى الشركه فى العين بنحو الاشاعه وحملها على انها فى بيان مقدار الزكاه، اما نسبته الى النصاب هل هى بنحو الكلى فى المعين او بنحو الاشاعه فهذه الروايات ليست فى مقام بيان ذلك

ص: ٧٣

والجواب عن ذلك واضح فان روايات الانعام وروايات النقدين وان كانت ظاهره في ان تعلق الزكاه بالعين على نحو الكلى في المعين ولا- شبهه في ظهور هذه الروايات في ذلك في كل اربعين شاه شاه الا انها لا تصلح على ان تكون قرينه لرفع اليد عن ظهور روايات السقى ولا شبهه في روايات السقى ظاهره في ان الزكاه متعلقه بالعين بنحو الاشاعه فالطائفه الاولى من الروايات ورده في موضوع وهذه الطائفه في موضوع اخر ومن الواضح ان هذه الطائفه لا تصلح ان تكون قرينه لرفع اليد عن ظهور هذه الروايات، وفرضنا ان روايات زكاه النقدين والانعام اظهر دلالة من تلك الروايات بل تلك الروايات ناصه في ان تعلق الزكاه بالعين بنحو الكلى في المعين ولكن مع ذلك لا تصلح على ان تكون قرينه لرفع اليد عن ظهور هذه الروايات باعتبار ان كل من الطائفتين من الروايات ورده في موضوع غير موضوع الاخر فاحدهما اجنبيه عن الاخره والقرينه احد الدليلين على الاخر فيما اذا كانا واردين في موضوع واحد كالعام والخاص والمطلق والمقيد والظاهر والاضاهر والحاكم والمحكوم، فاذا وردت روايتان في موضوع واحد احدهما عام والاخرى خاص فالخاص يصلح ان يكون قرينه وان كان العام اظهر قرينه من الخاص ومع ذلك يكون الخاص مقدم عليه بملا-ك قرينته وكذلك المقيد قرينه على المطلق وكذلك الاظهر قرينه على التصرف في الظاهر والحاكم قرينه في التصرف في المحكوم

فما ذكر من ان روايات النقدين وروايات الانعام قرينه على رفع اليد عن ظهور روايات السقى في الاشاعه لا وجه له اصلا بل الصحيح ان هذه الروايات الواردة في ابواب الزكاه تختلف باختلاف اللستتها فان لسان روايات السقى تعلق الزكاه بالعين بنحو الشركه في العين وبنحو كثر المشاع وروايات زكاه النقدين والانعام ظاهره في ان تعلق الزكاه بنحو الكلى في المعين، واما روايات زكاه الابل والبقر ظاهره في ان تعلق الزكاه بها بنحو الشركه في الماليه ولو بقرينه خارجيه ولا مانع من الالتزام بظهور كل روايه في موردها والالتزام بان زكاه الغلاه متعلقه بالأعيان بنحو الاشاعه واما زكاه الانعام والنقدين متعلقه بهما بنحو الكلى في المعين واما زكاه الابل والبقر تعلقت بهما بنحو الشركه في الماليه

ودعوى ان زكاه الابل وزكاه البقر يمكن حمل هذه الروايات على التكليف فقط فان روايات زكاه الابل لا تدل على ان الزكاه تعلق بالابل بل تدل على ان كل خمسة ابل شاه وفي عشره شاتان وفي خمسة عشر ثلاثه شياه وهكذا ولا مانع من حمل هذه الروايات على التكليف ولكن هذه الدعوى مدفوعه بوجوه .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان الروايات الواردة في المقام تختلف اللسنتها باختلاف الاعيان الزكويه فالروايات الواردة في الغلاه الاربعه ظاهرها ان تعلق الزكاه بها بنحو الاشاعه وان الفقير شريك مع المالك في كل جزء من اجزاء هذه الاعيان فتسعه اعشار منها ملك للمالك وعشر منها ملك للفقير، واما اللسنه روايات زكاه النقدين وزكاه الانعام ظاهرها بمحو الكلى في المعين ففي كل اربعين شاه شاه وفي عشرين مثقال نصف مثقال فان ظاهر هذه الروايات ان تعلق الزكاه بالاعيان الزكويه بنحو الكلى في المعين، واما اللسنه زكاه الابل وزكاه البقر ظاهره في الاشتراك في المالىه لا في العين ولا بنحو الكلى في المعين اذ لا يمكن حمل الروايات الواردة في زكاه الابل على ان الفقير شريك مع المالك في العين بنحو كثر المشاع كما لا يمكن حمل ذلك على ان الزكاه في الابل على نحو الكلى في المعين فلا بد من حمل هذه الروايات على الاشتراك في المالىه لان الفقير شريك مع المالك في مالىه الابل وفي مالىه البقر، فلا مانع من الاخذ بهذه الروايات فان رفع اليد عنها بحاجه الى قرينه ولا قرينه في المقام .

ولكن قد يقال كما قيل ان زكاه الابل وزكاه البقر يمكن ان يكون مفادها مجرد التكليف لا الاشتراك في العين بنحو كثر المشاع ولا بنحو الكلى في المعين ولا بنحو الاشتراك في المالىه بل تكليف صرف فاذا ملك خمسة ابل فالواجب على المالك دفع شاه الى الفقير اذا ملك عشره فالواجب دفع شاتين، والجواب عن ذلك بوجوه :-

ص: ٧٥

الوجه الاول : ان روايات الابل وروايات البقر في نفسها ظاهره في الاشتراك في المالىه لان نسبه المالىه بين عدد الابل وبين زكاته في كل مرتبه من مراتبها ملحوظه فكلما زاد عدد الابل زادت نسبه المالىه بنفس هذه النسبه أى نسبه الزيادة فاذا ملك خمسة ابل فزكاته شاه واذا ملك عشره ابل فزكاتها شاتان واذا ملك خمسة عشر فزكاتها ثلاثه شياه واذا ملك عشرين فزكاتها اربع شياه واذا ملك خمس وعشرين فزكاتها خمسة شياه واذا ملك سته وعشرين فزكاتها بنت مخاض واذا ملك خمس وثلاثين فزكاتها ابن لبون وهكذا، فان هذه الروايات ظاهره في ان نسبه المالىه بين عدد الابل وبين نصابها في كل مرتبه من مراتبها ملحوظه فكلما زاد عدد الابل زادت نسبه المالىه وكذلك الحال في البقر ففي ثلاثين بقره تبع او تبعه وفي اربعين بقره مسنه فان هذه الروايات ظاهره في ان نسبه المالىه بين عدد البقر وبين نصابه في كل مرتبه من مراتبها ملحوظه .

ولعل النكته في جعل زكاه الابل من مال اخر وزكاه من صنف اخر انه لو جعل الزكاه في نفس النصاب فلا يمكن تطبيق ذلك في الخارج الا- في الموارد النادره مثلا اذا فرضنا ان زكاه عشرين جزء من الابل جزء فاذا ملك خمسة ابل يقسمه الى عشرين

جزء واذا ملك عشره ابل جزأه من اربعين جز زكاه وهذا غير قابل للتطبيق على الابل فان الخمسه ابل غير قابله للتقسيم ذلك وكذلك البقر فمن اجل السهوله على المال جعل زكاه الابل من مال اخر باعتبار ان الابل فى نفسه غير قابل للتقسيم بين الفقير والمالك .

ص: ٧٤

الوجه الثانى : الروايات الداله على ان الله تعالى جعل فى مال الاغنياء ما يكفى للفقراء فان هذه الروايات ظاهره فى ان الزكاه متعلقه بمال الاغنياء وبالأعيان وايضا قد ورد فى الروايات ان الله تعالى اشرك الفقراء مع الاغنياء فى اموالهم فان كلمه الشركه ظاهره فى ان الفقراء شريك مع الاغنياء فى اموالهم وهذه الروايه ايضا واضحه الدلاله على ان الزكاه متعلقه بالعين وليس مجرد تكليف .

الوجه الثالث : صحيحه عبد الرحمن قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام رجل لم يزكى ابله او شاته عامين فباعها على من اشتراها ان يزكيها لما مضى ؟ قال : نعم، تؤخذ منه زكاتها ويتبع بها البائع او يؤدى زكاتها البائع (1) فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله فى ان الزكاه متعلقه بأعيان الابل ولو بنحو الشركه فى المالىه فان من اشترى الابل التى لم يزكيها صاحبها فعلى المشتري ان يؤدى زكاتها غايه الامر اذا ادى المشتري زكاه الابل يرجع الى البائع فيأخذ مقابله من البائع باعتبار ان البائع اخذ مقدار الزكاه من المشتري او يؤدى البائع زكاتها، فما قيل من ان زكاه الابل مجرد تكليف فلا اثر له .

### كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان ما قيل من زكاه الابل والبقر مجرد تكليف وليس الفقير شريكا مع المالك لا فى العين ولا فى المالىه وذكرنا ان هذا القول لا- اثر له فان نفس الروايات الوارده فى زكاه الابل وفى زكاه البقر قرينه على ان الفقير شريك مع المالك فى المالىه فان نسبه المالىه بين عدد الابل وبين نصابه ملحوظه فى كل مرتبه من مراتبه وكلما زاد عدد الابل زاد نسبه المالىه فاذا كان شخص مالكا لخمسه ابل فزكاته شاه واذا ملك عشره فزكاتها شاتان وهكذا وكلما زاد عدد الابل زادت مالىه الزكاه ايضا وهذا قرينه على ان الفقير شريك مع المالك فى المالىه غايه الامر ان زكاه الابل لا يمكن ان يكون تعلقها بالأعيان بنحو الاشاعه وكذلك لا يمكن ان يكون تعلقها بنحو الكلى فى المعين فلا محال ان يكون التعلق بها بنحو الشركه فى المالىه التى هى زكاه فى الخمسه ابل فانها ان لم تحدد بحد معين لكنها متمثله فى شاه والفقير مالكا لها .

ص: ٧٧

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٦، ص ٨٦، ابواب الزكاه، ب١٢، ح١، ط الاسلاميه.

وكذلك الروايات التى تدل على ان الفقير شريك مع المالك فى امواله وان الله تعالى اشرك الفقراء مع الاغنياء فى اموالهم فبطبيعته الحال يتعين ان تكون الشركه فى المالىه فقط وكذا صحيحه عبد الرحمن واضحه الدلاله .

الامر الثانى : الذى استدل به على ان تعلق الزكاه بالأعيان الزكويه بنحو الكلى فى المعين لا بنحو الاشاعه هو الروايات الكثيره الوارده فى المقام فان الله تعالى وضع الزكاه على تسعه اشياء الحنطه والشعير والتمر والزبيب والذهب والفضه والغنم والبقر والابل وعفى عما سوى ذلك والروايات الكثيره تدل على ان تعلق الزكاه بالأعيان الزكويه على نمط واحد لا يمكن ان يكون تعلقها

بالأعيان الزكويه ببعضها على نحو الشركه فى العين بنحو الاشاعه وكثر المشاع وفى بعضهما الاخر بنحو الكلى فى المعين وفى الثالث بنحو الشركه فى المالىه لا فى العين بل هذه الروايات ظاهره فى ان تعلق الزكاه فى الاعيان الزكويه أى تسعه اشياء على نمط واحد وعلى شكل واحد .

منها صحيحه الفضلاء عن ابى جعفر وابى عبد الله عليهم السلام قالا فرض الله عز وجل الزكاه مع ان الزكاه فى الاموال وسنها رسول الله صلى الله عليه واله فى تسعه اشياء وعفى عما سواهن فى الذهب والفضه والابل والبقر والغنم والحنطه والشعير والتمر والزبيب وعفى عما سوى ذلك) فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله بدعوى ان تعلق الزكاه بهذه الاشياء والتسعه على نمط واحد

ومنها صحيحه على ابن مهزيار قال قرأت فى كتاب عبد الله ابن محمد الى ابى الحسن عليه السلام جعلت فداك روى عن ابى عبد الله عليه السلام ان رسول الله وضع الزكاه على تسعه اشياء الحنطه والشعير والتمر والزبيب الذهب والفضه والابل والبقر والغنم) ورايات اخرى كثيره معتبره وردت بهذا المضمون ومجموعها يبلغ حد التواتر الاجمالى وظهرها ان كفيه تعلق الزكاه بهذه الاشياء التسعه تعلقها على نمط واحد بدون اختلاف

ولكن هذا الاستدلال لا يرجع الى معنى محصل فانه لا شبهه في ان هذه الروايات في مقام تشريع الزكاه وانها واجبه في هذه الاشياء التسعه وليست هذه الروايات في مقام بيان كيفيه تعلقها بهذه الاعيان وان تعلقها بها على نحو الاشاعه او على نحو الكلى في المعين او على نحو الشركه في المالىه فهذه الروايات لا نظر لها الى هذه الجبهه اصلا بل هي في مقام تشريع الزكاه وان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وضع الزكاه على تسعه اشياء اما كيفيه تعلق الزكاه بها هل هو على نحو الكلى في المعين او على نحو الشركه في العين بنحو كثر المشاع او على نحو الشركه في المالىه فلا بد من الرجوع الى الروايات الخاصه وهي مختلفه فان روايات السقى في الغلاه الاربعه ظاهره على ان تعلق الزكاه بها بنحو كثر المشاع وان الفقير شريك مع المالك في العين تسعه اعشار للمالك وعشر للفقير او تسعه اعشار ونصف للمالك ونصف للفقير كما هو ظاهر الروايات، واما روايات النقدين فانها ظاهره في ان تعلق الزكاه بهما بنحو الكلى في المعين لكل عشرين مثقال ونصف مثقال ولأربعين مثقال ظاهر في ان نسبه الزكاه الى النصاب نسبه الكلى في المعين، واما زكاه الابل والبقر بقريته داخله او خارجيه الاشتراك في الاموال فقط لا في الاعيان فما ذكر من انه لا بد من حمل هذه الروايات على ان تعلق الزكاه بالأعيان الزكويه في جميع الاعيان بنحو الكلى في المعين لا وجه له ولا دليل عليه ولا قرينه على ذلك .

بقى هنا ما ذكره السيد الاستاذ قده فانه قد اطال الكلام في المقام بعدما ذكر ان الزكاه لم تكن متعلقه بدمه المالك وانما تكون متعلقه بالأعيان الخارجيه بعد ذلك ذكر ان الزكاه في جميع انواعها تعلقها بالأعيان الزكويه بنحو الشركه في المالىه لا بنحو الكلى في المعين ولا بنحو الاشاعه فان الروايات السقى وان كانت ظاهره بان تعلق الزكاه بالغلاه الاربعه بنحو الاشاعه وروايات النقدين والاعنام ظاهره في ان تعلق الزكاه بها بنحو الكلى في المعين ولكن لا يمكن الالتزام بذلك في زكاه الابل فانه لا تكون زكاه الابل نسبتها الى النصاب نسبه الكلى في المعين كما لا يمكن حمله على الاشاعه فان الفقير لا يكون شريك مع المالك في كل جزء من اجزاء الابل او في كل جزء من اجزاء البقر وقد ذكر السيد الاستاذ هذه الروايات الخاصه .



Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

الى هنا قد تبين ان على المشهور من ان تعلق الزكاه بالأعيان الزكويه بنحو الكلى فى المعين وقد اختاره السيد الماتن قده ايضا، ويمكن حمل الروايات التى هى ظاهره فى كثر المشاع حملها على الكلى فى المعين بان يقال ان المراد من العشر بيان مقدار الزكاه والمراد نصف العشر بيان مقدار الزكاه ونسبته الى النصاب نسبه الكلى فى المعين، واما حمل روايات فى زكاه الابل او البقر فلا- يمكن حملها على نحو الكلى فى المعين فان الشاه جنس اخر اجنبى عن النصاب فكيف تكون نسبتها الى الابل نسبه الكلى فى المعين فان الكلى لابد ان يكون منطبق على نفس النصاب وكذلك الحال فى نصاب البقر ولهذا لا يمكن تطبيق ما هو المشهور بين الاصحاب على زكاه الابل والبقر، فما هو المشهور تعلق الزكاه بكل الاصناف من قبيل الكلى فى المعين لا يمكن تطبيقه هنا .

واما ما ذكره السيد الاستاذ قده من ان تعلق الزكاه بجميع اصناف الزكاه من قبيل الشركه فى المالىه وليس الشركه فى العين فان الشركه فى العين بنحو الاشاعه لا- يمكن تطبيقه لا- على زكاه الابل ولا على زكاه البقر فمن اجل ذلك لابد من رفع اليد عن ظهور هذه الروايات فى الشركه فى العين بنحو الاشاعه وحملها على الشركه فى المالىه وقد استدل على ذلك بموثقه ابي المغراء عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ان الله تبارك وتعالى اشرك بين الاغنياء والفقراء فى الاموال فليس لهم ان يصرفوا الى غير شركائهم) (1) بتقريب ان هذه الموثقه ان تعلق الزكاه بجميع الاصناف الزكويه على نمط واحد وشكل واحد وعلى وتيره واحده وحيث لا- يمكن ان يكون تعلق الزكاه بها بنحو الاشاعه فى العين وهكذا لا يمكن ان يكون بنحو الكلى فى المعين فان فى زكاه الابل لا- يمكن ان تكون بنحو الاشاعه ولا بنحو الكلى فى المعين ولا محال يكون تعلق الزكاه فى الابل والبقر بنحو الشركه فى المالىه فلا بد من حمل زكاه الغلاه ايضا بنحو الشركه فى المالىه وكذا زكاه الغنم والنقدين بقريته هذه الموثقه فان ظاهرها ان تعلق الزكاه بجميع اعيانها على نمط واحد ولا اختلاف بينها فى كيفية التعلق هكذا جاء فى تقرير بحثه قده وللمناقشه فيه مجال

ص: ٨٠

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص٢١٥، ابواب الزكاه، ب٢، ح٤، ط ال البيت.

فان هذه الموثقه فى مقام بيان تشريع الزكاه وليس فى مقام بيان كيفية تعلق الزكاه بالاعيان الزكويه الشارع اشرك الفقراء مع الاغنياء فى اموالهم والموثقه لا تدل على انها بنحو الاشاعه او بنحو الشركه فى المالىه او بنحو الكلى فى المعين بل يدل على ان الفقير شريك مع المالك ولا تدل الموثقه باى شىء شريك انما تدل على انه شريك فهذه الموثقه فى مقام جعل الزكاه ولا نظر لها الى كيفية تعلق الزكاه بالاعيان الزكويه وعلى هذا فلا مانع من الاخذ بظهور هذه الروايات فى كثر المشاع وظهور روايات النقدين والاعتماد بنحو الكلى فى المعين وظهور روايات الابل والبقر بنحو الشركه فى المالىه ولا قرينه على الخلاف والموثقه فى مقام الجعل ولا نظر لها الى كيفية تعلق الزكاه بالاعيان الزكويه .

وايضا ذكر السيد الاستاذ قده التمسك بالإجماع والتسالم بين الاصحاب بل بين المسلمين جميعا في ان تعلق الزكاه بالاعيان الزكويه على نمط واحد وهذا الامر متسالم عليه، ولكن ذكرنا غير مره انه ليس لنا طرق الى اثبات التسالم من زمن الائمة عليهم السلام ووصوله الينا يد بيد وطبقه بعد طبقه فاذا لم يمكن احرازه فلا- يكون حجه فان اجماع العلماء انما يكون حجه اذا كان ممضى من الائمة عليهم السلام والا فلا قيمه له، وايضا اشكل على روايات السقى فانها ظاهره في كثر المشاع فان ما سقته السماء ففيه العشر وما سقى بالدوالي ففيه نصف العشر فان هذه الروايات ظاهره في كثر المشاع ومعناه ان كل جزء من اجزاء الحنطه مشترك بين المالك والفقير، ولكن المالك اذا اعطى طن من الحنطه من عشره اطنان فاذا فرضنا ان حنطته بلغه عشر اطنان وما سقته السماء عشره اطنان فزكاته طن فاذا اعطى طن من الحنطه للفقير فلا محال يكون هذا بدل الزكاه فان الزكاه متعلقه بالعين بنحو كثر المشاع فكل جزء من اجزاء الحنطه مشترك بين المالك والفقير اما اذا اعطى طن للفقير فهذا الطن بدل الزكاه وليس عين الزكاه مع ان ظاهر الروايات ان المدفوع عين الزكاه وهذا قرينه على ان تعلق الزكاه بنحو الشركه في الماليه لا بنحو كثر المشاع .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان السيد الاستاذ قدده على ما جاء فى تقرير بحثه قد استدل على ان تعلق الزكاه بالاعيان الزكويه على نمط واحد وهو الشركه فى المالىه، وقد استدل على ذلك بوجوه :-

الوجه الاول : بموثقه ابى المغراء عن ابى عبد الله عليه السلام قال: ان الله تبارك وتعالى اشرك بين الاغنياء والفقراء فى الاموال فليس لهم ان يصرفوا الى غير شركائهم) (١) وقد تقدم الكلام فيها وانها فى بيان تشريع اصل وجوب الزكاه اما ان هذه الشركه فى العين او فى المالىه او بنحو الكلى فى المعين فالموثقه غير ناظره الى هذه الخصوصيات فلا بد من الرجوع الى ادله اخرى .

الوجه الثانى : التمسك بالإجماع والتسالم بين الاصحاب وانهم متسالمون على ان تعلق الزكاه بالاعيان الزكويه على نمط واحد وهو الشركه فى المالىه، وذكرنا انه لا يمكن الاعتماد على الاجماع فانه انما يكون حجه اذا وصل اليها من زمن الاثمه عليهم السلام يد بيد وطبقه بعد طبقه ولا طريق لنا الى احراز ذلك .

الوجه الثالث : ما ذكره قدده من انه قد ورد فى الروايات التى تدل على دفع الزكاه فانها تدل على ان المدفوع هو نفس الزكاه بل هذه الروايات صريحه فى ذلك وناصه فى ان المدفوع هو نفس الزكاه فان الزكاه فى الغلايه الاربعه لو كانت متعلقه بها بنحو كثر المشاع فمعناه ان الفقير شريك مع المالك فى كل جزء من اجزاء الحنطه والشعير والتمر والزبيب فكل حبه من حبوب الحنطه مشترك بين المالك والفقير فعشر منها للفقير وتسعه اعشار للمالك او نصف عشره للفقير وتسعه اعشار ونصف للمالك وعلى هذا فاذا فرضنا ان حنطه المالك قد وصله الى عشره اطنان فزكاتها بطبيعته الحال طن واحد اذا كان ما انبتته الارض من المطر او المياه الجوفيه فتكون زكاته طن واحد فاذا دفع المالك طن من الحنطه الى الفقير فقد ادى الزكاه مع انه ليس بزكاه بل هو بدل الزكاه لانه الزكاه متعلقه بالعين بنحو كثر المشاع فالفقير شريك مع المالك فى كل جزء من اجزاء الحنطه وفى كل حبه من حبوبها شريك فاذا اعطى طنا للفقير فهو بدل الزكاه وليس عينها مع ان روايات الدفع ظاهره فى ان المدفوع نفس الزكاه بل صريحه فى ذلك فى ان المدفوع نفس الزكاه ولا يمكن ان يكون نفس الزكاه الا ان يكون تعلق الزكاه بالاعيان الزكويه بنحو الشركه فى المالىه فاذا كان تعلقها بالاعيان الزكويه بنحو الشركه فى المالىه فالمدفوع نفس الزكاه فهذه الروايات التى هى ظاهره فى ان المدفوع هو نفس الزكاه بل هى صريحه فى ذلك هذه الروايات تدل على ان تعلق الزكاه بالاعيان الزكويه بنحو الشركه فى المالىه لا بنحو كثر المشاع أى تعلق الزكاه بالغلايه الاربعه بنحو الشركه فى المالىه لا بنحو كثر المشاع هكذا ذكره قدده على ما فى تقرير بحثه .

ص: ٨٢

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢١٥، ابواب الزكاه، ب ٢، ح ٤، ط ال البيت.

و بد على ذلك ان الروايات التى تدل على دفع الزكاه غير ظاهره فى ان المدفوع نفس الزكاه كفى تكون صريحه فى ذلك ولا

تكون ظاهره في ان المدفوع نفس الزكاه فان الروايات تدل على ان الواجب اخراج الزكاه من نفس النصاب وحيث ان ولايه  
الاخراج للمالك فهو ولي بالتصرف بالنصاب فبطبيعته الحال المالك يخرج الزكاه بالمبادله كما في تقسيم الاموال المشتركه بين  
الشركاء فاذا كان شريكان فاذا قسما الاموال فيصدق ان كل واحد منهما اخذ حصته مع ان حصته كانت بنحو الاشاعه فكل جزء  
من هذه الاموال مشترك بينهما فاذا قسما نصفين يصدق انه اخذ كل منهما حصته وكذا الحال في المقام اذا اخرج المالك  
الزكاه من نفس النصاب يصدق انه اعطى الزكاه للفقير

فالتتيجه ان ما ذكره السيد الاستاذ قده لا يمكن المساعده عليه فان الروايات التي تدل على اخراج الزكاه من النصاب لا تكون  
ظاهر في ان المدفوع عين الزكاه فضلا عن كونها ناصه في ذلك .

ثم ذكر الماتن قده : فلو باع بعض النصاب فاليق صحيح ولا يحتاج الى الاجازه، هذا تام على مسلكه قده من ان نسبه الزكاه الى  
النصاب نسبه الكلى في المعين فنسبه زكاه الغنم في كل اربعين من الشياه شاه فلو بيع من هذه الشياه يجوز له طالما يمكن تطبيق  
الكلى على مصداق خارجي حتى يجوز له ان يبيع تسعه وثلاثين منها فاذا بقى واحده فانه مصداق للكلى اما بيع الجميع فلا يجوز  
له لانه موجب لتفويت مال الغير فلهذا يكون بالنسبه الى مقدار الزكاه البيع فضولى وبحاجه الى اجازته الحاكم الشرعى او اداء  
الزكاه من البائع

ولكن قد يقال كما قيل ان نسبه الزكاه الى النصاب ان كانت نسبه الكلى فى المعين ومع ذلك فلا يجوز بيع كل شاه فان البيع بالنسبه الى مقدار الزكاه فضولى فان الوارد فى كل اربعين شاه شاه على هذا فاذا باع شاه باع حصه الفقير ايضا فان جزء واحد من اربعين جزء من هذه الشاه ملك للفقير فالبيع بالنسبه الى هذا الجزء يكون فضولى وبجاجة الى اجازة الحاكم الشرعى او البائع يؤدى الزكاه حتى يكون المبيع بتمام اجزائه ملك للمشتري

ولكن هذا الاشكال غير صحيح فان نسبه الزكاه الى النصاب نسبه الكلى فى المعين فان الفقير وان كان شريكا فى كل جزء من اجزاء الشاه بنسبه الواحد فى الاربعين الا ان حصه الفقير كلى يصدق على كل جزء من اجزاء الشاه فاذا باع المالك الشاه باع مصداق الكلى فما هو زكاه ليس مبيع وما هو مبيع ليس زكاه واما الزكاه فى كلى وليس مبيع ولا جزء المبيع .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه

كان كلامنا فى ما ذكره الماتن قده من انه اذا باع المالك بعض النصاب فالبيع صحيح فان هذا مبنى على مسلكه قده من ان تعلق الزكاه بالاعيان الزكويه بنحو الكلى فى المعين فاذا كان كذلك فعندئذ لا شبهه فى صحه البيع كما اذا باع بعض افراد الشياه او لعض مثاقيل الذهب طالما يبقى مصداق للكلى فالبيع صحيح، ولكن قد يقال كما قيل بعدم صحه البيع حتى فيما اذا كان تعلق الزكاه بالاعيان الزكويه بنحو الكلى فى المعين

وقد افيد فى وجه ذلك ان الزكاه المتعلقة بالأصناف التسعه تشترك فى نقطه واحده وهى الشركه فى المالىه فانها نقطه مشتركه بين جميع اصناف الزكاه غايه الامر ان روايات الغلاه الاربعه تدل على ان هذه المالىه لابد ان تكون فى ضمن الاعيان بنحو كثر المشاع، واما روايات زكاه النقدين وزكاه الاغنام تدل على ان تعلق الزكاه لابد ان يكون بنحو الكلى فى المعين وهذا شىء زائد على الاشتراك فى المالىه، نعم روايات زكاه الابل وزكاه البقر لا تدل على شىء زائد فى اصل الشركه فى المالىه، وعلى هذا فاذا كان الفقير شريكا مع المالك فى زكاه النقدين وفى زكاه الاغنام فى كل اربعين شاه زكاتها شاه ومعنى ذلك ان الفقير شريك فى كل جزء من اربعين جزء وهذه النسبه محفوظه فى كل جزء وعلى هذا فالفقير شريك مع المالك فى كل شاه بنسبه الواحد فى الاربعين فكل شاه مشتركه بين المالك والفقير فاذا كانت مشتركه فالبيع بالنسبه الى جزء الواحد من اربعين جزء فضولى فما ذكره الماتن قده من صحه البيع لا يمكن المساعده عليه

ص: ٨٤

لكن هذا الاشكال غير وارد فان الفقير وان كان شريكا مع المالك فى كل شاه بنسبه الواحد الى الاربعين الا ان حصه الفقير كلى ينطبق على كل جزء من اربعين جزء كما ان حصه الفقير شاه واحده فى اربعين شاه وهى تنطبق على كل شاه من هذه الشياه وكذلك حصته فى كل شاه هذه الحصه كلى ينطبق على كل جزء من اربعين جزء وعلى هذا فاذا باع المالك شاه باع مصداق الكلى ومصداقه ليس زكاه وليس ملك للفقير وما هو ملك للفقير هو الكلى الجامع وهو ليس جزء المبيع وما هو جزء المبيع

ليس ملك للفقير فمن اجل ذلك يكون البيع صحيحا غايه الامر ان هذا البيع يضيق دائره الكلى فاذا فرضنا ان المالك باع  
عشرين شاه فتبقى عشرين شاه فيضيق دائره الكلى وهى شاه واحده ولهذا يجوز للمالك ان يبيع تسعه وثلاثين شاه فاذا بقى شاه  
ينطبق الكلى عليها نعم اذا باع كل النصاب يكون البيع فضولى بالنسبه الى شاه واحده وبحاجه الى الاجازة من الحاكم الشرعى ولا  
يكفى عزم المالك دفع الزكاه من غيره فى استقرار هذا البيع وما ذكره الماتن قده من عدم كفايه العزم على اداء الزكاه من غير  
النصاب فى استقرار البيع على الاحوط لا وجه له اذ لا شبهه فى ان العزم لا يكفى فى استقرار البيع وصحته بل لابد من اداء حصه  
الزكاه فى الخارج .

ثم ذكر الماتن قده : يجوز للساعى من قبل الحاكم الشرعى خرص ثمره النخل والكرم بل الزرع ايضا وفائده جواز تصرف  
المالك بشرط قبوله كيف شاء باعتبار ان الخرص هو تخمين زكاه الثمره وبعد الاخراج فاذا نقصت الزكاه فلا يجوز للساعى ان  
يرجع الى المالك لان الزائد للمالك واما اذا نقصت حصه المالك فلا يجوز له ان يرجع الى الساعى او للحاكم الشرعى للمطالبه  
بالزائد لان عمليه الخرص عمليه شرعيه ومعامله خاصه بين الفقير من قبل الحاكم وبين المالك فالزيادة والنقصان اذا ظهر بعد  
ذلك لا- اثر له وهذه عمليه التخمين ثابتة فى ثمره النخل والكرم والروايات الواردة فى المقام مضافا الى التسالم والاجماع على  
ذلك فان تسالم الاصحاب واجماعهم على صحة هذه العمليه واخراج الزكاه بهذه العمليه فى ثمره النخل والكرم وقد دلت على  
ذلك روايات كثيره ولكن اكثرها روايات ضعيفه من ناحيه السند وجمله منها روايات نبويه لم تصل الينا بسند صحيح، نعم هنا  
روايه صحيحه لا بنس بالاستدلال بها صحيحه سعد ابن سعد الاشعري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام فى حديث قال سألته  
عن الزكاه فى الحنطه والشعير والتمر والزبيب متى تجب على صاحبها قال: اذا صرم واذا خرص (١) هذه الروايات سوف يأتى  
الكلام فيها من انه لا يمكن الاستدلال بها ومنها صحيحه سعد ابن سعد الاشعري فى حديث قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن  
العنب هل عليه زكاه او انما تجب عليه اذا صيره زبيبا ؟ قال : نعم اذا خرصه اخرجت زكاته (٢) فهذه الصحيحه تدل على ان  
عمليه الخرص عمليه مشروع .

ص: ٨٥

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٣٠٧، ابواب الزكاه، ب ٥٢، ح ٢، ط ال البيت.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ١٧٥، ابواب الزكاه، ب ١، ح ١، ط ال البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

كان كلامنا في انه يجوز للساعي من قبل الحاكم الشرعى ان يقوم بعملية الخرص أى بعملية تخمين حصه الفقراء عن حصه المالك وتسليم هذه الحصه للحفاظ عليها، المعروف والمشهور بين الاصحاب ان هذه العمليه ثابتة في ثمره النخل وثمره الكرم حتى في الحنطه والشعير وهذه العمليه ملزمه وواقعه بين الساعي من قبل الحاكم الشرعى وبين المالك فالتقسيم ملزم فاذا زادت حصه الفقير فلا- يجوز ارجاعها الى المالك واذا نقصت فلا- يجوز مطالبه المالك بالنقص وكذلك الحال بالعكس فاذا زادت حصه المالك فلا يجب عليه ردها الى الفقير واذا نقصت فلا يجوز له المطالبه ولكن الكلام في دليل ذلك

الدليل الاول : هو الاجماع وتسالم الاصحاب على مشروعيه هذه المعامله

الدليل الثانى : الروايات الكثيره داله على ذلك

ولكن فى كلا الامرين مناقشه فان الاجماع ذكرنا غير مره انه لا يمكن الاعتماد عليه فى اثبات حكم شرعى الا اذا علمنا انه وصل الينا من زمن الائمه عليهم السلام يد بيد وطبقه بعد طبقه ولا طريق لنا الى احراز ذلك فلا يمكن لنا اثبات حجه الاجماع لكى يمكن الاحتجاج به واستنباط الحكم الشرعى به، واما الروايات فأكثرها ضعيفه من ناحيه السند فلا يمكن الاعتماد عليها، نعم ورد فى صحيحه ابى بصير نهى الرسول الا- كرسلى الله عليه واله وسلم عن عمليه الخرص بالنسبه الى الجعرور والمعفرار وهم اردء انواع التمر ولا يستعمل فى الاكل فانه قليل اللحي عظيم النوى ولهذا نهى عن ذلك وهذا النهى لا يدل على ان عمليه الخرص متعارفه فى التمر بل هذا النهى انه لا يجوز اخراج زكاه التمر الجيد بتمر اردء، ولا يدل هذا النهى ان هذه العمليه ملزمه اذا وقعه بين المالك وبين الساعي من قبل الحاكم الشرعى وغايه ما تدل هذه الروايه ان هذه العمليه طريق الى الحفاظ على حصه الفقراء وعدم تفويتها

ص: ٨٦

ورد فى الكرم ايضا فى صحيحه سعد الاشعري عمليه الخرص وهى ليست معامله خاصه بين الساعي من قبل الحاكم الشرعى وبين المالك بل هى طرق للحفاظ على حصه الفقراء ولا سيما فى العنب وفى ثمر النخل فهذه الروايه وان كانت تامه سندا الا انه لا- يمكن الاخذ بظاهرها فان ظاهر هذه الروايه ان عمليه الخرص وعمليه الصرم هما شرطان لوجوب الزكاه مع ان الامر ليس كذلك فان عمليه الخرص بعد تعلق الوجوب والساعي من قبل الحاكم الشرعى يقوم بهذه العمليه حفاظا على حصه الفقراء وعدم تفويتها لانها شرط لوجوب الزكاه وكذا عمليه الصرم بعد تعلق الوجوب وهذا واضح فلا يمكن ان تكون عمليه الخرص وعمليه الصرم شرطان لوجوب الزكاه ولا احدهما شرطا

ثم ذكر الماتن قده : لابد من قبول المالك، وهذا مبنى على المشهور من ان عمليه الخرص معامله خاصه بين الساعي من قبل

الحاكم الشرعى وبين المالك فعندئذ لابد من قبول المالك وفائدته جواز تصرف المالك بحصته متى شاء، واما بناء على ما ذكرناه من ان هذه العمليه ليست معامله بين الساعى والمالك بل الساعى يقوم بذلك بداعى الحفاظ على حصه الفقراء غايه الامر تسليم حصه الفقراء للحاكم الشرعى لابد ان تكون ياجازه المالك وهو يقوم ياخراج حصه الفقراء من ماله .

ثم ذكر ان هذه معامله أى ان هذه العمليه بعد بدو الصراحه وهذا ايضا مبنى على المشهور من ان وقت تعلق الزكاه بثمره النخل حين احمرارها واصفرارها ولكن تقدم الكلام فى ذلك ان مقتضى الروايات ان وقت تعلق الزكاه حين صيرورتها تمرا فاذا صارت تمرا تعلقت الزكاه بها كما ان وقت تعلق الزكاه بثمره الكرم حين صيرورتها عنبا او زيبيا فما ذكره الماتن قده مبنى على مسلك المشهور .



ثم ذكره الماتن قده : يجوز قيام المالك بهذه العمليه وحده، أى يقوم بعملية التخمين وافراز الزكاه عن حصته وتسليمها الى الحاكم الشرعى اذا كان من اهل الخبرة او بمعاونه عدل او عدلين والظاهر انه لا شبهه فى ان للمالك هذا الحق وهو ليس من جهة ان هذه العمليه بل للمالك بعد تعلق الزكاه لا- يجب عليه الحفاظ على حصه الفقراء بل للمالك ان يرجع الى الحاكم الشرعى ويطلب منه تسليم حصه الفقراء ويقول انا لا نحافظ على حصه الفقراء اذ لا يجب على المالك الحفاظ على حصه الفقراء مجانا وهذا غير مربوط بعملية الخرص ولكن ظاهر الماتن ان المالك يقوم بهذه العمليه وحده .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان المشهور بين الاصحاب ان عمليه التخمين عمليه مشروعه ومعامله خاصه بين المالك والساعى من قبل الحاكم الشرعى ويترتب عليها جميع احكام المعامله ولهذا صحتها مشروطه بقبول المالك واذا كان هنا غبن ثبت الخيار فاذا كان المالك مغبون يثبت الخيار له فى فسخ هذه المعامله واذا كان الساعى فيثبت الخيار له واما اذا كانت الزيادة ان النقيصه لم تبلغ حد الغبن فلا يوجب الخيار فليس للمالك اذا نقصت حصته الرجوع الى الساعى والمطالبه به او اذا زيد عن حصته فلا يجب عليه ارجاعها الى الساعى وكذلك الحال فى الساعى فجميع الاثار المترتبه على المعامله الصحيحه مترتبه على هذه المعامله ايضا

لكن اثبات ذلك بالدليل مشكل اما فى الحنظله والشعير فلا دليل على مشروعيه هذه العمليه وكذلك فى التمر واما فى العنب قد ورد عمليه الخرص فى بعض الروايات وهذه العمليه فى نفسها جائزه ولكن ليست معامله سواء قبل المالك او لم يقبل فللحاكم الشرعى ان يقوم بهذه العمليه بإرسال الساعى لغرض الحفاظ على حصه الفقراء

ص: ٨٨

ثم ذكر الماتن قده : اذا اتجر بالمال الذى فيه الزكاه قبل ادائها فالربح للفقراء بالنسبه وان خسر فالخسران عليه، ما ذكره قده لا يمكن المساعده عليه فان البيع بالنسبه الى حصه الفقراء فضولى وباطل فاذا كان البيع بالنسبه الى حصه الفقراء باطل فكيف يستحق الفقير من الربح فلا معنى فى استحقاق الفقير من الربح بعد ما كان الربح فى حصته فضولى وباطل وصحته بحاجه الى الاجازه، واما اذا ادى البائع زكاته من مال اخر كالتقدين فتنتقل حصه الفقير الى البائع فان اجاز البائع البيع او قلنا ان عمليه الاداء فى نفسها تتضمن الاجازه وهو غير بعيد كما ذكرناه سابقا فاذا كان للبائع فالربح للبائع لا للفقير واما اذا اجاز هذا البيع الحاكم الشرعى انتقلت الزكاه الى الثمن فللحاكم الشرعى ان يطالب البائع بالثمن واما حصه الفقراء صارت ملك للمشتري فلا موضوع لتقسيم الربح على الفقراء بالنسبه فما ذكره الماتن قده لا وجه له ولا يمكن المساعده عليه اصلا .

ثم ذكره قده : يجوز للمالك افراز الزكاه من العين او من مال اخر، من مال اخر على المشهور واما بناء على ما ذكرنا فلا بد ان يكون من النقدين فالمالك يقوم بإفراز الزكاه من العين او من مال اخر مع عدم وجود المستحق فى البلد او مع وجوده على الاقوى فلو اخر وبعد التأخير تلفت الزكاه فيكون ضامن للزكاه واما اذا كان التأخير بغرض صحيح واهم ولكن اتفقا تلفت الزكاه

فلا- ضمان عليه واما اذا ارسل الزكاه الى بلد اخر مع وجود المستحق فى بلده وتلفت فى الطريق فهو ضامن وتدل على ذلك صحيحه محمد ابن مسلم قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام رجل بعث بزكاه ماله لتقسم فضاعت هل عليه ضمانها حتى تقسم فقال : اذا وجد لها موضعا فلم يدفعها فهو لها ضامن حتى يدفعها وان لم يجد لها من يدفعها اليه وبعث بها الى اهلها فليس عليه ضمان لأنها قد خرجت من يده) (١) فهذه الصحيحه واضحه الدلاله على ان المستحق لو كان فى البلد ولم يدفعها اليه فبعثها الى بلد اخر وتلفت فى الطريق فهو لها ضامن واما اذا لم يكن المستحق موجود فى البلد فبعثها الى بلد اخر وتلفت فى الطريق فلا ضمان عليه فنسبه هذه الصحيحه الى تلك الروايات نسبه المقيّد الى المطلق فيحمل المطلق على المقيّد فان حمل المطلق على المقيّد من احد موارد الجمع الدلالى العرفى .

ص : ٨٩

---

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص ٢٨٦، ابواب الزكاه، ب ٣٩، ح ١، ط ال البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

كان كلامنا في انه يجوز للمالك عزل الزكاه وافرازها من العين الزكويه او من مال اخر على المشهور من أى جنس اخر وعلى ما هو الصحيح عندنا لا بد ان يكون من النقدين ويقع الكلام هنا فى عده جهات :-

الجهه الاولى : ان مقتضى القاعده عدم جواز التصرف كل من المالك والفقير فى الاعيان المتعلقة للزكاه فالمال المشترك بين شخصين لا- يجوز تصرف كل منهما فيه بدون اذن الاخر واما جواز تصرف المالك فى الحنطه والشعير والتمر والزبيب بعزل الزكاه فى مال معين وجوازه ثابت بأمرين :-

الامر الاول : السيره الجاريه على ذلك من زمن النبى الاكرم صلى الله عليه واله الى زماننا هذا كما هو الحال فى الخمس اذ لا شبهه فى ان ولايه عزل الخمس واخراجه من المال المشترك بينه وبين الساده والامام عليه السلام بيد المالك فان المالك فى اخراج الخمس لا- يحتاج الى الاذن من الامام عليه السلام فى وقت الحضور وفى زمان الغيبه من الحاكم الشرعى هذه السيره جاريه وممضاه شرعا .

الامر الثانى : الروايات فان الروايات الكثيره تدل على ثبوت هذه الولايه للمالك وله عزل الزكاه وافرازها وايصالها الى بلد اخر وما شاكل ذلك منها صحيحه زراره قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل بعث إليه أخ له زكاته ليقسمها فضاقت ؟ فقال : ليس على الرسول ولا على المؤدى ضمان، قلت : فإنه لم يجد لها أهلا ففسدت وتغيرت، أیضمنها ؟ قال : لا، ولكن إن عرف لها أهلا- فعبطت أو فسدت فهو لها ضامن حتى يخرجها) (1) [1] فان هذه الصحيحه وان ورده فى حال تقسيم الزكاه الا انها تدل بالالتزام على جواز عزل الزكاه وافرازها حتى يسلم الى شخص اخر وتقسيمها بين اهلها فان هذه الصحيحه تدل بالالتزام بثبوت ولايه العزل للمالك .

ص: ٩٠

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٨٦، ابواب الزكاه، ب ٣٩، ح ٢، ط ال البيت.

ومنها صحيحه عبيد ابن زراره عن ابى عبد الله عليه السلام اذا اخرجها من ماله فذهبت ولم يسمها لأحد فقد براء منها) (1) فان هذه الصحيحه تدل بالمطابقه على عدم الضمان بعد الاخراج وبالالتزام على ثبوت ولايه الاخراج للمالك وعدم توقفه على الاذن ومنها غيرها من الروايات فان هذه الروايات تدل بإطلاقها بالالتزام على ان ولايه العزل والاخراج والافراز ثابتة للمالك وفى مقابل هذه الروايات صحيحه محمد ابن مسلم فانها تدل على التفصيل فمن عزل زكاته وافرزها وارسلها الى بلد اخر وتلفت فى الطريق فان كان لها مستحق فى بلده فهو ضامن وان لم يكن لها مستحق فى بلده فلا ضمان عليه قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام رجل بعث بزكاه ماله لتقسم فضاقت هل عليه ضمانها حتى تقسم؟ فقال : اذا وجد لها موضعا فلم يدفعها فهو لها ضامن

حتى يدفعها وان لم يجد لها من يدفعها اليه فبعث بها الى اهلها فليس عليه ضمان) (٢). وحيث ان نسبه هذه الصحيحه الى تلك الروايات الكثيره نسبه المقيد الى المطلق فلا بد من تقييد اطلاق تلك الروايات بهذه الصحيحه فان تلك الروايات تدل على عدم الضمان مطلقا سواء كان لها مستحق في بلده لم يكن لها فعلى كالا التقديرين هو غير ضامن ولهذا لا بد من تقييد ذلك بما اذا لم يكن لها مستحق في بلده وارسلها وضاعت فلا ضمان عليه واما اذا كان لها مستحق في بلده وارسلها الى بلد اخر وضاعت فيضمن

ص: ٩١

- 
- ١- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ٩، ص ٢٨٦، ابواب الزكاه، ب ٣٩، ح ٤، ط ال البيت.
  - ٢- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ٩، ص ٢٨٦، ابواب الزكاه، ب ٣٩، ح ١، ط ال البيت.

الجهة الثانيه : ان تأخير دفع الزكاه او ارسالها الى بلد اخر اذا كان بغرض صحيح واهم ومع ذلك تلفت في الطريق فهل هو ضامن او ليس بضامن فهذه الروايات لا تشمل هذه الصوره فان المتفاهم العرفي من هذه الروايات وجود المستحق في بلده وارسالها الى بلد اخر وتلفت في الطريق فعليه ضمانها فاذا ارسلها لأمر اهم فليس عليه الضمان اذا تلفت لانه لم يصدق عليه عنوان التفريط، فلا بد من تفيد اطلاق هذه الروايه فانه مع وجود المستحق في البلد وارسالها الى بلد اخر لغرض اهم من صرفها على المستحقين في البلد جائز فلا ضمان عليه ان تلفت في الطريق فالضمان مختص بما اذا كان في البلد مستحق موجود وارسل في بلد اخر وليس في ارساله رجحان فاذا تلفت في الطريق فلا شبهه في الضمان لان في هذه الصوره لم يجز الارسال وكذلك الحال في التأخير مع وجود المستحق في البلد فانه يصدق عليه عنوان التفريط فلا شبهه في الضمان واما اذا كان التأخير بغرض صحيح واهم ويكون راجحا واجاز الشارع في هذا التأخير لكن تلفت قهرا .

هل يجوز للمالك استبدال الزكاه بمال اخر؟ ذكر الماتن ان فيه اشكال بل الاظهر عدم الجواز لان المالك اذا عزل الزكاه فالمعزول ملك طلق للفقير ولا يجوز تصرف غيره في ملكه سواء كان الغير مالك او غير مالك لا فرق لانه اجنبي عنه فتصرفه في المعزول لا يجوز وان كل منافع المعزول المتصله والمنفصله ملك للفقير فلا يجوز التصرف فيها .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه

ص: ٩٢

الماتن قده بعد ما بين الزكاه واقسامها وشروطها تعرض لبعض المستحبات ايضا كالزكاه في مال التجاره ولكن تقدم بحث ذلك سابقا وقلنا انه لا معنى لاستحباب الزكاه فان الزكاه معناه ان الفقير شريك مع المالك في جزء من ماله فلهذا معنى الاستحباب تصوره في مقام الثبوت مشكل مضافا الى ما ذكرناه سابقا انه لم يثبت استحبابه ايضا فاذا لم يثبت تعلق الزكاه بمال التجاره وكون الفقير شريك مع المالك في حصه من امواله فلا دليل على ذلك .

الى هنا قد تبين امور :-

الامر الاول : ان تعلق الزكاه بثمره الزرع من حين صدق اسم الحنطه والشعير فاذا انعقدت الحبه وصدق عليها عنوان الحنطه او الشعير تعلقت الزكاه بها وان كانت رطبه وفي ثمره النخل اذا صار تمرا تعلقت الزكاه به وفي ثمره الكرم اذا صار زيبيا تعلقت الزكاه به .

الامر الثاني : ان الحنطه اذا بلغت حد النصاب من حين انعقاد حبتها وكذلك الشعير تعلقت الزكاه بها وان قلت اذا يبست فان هذا النقص لا يمنع من تعلق الزكاه بالمناط بلوغ النصاب من حين انعقاد الحبه .

الامر الثالث : ذكرنا انه لا دليل على استثناء المؤونه التي تصرف في الزكاه من وجوب اخراج الزكاه، نعم للمالك اذا تعلقت

الزكاة له ان يعزل الزكاة وافرازها وتسليمها الى الحاكم الشرعى الذى هو ولى الفقراء ولا يجب على المالك الحفاظ على الزكاة  
أى حصه الفقراء الى زمان التصفيه وزمان الاجتذاب نعم له ان يطالب بالأجره من الحكم الشرعى لوقت التصفيه ولا يجب عليه  
الحفاظ عليها مجاناً .

الامر الرابع : ان المشهور بين الاصحاب بان زمان اخراج الزكاة متأخر عن زمان التعلق لا اصل لذلك فان زمان التعلق هو زمان  
الاخراج اذ يجوز الاخراج فى هذا الزمان فاذا تعلقت الزكاة بالحنطه من حين صدقها فللمالك عزلها وتسليمها الى الحاكم  
الشرعى فما هو المشهور من ان زمان الاخراج هو زمان التصفيه متأخر عن زمان التعلق لا اصل له .

ص: ٩٣

الامر الخامس : ان سقى الزرع اذا كان بالعلاج كالسقى بالدوالي والنواضح او بكرى الانهار او بحفر الابار فزكاته نصف العشر واما اذا كان السقى بغير العلاج كما اذا كان السقى بماء المطر او بالمياه الجوفيه او بماء النهر من غير تدخل فزكاته العشر، واما اذا كان السقى بالعلاج وغير العلاج معا كما لو كان ثلاثه اشهر بالعلاج وثلاثه اشهر بلا علاج فزكاته ثلاثه ارباع العشر تتفاوت نسبتته بالعلاج وغير العلاج .

الامر السادس : ان ما يأخذه السلطان الجائر بعنوان المقاسمه جبرا وباسم الزكاه فهو يخرج من النصاب، واما ما يأخذه بعنوان الخراج والضريبه على الارض فهو لا يستثنى من الزكاه .

الامر السابع : ان تعلق الزكاه بالغلامه الاربعه بنحو الاشاعه فى العين أى كثر المشاع ولهذا يجب على المالك اخراج الزكاه من نفس العين اما اخراجها من عين اخرى وتبديل الزكاه بمال اخر فهو بحاجه الى دليل فان مقتضى القاعده اخراج الزكاه من نفس العين لان الزكاه تعلقت بنفس العين بنحو كثر المشاع اما تبديلها بمال اخر فهو بحاجه الى دليل ولا يمكن بلا دليل الا بإجازة الحاكم الشرعى او الامام المعصوم عليه السلام والا فلا بد من اخراجها من نفس العين وقد تقدم انه لا يجوز تبديلها بكل مال فقط يجوز تبديلها بالنقدين وقد دلت على ذلك روايات انه يجوز اخراج الزكاه من الغلاه الاربع اما من نفسها او من النقدين واما تبديلها بمال اخر غير النقدين فهو غير جائز الا اذا كان بإجازة الحاكم الشرعى .

الامر الثامن : ذكرنا انه لا دليل على مشروعيه عمليه الخرص وهى ليست معامله خاصه ويترتب عليها احكام المعامله وهذه العمليه انما هى للحفاظ على حصه الفقير فقط ولهذا اذا زاده حصه الفقير فلا بد من ارجاع الزيادة الى المالك واذا نقصت فلا بد من الرجوع الى المالك والمطالبه بالنقيصه وكذلك على المالك اذا زاده حصته فلا بد من ارجاعها الى الفقير واذا نقصت فله الرجوع الحاكم والمطالبه بالنقيصه .

هذه هي الامور التي هي محصله هذا البحث، واما نقاط الاشتراك بين الاعيان الزكويه ونقاط الامتياز

الامر الاول : ان الاعيان الزكويه بكل اصنافها بالشركه في الماليه

الامر الثاني : تشترك كل اصنافها بالشروط العامه من البلوغ والعقل ووصول المال حد النصاب والحرية والتمكن من التصرف

الامر الثالث : انها تشترك كل اصنافها بالمصارف فان المستحقين الثمانية جميع الاعيان الزكويه بكل اصنافها تشترك في هذه الاصناف

الامر الرابع : انها تشترك كل اصنافها بالضممان فانه اذا نقل أى صنف من اصنافها الى بلد غير بلده مع وجود المستحق ولم يكن مرجح للنقل فهو ضامن .

واما نقاط الافتراق فهي ان الغلاه الاربعه تمتاز عن النقدين وعن الاغنان في نسبه الشركه فانها في الغلاه الاربعه نسبه في الاعيان بنحو كثر المشاع واما نسبتها في النقدين وفي الاغنام الشركه في العين بنحو الكلى في المعين واما في الابل والبقر فالنسبه نسبه الشركه في الماليه فقط .

## كتاب الزكاه – اصناف المستحقين بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه – اصناف المستحقين

المعروف والمشهور بين الاصحاب ان اصناف المستحقين ثمانية كما هو ظاهر الآيه المباركه (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) (١) فانها داله على ان هؤلاء الاصناف مستحقون للزكاه ويجوز اعطاء الزكاه لهم، والمحقق في الشرائع قد جعل اصناف الزكاه سبعة وان الفقير والمسكين صنف واحد واما ما ورد في الآيه المباركه فهو لعله من باب الاهتمام بالمسكين او لمصلحه والا فان المسكين فرد من افراد الفقير والنسبه بينهم العموم والخصوص المطلق

ص: ٩٥

١- قران، سوره التوبه، ايه ٦٠.

وذكر السيد الاستاذ قداه على ما في تقرير بحثه ان مفهوم الفقير غير مفهوم المسكينه فان مفهوم الفقير هو المحتاج سواء كان محتاج الى المال او محتاج الى شىء اخر فالفقير مفهوم عام كما في اليه المباركه (يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) (١) فان الناس محتاجون الى الله بكل شىء لقدرته وارادته وعلمه واذا انقطعت افاضته عن الانسان في آن مات فالفقر معنى عام لكنه يستعمل في خاص وهو الاحتياج الى المال وهذا الاستعمال كثير جدا بحيث تكون كثرته توجب



الانصراف او توجب الوضع التعيينى بحيث اذا اطلق الفقير يتبادر فى الذهن الحاجه الى المال اما اذا اراد منه شىء اخر فلا بد له ان ينصب قرينه زائده، والمسكين بمعنى الذله وهو يشمل الفقير ايضا ولعل المراد من المساكين فى قوله تعالى (أَمَّا السَّائِغَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) (٢) فلعلهم اغنياء ولكنهم بما انهم ادنى طبقه الانسان يسمونهم الفقراء فانهم عندهم اموال وكيف ما كان فان معنى الفقير غير المسكين ولكن بحسب المصداق الخارجى ايضا بينهم العموم من وجه ولكن معنى الفقير الاصطلاحى هو الفقير الى المال والمسكين هو المحتاج الى المال النسبه بينهما عموم وخصوص المطلق فان للفقير درجات وادنى درجاته هو المسكين فمن اجل ذلك جعل المحقق فى الشرائع اصناف المستحقين سبعة باعتبار ان المسكين داخل فى الفقير

وكيف ما كان فظاهر الآيه المباركه ثمانيه ولعل ذكر المسكين بعد الفقير للاهتمام به ومعنى الفقير الشرعى من لا يكون عنده مال يكفى لمؤونه سنته له ولعياله وللمن تجب عليه نفقته يجوز اخذ الزكاه لإتمام معيشته دون اكثر، واما اذا كان عنده مال سواء كان من الارض او من البستان او المحلات او المواشى بحيث يكفى نتاج هذه الاموال لمؤونه سنته فهو ليس بفقير انما هو غنى فلا يجوز له اخذ الزكاه، نعم قد ورد فى بعض الروايات الفرق بين الفقير والمسكين فان الفقير من لم يسأل والمسكين احوج منه وهو من سأل والبائس احوج من كليهما من الفقير والمسكين معا وهذه الروايات ظاهرها انها بيان للمراد من المسكين فى الآيه المباركه والا فان عدم السؤال لم يؤخذ فى مفهوم الفقير بحيث لا يصدق عليه المسكين اذا لم يسأل فليس الامر كذلك بل هو بيان المراد من الفقير والمسكين فى الآيه المباركه

ص: ٩٦

١- قران، سوره فاطر، آيه ١٥.

٢- قران، سوره الكهف، آيه ٧٦.

واما من كانت له قدره على الكسب وليس عنده مال يكفى لمؤونه سنته لكنه قادر على الكسب يشتغل ويحصل مؤونه يومه وفي اليوم الثانى كذلك وهكذا طول السنه فهو قادر على الكسب لتحصيل مؤونه سنته فهل هو غنى او فقير يجوز له اخذ الزكاه؟ ذكر الماتن قده الاحوط عدم اعطاء الزكاه له، ولكن ذكرنا ان الاقوى ذلك وانه غنى فان الغنى ليس مختص بما كان عنده مال يكفى لمؤونه سنته واذا كان قادرا على الكسب وعلى العمل لتحصيل مؤونته فهو غنى فلا يجوز له اخذ الزكاه .

## كتاب الزكاه – اصناف المستحقين بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه - اصناف المستحقين

ذكرنا ان مفهوم الفقر غير مفهوم المسكنه فان مفهوم الفقر هو المحتاج سواء كان محتاج الى المال او الى شىء اخر واما مفهوم المسكين فهو المذله والنسبه بينهما عموم من وجه، واما فى محل الكلام فان محل الكلام فى حصه خاصه من الفقير والمسكين وهو الفقير الى المال

الظاهر ان الفقير فى الخارج يصدق على المسكين ايضا كما ان المسكين يصدق على الفقير فلا اختلاف بينهما فى الخارج غايه الامر ان المسكين اشد حاجه من الفقير ولعل ذكره فى الآيه الكريمه من جهه انه اشد حاجه فاذا دار الامر بين اعطاء الزكاه للفقير او للمسكين فيكون اعطائه للمسكين ارجح .

ثم ذكر الماتن قده : المراد من الغنى الشرعى هو من يكون عنده مؤونه السنه فمن كان عنده مؤونه السنه وقوتها فهو غنى فلا يجوز له اخذ الزكاه فاذا اخذ وتصرف بها فقد تصرف بمال الغير وهو ضامن واما الفقير فهو من لا يكون عنده قوه السنه فيجوز له اخذ الزكاه ولا فرق فى الغنى بين ان يكون عنده نقود تكفى لمؤونه سنته او عنده ضيعه او عقار يستفيد من منافعها وكذلك اذا كان عنده حرفه فانه يستفيد منها فهو غنى فلا يجوز له اخذ الزكاه

ص: ٩٧

واما من كان قادرا على الشغل وليست عنده حرفه فهل يجوز له اخذ الزكاه؟ احتاط الماتن قده بعدم جواز اخذ الزكاه بل الظاهر هو الاقوى عدم اخذ الزكاه له فمن كان قادرا على العمل والعمل موجود فلا يجوز له اخذ الزكاه وتدل على ذلك جمله من الروايات منها صحيحه زراره عن ابى جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم (لا تحل الصدقه لغنى ولا لذى مره سوى، ولا لمحترف ولا لقوى قلنا: ما معنى هذا؟ قال: لا يحل له أن يأخذها وهو يقدر على أن يكف نفسه عنها) (١) فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله على ان من يكون قادرا على الاكتساب بحيث يستغنى عن الزكاه فلا يجوز ان يأخذ الزكاه والروايه واضحه الدلاله على ذلك

ولكن قد يقال كما قيل ان هذه الصحيحه معارضه بصحيحته الاخرى عن ابى جعفر عليه السلام قال سمعته يقول ان الصدقه لا تحل لمحترف ولا لذى مره سوى قوى فتزها عنها) (٢) وتقريب ان هذه الصحيحه معارضه مع الاولى فقوله عليه السلام فى

ذيل هذه الآيه فتنزهوا عنها وهذا يدل على كراهه اخذ الزكاه لمن كان قادرا على الشغل فالصحيحه ناصه فى الجواز والصحيحه الاولى ظاهره بعدم الجواز ومقتضى الجمع الدلالى العرفى تقديم هذه الصحيحه على الصحيحه الاولى فالنتيجه ان اخذ الزكاه مكروه على من كان قادرا على الاكتساب

ولكن هذا القيل غير صحيح فان فيه لط بين ماده التنزه وبين الامر بها فان ماده التنزه ظاهره فى الابتعاد عن الشىء وهى تدل على الكراهه وليس على الحرمة ولكن اذا تعلق الامر بهذه ماده فالأمر ظاهر فى الوجوب فيجب الابتعاد عنها وعلى هذا فيما ان هذه ماده فى هذه الصحيحه متعلقه للآمر وهو ظاهر فى الوجوب فيجب على هؤلاء الابتعاد عن الزكاه

ص: ٩٨

---

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٦، ص ١٦٠، ابواب الزكاه، ب ٨، ح ٨، ط الاسلاميه.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٣١، ابواب الزكاه، ب ٨، ح ٢، ط ال البيت.

وقد يقال كما قيل ان صحيحه زراره معارضه بصحيحه ابن وهب قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام يرون عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ان الصدقه لا تحل لغنى ولا لذى مره سوى فقال ابو عبد الله عليه السلام : لا تصلح لغنى (١) فان الامام عليه السلام فى مقام الجواب اقتصر على الغنى

## كتاب الزكاه – اصناف المستحقين بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه – اصناف المستحقين

ذكرنا ان من كانت عنده مهنة كالطبيب والحداد والنجار وغير ذلك بحيث مهنته لمؤونه سنته لنفسه ولعياله فهو غنى فلا يجوز له اخذ الزكاه وتدل على ذلك صحيحه زراره المتقدمه فانها واضحه الدلاله على ذلك، ولكن قد يقال كما قيل انها معارضه بصحيحته الاخرى الدلاله على عدم الجواز فى صدرها لكن فى ذيلها جاء فيها هذه الجملة (فتنزهوا عنها) (٢) بدعوا ان النزاهه ظاهره فى الكراهه لمن كان له مهنة او ذو مره سوى فأصل الجواز ثابت والصحيحه ناصه على ذلك ولكن مع الكراهه

وذكرنا ان هذا الاشكال مبنى على الخلط بين ماده التنزه وبين الامر بهذه ماده فانها ظاهره فى الكراهه وهى بمعنى الابتعاد اما الامر بالتنزه ظاهر فى وجوب الابتعاد وعلى هذا فلا تنافى بين هذه الصحيحه والصحيحه الاولى فقد يقال كما قيل ان صحيحه زراره منافية لصحيحه وهب فان صحيحه وهب سأل عن الغنى وذو مره سوى والامام عليه السلام فى مقام الجواب اقتصر على الغنى فقط وترك ذو مره سوى وهذا الاقتصار من الامام عليه السلام دليل على عدم جواز اخذ الزكاه للغنى فقط فان سكوت المولى فى مقام البيان موجب منشأ للأطلاق النافى لحرمة اخذ الزكاه لمن كان قادرا على العمل، لكن هذا الاطلاق لا يقاوم دلاله صحيحه زراره فان الاطلاق الناشئ من السكوت من اضعف الدلالات

ص: ٩٩

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٣٢، ابوب الزكاه، ب ٨، ح ٣، ط ال البيت.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٣١، ابوب الزكاه، ب ٨، ح ٢، ط ال البيت.

ومن جهه اخرى ذكرنا ان من كان عنده مال يريد ان يستفيد من منافعه مع حفظ نفس المال كما اذا كان عنده دار يستفيد من اجارتها فى مؤوته فهو ايضا غنى اذا كانت اجارتها تكفى واما اذا لم تكن كافيه فيجوز له اخذ الزكاه وتدل على ذلك موثقه سماعه قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الزكاه هل تصلح لصاحب الدار والخادم؟ فقال : نعم، الا ان تكون داره دار غله فخرج له من غلته دراهم ما يكفيه لنفسه وعياله فان لم تكن الغله تكفيه لنفسه وولياله فى طعامه وكسوتهم وحاجتهم من غير اسراف فقد حلت لهم الزكاه) فان هذه الموثقه تدل على انه يجوز ان يؤجر داره ان كانت كافيه لمؤونه نفسه وولياله فلا يجوز له اخذ الزكاه واما اذا لم تكن كافيه فيجوز له اخذ الزكاه بمقدار الكفايه ولم تدل هذه الموثقه على بيع هذه الدار وصرفها فى المؤونه

ولكن قد يقال كما قيل ان هذه الموثقه معارضه بروايه عن أبى بصير قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن رجل له ثمانمائه درهم وهو رجل خفاف وله عيال كثير، أله أن يأخذ من الزكاه؟ فقال : يا أبا محمد، أيربح فى دراهمه ما يقوت به عياله ويفضل؟ قال : نعم، قال : كم يفضل؟ قال : لا أدري، قال : إن كان يفضل عن القوت بمقدار نصف القوت فلا يأخذ الزكاه، وإن كان أقل من نصف القوت أخذ الزكاه (١) فهذه الروايه تدل على ان له دراهم يكفى منافعه لقوه سنته ويفضل ولكن الفضل ان كان بمقدار نصف القوه لا- يجوز له اخذ الزكاه وان كان اقل يجوز له اخذ الزكاه وهذا ينافى موثقه سماعه الداله على انه لو كان بمقدار مؤونته لا يجوز له اخذ الزكاه وان كان اقل يجوز اما هذه الروايه تدل على انه اذا زاد على مؤونته ايضا يجوز اخذ الزكاه ولكن هذه الروايه ضعيفه من ناحيه السند فان طريق الصدوق الى ابى بصير غير صحيح فمن اجل ذلك فان الروايه ساقطه من ناحيه السند ولا يمكن الاستدلال بها .

ص: ١٠٠

---

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص ٢٣٢، ابوب الزكاه، ب٨، ح٤، ط ال البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

كان كلامنا فى معنى الغنى والفقير ولا شك فى ان معنى الفقير عرفا وشرعا هو معنى واحد وهو المحتاج فى مؤونه سنته، واما السنه فلم ترد فى شىء من الروايات وانما يستفاد ذلك من استثناء المؤونه فان المتفاهم العرفى من المؤونه مؤونه السنه وليست سنه اشهر او اقل فان كل ذلك بحاجة الى قرينه

والا فالظاهر من المؤونه هى مؤونه السنه فاذا لم يكن الشخص محتاج الى مؤونه سنته فهو غنى ولا يجوز له اخذ الزكاه فلا فرق فى الغنى بين ان يكون عنده نقودا عنده بمقدار يكفى لمؤونه سنته او عنده مزرعه تكفى لمعونه سنته او محلات تكفى ارباحها لمؤونه سنته او عنده غنم يكفى لمؤونه سنته فى بيع حليبيها وعلى الجملة المناط بالغنى ان يكون عنده ما يكفى لمؤونه سنته اما عينا او منفعتا فلا يجوز له ان يأخذ من الزكاه .

وكذلك اذا كان غنيا بالقوه بان يكون طبييا او مهندسا او نجارا او خياط او حداد فانه غنى بالقوه وتكفى مهنته لمؤونه سنته له ولعياله فلا- يجوز له اخر الزكاه، واما من كان قادرا على العمل وليس له مهنة وحرفه كالعامل والخدام فانه يومية يعمل ويحصل مؤونته ومؤونه عياله فهل هو غنى ولا- يجوز ان يأخذ الزكاه ؟ احتاط الماتن قده حيث انه قال والاحوط عدم اخذ الزكاه فلا يحتاج تعميم الفقر الى صاحب المهنة والذى يستطيع العمل مضافا الى ان هنا روايات يمكن ان يستفاد منها ذلك

منها صحيحه أبى بصير قال : سمعت أبا عبدالله ( عليه السلام ) يقول : يأخذ الزكاه صاحب السبعمائنه إذا لم يجد غيره، قلت : فإن صاحب السبعمائنه تجب عليه الزكاه ؟ قال : زكاته صدقه على عياله، ولا يأخذها إلا أن يكون إذا اعتمد على السبعمائنه أنفدها فى أقل من سنه فهذا يأخذها، ولا تحل الزكاه لمن كان محترفا وعنده ما تجب فيه الزكاه ان يأخذ الزكاه (1) هذه الروايه وان كانت صحيحه من جهه السند الا- ان متنها مشوش فلا يمكن الاخذ بظاهرها فانه ورد فيها يأخذ الزكاه صاحب السبعه مئه اذا لم يجد غيرها ثم قال قلت ان صاحب السبعه مئه تجب عليه الزكاه وعنى ذلك ان صاحب السبعه مئه اذا تجب عليه الزكاه معناه انه بقى عنده سبعه مئه درهم سنه كامله باعتبار ان وجوب الزكاه فى الدراهم مشروط بمضى الحول عليها وعنى ذلك انه عنده ما يكفى لمؤونه سنته زائدا على سبعه مئه درهم فلا معنى للسؤال هل يأخذ الزكاه صاحب السبعه مئه

ص: ١٠١

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٣١، ابوب الزكاه، ب ٨، ح ١، ط ال البيت.

وايضا ورد فى هذه الروايه ان زكاته صدقه على عياله فكيف يكون ذلك لانه لا يجوز صرف الزكاه على عياله لان اذا لم تكفى مؤونته لسنته يجوز اخذ الزكاه وصرفها على عياله اما زكاه السبعه مئه فهى صدقه لعياله لا معنى له، وحمل بعضهم ان المراد من الزكاه زكاه مال التجاره وهى مستحبه، اولا حمل هذه الروايه على زكاه مال التجاره خلاف الظاهر اذ لم يفرض بهذه الروايه

التجاره بسبعه مئه مضافا الى ان زكاه التجاره ايضا ليست صدقه على عياله فمن هذه الناحيه الروايه مجمله فلا يمكن الاخذ بها

وايضا ورد فى ذيل هذه الروايه (لا يجوز الزكاه لمن كان محترفا وعنده ما تجب فيه الزكاه) المحترف هو غنى سواء كان عنده ما تجب فيه الزكاه او لم تكن فتقيد به هذا القيد لا معنى به فمن هذا لا يمكن الاخذ بهذه الروايه وقد اطال السيد الاستاذ قدده فى توجيهها ولكن التوجيه بحاجه الى دليل فلا يمكن الاخذ بظاهرها

ومنها موثقه سماعه قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الزكاه هل تصلح لصاحب الدار والخدام فقال : نعم الا ان تكون داره دار غله فخرج انه من غلتها دراهم ما يكفيه لنفسه وعياله فان لم تكن الغله تكفيه لنفسه وعياله فى طعامه وكسوتهم وحاجتهم من غير اسراف فقد حلت له الزكاه (١) فان هذه الموثقه واضحه الدلاله على انه اذا كان عنده بيت او خادم لكنه بحاجه الى مؤونته فيجوز له اخذ الزكاه ولا- يجب عليه بيع داره او بيع خادمه اذا كان عبدا اذ لا يجب عليه ذلك بل يجوز له اخذ الزكاه، اما اذا كانت داره يستفيد من اجارتها زائده على دار سكناه فان اجارتها اذا كانت كافيه لمؤونته وعياله وسائر حوائجهم بدون اسراف فلا يجوز لهم اخذ الزكاه .

ص: ١٠٢

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٣٥، أبواب المستحقين للزكاه، باب ٩، ح ١، ط آل البيت.

ومنها صحيحه معاويه قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له ثلث مئه درهم او اربع مئه وله عيال وهو يحترف فلا يصيب نفقته فيها فيأكلها او يأخذ الزكاه قال : لا بل ينظر الى فضلها فيقوت بها نفسه ومن معه ويأخذ البقيه من الزكاه ويتصرف بهذه ولا ينفقها فهذه الصحيحه ايضا واضحه الدلاله على ان احترافه اذا كان كافي لمؤونه سنته فلا يجوز له اخذ الزكاه واذا لم يكفى يجوز له اخذ الزكاه بمقدار الكفايه .

ولكن قد يقال ان هذه الروايات معارضه بروايه عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل له ثمانمائه درهم وهو رجل خفاف وله عيال كثير، أله أن يأخذ من الزكاه ؟ فقال : يا أبا محمد، أيربح في دراهمه ما يقوت به عياله ويفضل ؟ قال : نعم، قال : كم يفضل ؟ قال : لا أدري، قال : إن كان يفضل عن القوت مقدار نصف القوت فلا يأخذ الزكاه، وإن كان أقل من نصف القوت أخذ الزكاه) (1) فهذه الروايه تدل على انه اذا كان هناك فضل على نصف ما يقوت به يجوز له اخذ الزكاه واما روايه ابي بصير تدل على انه اذا كان ربع داره او احترافه بمقدار مؤونته وحاجته فلا يجوز سواء كان له فضل او لم يكن، واما اذا هذه الروايه تدل على انه اذا كان له فضل على ما يتقوت به اقل من النصف يجوز له اخذ الزكاه فبين هذه الروايه وبين موثقه سماعه معارضه

ص: ١٠٣

---

١- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ٩، ص ٢٣٢، ابوب الزكاه، ب ٨، ح ٤، ط آل البيت.



وقد اجاب عن ذلك السيد الاستاذ قده ان روايه ابى بصير هذه ضعيفه من ناحيه السند فان الصدوق روى هذه الروايه بطريقه عن ابى بصير وفى طريق الصدوق الى ابى بصير على ابن حمزه وهو لم يوثق فمن اجل ذلك الروايه ضعيفه من ناحيه السند فلا يمكن الاعتماد عليها .

وثانيا ومع الاغماض عن ذلك اجاب قده انه لا تنافى بين موثقه سماعه وبين هذه الروايه فان مورد هذه الروايه قوه الشخص وهو ظاهر فى المأكل والمشرب فقط ولا يشمل سائر حوائجه كالملبس وخرج الضيافه ومخارج زواج ابنه او بنته او ما شاكل ذلك فمن اجل ذلك اذا فضل من قوته بمقدار يكفى لسائر حوائجه فلا يجوز له اخذ الزكاه واما اذا لم يكن الفقر بمقدار سائر حوائجه يجوز له اخذ الزكاه فلا تنافى بينهما

والظاهر ان هذا التوجيه لا يمكن المساعده عليه فان سائر الحوائج لا حدود لها ولا يمكن انضباط سائر الحوائج وتحديدتها بحد معين وفى هذه الروايه قد حددها اذا كان بنصف القوه لا يجوز اذا كان اقل يجوز لذا هذا التحديد مما لا يمكن المساعده عليه قد يكون سائر المخارج بمقدار تمام القوت بل لعله الاكثر فعليه ان هذه التحديد لا يمكن الاخذ به فلا بد من رد علمه الى اهله ولا يمكن الاخذ بهذا التوجيه

ومع الاغماض عن ذلك فلا شبهه فى ان القوت يشمل جميع شؤونه ومن الواضح ان الملبس ومخارج الضيوف وسائر المخارج من شؤونه يصدق عليه عنوان القوت وهو ليس ظاهر فى المأكل والمشرب فاذاً التنافى فى هذه الروايه وموثقه سماعه موجود ولكن بما ان الروايه ضعيفه من ناحيه السند فلا يمكن الاعتماد عليها فالعبره انما هى بالموثقه مضافا الى ان الحكم يكون على القاعده فلا يحتاج الى النص .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر السيد الاستاذ قده ان موثقه سماعه معارضه بروايه عن أبى بصير قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن رجل له ثمانمائه درهم وهو رجل خفاف وله عيال كثير، أله أن يأخذ من الزكاه ؟ فقال : يا أبا محمد، أيربح فى دراهمه ما يقوت به عياله ويفضل ؟ قال : نعم، قال : كم يفضل ؟ قال : لا أدري، قال : إن كان يفضل عن القوت مقدار نصف القوت فلا يأخذ الزكاه، وإن كان أقل من نصف القوت أخذ الزكاه) (1)

فهذه الروايه معارضه مع موثقه سماعه الداله على انه لو نقص عن مؤونه السنه جاز له الاخ بمقدار النقص فاذا زاد عن مؤونه سنته او كان عنده بمقدار سنته فلا يجوز اخذ الزكاه فتكون بينهما معارضه وقد اجاب السيد الاستاذ قده بجوابين :

الاول : ان روايه ابى بصير ضعيفه من ناحيه السند فان طريق الصدوق الى ابى بصير ضعيف فان فيه على ابن حمزه البطائنى وهو غير ثقه فالروايه ساقطه من جهه السند

الثانى : ومع الاغماض عن ذلك والتسليم بان الروايه صحيحه ولكم المراد من القوت بالمعنى اللغوى ما يوقت به الانسان من الطعام والشراب ولا- يشمل سائر المصاريف ومن الواضح ان المؤونه لا تنحصر بالطعام والشراب فان المسكن والملبس من المؤونه ومصارف الضيوف والاسفار والزيارات والحج المستحب والعمره المستحبه وما يصرف فى المناسبات او ما يصرف فى علاج المرض فلا يمكن تحديد المؤونه بحد معين لانها قد تزيد فى سنه وقد تنقص فى سنه اخرى وقد تكون المؤونه أى مصارف غير الطعام والشراب وقد تكون اقل منه

ص: ١٠٥

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٣٢، ابوب الزكاه، ب ٨، ح ٤، ط ال البيت.

فاذاً ليس للمؤونه المستثناه حد فى الشريعه المقدسه وعلى هذا فتحديد المؤونه فى هذه الروايه من الامام عليه السلام خلاف المحسوس فمن اجل ذلك لا- يمكن الاخذ بهذه الروايه بهذا التحديد فان المؤونه لا- يمكن تحديدها بذلك لانه خلاف الوجدان فلا بد من رد علمها الى اهلها فالروايه من هذه الناحيه ساقطه فلا يتصلح ان تكون معارضه لموثقه سماعه

هذا مضافا الى ان القوت معناه اللغوى وان كان ما يقوت به بدن الانسان من الطعام والشراب الا ان مناسبه الحكم والموضوع العرفى الارتكازى تقتضى ان القوت الوارد فى الروايات مساوق للمؤونه وعلى هذا فتقع المعارضه بين هذه الروايه وبين موثقه سماعه الداله على عدم جواز اخذ الزكاه اذا كان عنده مؤونه السنه واما هذه الروايه تدل على انه اذا كان عنده ازيد من مؤونه السنه شرط ان تكون الزيادة اقل من نصف المؤونه

فتقع المعارضه بينهما فلا بد من طرح روايه ابي بصير لان عدم جواز اخذ الزكاه لمن كان عنده سنته امر ضروري وثابت بالروايات المتواتره اجمالا فهذه الروايه من هذه الناحيه مخالفه للسنة وما يكون مخالف للسنة فهو باطل وزخرف ولم اقله فلا بد من طرحها هذا كله في ما اذا كان عنده ما يتجر به او يستفيد من ريعه .

اما اذا لم يكن عنده شيء مما تقدم ولكن عنده مهنة كالطبيب او المهندس او النجار او الخياط وما شاكل ذلك فان مهنته اذا كانت كافيه لمؤننته ومؤونه عائلته لسنه فهو غني فلا يجوز له اخذ الزكاه لان الزكاه للفقراء وهو ليس فقير، نعم اذا لم يكن عنده كسب المهنة فيكون فقير فتجوز له الزكاه فهو غني اذا كان يقدر على اعمال مهنته ويستفيد منها واما اذا لم يتمكن فيكون فقير ويجوز له اخذ الزكاه تدل على ذلك جملة من الروايات

ص: ١٠٦

منها صحيحه زراره ابن اعين عن ابى جعفر عليه السلام قال سمعته يقول ان الصدقه لا تحل لمحترف ولا لذى مره سوى قوى فتزوها عنها) (١) فهذه الصحيحه تدل على انه لا تدل الصدقه لمحترف

ومنها صحيحه معاويه ابن وهب قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام يرون عن النبى صلى الله عليه واله وسلم ان الصدقه لا تحل لغنى ولا لذى مره سوى فقال ابو عبد الله عليه السلام : لا تصلح لغنى) (٢) فان هذه الصحيحه تدل على عدم جواز اخذ الزكاه لمن كانت عنده مهنة فلا شبهه فى ذلك

انما الكلام فى ما اذا كان قادرا على العمل وليس له مهنة ولا حرفه فهل هو غنى او انه ليس بغنى احتياط الماتن قده فى ذلك فانه يجب عليه احتياط ان لا يأخذ الزكاه

الظاهر انه غنى بمقتضى هذه الروايات ولا لذى مهنة قوى فانه يشمل من كان قادرا على العمل وان لم تكن عنده مهنة ولا حرفه لكنه قوى وقادرا على العمل فهو قنى بالقوه فلا يجوز له اخذ الزكاه اذا كان الشغل موجودا وهو قادرا عليه .

### كتاب الزكاه – اصناف المستحقين بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه – اصناف المستحقين

الى هنا قد تبين ان معنى الغنى ليس معنى شرعى بل هو معنى عرفى وليس للشرع معنى اخرى فى مقابل العرف والغنى هو الذى لا يكون محتاجا وعدم الاحتياج تاره من جهه وجود المال عنده واخرى من جهه وجود العقارات ويستفيد من ريعها فى مؤونتها وتاره يكون عنده مهنة كالتبيب والمهندس او حرفه كالنجار والحداد والخياط فان مهنته تكفى لمؤونته وكذلك حرفته فهو غنى وكذلك اذا لم يكن عنده مهنة وحرفه ولكن عنده قدره على العمل ويتمكن من تحصيل مؤونته طول السنه فهو ايضا غنى لا يحتاج الى غيره فهو غنى عرفا ولا يجوز له اخذ الزكاه شرعا

ص: ١٠٧

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٣١، ابوب الزكاه، ب ٨، ح ٢، ط ال البيت.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٣٢، ابوب الزكاه، ب ٨، ح ٣، ط ال البيت.

الصحيح هذا القول وهو المعروف والمشهور بى الاصحاب وتدل عليه الروايات، ونسب الى الشيخ رحمه الله قول اخر وهو ان الغنى هو من كان مالك لأحد النصاب ومن لم يكن مالك فهو فقير لكن لا دليل على هذا القول وان كان قد يستدل بالروايات العامه ان الله تعالى جعل فى اموال الاغنياء ما يكفى الفقراء او ان الله تعالى اشرك الفقراء فى مال الاغنياء لكن هذه الروايات لا تدل على ذلك بل لا اشعار فيها على ان معنى الغنى هو من يملك النصاب ومن لم يكن مالك للنصاب فهو ليس بغنى كما لو فرضنا انه ملك الاراضى فهو ليس غنى باعتبار انه ليس مالك للنصاب ولهذا فان هذا القول لا اساس له ولا وجه له كما ان القول بان الغنى هو ما يكون قادرا على تحصيل مؤونته طول عمره هذا ايضا ليس معنى الغنى وهو خلاف الروايات ولا يمكن

فالتتيجه ان ما هو المشهور والمعروف بين الاصحاب قديما وحديثا هو ان الغنى ما يملك قوه سنته بالفعل او القوه فهو غين

بقى هنا مسأله وهو انه اذا كان عنده ملك يكتنه الاستفاده من ريعها او اجارتها فى مؤونته ويجعلها رأس المال فاذا لم تكفى ارباحها فى مؤونته فهل يجب عليه ان يصرف من رأس ماله فى مؤونته ولا يجوز له اخذ الزكاه او يجوز له اخذ الزكاه ولا يجب عليه ان يصرف من رأس ماله؟ مقتضى القاعده وجوب ذلك فانه غنى وعنده مال يكفى لمؤونه سنته ولكن يظهر من الروايات انه لا- يجب عليه ان يتصرف برأس المال بل يبقيه ويأخذ من الزكاه لمؤونته ويدل على هذا جمله من الروايات منها صحيحه معاويه ابن وهب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له ثلاثمائه درهم أو أربعمائه درهم وله عيال وهو يحترف فلا يصيب نفقته فيها، أيكب فيأكلها ولا يأخذ الزكاه، أو يأخذ الزكاه؟ قال: لا، بل ينظر إلى فضلها فيقوت بها نفسه ومن وسعه ذلك من عياله ويأخذ البقيه من الزكاه، ويتصرف بهذه لا ينفقها) (١) فان هذه الصحيحه مطلقه وتشمل ما اذا كان رأس ماله ثلاثه مئه درهم او اربع مئه تكفى لمؤونته طول السنه او لا- تكفى فالصحيحه تشمل كلتا الصورتين فان الامام لم يفصل بينهما وعدم التفصيل قربنه على الاطلاق، وذيل الروايه داله بوضوح انه لا- يجب عليه ان يصرف رأس ماله فى مؤونته بل يبقيه على حاله ويأخذ تتمه مؤونته من الزكاه .

ص: ١٠٨

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص ٢٣٩، ابواب الزكاه، ب ١٢، ح ١، ط ال البيت.

ومنها موثقه سماعه قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الزكاه، هل تصلح لصاحب الدار والخادم؟ فقال: نعم، إلا أن تكون داره دار غله فخرج له من غلتها دراهم ما يكفيه لنفسه وعياله، فإن لم تكن الغله تكفيه لنفسه وعياله في طعامهم وكسوتهم وحاجتهم من غير إسراف فقد حلت له الزكاه، فإن كانت غلتها تكفيهم فلا (1) فان هذه الموثقه واضحه الدلاله على عدم وجوب بيع هذه الدار ويأخذ تتمه مؤنثه من الزكاه اذا لم تكفى ريع الدار لمؤنثه ومؤونه عياله .

ثم ذكر الماتن قده : لو كان له رأس مال يستفيد من ارباحه وهو لا يكفى فهل يجوز له ان يتصرف فى رأس ماله، ذكر الماتن انه يأخذ الزكاه لتتميم مؤنثه ولا- يجب عليه بيع المال وايضا اذا كان عنده مصنع وآلاته تكفى لمؤنثه فهل يجب عليه بيعها وصرف عوضها فى مؤنثه قال عليه السلام لا- فالنتيجه ان بيع رأس المال غير واجب اذا لم يكفى ريعه لمؤنثه ويأخذ بقيه المؤونه من الزكاه .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

الى هنا قد تبين انه اذا كان مال عند المالك سواء أكان من النقود ام كان من الاعيان فاذا جعله رأس مالا ويستفيد من ربحه وريعه فى مؤنثه ومؤونه عياله سواء كان رأس ماله وافيا بمؤونه سنته وحده ام لم يكن وافيا، فمقتضى القاعده اذا لم يكن ربحه وافيا بمؤونه سنته فيصرف من رأس ماله فى تتمه مؤنثه ولا يجوز له اخذ الزكاه ولكن المستفاد من الروايات انه يجوز له اخذ الزكاه بلا- فرق بين ان يكون رأس ماله وحده كافيا فى مؤونه سنته ام لم يكن وحده كافيا لذلك فاذا لم يكن ربحه كافيا فى مؤونه سنته فيأخذ من الزكاه لتتميم مؤنثه ولا- يجب عليه صرف رأس المال فى تتميم مؤنثه وتدل على ذلك جمله من الروايات تقدم الكلام بها

ص: ١٠٩

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص٢٣٥، ابواب الزكاه، ب٩، ح١، ط ال البيت.

ولا- وجه للتفصيل بين ما اذا كان رأس ماله وحده كافيا فى مؤونه سنته كافيا وبين ما لم يكن كافيا فعلى الاول لا يجوز له اخذ الزكاه بل عليه ان يصرف من رأس ماله فى تتمه سنته واما اذا لم يكن رأس ماله كافيا فى مؤونه سنته فيجوز له اخذ الزكاه لتممه مؤنثه اذا لم يكن ربحه وافيا بالمؤونه، ولكن لا- وجه لهذا التفصيل فان الروايات مطلقه ومقتضى اطلاقها بين ان يكون رأس المال وحده كافيا فى المؤونه او لم يكن وافيا

فعلى كلا التقديرين فاذا جعله رأس المال ويستفيد منه فى ربحه ان لم يكفى فى مؤنثه يجوز له الاخذ من الزكاه لتتمه المؤونه بلا- فرق بين ان يكون رأس ماله وحده كافيا فى المؤونه وبين لم يكن كافيا ولا فرق بين ان يكون رأس ماله من النقود او من الاعيان .

ذكر الماتن قده : يجوز ان يعطى الفقير ازيد من مؤونه سنته مره واحده، ولكن ذلك لا يخلو عن اشكال بل منع فان فى المقام طوائف من الروايات

الطائفه الاول : فهى كقوله تعالى (انما الصدقات للفقراء) (١) والروايات الوارده بهذا المضمون فان هذه الادله مطلقه ولم تقيد الصدقات للفقراء بمقدار مؤونته، ومقتضى اطلاق هذه الادله يجوز للفقير ان يأخذ من الزكاه اكثر من مؤونته او يجوز اعطاء الفقير من الزكاه اكثر من مؤونته فان هذه الادله مطلقه ولم تقيد جواز اعطاء الزكاه بمقدار المؤونه

ولكن لا- يمكن الاخذ بأطلاق هذه الادله من جهه الروايات الوارده على انه لا يجوز للفقير ان يأخذ من الزكاه اكثر من مؤونته كما لا يجوز لصاحب الزكاه ان يدفع الزكاه الى الفقير اكثر من مؤونته فهذه الروايات تقيد اطلاق هذه الادله مضافا الى ان هذه الدله ليست فى مقام البيان من هذه الناحيه بل هى فى مقام اصل تشريع اعطاء الزكاه للفقراء ولا بد ان الزكاه انما جعلت لحكمه ازاله الفقر عن المجتمع والتساوى فيه الذى له الدور الكبير فى امنه، فهذه الروايات فى مقام بيان اصل التشريع وليس فى مقام اعطاء الفقير ازيد من مؤونته وهو خلاف حكمه جعل الزكاه، اما اذا اعطى لكل فقير ازيد من مؤونته فهى لا تكفى للجميع فلا يمكن ازاله الفقر عن المجتمع .

ص: ١١٠

الطائفه الثانيه : من الروايات فانها تدل على انه لا يجوز للفقير ان يأخذ اكثر من مؤونته وهى روايات كثيره منها صحيحه معاويه ابن وهب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له ثلث مئه درهم او اربع مئه درهم وله عيال وهو يحترف فلا يصيب نفقتهم فيها أياكلها ولا يأخذ الزكاه او يأخذ الزكاه ؟ قال : لا، بل ينظر إلى فضلها فيقوت بها نفسه ومن وسعه ذلك من عياله ويأخذ البقيه من الزكاه، ويتصرف بهذه لا ينفقها) (١) فان هذه الصحيحه تدل على انه يجوز اخذ بقية المؤونه من الزكاه وتدل على عدم جواز اخذ الزائد فلو كان جائز فلا وجه للتقيد بالبقيه غايه الامر ان هذه الصحيحه تدل على عدم اخذ الزائد على المؤونه فى مقام الاطلاق الناشئ من السكوت فى مقام البيان فان المام عليه السلام اجاز اخذ البقيه وسكت وسكوتته عليه السلام فى مقام البيان قرينه على الاطلاق الدال على عدم الجواز .

ومنها موثقه سماعه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال : قد تحل الزكاه لصاحب السبعمائنه وتحرم على صاحب الخمسين درهما، فقلت له : وكيف يكون هذا ؟ قال : إذا كان صاحب السبعمائنه له عيال كثير فلو قسمها بينهم لم تكفه فليعف عنها نفسه وليأخذها لعياله، وأما صاحب الخمسين فإنه تحرم عليه إذا كان وحده وهو محترف يعمل بها وهو يصيب منها ما يكفيه إن شاء الله) (٢) فان هذه الصحيحه ايضا تدل على جواز اخذ بقية المؤونه وعدم اخذ جواز الزائد بالاطلاق الناشئ من سكوت المولى فى مقام البيان .

ص: ١١١

- 
- ١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٣٩، ابواب الزكاه، ب ١٢، ح ١، ط آل البيت.
  - ٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٣٩، ابواب الزكاه، ب ١٢، ح ٢، ط آل البيت.



ومنها معتبره هارون ابن حمزه قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا تحل الصدقه لغنى ولا- لذي مره سوى؟ فقال: لا- تصلح لغنى، قال فقلت له: الرجل يكون له ثلاثمائة درهم فى بضاعه وله عيال، فإن أقبل عليها أكلها عياله ولم يكتفوا بربحها، قال: فلينظر ما يستفضل منها فليأكله هو ومن يسعه ذلك، وليأخذ لمن لم يسعه من عياله) (١) فهذه الروايه ايضا تدل على عدم الجواز بالإطلاق الناشئ من السكوت فى مقام البيان

فالتتيجه ان هذه الروايات المعبره سندا تدل على عدم جواز اخذ الزكاه اكثر من مؤونته غايه الامر دلالتها من الاطلاق الناشئ من السكوت فى مقام البيان .

## كتاب الزكاه – اصناف المستحقين بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه – اصناف المستحقين

كان كلامنا فى الطائفه الثانيه من الروايات فان الاولى تدل على انه لا يجوز اخذ الزكاه اكثر من مؤونته وقد تقدم الكلام فى هذه الطائفه واما الثانيه مجموعه من الروايات وتدلل على ان اقصى حد اعطاء الزكاه هو الغنى، فاذا صار غنى فلا يجوز اعطاء الزكاه له قد يقال كما قيل ان هذه الطائفه من الروايات معارضه مع الطائفه الاولى فان المراد من الغنى فى هذه الروايات معناه اللغوى والعرفى ومعنى الغنى لغه وعرفا غير معناه الشرعى فان المعنى الشرعى للغنى من يملك قوه سنته فهو غنى فلا- يجوز له اخذ الزكاه واما المعنى العرفى واللغوى فمعنى اذا كان مالك لقوه سنته وسنته الثانيه والثالثه فيصدق عليه الغنى ولا يجوز له اخذ الزكاه واما اذا كان مالك لقوه سنته فهو فقير لدى العرف والعقلاء وان كان غنى شرعا فبمقتضى هذه الروايات يجوز اعطاء الزكاه له حتى تغنيه، واما مقتضى الطائفه الاولى لا يجوز اخذ الزكاه لمؤونه اكثر من سنته غايه الامر ان دلالة الطائفه الاولى على عدم جواز اخذ الزكاه اكثر من مؤونته انما هو بالإطلاق الناشئ من سكوت المولى فى مقام البيان وحيث ان هذا الاطلاق من اضعف الدلالات اللفظيه يتقدم عليه كل دلالة لفظيه فدلاله الطائفه الاولى على عدم جواز اخذ الزكاه اكثر من دلالاته من الاطلاق الناشئ من سكوت المولى فى مقام البيان، واما دلالة الطائفه الثانيه على جواز اخذ الزكاه لمن كان مالك لمؤونه سنته بالدلاله اللفظيه فلا بد من تقديم الطائفه الثانيه على الاولى

ص: ١١٢

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٤٠، ابواب الزكاه، ب ١٢، ح ٤، ط آل البيت.

ولكن لا وجه لهذا القيل فان معنى الغنى شرعا وعرفا معنى واحد وليس للشرع معنى خاص للغنى على خلاف معناه العرفى فان معناه اللغوى والعرفى هو من يملك مؤونه سنته فهو غنى او من كانت له مهنة تكفى لمؤونه سنته فهو غنى ولا- شبهه فى ان العرف يطلق كلمه الغنى على من كان له مهنة كالخياطه او الحداده او النجاره وان فرضنا انه فى سنه تكفى هذه المهنة لمؤونه سنته، واما فى السنه الثانيه لا تكفى سبب من الاسباب فهو فقير يجوز اخذ الزكاه بمقدار تميم مؤونته فلا فرق بين العرف والشرع

كما هو الحال فى جميع الالفاظ ومن هنا يكون الفهم العرفى فى الآيات والروايات حجه فان العرف يفهم الكثير من الآيات والروايات والحقيقه الشرعيه غير ثابتة فالألفاظ فى الآيات والروايات مستعمله فى معناه العرفى ولذلك يكون فهم العرف حجه فمن كان مالك لقوه سنته فعلا او قوه فهو غنى عرفا وشرعا

وهنا روايات كثيره تدل على ذلك فلا بد من تقييد الاطلاقات بهذه الروايات اذا كان هناك اطلاق وذكرنا ان الآيات والروايات المطلقه ليست فى مقام البيان من هذه الجبهه بل هى فى مقام اصل تشريع الزكاه للفقراء اما انه يجوز اعطاء الزكاه اكثر من مؤونته او لا يجوز فالمطلقات ليست فى مقام البيان من هذه الناحيه وعلى تقدير تسليم انها فى مقام البيان فلا بد من تقييد اطلاقها بهذه الروايات الدله على عدم جواز اعطاء اكثر من مؤونته مضافا الى انه على خلاف حكمه التشريع

فالنتيجه ان الصحيح عدم جواز اعطاء الزكاه للفقير اكثر من مؤونته لا دفعه واحده ولا بالتدريج فما هو المشهور بين الاصحاب من جواز دفع الزكاه اكثر من مؤونته دفعه واحده لا وجه له وان استدل على ذلك تاره بالأجماع واخرى بالإطلاق فأما الاجماع فهو غير ثابت لوجود المخالف فى المسأله وعلى تقدير ثبوته فهو اجماع بين المتأخرين ولا يمكن ان يكون مثل هذا الاجماع واصل من زمن الاثمه عليهم السلام الينا بل لا يمكن احراز انه اجماع بين المتقدمين واما الاطلاقات فقد ظهر حالها مما تقدم

وقد يستدل على المشهور بانه اذا اعطى الزكاه اكثر من مؤونته مره واحده فلا مانع من اخذها لان اخذ الزكاه لا يجوز للغنى فالغنى فى المرتبه السابقه مانع عن اخذ الزكاه واما اذا اعطى الزائد والمزيد مره واحده فانه قبل اخذه فقير وبأخذه صار غنى فلا مانع من اخذ المجموع واما ان اخذ نصف هذا المجموع يجوز واما نصفه الاخر لا يجوز تعين ذلك بحاجه الى دليل ولا دليل على التعين انه اذا اعطى له عشره الالف درهم وفرضنا ان مؤونه سنته خمس الالف فانه اعطى من الزكاه اكثر من مؤونته فهل يجوز اخذ هذه الخمسه دون الخمسه الاخرى فهذا ترجيح بلا مرجح فلا بد من الحكم بجواز اخذ الجميع

هذه النقطه التى ذكرها المشهور لا- واقع موضوعى لها فانه لو اعطى الزكاه اكثر من مؤونته فان الموجب لتحقيق الغنى ليس هو الاخذ الخارجى والاعطاء بل ان الموجب لتحقيق الغنى هو تملكه بمقدار مؤونه سنته فاذا اعطى اكثر من السنه فهو يملك بمقدار مؤونه سنته فالأكثر ليس ملك له بل هو ملك لطبيعى الفقراء غايه الامر ان ملكه بنحو المشاع ووظيفته ان يدفع الزائد الى الحاكم الشرعى .

## كتاب الزكاه – اصناف المستحقين بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه - اصناف المستحقين

ذكرنا الطائفه الاولى من الروايات التى تدل على ان ما عنده من المال اذا لم يكفى لمؤونه سنته وعياله يجوز له اخذ البقيه من الزكاه وهل هذا جواز اخذ البقيه يشمل ما اذا كانت البقيه فى ضمن الاكثر من المؤونه او انه يجوز اخذ البقيه بحددها فقط ؟ الظاهر بحسب المتفاهم العرفى بمناسبه الحكم والموضوع الارتكازى انه مختص بالصوره الاولى فانها هى المتفاهم من هذه الجمله يعنى يأخذ بمقدار مؤونته واما حملها على الاعم من اخذ البقيه بحددها او اخذ البقيه فى ضمن اكثر من مؤونته بحاجه الى قرينه، والمتفاهم العرفى من هذه الجمله فى هذه الطائفه من الروايات اخذ البقيه بمقدار المؤونه فلا يمكن للمشهور الاستدلال بهذه الروايات

ص: ١١٤

واما الطائفه الثانيه التى ورد فيها جواز اعطاء الزكاه بمقدار الغنى فان هذه الروايات حددت جواز مقدار الزكاه بالغنى فهل هذه الروايات مطلقه يشمل اعطاء الزكاه اكثر من مؤونته او لا يشمل ذلك فانه تاره يعطى من الزكاه بمقدار مؤونته فاذا اعطاه بمقدار المؤونه صار غنى واخرى يعطى له اكثر من مؤونته ايضا يصير غنى فالغنى حصل فى كلتا الصورتين

الظاهر ان المتفاهم العرفى من هذه الروايات بمناسبه الحكم والموضوع الارتكازى بان الامام عليه السلام فى مقام بيان رفع فقره بمقدار اعطاء المؤونه والمتفاهم العرفى هو الصوره الاولى مضافا الى انه لا يجوز بدافع الزكاه ان يعطى اكثر من مؤونته للفقير فان تصرفه فى الاكثر فى غير موضعه وهو غير جائز فان المالك انما يجوز له ان يدفع الزكاه للفقير بمقدار مؤونته ولا يجوز له ان يدفع من الزكاه اكثر من مؤونته فان دفع الزائد فى غير موضعه وفى غير موردته والزائد مال الفقير لا- مال المالك فلا يجوز التصرف فيه ودفعه فى غير موردته وهذا ايضا قرينه على ان جواز الاعطاء مختص بان يكون المعطى بمقدار مؤونته لا اكثر من

ذلك فلا يمكن للمشهور الاستدلال بأطلاق هذه الطائفة ايضا

فالعمده للمشهور هو التمسك بإطلاقات الادله ولكن ذكرنا ان هذه الاطلاقات ليست فى مقام اليان من هذه الناحيه وانما هى فى مقام بيان استحقاق الفقير للزكاه

وقد اجاب عن ذلك السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه وعبارته التقرير وان كانت مشوشه فقد ذكر فيها ان الغنى المقارن ايضا مانعا عن الاخذ فاذا اعطى الفقير من الزكاه اكثر من مؤونته فلا يجوز له اخذ الزائد فان المزيد بمقدار مؤونته ولا يجوز له اخذ الزائد وهذا لا يتصور فان اخذ الزائد والمزيد فى آن واحد فكيف يكون المزيد مانع من اخذ الزائد فان كلا الاخذين فى آن واحد بالدقه العقليه فاذا كان كذلك فكيف يكون مانع عن اخذ الزائد ومثل لذلك مثلا وهو فى آن اخذ الفقير الزكاه اذا مات ابوه وانتقل اليه الارث فبمجرد النقل صار غنيا ولا يجوز له اخذ الزكاه، فما ورد فى عبارته التقرير مشوشا .

ص: ١١٥

ثم ذكر مثالا- اخر وهو اذا كانت مؤونه سنته مئه دينار وقد اخذ مئتين دينار وصار غنيا بأخذ المئه فلا يجوز له اخذ مئه اخرى والمفروض اخذ المئتين بدفعه واحده فكيف القول بعدم جواز اخذ المئه الاخرى

ومن هنا فالصحيح ان يقال انه اذا دفع الى الفقير من الزكاه اكثر من مؤونته فهو يملك بمقدار مؤونته لا اكثر والملك لا مانع منه فان الملك قد يكون مملوك معين وقد يكون كلى فى المعين وقد يكون بنحو المشاع كما اذا باع احد المال المشترك بينه وبين غيره وفرضنا ان الدار مشتركه بينه وبين غيره بنحو الاشاعه وباع احد الشريكين الدار الى شخص ثالث من شخص ثالث فلا شبهه ان هذا البيع صحيح بالنسبه الى حصته دون شريكه وبالنسبه الى حصه شريكه فبيعه فضولى وما نحن فيه ايضا كذلك فاذا دفع الى الفقير من الزكاه اكثر من مؤونته فهو قد اخذ الجميع ولكنه يملك بمقدار مؤونته ولا يملك الزائد وله ان يدفع الزائد الى الحاكم الشرعى ليدفعه الى مستحقه وبذلك ينحل ما ذكره المشهور من ان الغنى لا مانع اذا كان فى المرتبه السابقه مقارنة او متقدم فاذا اخذ اكثر من مؤونته فهو يملك بمقدار مؤونته بنحو المشاع دون الزائد .

### كتاب الزكاه – اصناف المستحقين بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه – اصناف المستحقين

ذكر الماتن قده : الدار والخادم والفرس للركوب المحتاج اليها بحسب حاله من المؤونه ولا- شبهه فى ان الانسان يختلف باختلاف شؤونه الاجتماعيه فقد يكون الخادم والفرس او السياره بمقتضى شؤونه الاجتماعيه وقد لا- يكون، فان كان وجود الخادم من شؤونه الاجتماعيه وكذلك السياره ودار الضيافه وما شاكل ذلك فهى من المؤونه ولا يجب عليها بيعها صرفها فى مؤونته فان المؤونه لا- تنحصر بالمأكل والمشرب والملبس فالدار من المؤونه واثاثها من المؤونه وما يحتاجه بحسب حاله من الخدم وكذلك السياره ودار الضيافه والبساتين فان كان مناسب لحاله الاجتماعى ومكانته بين الناس فهى من مؤونته ولا يجب عليه صرفها فى المؤونه بل لو لم تكن عنده سياره وهو بحاجه اليها بحسب حاله وشأنه يجوز له اخذ الزكاه لشراء السياره كما يجوز اخذ الزكاه لشراء الدار او اثاثها او لأجره الخادم

ص: ١١٦

يستفاد ذلك من مجموعه من الروايات منها موثقه سماعه قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الزكاه، هل تصلح لصاحب الدار والخادم؟ فقال: نعم، إلا أن تكون داره دار غله فخرج له من غلتها دراهم ما يكفيه لنفسه وعياله، فإن لم تكن الغله تكفيه لنفسه وعياله فى طعامهم وكسوتهم وحاجتهم من غير إسراف فقد حلت له الزكاه، فإن كانت غلتها تكفيهم فلا (١) فان هذه الموثقه تدل على ان من كان عنده دار وخادم يجوز له اخذ الزكاه، ومنها صحيحه ابن أذينة عن أبى جعفر وأبى عبد الله (عليهما السلام) أنهما سئلا عن الرجل له دار وخادم أو عبد، أيقبل الزكاه؟ قال: نعم، إن الدار والخادم ليسا بمال (٢) ومنها صحيحه على ابن جعفر عن اخيه موسى ابن جعفر عليه السلام قال سألته عن الزكاه أيعطاها من له دابه؟ قال: نعم، ومن له دار والعبد، قال الدار ليس نعدھا مالا (٣) فان هذه الروايات تدل على ان الدار والخادم والدابه لا تدل على انها زائدان عن المؤونه والميزان انما هو بحسب حال الانسان ومكانته بين الناس فاذا كان من شؤونه الاجتماعيه فهو من المؤونه ويؤيد ذلك روايه ابى بصير عن

إسماعيل بن عبد العزيز، عن أبيه قال : دخلت أنا وأبو بصير على أبي عبد الله (عليه السلام) فقال له أبو بصير : إن لنا صديقا \_ إلى أن قال \_ وله دار تسوى أربعة آلاف درهم، وله جاريه، وله غلام يستقى على الجمل كل يوم ما بين الدرهمين إلى الأربعة سوى علف الجمل، وله عيال، أله أن يأخذ من الزكاه؟ قال نعم، قال : وله هذه العروض؟ فقال : يا أبا محمد، فتأمرني أن أمره ببيع داره وهي عزه ومسقط رأسه؟ ! أو ببيع خادمه الذي يقيه الحر والبرد ويصون وجهه ووجه عياله؟ ! أو أمره أن يبيع غلامه وجمله وهو معيشته وقوته؟ بل يأخذ الزكاه فهي له حلال، ولا يبيع داره ولا غلامه ولا جملة (٤) فالمستفاد من المجموع ان من كان حاله تقتضى ان يكون عنده دار ضيافه او خادم او سياره

ص: ١١٧

- 
- ١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٣٥، ابواب الزكاه، ب ٩، ح ١، ط ال البيت.
  - ٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٣٦، ابواب الزكاه، ب ٩، ح ٢، ط ال البيت.
  - ٣- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٣٧، ابواب الزكاه، ب ٩، ح ٥، ط ال البيت.
  - ٤- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٣٦، ابواب الزكاه، ب ٩، ح ٣، ط ال البيت.

ثم استثنى قده موردين احدهما ما اذا كانت عنده دار واسعه ولها غرف متعدده وهو لا يحتاج اكثر من غرفتين او ثلاثه والبقية زائده وهو لا- يحتاج اليها ولا يقتضى شأنها ان تكون له دار كذلك فعندئذ يجب عليه بيع ما زاد على ما يحتاج اليه او اجارتها فانها زائده على مؤونته ولا- يجوز له اخذ الزكاه بل يجب عليه بيع ما زاد على مؤونته، نعم اذا قام بإجارتها ويصرف ريعها فى مؤونته فان لم يكفى فله ان يأخذ من الزكاه ما تتم به مؤونته

الامر الثانى : ان تكون له دار فى منطقه راقيه او فى ملحه راقيه بحيث قيمه هذه الدار فى هذه المحله اضعاف قيمتها فى ملحه اخرى فاذا كانت هكذا فيستطيع ان يبيع هذه الدار ويشتري مثله فى ملحه اخرى غير راقيه ويستطيع ان يعيش بها وهى لا نقل عن شؤون حاله ولا- يكون هتك له فهل يجب عليه ذلك؟ قال المالك والاحوط وجوب البيع يبيع هذه الدار فى تلك المنطقه ويشتري مثلها فى منطقه اخرى ادنى ويصرف ما بقى فى مؤونته ولا يجوز له اخذ الزكاه

ولكن الامر ليس كذلك فلا يجب عليه بيع هذه الدار وهو اطلاق الروايات المتقدمه

والفرق بين المثالين فى الكم والكيف فان فى المثال الاول الزيادة فى الكم وفى الثانى فى الكيف فأما فى الاول يجب بيع الزائد او اجارته لانه زائد عن مؤونته ومقدار شؤونه فلا يجوز له اخذ الزكاه واما فى الثانى فلا يجب عليه بيع دراه وراز له اخذ الزكاه .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

ص: ١١٨

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : اذا كان قادرا على التكسب ولكن لا يوجد كسب مناسباً لحاله وشؤونه ولا ثقاً به كما يوجد كسب كالحطاب والحشاش والكناس وما شاكل ذلك فلا يجوز له ان يدخل في هذا الكسب لانه اهان نفسه وهو محرم فكما ان اهانته غيره حرام كذلك اهانته نفسه حرام فلا يجوز له الدخول في هذا الكسب، فيجوز حينئذ اخذ الزكاه لمؤونته تو وجد له كسب لائق بحاله وشأنه ولكن هذا الكسب يستلزم الحرج والعسر عليه اذا دخل فيه اما من جهه كبره او من جهه انه مريض او ما شاكل ذلك ففى مثل ذلك ايضا يجوز له اخذ الزكاه اذا كان الكسب اللائق بحاله عسيرا او حرجيا عليه، اما مجرد المشقه اذا لم تصل الى حد الحرج والعسر فهى لا- تمنع من الدخول في هذا الكسب لان كل عمل فيه مشقه ولا يوجد عمل لا تكون فيه مشقه فطالما لم تصل المشقه الى حد الحرج والعسر فهى لا تكون مانعه عن الدخول في هذا الكسب فما ذكره الماتن من ان المشقه مانعه فليس الامر كذلك .

ثم قال الماتن قده : اذا كان عنده مهنة او حرفه ولكن ليس لديه ادوات الحرفه كما اذا كان خياطا وليس لديه مكينه الخياطة او حداد وليس لديه ادوات عمل الحداده وهكذا فعندئذ يجوز له اخذ الزكاه لانه لا يقدر على المهنة ويستفيد منها وهل يجوز له ان يأخذ الزكاه ويشترى ادوات مهنته؟ الظاهر هو الجواز فانه يجوز له ان يأخذ الزكاه ويشترى ادوات المهنة ولا مانع منه، واذا ان الادوات موجوده عنده لكن الطلب غير موجود فعندئذ ايضا يجوز له اخذ الزكاه لمؤونته ومؤونه عياله لانه لا يتمكن ان يستفيد من مهنته فى امر معاشه وعائلته لان كسبه غير موجود او موجود ولا يكفى .

ص: ١١٩

ثم ذكر بعد ذلك : اذا كان الشخص قادرا على تعلم مهنة فى ضمن شهر او اقل او اكثر فهل يجب عليه تعلمها؟ حتى يستفيد من هذه المهنة فى مؤونته ومؤونه عياله او لا يجب عليه ذلك فالأحوط وجوب التعلم حتى يستفيد من هذه المهنة فاذا تعلم فهو غنى ومهنته كافيه لمؤونته ومؤونه عياله

الظاهر انها واجبه عليه لانه متمكن من تحصيل المال لمؤونته ومؤونه عياله باعتباره انه متمكن على المقدمه لهذه المهنة ويبدل على ذلك صحيحه زواره فانه قد ورد فيها (لا تحل الصدقه لغنى ولا لذى مره سوى، ولا لمحترف ولا لقوى قلنا: ما معنى هذا؟ قال: لا يحل له أن يأخذها وهو يقدر على أن يكف نفسه عنها) (١) فان هذه الجملة تشمل المقام ايضا فانه قادرا على ان يكف نفسه عن الزكاه بتعلم هذه المهنة فلا وجه لما ذكره الماتن قده من الاحتياط بل يجب عليه التعلم .

ثم ذكر الماتن قده : اذا لم يتمكن من الشغل طول السنه الا فى يوم واحد او اسبوع فانه اذا اشتغل فى ذلك اليوم يحصل بمقدار مؤونته ومؤونه عياله فاذا ترك الشغل فى هذا اليوم او فى هذا الاسبوع فهو لا يقدر على الشغل فى سائر الايام فهو فقير فهل يجوز له اخذ الزكاه او لا يجوز ذكر الماتن قده لا يبعد جواز اخذ الزكاه وان كان عاصيا فى ترك العمل فى هذا اليوم او فى هذا الاسبوع فيجوز له اخذ الزكاه اذ لا يعتبر فى مستحق الزكاه ان يكون عادلا فاذا كان فقيرا ولو ارتكب معصيتا فيجوز له اخذ الزكاه



---

١- وسائل الشيعة، الحر العاملي، ج ٦، ص ١٦٠، ابواب الزكاه، ب ٨، ح ٨، ط الاسلاميه.

الظاهر لا- شبهه في جواز اخذ الزكاه له واما ما ذكره الماتن من انه وان كان عاصيا فلا وجه للعصيان ايضا فانه لا يجب على الانسان ان يحافظ على غناؤه ويمكن ان يتصدق في سبيل الله بجميع امواله ويصير فقيرا فان حفظ الغنى غير واجب عليه فلا وجه لان يكون عاصيا في ترك العمل في ذلك اليوم او الاسبوع، وكيف ما كان لا شبهه في جواز اخذ الزكاه له فانه لو ترك العمل في هذا الاسبوع او في هذا اليوم يصير فقيرا فيجوز له اخذ الزكاه .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن (قده) : لو اشتغل القادر على الكسب بطلب العلم المانع عنه يجوز له أخذ الزكاه إذا كان مما يجب تعلمه عينا أو كفايه وكذا إذا كان مما يستحب تعلمه كالتفقه في الدين اجتهادا أو تقليدا، وإن كان مما لا يجب ولا يستحب كالفلسفه والنجوم والرياضيات والعروض والأدبيه لمن لا يريد التفقه في الدين فلا يجوز أخذه (1)

القادر على الكسب إذا اشتغل بطلب العلم المانع من الكسب الواجب عليه كفايه أو عينا يجوز له اخذ الزكاه وكذا إذا كان طلب العلم مستحبا كالتفقه في الدين اجتهادا أو تقليدا، واما إذا لم يكن واجب لا كفايه ولا عينا ولا مستحبا كعلم الفلسفه وعلم النجوم وعلم الهيئه والعروض والادبيات بدون ان يكون مراده التفقه في الدين فهذه العلوم تحصيلها غير واجب لا- كفايه ولا عينا ولا مستحبا .

واما ما اذا كان تحصيل العلم واجبا عينا فلا شبهه في جواز اخذ الجواز اذا لا يجوز له ترك الواجب والاشتغال بالكسب بل هو عاجز عن الكسب شرعا من جهة ان تحصيل العلم واجبا عليه عينا وهذا يتصور في طالب يكون مستعدا للدراسه وله قوه فكريه وذهنيه وله شوق للدراسه ولا- يبعد وجوب تحصيل العلم عليه عينا وفي مثله يجوز له اخذ الزكاه واذا كان من الساده يجوز له اخذ الخمس .

ص: ١٢١

١- العروه الوثقى، اليزدي، ج ٤، ص ١٠٥، ط ج.

واما اذا كان وجوبه كفاي فقد ذكر الماتن انه يجوز اخذ الزكاه ولكنه لا يخلو عن اشكال فان وجوبه اذا كان كفاي فانه متمكن من الكسب وتحصيل المؤونه فان ترك الواجب الكفاي جائز ولا محذور فيه فيجوز له ترك طلى العلم ويشتغل بشغل يحصل مؤونته باعتبار ان طلب العلم غير واجب عليه عينا واطلاق صحيحه زواره تشمل ذلك فان قوله عليه السلام بعد ما قال (لا تحل الصدقه لغنى ولا لذى مره سوى، ولا لمحترف ولا لقوى قلنا: ما معنى هذا؟ قال: لا يحل له أن يأخذها وهو يقدر على أن يكف نفسه عنها) (1) واطلاق هذا يشمل طالب العلم ايضا فانه قادر على ان يكف نفسه عن الزكاه العمل اذا كان قادرا، نعم اذا لم يكن قادرا او لم يوجد عمل مناسب لشئته فعندئذ يجوز له اخذ الزكاه .

ومن هنا يظهر حال ما اذا كان تحصيل العلم مستحبا فانه لا يجوز له اخذ الزكاه لانه داخل في اطلاق صحيحه زراره فانها شامله لمثل هذا الشخص فانه قادر من ان يكف نفسه بالعمل لتحصيل مؤونته، ولكن في عبارته المتن ففي الاول ذكر تحصيل العلم واجب كفائي او عيني ثم ذكر يستحب تحصيل العلم للتفقه في الدين اجتهادا او تقليدا وليس هو مستحب والمراد من العلم الواجب تحصيله هو التفقه في الدين كما قال اجتهادا او تقليدا واما سائر العلوم فلا يجب تحصيلها .

فبين العبارتين تهافت وكيف ما كان فالظاهر ان تحصيل العلم اذا كان واجبا عينا جاز له اخذ الزكاه واما اذا كان واجبا كفائي او مستحبا لا يجوز له اخذ الزكاه لان اطلاق صحيحه زراره شامل لهذا الشخص لانه قادر على ان يكف نفسه عن الزكاه .

ص: ١٢٢

---

١- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ٦، ص ١٦٠، ابواب الزكاه، ب ٨، ح ٨، ط الاسلاميه.

ثم ذكر (قد): لو شك في أن ما بيده كاف لمؤنه سنته أم لا فمع سبق وجود ما به الكفايه لا يجوز الأخذ، ومع سبق العدم وحدث ما يشك في كفايته يجوز عملاً بالأصل في الصورتين (١)، هكذا موجود في المتن ولكن تصوير ذلك مشكل لان تحديد المؤونه صعب ولا يحصل القطع بها يقينا لانها تختلف على طول السنه من جهه العوارض والموانع، ولو فرضنا ان الانسان تيقن ان هذا المبلغ بمقدار مؤونه سنته ثم بعد ذلك شك فهذا الشك انما هو في مطابقه اليقين السابق فانه تيقن ان هذا المال الذى تحت يده كافى لمؤونه سنته ثم بعد ذلك شك فالشك في مطابقه اليقين السابق للواقع وعدم مطابقته وهذا شك سار ومورد لقاعده اليقين وليس مورد لقاعده الاستصحاب فان مورد قاعده الاستصحاب اليقين السابق موجود والشك انما هو في البقاء وليس في مطابقه اليقين السابق او عدم مطابقته فهذا شك سار يسرى الى متعلق اليقين السابق وهو مورد لقاعده اليقين وليس موردا لقاعده الاستصحاب، واما اذا فرضنا انه تيقن ان هذا المال الذى تحت يده كافى لمؤونه سنته ولكن صرف منه ثم شك في ما بقى هل يكفى لمؤونه سنته ام لا فأيضاً لا يجرى الاستصحاب فان المتيقن غير المشكوك .

ثم ذكر (قد): المدعى للفقر إن عرف صدقه أو كذبه عومل به، وإن جهل الأمران فمع سبق فقره يعطى من غير يمين ومع سبق الغنى أو الجهل بالحاله السابقه فالأحوط عدم الإعطاء إلا مع الظن (٢)، هذا الذى ذكره الماتن قد لا يمكن المساعده عليه فان حالته السابقه ان كانت الفقر فلا- شبهه فى استصحاب بقاء فقره واعطاء الزكاه له وان كانت حالته السابقه الغنى فلا شبهه فى استصحاب بقاء غنائه ويترتب عليه عدم اعطاء الزكاه له ولا وجه للاحتياط كما فى المتن وانه لا وجه انه يعطى بالظن بالصدق ولا اثر لهذا الظن ولا يصلح ان يكون مانع عن العمل بالاستصحاب .

ص: ١٢٣

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ١٠٥، ط ج.

٢- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ١٠٥، ط ج.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : المدعى للفقير إن عرف صدقه أو كذبه عومل به، وإن جهل الأمران فمع سبق فقره يعطى من غير يمين ومع سبق الغنى أو الجهل بالحاله السابقه فالأحوط عدم الإعطاء إلا مع الظن بالصدق (1)

ذكر الماتن قده فى المقام مقطعين الاول مع سبق الغنى أى اذا كان مسبوق بالغنى فلا شبهه فى استصحاب بقائه ويترتب عليه عدم جواز اعطائه الزكاه فعندئذ لا وجه للاحتياط الذى ذكره الماتن قده، واما ما ذكره قده مع الظن بالسبق ايضا لا وجه له لان الظن لا يكون حجه حتى يكون مانعا عن الاستصحاب مضافا الى ان الشك المأخوذ فى روايات الاستصحاب وكذلك فى سائر الروايات الشك انما هو بمعنى عدم العلم فهو بمعناه العرفى واللغوى يشمل الظن واما الشك المتساوى الطرفين فهو اصطلاح من المناطقه وهو غير ثابت لا عرفا ولا لغه .

واما الجهل بالحاله السابقه فلا ندرى ان حالته السابقه الفقر او الغنى، فتاره يكون تاريخ كلا الحالين مجهول واخرى يكون تاريخ احدهما معلوم والاخر مجهول ولا ندرى ايهم قبل، اما اذا كان تاريخ كليهما مجهول فعلى المشهور يجرى استصحاب عدم الفقر الى زمان الغنى فانا نشك ان الفقر حدث فى زمان الغنى او لم يحدث فلا مانع من استصحاب عدم حدوثه الى زمان الغنى فعندئذ لا يجوز اعطاء الزكاه له لانه غنى وليس فقيرا اما غنى فى الوجدان واما انه ليس فقير ففى الاستصحاب وكذا لا مانع من عدم استصحاب عدم الغنى الى زمان الفقر فعندئذ يجوز اعطاء الزكاه لانه فقير ولم يكن غنى .

ص: ١٢٤

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ١٠٥، ط ج.

واما الصحيح فالاستصحاب فى المقام لا يجرى فان زمان الفقر ان لوحظ عنوان زمان الفقر فانه مردد بين زمانين ولا ندرى انه حدث يوم الخميس او الجمعة فان لوحظ عنوان زمان الفقر الجامع بين فردين من الزمان فهو قيد للمستصحب فاذا كان قيدا فلا يجرى الاستصحاب لعدم حاله سابقه فان المستصحب المقيد بهذا القيد ليست له حاله سابقه لكى يجرى الاستصحاب فعندئذ اذا لوحظ عنوان زمان الفقر الجامع بين الزمانين فهذا العنوان ليس ظرفا للفقير حقيقه بل هو قيد للمستصحب فاذا كان كذلك فالمستصحب المقيد بهذا القيد ليس له حاله سابقه لكى يجرى الاستصحاب فيها .

وكذلك استصحاب عدم الفقر الى زمان الغنى فان لوحظ عنوان زمان الغنى المردد فى الواقع بين زمانين فهو قيد للمستصحب لا انه ظرف فليس للمستصحب حاله ثالثة لكى يجرى الاستصحاب فيها، واما اذا لوحظ واقع زمان الفقر مردد بين زمانين شخصيين فعندئذ احراز بقاء عدم الغنى فى كل من الزمانين مشكوك ومن الواضح ان المعتبر فى جريان الاستصحاب ان يكون الشك متمحضا فى البقاء ولا يكون متمحضا فى بقاء العدم لا فى هذا الزمان ولا فى الزمان الثانى، فعندئذ لا يجرى الاستصحاب فى

عدم الغنى الى زمان الفقر وكذلك بالعكس اذا لوحظ واقع زمان الغنى وواقع زمان مردد بين زمانين شخصيين أى بين يوم الخميس والجمعه فعندئذ لا يكون الشك متمحضا فى بقاء عدم الفقر فى كل من الزمانين فمن اجل ذلك لا يجرى الاستصحاب لانه مردد والاستصحاب فيه لا يجرى بل لابد من الرجوع الى اصول اخرى كإصالة البراءة ونحوها

واما اذا كان تاريخ احدهما معلوم كما اذا فرضنا تاريخ الفقر معلوم وتاريخ الغنى غير مجهول فعندئذ لا مانع من استصحاب الغنى الى زمان الفقر فان زمان الفقر لا يكون مردد بين زمانين حتى لا يجرى هذا الاستصحاب ويكون من المردد، فعندئذ هذا الرجل فقير ولم يكن غنى فلا مانع من اخذ الزكاه لانه فقير بالوجدان ولم يكن غنى بالاستصحاب، واما استصحاب عدم حدوث الفقر الى زمان الغنى فهو لا- يجرى لانه مردد بين زمانين فان زمانه مجهول فان لوحظ عنوان الزمان الجامع بين الزمانين فهو قيد للمستصحب فاذا كان كذلك فليس للمستصحب المقيد بهذا القيد حاله سابقه لكى يجرى الاستصحاب فيه .

ص: ١٢٥

واما اذا لوحظ واقع زمان الغنى فواقع زمانه مردد بين زمانين شخصيين فأیضا لا یجری استصحاب عدم الفقر لان الشك فى بقاء عدم الفقر ليس متمحضا فى كل من الزميين لا- یجری الاستصحاب، وكذلك الحال فى ما اذا كان زمان الغنى معلوم وزمان الفقر مجهول فلا- مانع من استصحاب عدم الفقر الى زمان الغنى، واما استصحاب عدم الغنى الى زمان الفقر فهو لا یجری لانه مجهول فان لوحظ عنوان زمان الفقير الجامع بين زمانين مرددين فهو قيد للمستصحب وهو ليس له حاله سابقه وان لوحظ واقع زمان الغنى فهو مردد بين زمانين فلا- يكون الشك متمحضا بالبقاء لكل من الزميين فالاستصحاب لا یجری ولا بد من الرجوع الى اصول اخرى كإصاله البراءه وغيرها .

وقد يستدل على ان دعوى ظن صدق الفقير معتبر تاره بحمل فعل المؤمن على الصحيح فانه يدل على انه صادق وليس بكاذب فان مقتضى حمل قوله على الصحيح انه صادق ولكن هذا الاستدلال لا اساس له فان حمل فعل المؤمن على الصحيح معناه انه لم یرتكب الحرام، قد لا يكون مفيدا للظن ایضا فى حاله الشك والتحیر ان الفعل الصادر من هذا المؤمن هل هو حلال او حرام فيحمل على انه حلال فكيف يكون دليل على حجیه الظن فلا معنى للاستدلال به .

وايضا استدل على ذلك سماع الدعوى بلا معارض والدعوى مسموعه اذا لم يكن لها معارض، وهذا ایضا غير صحيح لانها ثابتة فى مورد خاص للنفس لا فى كل مورد لا یسمع ان يدعى كل احد شىء وان لم يكن له معارض فان سماع الدعوى ورد فى ما اذا كان هناك مال بين جماعه ويدعى واحد منهم ان المال له ولا يعارض فيه احد من هؤلاء الجماعه فعندئذ یجوز له ان يأخذ هذا المال ويتصرف فيه للنص الخاص الوارد فى هذا المورد ولا يمكن الاستدلال به فى موردنا دعوى الفقير الفقر وان حصل الظن .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : ان من يدعى الفقر اذا حصل الظن بصدقه فهو حجه، هذا هو المعروف والمشهور بين الاصحاب بل قد ادعى عليه الاجماع ايضا فان قوله اذا حصل الظن فهو حجه بالأجماع ومن هنا يمكن الاستدلال على ذلك أى على قول المشهور بوجوه :-

الوجه الاول : الاجماع كما ادعى فى بعض كلماتهم على ان الظن الحاصل من قول مدعى الفقر هو حجه ولكن ذكرنا غير مره ان الاجماع غير متحقق فى المقام لوجود المخالف فى المسأله، ومع الاغماض عن ذلك فقد ذكرنا غير مره ان الجماع المتأخرين لا يمكن احرازه بين المتقدمين فضلا عن احرازه فى زمن الائمه عليهم السلام ووصوله الينا يد بيد وطبقه بعد طبقه

الوجه الثانى : بسيره المتشرعه فقد قالوا ان السيره جاريه على قبول قول مدعى الفقر، لكن لا يمكن المساعده على هذا ايضا فان سيره المتشرعه سيره حادثه بين المتشرعه والسيره انما تكون حجه اذا كانت ممضاه من الشارع واذا لم تكن ممضاه فلا تكون حجه واحراز امضاء السيره المستحدثه بين المتشرعه مشكل ولا طريق لنا لمضاء الشارع لها فمن اجل ذلك لا يمكن الاعتماد عليها، مضافا الى احتمال وجه السيره الوجوه الاتيه ليس السيره سيره تعبدية بل لعل وجه سيره المتشرعه جاريه قبول قول مدعى الفقر ناشئه من هذه الوجوه .

الوجه الثالث : ان مدعى شىء اذا لم يكن له معارض فهو حجه وتسمع دعواه ويدل على ذلك صحيحه متصور ابن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت عشره كانوا جلوسا وفى وسطهم كيس وفيه عشره الالف درهم وسأل بعضهم الكم هذا الكيس فقال كلهم لا وقال واحد منهم انه لى فمن هذا قال ع : للذى ادعاه) فهذه الصحيحه تدل بوضوح ان من يدعى ان الكيس له ولا معارض لدعواه فان الباقيين نفوا ان الكيس لهم فدعواه حجه حيث لا معارض لها فالصحيحه تدل على كبرى كليه وهى ان دعوى المدعى اذا لم يكن لها معارض فهى حجه ومسموعه فان هذه الروايه تدل على ان الكيس لمن ادعاه بدون التقيد انه ثقه وكذلك لم يقيد بحصول الوثوق والاطمئنان بقوله سواء كان ثقه او لم يكن ثقه وسواء حصل الوثوق من قوله او لم يحصل، والجواب عن ذلك ان الروايه وان كانت تامه دلالة وسندا الا انه لا يمكن التعدى عن مورد هذه الصحيحه الى سائر الموارد لأمرين :-

ص: ١٢٧

الامر الاول : ان الدعوى فى مورد هذه الصحيحه متعلقه بالمال .

الامر الثانى : ان الحكم فى هذه الصحيحه على خلاف القاعده فان مقتضى القاعده ان خبر غير الثقه لا تكون مسموعه وهذه الصحيحه تدل على ان دعوى غير الثقه مسموعه وحجه فهذه الصحيحه موردها على خلاف القاعده .



فمن اجل هذين الامرين لا- يمكن التعدي عن مورد الصحيحه الى سائر الموارد كدعوى الفقر او الغنى او ما شاكل ذلك الا بقرينه ولا قرينه فى المقام لا فى نفس هذه الصحيحه ولا من الخارج .

الوجه الرابع : روايه عن عبد الرحمان العرزمى، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: جاء إلى الحسن والحسين عليهما السلام وهما جالسان على الصفا فسألتهما فقالا: (إن الصدقه لا تحل إلا فى دين موجع، أو غرم مفتح، أو فقر مدقع، ففكيف شىء من هذا؟ قال: نعم فأعطياه) (١) فهذه الروايه واضحه الدلاله على ان دعوى المدعى اذا لم يكن لها معارض فهو حجه، ولكن ايضا لا يمكن الاستدلال بهذه الروايه لانها ضعيفه السند ومع الاغماض عن ذلك الا انه لا يمكن التعدي من موردها الى سائر الموارد فان هذه الروايه تدل على ان قول غير الثقه حجه وهو على خلاف القاعده، وايضا مع الاغماض عن ذلك فهى قضيه فى واقعه ولا اطلاق لها ولعل الامام الحسن والامام الحسين عليهم السلام حصل لهم الوثوق من حاله مضافا الى ان الاعطاء فعل وهو مجمل ولا اطلاق له ولا يمكن الاستدلال على ذلك .

الوجه الخامس : ان اخبار كل احد عن حاله وشؤونه كالفقر والغنى والصحه والمرض او فى النساء هل انها فى العده او خارجه او ان لها زوج او ليس لها زوج او هى فى الحيض او فى الاستحاضه هذه الاخبار حجه اذ لم يكن الاطلاع اليها غالبا الا من طريق اخبارها وتدل على ذلك جمله من الروايات منها صحيحه ميسر قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ألقى المرأه بالفلاه التى ليس فيها أحد فأقول لها: لك زوج؟ فتقول: لا، فأتروجهما؟ قال: نعم، هى المصدقه على نفسها) (٢) وهذه الصحيحه تدل على كبرى كليه على ان الاخبار عن شىء لا يمكن الاطلاع عليه غالبا الا من طريق اخبار نفس الشخص واخباره حجه وهو مصدق، والجواب عن ذلك اولا ان الفقر والغنى ليس من الامر التى لا يمكن الاطلاع عليها غالبا الا من طريقهما يمكن الاطلاع على فقر شخص من طرق اخرى او الاطلاع على غنى شخص من طرق اخرى وليس كالحيض او النفاس او انها فى العده او خارجه، وثانيا انه لا يمكن التعدي عن مورد هذه الصحيحه الى سائر الامور بل ان موردها فى المرأه واخبارها حجه بمقتضى هذه الصحيحه والتعدي عن هذا المورد بحاجه الى قرينه ولا قرينه على ذلك لا فى نفس هذه الروايه ولا من الخارج .

ص: ١٢٨

- ١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٦، ص ١٤٥، أبواب المستحقين للزكاه، باب ١، ح ٦، ط الاسلاميه.
- ٢- الفروع من الكافى، الشيخ الكلينى، ج ٥، ص ٣٩٢، أبواب المستحقين للزكاه، ح ٤، ط الاسلاميه.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان دعوى المرآه بعدم الزوج لها مسموعه بمقتضى صحيحه ميسر قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ألقى المرآه بالفلاه التى ليس فيها أحد فأقول لها: لك زوج؟ فتقول: لا، فأزوجها؟ قال: نعم، هى المصدقه على نفسها) (١) فان هذه الصحيحه تدل بوضوح ان دعوى المرآه بعدم الزوج مسموعه وحجه سواء كانت ثقه او لم تكن ثقه وسواء حصل الوثوق من قولها او لم يحصل .

ولكن الظاهر انها مصدقه على نفسها فى هذا الامر ليس بكل شىء ولم يرد تعليل فى هذه الصحيحه بان ذلك مما لا يطلع عليه احد غالبا الا من طريقها فلو ورد هذا التعليل فى هذه الصحيحه لأمكن التعدى من موردها الى سائر الموارد بل الوارد فى هذه الصحيحه هى مصدقه على نفسها فى هذه القضية .

ولهذا وردت روايه اخرى تدل على ان دعوى المرآه لا تسمع الا اذا كانت ثقه صحيحه حماد عن ابى عبد الله عليه السلام فى رجل طلق امرأته ثلاثا فبانث منه فأراد مراجعتها فقال لها انى اريد مراجعتك فتزوجى زوجا غيرى فقالت له قد تزوجت زوجا غيرك وحللت لك نفسى أصدق قولها ويراجعها وكيف يصنع قال : اذا كانت المرآه ثقه صدقت فى قولها) (٢) فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله على ان دعوى المرآه انما تكون مسموعه اذا كانت ثقه فهذه الصحيحه معارضه مع الصحيحه الاولى الداله على ان دعوى المرآه مسموعه مطلقا ولكن الفرق بينهما وضاح فان دعواها فى الصحيحه الاولى مطابقه للاستصحاب وعدم الزوجيه فلا مانع من ان يكون قولها حجه فى هذا المورد وهى مصدقه فى هذا المورد من جهه ان قولها مطابق للاستصحاب ولو لم تقل بذلك فالاستصحاب لا مانع منه فى المقام .

ص: ١٢٩

١- فروع الكافى، الكلينى، ج٥، ص ٣٩٢، ح ٤.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٢٢، ص ١٣٣، أبواب المستحقين للزكاه، ب ١١، ح ١، ط آل البيت.

واما مورد هذه الروايه دعوى الامر الوجودى فلا يكون مطابق للاستصحاب بل الاستصحاب على خلاف قولها فى هذه الروايه انى تزوجت زوج اخر وحللت نفسى لك فان هذه الدعوى بحاجه الى قرينه فان كانت ثقه فان هذه الدعوى مسموعه والا فلا .

ومن هنا يظهر انه لا-وجه للتفصيل بين ما اذا ادعى الفقر وكانت حالته السابقه الغنى وبين ما اذا كانت حالته السابقه مجهوله ولا ندرى انه غنى او فقير ففى الفرض الاول حكم باستصحاب بقاء الغنى ولا-يكون قول الرجل حجه فان استصحاب بقاء الغنى يجرى وهو حجه، اما فى الفرض الثانى فقوله حجه مطلقا ومما ذكرنا يظهر ان لا وجه لهذا التفصيل فان الوجوه المتقدمه لو تم بعضها فهى مقدمه على الاستصحاب فلا اثر للاستصحاب فى مقابل الوجوه المتقدمه، واما اذا لم تتم الوجوه المتقدمه فلا مانع

من الاستصحاب لبقاء الغنى فى الفرض الاول واما فى الفرض الثانى فهو لا يتم وما ذكره من ان قوله مسموع وحجه اذا كانت حالته السابقه مجهوله و كان الشك فى الوجود النعتى كما اذا علم انه فقير فى زمن وغنى فى زمن اخر ولكن نشك فى تقدم أى الحالات

اما فى الفرض الاول فلا مانع من استصحاب عدم تحقق الفقر واستصحاب عدم تحقق الغنى لكن كلا الاستصحابين لا يجرى فيسقطان من جهه المعارضه للعلم بوجود احدهما، واما فى الفرض الثانى قد تقدم الكلام فيه فان حادثين تاره يكون تاريخ كليهما مجهول واخرى يكون تاريخ احدهما معلوم والاخر مجهول .

ومن هنا يظهر انما ذكره السيد الاستاذ قده على ما جاء فى تقرير بحثه من ان مدعى الفقر بالتحليل قوله مسموع ودعواه مسموعه فان مدعى الفقر بالتحليل يرجع الى استصحاب بقاء الفقر وقد افاد فى وجه ذلك ان الفقر مرجعه الى عدم الغنى وكل فرد من الانسان مسبق بعدم الغنى ولو من حين الولاده فانه من حين الولاده ليس له مال فهو فقير فاذا ادعى الفقر بالتحليل ان الفقر له حاله سابقه ولا مانع من استصحاب بقاءه هكذا مذكور فى تقرير بحثه قده .

ص: ١٣٠

ولكن الظاهر انه لا يمكن المساعدة عليه لان المولود لا يصدق عليه عنوان الفقر فان الفقر امر وجودى وليس هو عدم الغنى فان من احتاج الى مؤونه سنته فهو فقير ومن كان عنده مؤونه السنه فهو غنى ولهذا ان عنوان الفقر لا يصدق على المولود فى اليوم الاول نعم اذا وصل له مال بالإرث او الهديه او الهبه صار غنى، وعلى تقدير تسليم انه حين الولاده فقير ولا شبهه فى زوال هذه الحاله فى طول المده لان كل فرد من البشر بطبيعته الحال فى سنه عنده مؤونها فهو غنى بهذه السنه فزالت حالته السابقه وهى الفقر .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان السيد الاستاذ قد ذكر على ما جاء فى تعليقه من ان مدعى الفقر مسموعه دعواه اما مدعى الغنى لا تكون دعواه مسموعه وقد علل ذلك ان مدعى الفقر بالتحليل يرجع الى استصحاب بقاء الفقر او استصحاب عدم الغنى، وقد ذكر فى وجه ذلك ان الحاله السابقه فى كل انسان هى الفقر ومعنى الفقر هو عدم الغنى ولا اقل من حين ولادته فان المولود لا مال له ولا يكون غنيا فهو فقير فمن اجل ذلك اذا ادعى الفقر بالتحليل يرجع الى استصحاب بقاء الحاله السابقه وهو الفقر وعدم الغنى بينما اذا ادعى الغنى لا يمكن استصحاب بقاءه لانه مسبق بالعدم

ولكن للمناقشه فيه مجال لان الفقر عنوان وجودى وليس عنوان عدمى فكما ان الغنى امر وجودى كذلك الفقر وعلى هذا فلا يصدق عنوان الفقير على الولود مع وجود الام والاب او احدهما، واما دعوا الفقر بعد سنين فلا يمكن الرجوع الى الحاله السابقه وهى الفقر فلو سلمنا ان المولود فقير من حين الولاده اذ لا شبهه فى ان هذا الفقر قد انقضى فى طول هذه الفتره ولو فى سنه واحده فان المكلف لو كان عنده قوت سنه فيكون غنى فتنقضى الحاله السابقه وهى الفقر ومع الاطمئنان والوثوق بالانقضاء فلا يجرى الاستصحاب فان الاطمئنان حجه عقلايه مانعه عن جريان الاستصحاب، فالنتيجه ان ما جاء فى تقرير بحث السيد الاستاذ لا يمكن المساعدة عليه .

ص: ١٣١

ثم ذكر الماتن قد : لو كان له دين على الفقير جاز احتسابه زكاه، سواء كان حيا أو ميتا (١) ، هذا هو المعروف والمشهور بين الاصحاب بل قد ادعى عليه الاجماع وعدم الخلاف فى المسأله فانه يجوز احتساب الدين على الفقير من الزكاه سواء كان الفقير حيا او ميتا ويمكن الاستدلال على ذلك بالآيه الكريمه (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفه قلوبهم وفى الرقاب والغارمين) (٢) فان سياق الآيه المباركه يختلف فان فى صدرها الصدقات ملك للأصناف التى ذكرت اذا اعطى الزكاه لهم فانهم يملكونها، ولكن بدل هذا السياق بسياق اخر بصنف (وفى الرقاب والغارمين) فانه ليس هنا تملك فانه يشتري من الزكاه العبيد ويجعلهم احرار فان الرقاب مصرف للزكاه وكذلك الغارمين يعنى المديونين فان الدين اذا كان على الفقير فيجوز ان يؤدى دينه من الزكاه ولا مانع من ذلك او يحتسب دينه من الزكاه كما اذا فرضنا ان المالك هو الدائن فيجوز له ان يحتسب دينه من زكاه ماله وتبره ذمته .

واما الروايات الداله على جواز دين الفقير من الزكاه او احتسابه منها صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل عارف فاضل توفي وترك عليه ديننا قد ابتلى به لم يكن بمفسد ولا بمسرف ولا معروف بالمسأله هل يقضى عنه من الزكاه الاف والالفان ؟ قال : نعم (٣) فهذه الروايه واضحه الدلاله على جواز سد دين الفقير من الزكاه، نعم يأتي بحث اذا كان دينه فى معصيه .

ص: ١٣٢

---

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص ١٠٦، ط ج.

٢- توبه/سوره ٩، آيه ٦٠.

٣- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص ٢٩٥، أبواب المستحقين للزكاه، ب٤٦، ح١، ط آل البيت.

ومنها موثقه سماعه عن ابى عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يكون له الدين على رجل فقير يريد أن يعطيه من الزكاه ؟ فقال : إن كان الفقير عنده وفاء بما كان عليه من دين من عرض من دار، أو متاع من متاع البيت، أو يعالج عملا يتقلب فيها بوجهه، فهو يرجو أن يأخذ منه ماله عنده من دينه، فلا بأس أن يقاصه بما أراد أن يعطيه من الزكاه، أو يحتسب بها، فان لم يكن عند الفقير وفاء ولا يرجو أن يأخذ منه شيئا فيعطيه من زكاته ولا يقاصه بشيء من الزكاه) (١) فان هذه الموثقه تدل على التفصيل بين ما اذا كان الفقير قادرا على اداء الدين ولو يبيع بعض امتعه بيته وبعض مؤونته كما اذا كان عنده فرس وهو بحاجة له لكن يبيعه من اجل اداء دينه، واما اذا لم يكن قادرا على الوفاء ولم يكن له شيء يبيعه ي مثل ذلك لا تجوز له المقاصه بل يعطى من الزكاه باعتبار الى الدين نظره الى ميسره وبالنسبه للزكاه فيعطى من دون مقاصه، وكيف ما كان فان هذه الموثقه تدل على جواز اعطاء دين الفقير من الزكاه، لكن السيد الاستاذ قد قد حمل الامر بإعطاء الزكاه والنهي عن المقاصه على الاستحباب والنهي على الكراهه

ولكن الظاهر ان هذا بحاجة على قرينه فان الامر ظاهر فى الوجوب والنهي ظاهر على الحرمة ورفع اليد عن هذا الظهور وحمله على الاستحباب بحاجة الى قرينه ولا قرينه فى المقام فلا مانع من الاخذ بظاهر هذه الروايه وانه يجب عليه اعطاء الزكاه ولا تجوز له المقاصه وعليه ان ينظر الى الميسره بمقتضى الآيه الكريمة وهذا دليل على ان الدين سواء كان مثلى او قيمي يجوز ادائه من الزكاه وهذا ينافى ما ذكرناه من انه لا يجوز تبديل الزكاه بجنس اخر الا فى الغلايه الاربعه يجوز تبديل الزكاه بالنقدين فقط وفى زكاه النقدين يجوز تبديل احد النقدين بالأخر واما بجنس اخر فلا يجوز، ولكن مقتضى الآيه الكريمة والروايات جواز اداء الدين من الزكاه سواء كان قيمي ام مثلى فهل تكون الآيه والروايات منافية لتلك الروايات او تكون مقيده لأطلاقها ؟

ص: ١٣٣

---

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٩٦، أبواب المستحقين للزكاه، ب ٤٦، ح ٣، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

تحصل مما ذكرنا انه يجوز اداء دين الفقير من الزكاه كما اذا فرضنا ان زيد مديون لعمر وعند بكر زكاه يجوز له ان يؤدي الزكاه لعمر عن ما يطلبه لزيد ولا- مانع من ذلك وهو القدر المتيقن من الآيه المباركه والروايات، وكذلك يجوز احتسابه من الزكاه كما اذا كان زيد مديون لعمر وعند عمر زكاه فيجوز له ان يحتسب دينه من الزكاه ويسمى ذلك في بعض الكلمات بالتقاص

وقد يفسر التقاص بانه فرض تمليك هذا المقدار لزيد ثم يأخذه بدل عن ما يطلبه من زيد وهو التقاص باعتبار اخذ ملك الفقير عوض عن دينه ولكن يسمى تقاص فرضي واما القصاص الحقيقي لابد من اخذ الوكاه من المدين او من الحاكم الشرعي فيجوز له ان يأخذه بعنوان التقاص الحقيقي، وكيف ما كان فلا شبهه في جواز احتساب الدين من الزكاه واطلاق الآيه والروايات دال على ذلك هذا كله في الحى .

اما في الميت ايضا كذلك فاذا كان الدين على الميت يجوز ادائه من الزكاه فان اطلاق الادله يشمل الزكاه في اداء الدين وكذلك في احتسابه من الزكاه باعتبار ان الغارمين مصرف للزكاه والصرف يشمل الاداء والاحتساب معا فيجوز احتساب الدين من الزكاه بمقدار الدين ولا شبهه في ذلك ويدل على ذلك مضافا الى ما تقدم بعض الروايات منها صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل عارف فاضل توفي وترك عليه ديننا قد ابتلى به لم يكن بمفسد ولا بمسرف ولا معروف بالمسأله هل يقضى عنه من الزكاه الاف والالفان ؟ قال : نعم (١) فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله على جواز اداء دين الميت من الزكاه غايه الامر ان هذه الصحيحه قد قيدت بقيود بان لا يكون الميت مسرفا ولا مفسدا وان يكون من اهل الصلاح ان تكون فيه هذه الصفات والا فلا يحتسب دينه من الزكاه .

ص: ١٣٤

١- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج٩، ص٢٩٥، أبواب المستحقين للزكاه، ب٤٦، ح١، ط ال البيت.

ومنها : صحيحته الاخرى قال سألت ابا الحسن الاول عليه السلام عن دين لى على قوم قد طال حبسه عندهم ولا يقدرين على قضاءه وهم مستوجبون للزكاه هل لى ان ادعه فأحتسبه عليهم من الزكاه ؟ قال : نعم (١) هذه الروايه تشمل الميت ايضا، وكيف ما كان فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله وخاليه عن القيود المتقدمه فلا شبهه في جواز اداء دين الميت من الزكاه او احتسابه منها وكيف في ذلك صحيحه ابن الحجاج واطلاق الآيه المباركه .

واما اذا كان دين الفقير مصروف في المعصيه فهل يجوز ادائه من الزكاه اذا صار فقيرا او مات وليس له تركه تفي بأداء دينه ؟ سوف يأتي الكلام في هذه المسأله في ضمن المسائل الاثنيه .

ثم ذكر الماتن قده : لكن يشترط في الميت ان لا يكون له تركه تفي بدينه (٢) ، وهذا واضح لان الميت لو كانت له تركه تفي

بدينه فهو ليس من افراد الغارمين فلا- يجوز اداء دينه او احتسابه من الزكاه باعتبار ان ما يوازي الدين من التركه يبقى فى ملك الميت ولا ينتقل الى الورثه لان الارث بعد الوصيه والدين كما جاء فى قوله تعالى (من بعد وصيه يوصى بها او دين) (٣) مقدار الدين يبقى فى ملك الميت فاذا كانت تركته وافيه بأداء دينه فهو غنى وليس بغارم اذ المفروض انه ليس على الميت مؤونه وهو بخلاف الحى فانه لو كان عنده مؤونه السنه وعنده دين زائد على مؤونه سنته فهو فقير يجوز اداء دينه من الزكاه او يحتسبها ويدل على ذلك

ص: ١٣٥

- 
- ١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص ٢٩٦، أبواب المستحقين للزكاه، ب٤٦، ح٢، ط آل البيت.
  - ٢- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص ١٠٦، ط ج.
  - ٣- نساء/سوره٤، آيه ١١.



صحيحه زراره قال : قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) : رجل حلت الزكاه ومات أبوه وعليه دين، أيؤدى زكاته فى دين أبيه وللأبن مال كثير ؟ فقال : إن كان أبوه أورثه مالا ثم ظهر عليه دين لم يعلم به يومئذ فيقضيه عنه، قضاء من جميع الميراث ولم يقضه من زكاته، وإن لم يكن أورثه مالا لم يكن أحق بزكاته من دين أبيه، فإذا أداها فى دين أبيه على هذه الحال أجزأت عنه) (١) فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله ان كانت للميت تركه توفى دينه فلا يجوز صرفها من الزكاه وان لم تكن له تركه تفى فلا مانع من اداء دينه من الزكاه .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

تحصل مما ذكرنا ان الميت اذا كانت له تركه تفى بديونه فهو غنى لا- يجوز دفعها من الزكاه او احتسابها لانه ليس من افراد الغارمين هو ليس فقير وليس عليه مؤونه نفسه وعياله فان مقدار الدين من الارث لا- ينتقل الى الورثه ويبقى فى ملك الميت ولهذا يجب الاداء من التركة ولا يجوز من الزكاه وهو واضح .

ثم ذكر الماتن قده : نعم لو كان له تركه لكن لا يمكن الاستيفاء منها لامتناع الورثه أو غيرهم فالظاهر الجواز (٢) [١]، فاذا كان عنده تركه تفى ولكن الورثه مانعه عن ذلك اما عامدا عالما او جاهلا بالدين فعلى كلا التقديرين يجوز ان يؤدى دينه من الزكاه فان التركة اذا كانت مانعه عن التصرف فلا اثر لها فانه لا يمكن لوصى الميت ان يتصرف فيها فيجوز ان يؤدى دين الميت من الزكاه او يحتسبه وهذا نظير ما لو تلفت التركة او سرقت او ما شاكل ذلك فان فى هذا الفرض لا شبهه فى جواز اداء الدين من الزكاه .

ص: ١٣٦

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص ٢٥٠، أبواب المستحقين للزكاه، ب١٨، ح١، ط آل البيت.

٢- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص ١٠٦، ط ج.

واما صحيحه محمد ابن مسلم المتقدمه فلا تشمل صورته امتناع الورثه عند اداء الدين من التركة لان الصحيحه منصرفه عن هذه الصوره وظاهره فى ان الورثه فى مقام اداء الدين فان كان ما تركه وافى بدينه واورثه للورثه ثم علم ان عليه دين قضاء من حصه جميع الورثه واداء الدين لا- ينتقل الى الورثه ويبقى فى ملك الميت فصحيحه محمد ابن مسلم لا اطلاق لها ولا يشمل هذه الصوره .

ثم ذكر الماتن قده : لا يجب اعلام الفقير بان المدفوع اليه زكاه بل لو كان ممن يترفع ويدخله الحياء منها وهو مستحق يستحب ان يدفعه اليه على وجه الصله ظاهرا والزكاه واقعا، وقد استدلل على ذلك بوجوه :-

الوجه الاول : الاجماع من الاصحاب على جواز دفع الزكاه بعنوان الهديه او الهبه او صله الرحم او ما شاكل ذلك وان كان فى

الواقع زكاه اذا كان الشخص يستحي ان يأخذ بعنوان الزكاه ويرى ان اخذه بعنوان الزكاه مهانه له لمكانته الاجتماعيه عند الناس فيجوز ان يدفع الزكاه على وجه الهديه او صلته الرحم ظاهرا وان كان واقعا زكاه، وهذا الاجماع ظاهر من الاصحاب وهو حجه ولكن تقدم ان مثل هذا الاجماع لا يمكن المساعده عليه فان الاجماع في نفسه لا يكون حجه الا اذا وصل اليها من زمن الائمة عليهم السلام طبقه بعد طبقه ويد بيد ولا يمكن احراز ذلك في اجماع القدماء فضلا عن المتأخرين وبدون احراز ذلك فلا يكون الاجماع حجه .

الوجه الثاني : اطلاقات الادله من الآيات المباركه والروايات التي تدل على دفع الزكاه الى الفقير فانه لم يرد من هذه الادله ان يدفع بعنوان انه زكاه سواء كان بعنوان الزكاه او الصلته او الهديه اطلاق الادله تشمل الجميع فلا- مانع من التمسك بهذه الاطلاقات وجواز دفع الزكاه بعنوان الصلته او الهديه ظاهرا وان كان زكاه واقعا .

ص: ١٣٧

الوجه الثالث : صحيحه ابى بصير وهى ناصه فى ذلك قال قلت لأبى جعفر عليه السلام الرجل من اصحابنا يستحى ان يأخذ من الزكاه واعطيه من الزكاه ولا اسمى من الزكاه فقال : اعطه ولا تسم له ولا تذلل المؤمن) (١) فهذه الصحيحه ناصه فى جواز اعطاء الزكاه بعنوان اخر لا- بعنوان الزكاه اذا كانت الزكاه فيها اهانه له، ولكن قد يقال كما قيل ان هذه الصحيحه معارضه بصحيحه محمد ابن مسلم قال : قلت لأبى جعفر عليه السلام الرجل يكون محتاجا فيبعث إليه بالصدقه فلا يقبلها على وجه الصدقه يأخذه من ذلك ذمام واستحياء وانقباض، فنعطئها إياه على غير ذلك الوجه وهى منا صدقه ؟ فقال : لا، إذا كانت زكاه فله أن يقبلها، فإن لم يقبلها على وجه الزكاه فلا تعطئها إياه) (٢) فان هذه الصحيحه تدل على عدم جواز اعطاء الزكاه بعنوان اخر وفى ذيل هذا الحديث قد ورد فى باب اخر (ما ينبغى ان يستحى مما فرض الله انما هى فريضه الله له فلا يستحى منها) (٣) ذكر السيد الاستاذ قده على ما جاء فى تقرير بحثه ان هذه الجملة غير قابله للتصديق وعلل ذلك بان الزكاه فريضه على المالك وعلى الدافع وكونها فريضه على المالك لا يستلزم استحياء الفقير او عدم مهائته وذلكه، فقوله عليه السلام ما ينبغى له ان يستحى انها فريضه الله له أى للفقير فان هذه الجملة غير قابله للتصديق فلا بد من رد علمها الى اهله باعتبار ان الفقير ذو شأن بين الناس واخذ الزكاه فيها مهائنه له ولهذا يستحى ولهذا تكون الزكاه محرمة على بنى هاشم من جهة انها اوساخ الاموال .

ص: ١٣٨

- ١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص٣١٥، أبواب المستحقين للزكاه، ب٥٨، ح١، ط آل البيت.
- ٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص٣١٥، أبواب المستحقين للزكاه، ب٥٨، ح٢، ط آل البيت.
- ٣- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص٣١٣، أبواب المستحقين للزكاه، ب٥٧، ح١، ط آل البيت.

الظاهر ان الامر ليس كذلك فان ما ورد في هذا الذيل لا ينبغي للفقير ان يستحي ان يأخذ الزكاه لان الله جعل الفقراء شركاء مع الاغنياء والفقير يأخذ حصته من المالك فلا يستحي فلذا الوارد ما ينبغي ولم يرد يجب عليه ان لا يستحي، نعم لو كان الوارد بصيغه الورود فهو غير قابل للتصديق، واما كون الزكاه اوساخ الاموال يعنى ان الزكاه امر زائد على اموال الناس فهو ملك لغيره وهو الفقير وليس معنى الاوساخ الوسخ المتعارف بل المراد الزائد، واما حرمه الزكاه على بنى هاشم لمصلحه لا نعرفها مع ان زكاه بنى هاشم على بنى هاشم لا مانع منه .

واما الجملة الاولى التى تدل على انه لا يعطى الزكاه اذا لم يقبلها بعنوان الزكاه فهل يمكن الجمع بين صحيحه محمد ابن مسلم التى هي ناهيه عن اعطاء الزكاه بعنوان اخر وبين صحيحه ابى بصير وهل بينهما معارضه ولا يمكن الجمع الدلالى العرفى بينهما؟

الظاهر امكان الجمع الدلالى العرفى فان صحيحه محمد ابن مسلم ظاهره فى حرمه الاعطاء بعنوان اخر واما صحيحه ابى بصير ناصه بالجواز ومن الواضح انه لا بد من رفع اليد عن الدليل بدليل اخر فانه من احد موارد الجمع الدلالى العرفى حمل الظاهر على النص او حمل الظاهر على الاظهر فلا تصل النوبه الى المعارضه يعنى ان المعارضه غير مستقره بينهما ولا تسرى من مرحله الدلاله الى مرحله السند لكى تكون المعارضه مستقره، ومع الجمع الدلالى العرفى بينهما ترتفع المعارضه بحمل الظاهر على النص، فالنتيجه جواز اعطاء الزكاه بعنوان اخر اذا كان عنوان الزكاه هتك للفقير ومذله .

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

الى هنا قد تبين انه يجوز دفع الزكاه الى الفقير بعنوان اخر ظاهرا وان كان الدافع نوى في قلبه الزكاه ولا مانع من ذلك وتدل على ذلك بالنص صحيحه ابى بصير فانها ناصه في جواز ذلك، واما صحيحه محمد ابن مسلم فانها ظاهره في المنع فاذا لم يقبل الفقير بعنوان الفقير فلا تعطيه وهى ظاهره في المنع وذكرنا ان مقتضى الجمع الدلالى العرفى بينهما حمل الظاهر على النص، واما حمل صحيحه محمد ابن مسلم ان الاصحاب قد اعرضوا عنها وانها مهجوره فلا يمكن ان تعارض ابى بصير، وذكرنا غير مره انه موجود في تقرير بحث الاستاذ قده من ان صحيحه محمد ابن مسلم مهجوره ولا بد من طرحها .

وهذا الموجود في تقرير بحث الاستاذ خلاف مسلكه في باب الاصول فانه قده لا يرى قيمه لأعراض الاصحاب وعدم عمل الاصحاب بروايه صحيحه او اعراض المشهور عن الروايه الصحيحه لا يوجب سقوطها عن الحجيه وخروجها عن دليل الحجيه كما ان علم المشهور بروايه ضعيفه لا يوجب دخولها في دليل الحجيه لان عمل الاصحاب في نفسه حجه فكيف يكون مصحح لروايه او موجب لسقوط روايه اذا كانت مشهوره والشهره تاره في العمل وتاره في الروايه والشهره الروايه مساوقه للتواتر، واما شهره العمل فهى لا تكون حجه فان الاجماع لا يكون حجه فضلا عن عمل المشهور فلا يمكن طرح هذه الصحيحه من جهه ان المشهور اعرضوا عنها فلا بد من طرحها من جهه انها معارضه مع صحيحه ابى بصير وحيث ان الجمع العرفى بينهما ممكن فلا تسرى هذه المعارضه من مرحله الدلاله الى مرحله السند .

ص: ١٤٠

ثم ذكر الماتن قده : بل لو اقتضت المصلحه التصريح بها كذبا جاز، ففي الجواز اشكال بل منع مطلقا فان المصلحه تاره تقتضى احترام المؤمن وعدم اذلاله يدفع الزكاه اليه بعنوان اخر ومن الواضح ان هذه المصلحه لا يمكن ان تترحم مفسده الكذب فانه من المعاصى الكبيره وحرمة حرمه شديده وتترتب عليه مفسد دنويه توجب الاضرار بالمجتمع وهو محرم بحرمة شديده ولهذا ورده اللعنه على الكذابين في الآيات والروايات، اما اذا كانت مصلحه حفظ ماء وجه المؤمن كما لو كانت دفع الزكاه بعنوانها تستوجب الهتك له فان هذه المصلحه ملزمه فتقع المزاحه بين مفسده اهانه المؤمن ومفسده الكذب فلا بد من الرجوع الى مرجحات باب المزاحه ولا شبهه في ان مفسده الكذب اقوى واهم من مفسده اهانه المؤمن فلا بد من تقديم مفسده الكذب على مفسده اهانه المؤمن ولا يجوز له الكذب لأجل ان لا يهين المؤمن فيكون الكذب على كل حال لا يجوز والذي ذكره المصنف لا يمكن المساعده عليه بهذا التصريح .

ثم قيد ذلك اذا لم يقصد القابض عنوان اخر غير الزكاه بل قصد عنوان التملك فقط، هذا الذى افاده المالك ايضا غريب فانه اذا جاز الكذب وصرح الدافع والمالك بعنوان اخر كذبا فان لم يقصد القابض عنوان اخر فكيف يمكن الجمع بينهما فاذا صرح الدافع ان المدفوع هديه فكيف يمكن ان لا يقصد القابض عنوان اخر فلا يمكن الجمع بينهما لانه من الجمع بين المتناقضين

فان قصد عنوان الزكاه مهم فى الدافع والقابض فان الدافع اذا دفع الزكاه لابد ان يكون بعنوان الزكاه باعتبار انه ملزم بدفع الزكاه الى الفقير ولا يجب على الفقير ان يقبض بعنوان الزكاه فلا شبهه فى انه مجزى لان قصد القابض الزكاه غير معتبر لان المعتبر ان يكون القابض والدافع ناوى الزكاه ويدفعنا بنيتها اما القابض وهو الفقير فلا يجب عليه ان يقبض بعنوان الزكاه، فما ذكره الماتن قده اذا لم يقصد القابض عنوان اخر غير الزكاه فلا يرجع الى معنى محصل هذا

ص: ١٤١

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : لو دفع الزكاه باعتقاد الفقر فبان كون القابض غنيا فإن كانت العين باقيه ارتجاعها وكذا مع تلفها إذا كان القابض عالما بكونها زكاه وإن كان جاهلا بحرمتها للغنى، بخلاف ما إذا كان جاهلا بكونها زكاه فإنه لا ضمان عليه (1) [١]، ذكر في هذه المسأله عدّه فروع :-

الفرع الاول : وهو فيما اذا كانت العين الزكويه باقيه عند الغنى فتاره يدفع العين الزكويه لغنى باعتقاد انه فقير بعد افرازها وبعد تعيينها وبعد ذلك دفع المفرز الى الغنى باعتقاد انه فقير، واخرى يخرج الزكاه بنيه انها زكاه وليس دفعها مسبقا بالإفراز وبالتعيين بل يدفعها الى الغنى باعتقاده انه فقير

اما الفرض الاول فلا شبهه فى انه يجب على الدافع والمالك ارجاع العين لان الواجب على المالك اوصول الزكاه الى مستحقيها وهو الفقير والمفروض انه لم يعطى الزكاه الى الفقير ولم يوصلها اليه بل وضعها تحت يد الغنى ولهذا يجب عليه ارجاعها وايصالها الى مستحقيها، ففى هذا الفرض لا- شبهه فى وجوب ارجاع العين، واما فى الفرض الثانى وهو اخراج الزكاه من المال المشترك بين المالك والفقير وغير مسبق بالإفراز والعزل ما فى الصوره الاولى المالك ينوى اخراج الزكاه من المال المشترك ويدفع المشترك الى الغنى باعتقاد انه فقير ففى هذا الفرض هل يجب عليه ارجاعها من يد الغنى وارسالها الى الفقير او لا يجب ؟ فيه قولان

فذهب جماعه منهم المحقق الهمداني قده انه لا يجب ارجاعها لان الزكاه لم تتعين بالإخراج بدون سبق الافراز والعزل بمجرد اخراج الزكاه من المال المشترك لم يتعين المخرج للزكاه ولم يتصف بالوصف العنوانى وهو عنوان الزكاه فهو مخير بين ارجاعه وعدم ارجاعه لانه ماله .

ص: ١٤٢

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص١٠٧، ط ج.

ولكن هذا القول لا- يمكن المساعدة عليه والوجه فى ذلك واضح فان ولا-يه الزكاه للمالك هل له اخراج الزكاه وعزلها كل ذلك بيد المالك فاذا نوى المالك اخراج الزكاه بنفسه الاخراج يتعين الزكاه فى المخرج فلا يلزم ان يكون الاخراج مسبقا بالإفراز ومسبقا بالعزل اذا لا- تتعين الزكاه بالإفراز والعزل، انما بنفسه الاخراج تتعين الزكاه فى المخرج وهو يتصف بوصف الزكاه وهذا مما لا شبهه فيه فانه اذا نوى اخراج الزكاه من المال المشترك فالمخرج زكاه وليس ماله فالمدفوع زكاه والمخرج زكاه قبل قبض الفقير لا ان وصف الزكاه يعرض عليه بعد القبض فانه غير معقول فان المدفوع اذا لم يكن متصفا بعنوان الزكاه قبل القبض ومن حين الاخراج فلا يعقل اتصافه بالزكاه بعد القبض فانه لا مبرر له ولا موجب لهذا الاتصاف

وعلى هذا فلا فرق بين ان يكون افراز الزكاه وعزلها قبل الدفع او مقرانا للدفع فلا فرق من هذه الناحيه، فانه اذا نوى اخراج الزكاه من المال المشترك فبمجرد الاخراج يتعين المخرج بالزكاه ويدفع الى الفقير، فما ذكره المحقق الهمداني قده وغيره لا يمكن المساعدة عليه والصحيح ما ذكره السيد الاستاذ قده على ما جاء فى تقرير بحثه .

الفرع الثانى : وهو ما اذا تلفت العين الزكويه عند الغنى ولا شبهه فى ان المالك لا يضمن اذا عمل بوظيفته يعنى اذا دفع الزكاه الى الغنى باعتقاد انه فقير بدون تقصر ولا تفريط بان فحص عن الفقير بالمقدار المتعارف وحص له الوثوق والاطمئنان بانه فقير ودفع الزكاه اليه ثم تبين انه غنى وتلفت بيده فلا يمن لان يده يد امانه الا اذا كان عن تقصير بالفحص وتساهل فى الفحص فهو ضامن لان الامين يضمن مع التفريط والتقصير

ص: ١٤٣



ولا- فرق فى ذلك بين ان يكون القابض عالما بان ما عنده زكاه وان كان جاهلا بحرمه الزكاه على الغنى لكنه عالم بان هذه العين الموجوده عنده زكاه او يكون جاهلا- بذلك ولا- شبهه فى ان القابض ضامن للعين الزكويه اذا كان عالما بانها زكاه بمقتضى قاعده اليد فان يده يد ضمان، والجهل بحرمه الزكاه على الغنى لا يمنع عن الضمان والجهل عن قصور يمنع عن الاثم والعقاب ولا يمنع من الضمان وليس له الرجوع الى المالك بقاعده الغرور لان هذه القاعده لا تشمل المقام، فمن اجل ذلك اذا علم انها زكاه فليس له ان يرجع الى المالك فهو ضامن للمثل او القيمه، الا انه فى صوره الجهل له ان يرجع الى المالك واعطائه الضمان منه لقاعده الغرور فان المغرور يرجع الى من غره واما المالك فانه اذا لم يقصر فلا يضمن، ولكن ذكر السيد الاستاذ قد مضافا الى ذلك فان يده يد امانه فان المالك امين وهو لا يضمن الا بالتقصير والتفريط واذا لم يقصر ولم يفرط فلا يضمن .

وذكر وجهها اخر لذلك وهو ان ما ذكرناه لحد الان من ان الفقير مالك للزكاه مبنى على المسامحه ولا دليل على ان الفقير مالك للزكاه وما ورد فى الروايات من الله تبارك وتعالى اشرك الفقراء فى اموال الاغنياء فهو ضرب من المسامحه لا انهما شركاء حقيقتا والفقير ليس مالك بل هو مصرف للزكاه والزكاه ضريبه مجعوله من قبل الله تعالى فى اموال الاغنياء كالضرائب المجعوله من قبل السلطان وحكام الجور، فاذا صرف مالك الزكاه على الفقير ولم يكن مقصرا فى هذا الصرف فهو ليس بضامن لانه صرف مال الزكاه فى مصرفه فبطبيعته الحال لا يكون ضامنا اذا لم يكن مقصرا

وهذا الوجه المذكور فى تقرير بحثه غريب جدا اذ لا شبهه فى ان الفقير مالك والروايات الكثيره الوارده فى زكاه الغلاه العشر ونصف العشر ظاهره فى ان الفقير شريك مع المالك فى عشر المال او نصف العشر وان المال مشترك بنحو الاشاعه ونفس الآيه المباركه تدل على ذلك (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفه قلوبهم وفى الرقاب والغارمين) (1) فان اختلاف النفقات فى الروايات يدل على ان الفقراء مالك للزكاه وليس مصرف والرقاب مصرف للزكاه والغارمين مصرف ولهذا تغير سياق الآيه المباركه وفى الرقاب والغارمين بنفس الآيه تدل على الملك وما ذكره قده فى تقرير بحثه لا يمكن المساعده عليه .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

كان كلامنا فى ما اذا كانت العين الزكويه فى يد القابض، والكلام تاره يقع فى ضمان الدافع وهو المالك واخرى فى ضمان القابض، اما الدافع فقد ذكر السيد الاستاذ قده انه لا يضمن الا بالتقصير او التفريط فانه امين والامين لا يضمن الا بالتقصير والتفريط فاذا فحص واجتهد وتأكد وحصل له الوثوق والاطمئنان انه فقير ثم تبين انه غنى وليس فقر فهو معذور وليس عليه ضمان ولا يجب عليه اعطاء الزكاه مره اخرى وهذا الوجه واضح .

وذكر الوجه الثانى ان الزكاه ليست ملك للفقير واطلاق الملك مبنى على ضرب من المسامحه كذلك ما ورد فى الروايات من ان الله تعالى اشرك الفقراء فى اموال الاغنياء ايضا مبنى على ضرب من المسامحه والزكاه ضريبه مجعوله من قبل الله تعالى على الاغنياء فاذا صرف الدافع الزكاه فى مصرفها بأذن الله تعالى ومن دون قصور فلا شبهه فى عدم الضمان، هذا اذى افاده السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه لا يمكن المساعده عليه اذ لا شبهه فى ان الفقير مالك غايه الامر ان المالك هو طبعى الفقير وليس كل فرد فردا ولا- شبهه فى ان الاصناف الثلاثه الفقراء والعاملين عليها والمؤلفه قلوبهم الزكاه ملك لهم والآيه المباركه واضحه الدلاله على ذلك غايه الامر لا يجب البسط على الاصناف بالسويه فيمكن ان يصرف الزكاه فى صنف دون صنف اخر كما لا يجب بسط الزكاه على افراد صنف واحد فيمكن ان يعطى الزكاه لفقير دون اخر وهذا ثابت بالدليل ولا شبهه فى ذلك فما ذكره السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه من ان الفقير مصرف كالرقاب والغارمين وليس مالكا لا يمكن المساعده عليه .

ص: ١٤٥

١- قران، سوره التوبه، ايه ٦٠.

واما القابض فهل هو ضامن اذا اتلف الزكاه او تلفت تحت يده فتاره يكون القابض عالما بانها زكاه ولكنه جاهل انه لا يجوز للغنى التصرف فيها واعتقد ان تصرف الغنى فيها جائز ففى هذا الفرض لا شبهه فى الضمان فانه اذا اتلفها فضمانه ضمان من اتلف مال الغير فهو له ضامن بالمثل اذا كان مثليا وبالقيمه اذا كان قيميا واما اذا تلفت تحت يده بدون اتلافه فهو ضامن لانه ليس

امين ويده ليس يد لأمين حتى لا يكون ضامن الا بالتقصير والتفريط بل يده يد ضمان ولهذا يضمن من جهة قاعده اليد، ولكن هل يجوز له الرجوع الى الدافع من باب انه مغرور لقاعده المغرور يرجع الى من غره باعتبار انه معتقد بجواز تصرفه فيها فلا محال يكون مغرورا من قبل المالك والدافع فان الدافع قد سلطه على التصرف فيها ويجعلها تحت تصرفه وسلطانه، فيصدق عليه مغرور من قبل الدافع والمغرور يرجع الى الغار فهو ضامن للمثل او القيمه فيرجع في الضمان الى الدافع ويأخذ منه الضمان من المثل او القيمه .

واخرى لا يكون القابض عالما بانها زكاه سواء كان عالما بحرمة تصرف الغنى بالزكاه او جاهلا ففي مثل ذلك يكون ضامن فان الجهل لا يمنع من الضمان فهل يرجع في خسارته الى الدافع باعتبار انه مغرور فهو يعتقد ان هذا المال هبه او هديه او صلته ففي مثل ذلك هو تصرف فيه فهو مغرور من قبل الدافع فيرجع في خسارته الى الدافع لان المغرور يرجع الى من غره بقاعده الغرور وهي ثابته ببناء العقلاء ففي هذا الفرض ايضا يرجع القابض الى الدافع ويأخذ الضمان منه من المثل او القيمه .

ص: ١٤٦

الفرع الثالث : انه لا يمكن ارجاع العين من القابض او تلفت مع ضمان القابض او عدم ضمانه ولا يتمكن الدافع من اخذ العوض من القابض، ذكر الماتن قده ان عليه الضمان أى على الدافع ويجب عليه ان يدفع الزكاه مره ثانيه فما ذكره قده من الضمان لا يمكن المساعدة عليه لان الدافع مالم يقصر ولم يفرط فلا ضمان عليه لانه امين والامين ليس ضامنا الا مع التفريط فى مال الامانه واما اذا لم يصدر منه تقصير او تفريط بالنسبه الى الامانه فلا يكون ضامنا فما ذكره الماتن من ان عليه ضمان فلا وجه له .

الفرع الرابع : ما ذكره قده من الدافع اذا كان مجتهدا او مأذون فلا ضمان عليه والامر واضح لان المجتهد امين والمأذون من قبله طالما لم يفرط فى حفظ الامانه ولم يصدر منه تقصير فى حفظ الامانه فلا ضمان عليه، هذا كله بحسب مقتضى القاعده واما بالنظر الى النصوص فهل هى ايضا داله على طبق القاعده ام لا ؟

### كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

كان كلامنا فى ما اذا دفع الزكاه الى غنى باعتقاد انه فقير، فقد ذكرنا ان الدافع اذا فحص وتأكد فلا يكون ضامنا لانه امين ولا يضمن الا مع التفريط والتقصير فاذا لم يقصر فلا يكون ضامنا واما القابض فهو ضامن سواء كان جاهلا بان المدفوع زكاه او عالم لقاعده اليد، ذوكرنا انه على كلا التقديرين له ان يرجع الى الدافع بقاعده الغرور والمغرور يرجع الى من غره وهو الدافع وباعتبار انه وضعه تحت تصرفه وهو يعتقد ان تصرفه بهذا المال جائز وان كان عالما انه زكاه ولكن يعتقد بجواز تصرفه فيه، فاذا تصرف وتلف فهو ان كان ضامنا لكنه يرجع الى الدافع ويطلب خسارته منه .

ص: ١٤٧

وهل يمكن تطبيق ذلك على الروايات وهل هى داله على ذلك ونذكر بعض هذه الروايات، منها صحيحه زراره عن ابى عبد الله عليه السلام (فى حديث) قال: قلت له رجل عارف أذى زكاته إلى غير أهلها زمانا، هل عليه أن يؤديها ثانية إلى أهلها إذا علمهم؟ قال: نعم، قال: قلت: فإن لم يعرف لها أهلا فلم يؤديها أو لم يعلم أنها عليه فعلم بعد ذلك؟ قال: يؤديها إلى أهلها لما مضى قال: قلت له: فإنه لم يعلم أهلها فدفعها إلى من ليس هولها بأهل، قد كان طلب واجتهد ثم علم بعد ذلك سوء ما صنع، قال: ليس عليه أن يؤديها مره أخرى (١) فهذه الصحيحه واضحه الدلاله على انه لو فحص واجتهد واداهها الى غير اهلها فلا يكون ضامن ولكن ذكر السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه ان المراد من غير اهلها غير الامامى وهو المراد وليس الغنى، وهذا الذى افاده قده لا يمكن المساعدة عليه فان الرجل العارف فى صدر الحديث وان كان ظاهرا فى الامامى اما تبديل ذلك بغير الاهل ولم يقل انه دفع الزكاه الى غير العارف انما قال دفع الزكاه الى غير اهلها وهى ظاهرا فى الغنى اذ ليس فقير او لأقل غير اهلها الجامع بين غير العارف وغير الغنى وتخصيصه بخصوص غير العارف بحاجه الى قرينه ولا توجد فى الروايه على ذلك فمن هذه الناحيه مناقشته فى الدلاله والظاهر ان هذه المناقشه غير وارده فلا بئس بدلاله هذه الروايه

ص: ١٤٨

١- وسائل الشيعة، الحر العاملي، ج٦، ص١٤٧، ابواب الزكاة، ب٢، ح١، ط الاسلاميه.

ومنها صحيحته الاخرى وهي نظريه للروايه المتقدمه ولا فرق بينهما نعم هنا روايه مرسله وهي مرسله ابن ابي عمير فانها تدل بوضوح ان اعطاء الزكاه للغنى اذا كان بعد الاجتهاد والفحص فلا- يكون المالك والدافع ضامنا اما اذا كان قبل الاجتهاد والفحص فهو ضامن هذه الرسله واضحه الدلاله لكن الروايه ضعيفه من جهه الارسال، ودعوا ان المرسل اذا كان ابن عمير فمراسيله كالمسند وتكون حجه هذه الدعوه غير ثابتة اولا، وثانيا ان المرسل فى هذه الروايه هو الحسين ابن عثمان لا ابن عمير، وكيف ما كان فان هذه الروايه وان كانت تامه دلالتا لكنها ضعيفه سندا

ثم ذكر الماتن قده : اذا دفع الزكاه الى غنى جاهلا او متعمدا استرجعها اذا كانت العين باقيه او بدلها (١) [٢]، واما اذا لم يتمكن من استرجاعها فعليه ان يؤدى الزكاه مره ثانيه، هذه المسأله نظير المسأله المتقدمه فان المالك وهو الدافع لا يكون ضامنا اذا كان دفعها مستندا الى اجتهاده وفحصه وتأكده فلا يكون ضامنا، نعم اذا كان دفعها الى الغنى وهو يعلم انه غنى غير مستحق للزكاه فلا شبهه فى ضمان الدافع اذ ليس له ولايه على دفع الزكاه الى الغنى فان المالك انما له ولايه على دفع الزكاه الى فقير وليس له ولايه على دفع الزكاه الى الغنى فلا شبهه فى ضمانه انه ضامن اذا كان متعمدا اما اذا كان جاهلا وكان دفعه الى الغنى من جهه جهله بعد تأكده وفحصه واجتهاده ثم تبين انه غنى فلا- شبهه فى انه لا يضمن لانه لم يقصر والامين انما يضمن اذا كان دفع الزكاه مع التفريط فاذا لم يقصر فى ذلك فلا ضمان عليه .

ص: ١٤٩

---

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص١٠٨، ط ج.

واما القابض فقد ظهر مما تقدم انه ضامن سواء علم بان المدفوع اليه زكاه ام لم يعلم وفي صورته العلم اذا كان جاهلا بحرمة تصرف الغنى في الزكاه ففي كلتا صورتين فهو ضامن بضمان اليد وفي كلتا صورتين يرجع الى المالك بقاعده الغرور فان المغرور يرجع الى من غره .

ثم ذكر لا- فرق بين ان تكون الزكاه معزوله او غير معزوله كما تقدم انه لا فرق بينهما فان الزكاه اذا لم تكن معزوله بمجرد اخذ الزكاه بنيه ان المأخوذ زكاه تحقق العزل، وايضا ذكر انه لا فرق بين ان المعطى كافرا او فاسقا بناء على ان الفسق مانع فهو يعتقد انه فقير عادل ثم تبين انه فاسق او اعتقد انه مسلم فقير ثم تبين انه كافر فلا فرق في كلتا صورتين القابض ضامن .

ثم ذكر الماتن قده : اذا دفع الزكاه الى فقير بعنوان انه عادل ثم تبين انه فاسق او دفع الزكاه بعنوان انه زيد ثم تبين انه عمر، ذكر انه صحيح اذا لم يكن دفع الزكاه على وجه التقييد بل هو من باب الاجتباة في التطبيق والداعى، فلا شبهه انه اذا كان من باب الاجتباة في التطبيق فهو صحيح اذا كان كلا الفردين مستحق فهو تخيل انه زيد ثم تبين انه عمر فكان الاجتباة في الداعى او في التطبيق، اما اذا كان على وجه التقييد فقد ذكر انه غير صحيح فان معنى التقييد هو التضييق وهذا لا يتصور الا في الكلى، اما الجزئى الحقيقى فهو غير قابل للتقييد فاذا اعطى زيد فان زيد غير قابل للتقييد فقد ذكر الماتن انه غير صحيح او اذا اعطى عمرا مقيدا بانه عمر فلا معنى للتقييد فان الجزئى الحقيقى غير قابل للتضييق فما ذكره الماتن قده غير تام .

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : إذا دفع الزكاه باعتقاد أنه عادل فبان فقيراً فاسقاً، أو باعتقاد أنه عالم فبان جاهلاً، أو زيد فبان عمرواً، أو نحو ذلك صح وأجزأ إذا لم يكن على وجه التقييد (1)، ذكر انه صحيح ومجزى إذا لم يكن على وجه التقييد بان يكون الاجتباة بالتطبيق، فلا شبهه في ان التقييد بمعنى التقييد وتاره يكون التقييد في موضوع الحكم او متعلقه، الشروط الموضوعه واو الشروط المتعلقة فهى قيد للموضوع وقيد للمتعلق فالموضوع اذا كان كلياً وله حصص فيصح تقيده بحصه دون اخرى فاذا قال المولى اكرم العالم فان العالم كلى وله حصص متعدده فعالم عادل وعامل هاشمى وعالم نحوى وعالم اصولى فيصح تقييد العالم بكل فرد من هذه الحصه

واما اذا كان الموضوع جزئياً حقيقياً مثل اكرم زيدا فلا يمكن تقيده اذ هو لا ينقسم الى حصتين او اكثر حتى يقيد بحصه دون الاخرى فان زيد غير قابل للتقييد باعتبار ان قيود الموضوع وتوجب تضيق دائره الموضوع، وكذلك الحال في شروط متعلق الحكم أى شروط الواجب كالصلاه مثلاً فان طهاره البدن او الثوب والطهاره من الحدث قيدا للصلاه فاذا قال المولى صلى عن ظهور معناه ان الطهاره قيدا للصلاه وليست قيدا لوجوبها فان وجوب الصلاه غير مقيد بالطهاره من الحدث او من الخبث، اما اذا قال المولى صلى عند دلوك الشمس فان الدلوك قيدا للوجوب وليس للصلاه وشرطاً لأتصاف الصلاه بالملاك في مرحله المبادئ والوجوب قابل للتقييد والتضيق، فتاره تضيق دائره الوجوب في دليل واحد أى ان المولى جعل الوجوب مقيداً من الاول بدليل واحد واخرى بدليلين .

ص: ١٥١

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ١٠٩، ط ج.

فاذا شمل دليل الامضاء بيع الفضولى انتقل المبيع من ملك المالك من حين الاجازه والكشف لا معنى له فشروط العوضين او شروط العقد او شروط المطليه كل ذلك يوجب تضيق دائره الملكيه او دائره العقد، وكيف ما كان فشروط المتعلق توجب تضيقه وشروط الموضوع توجب تضيق الموضوع وشروط الحكم توجب تضيق الحكم سواء كان في مقام الاثبات بلسان التعليق او بلسان التعليق او بلسان الشرط فلا فرق من هذه الناحيه .

واما الموضوع الخارجى فهو غير قابل للتقييد فى الخارج فان الموجود الخارجى غير قابل للتقييد فاذا دفع الزكاه الى فقير شخصى بداعى انه زيد بان انه عمر فهذا ليس تقييداً لا- فى دفع الزكاه ولا تقييد فى الموضوع فان الموضوع هو الشخص الموجود فى الخارج غير قابل للتقييد فان الشىء القابل للتقييد اذا كان قابل للتقسيم دفع الزكاه الى الفقير الشخصى بداعى انه زيد ثم بان انه عمر فهذا من تخلف الداعى ولا يضر بالصحة فدفع الزكاه صحيح او اذا دفع بعنوان انه عامل فبان انه جاهل فلا شبهه فى كون الدفع صحيح والتخلف انما هو فى الداعى او دفع بعنوان انه عادل فبان فاسقاً فلا شبهه فى صحة الدفع .



ومن هنا يظهر ان ما ذكره السيد الاستاذ قده فى اخر كلامه على ما فى التقرير وان كانت عبارته التقرير مشوشه ملخص ما ذكره قده ومن جميع ما ذكرناه يظهر صحه ما ذكره الماتن غايه الامر تعبير الماتن بالتقيد مبنى على التسامح والمراد من التقيد التعليق وذكر ان صحه دفع الزكاه منوطه برضا المالك من جهه ان له ولاديه على التطبيق فتاره يرضى المالك بدفع الزكاه الى الفقير وتصرفه بها على تقدير انه عالم واما اذا لم يكن عالم فلا يرضى ولذا حكم بعدم صحه الزكاه فى هذا الوجه وللمناقشه فيه مجال .

ص: ١٥٢

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

تحصل مما ذكرنا ان ما هو قابل للتقيد فهو المفهوم الكلى الذى هو قابل للتقسيم الى حصص فانه قابل للتقيد بحصه دون اخرى كتقيد العالم بالعداله او بالهاشميه او ما شاكل ذلك فان فى الخارج للعالم حصص متعدده فهو قابل للتقيد والتضييق سواء كان موضوعا للحكم او متعلقا بالحكم او نفس الحكم الشرعى فان القيد تاره يكون قييدا للموضوع فيكون الموضوع مقيدا ومضيقا واخرى يكون القيد قييدا للمتعلق كالصلاه كاستقبال القبلة وطهاره البدن والثوب والطهاره من الحدث قييدا للصلاه يوجب تضييق دائره انطباقها على افرادها فى الخارج

وثالثا يكون القيد قيد للوقت كدلو ك الشمس والقدرة والبلوغ وغير ذلك فان هذه الامور قييدا وتوجب تضييق الحكم فان قيود الموضوع البلوغ والعقل والقدرة فهو قيد للحكم ايضا فقيود الموضوع قد تكون قييدا للحكم وقد يكون قيد الحكم ليس قييدا للموضوع مثل دخول الوقت وما شاكل ذلك، وكيف ما كان فالقيد انما يوجب تضييق الموضوع او الحكم او المتعلق واما اذا لم يكن الشئ قابل للتضييق كالموجود الخارجى والجزئى الحقيقى فانه غير قابل للتقيد لانه غير قابل للتقسيم فليس لزيد فى الخارج حصتان موجودتان فى الخارج بل هو نفسه ووجود واحد، فاذا لم يكن قابل للتقسيم فلا يمكن تقيدده .

اما بالنسبه الى حالات زيد فى الخارج عادل او فاسق او هاشمى وكذلك سائر حالاته فهل يمكن التقيد بهذه الحالات ؟ نعم تقيد الحكم بهذه الحالات ممكن وتقيد الموضوع بهذه الحالات ممكن كما اذا امر المولى اكرم زيد العالم فالموضوع عنوان كلى وهو قابل للتقيد، فموضوع وجوب الاكرام مقيدا بالعلم او مركب من وجود زيد ووجود العلم ولذا لو اكرم زيد الفاسق فلا شبهه فى انه لم يأتى بالواجب فان الواجب اكرام زيد العالم فالتقيد بالحاله ليس قييدا للجزئى الخارجى أى لزيد انما هو قييدا لموضوع الحكم، ففى مثل ذلك قابل للتقيد اما اذا اكرم زيدا خارجا فلا يمكن ان يكون معلقا على عداله زيد ومعناه اذا لم يكن عادل فقد انتفى الاكرام وهذا غير معقول فى الامر الخارجى فعندئذ لا محال تكون العداله اما من باب الاجتباة فى التطبيق او من باب تخلف الداعى والا فزيد غير قابل للتقيد بمعنى التضييق ولهذا فرق بين الاكرام الخارجى وبين امر المولى يا اكرم زيد العادل فان الموضوع مقيد وليس زيد، فانه اذا اكرم زيد باعتقاده انه عادل فبان فاسق فهذا من باب الاجتباة بالتقيد .

ص: ١٥٣

ثم ان السيد الاستاذ قد ذكر فى اخر تقرير بحثه ومن جميع ما ذكرنا ظهر صحه ما ذكره الماتن فان الاجتباة اما بالتطبيق كما اذا دفع الزكاه الى الفقير باعتقاد انه عادل ثم تبين انه فاسق، او الاجتباة فى التقيد وان كان التعبير بالتقيد مبنى على التسامح والا فالصحيح هو التعبير بالتعليق وقد افاد فى وجه ذلك ان تصرف الفقير فى الزكاه وتملكه منوط برضا المالك باعتبار ان له الولايه على التطبيق فاذا رضى بتصرف الفقير فيكون تصرفه صحيح واذا رضى بتملكه فيكون تملكه صحيح واذا لم يرض بتملكه غير صحيح، وعلى هذا فتاره يرضى المالك بتصرف الفقير وتملكه مطلقا رضا فعلى ومنجزا واخرى يرضى بتصرفه وتملكه بتقدير كونه عادلا- واذا لم يكن عادل لا- يرضى، ذكر قداه انه فى الفرض الاول صحيح غايه الامر اجتباة انما هو بالتطبيق فانه رضى

بتصرف الفقير وتملكه رضا مطلقا فعليا ومنجزا باعتقاده انه عادل ثم تبين انه فاسق فيكون اجتنابه في التطبيق وهو لا يضر بصحة الدفع، وحكم بالبطالان في الفرض الثاني وهو يرضا بتصرف الفقير على تقدير كونه عادلا ولا يرضا على تقدير كونه فاسقا فاذا تبين انه فاسق فدفع الزكاه اليه غير صحيح وتصرفه غير صحيح واطل لان المالك غير راضى بتصرفه وتملكه اذا كان فاسقا على تقدير فسقه انما يكون راضيا على تقدير كونه عادلا هكذا ذكره قده وللمناقشه فيه مجال .

اما اولاً : فلا يعتبر في تصرف الفقير وتملكه رضا المالك فاذا كان الفقير لأخذ الزكاه يجوز له اخذها وبالأخذ يصير مالكا لها سواء كان المالك راضيا ام لم يكن راضيا، نعم للمالك ولايه على الزكاه وعناه ان له افراز الزكاه وعزلها واعطائها للفقير وضبطها وحسابها كل ذلك بيد المالك اما رضائه بتصرف الفقير وتكلمه فلا دليل عليه فاذا كان الفقير مستحق يجوز له اخذ الزكاه فاذا اخذ صار مالكا سواء كان المالك راضيا ام لم يكن راضيا كما لو فرضنا ان شخصا امر بإعطاء الزكاه للفقير الفلاني لكن المالك غير راضى ومن جهة امر هذا الشخص دفع الزكاه اليه مع انه غير راضى في نفسه فلا شبهه في جواز تصرفه اذا كان مستحقا ولا دليل على ان رضى المالك معتبر في جواز تصرف الفقير في الزكاه وتملكه فيها .

وثانيا : ومع الاغماض عن ذلك الا ان الرضا امر تكويني نفساني وغير قابل للتعليق فاذا رضى بتصرف الفقير وتملكه على تقدير كونه عادلا فالرضا قد تحقق وعلى تقدير كونه فاسقا فهو لا يرضا فهذا لا معنى له فان الرضا قد تحقق وهو غير قابل للتعليق لانه امر تكويني كما ان الانسان اذا شرب المائع بداعى انه ماء ثم ظهر انه ليس بماء فهل يعقل ان الشرب معلقا على كونه ماء واذا لم يكن ماء لم يشرب فهو شرب والشرب متحقق فى الخارج وهو غير قابل للتعليق والرضا ايضا كذلك تحقق فى الخارج فاذا تحقق فى الخارج فهو غير قابل للرفع فان الشىء اذا وقع لا ينقلب عما هو عليه فما ذكره السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه لا يمكن المساعدة عليه .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : الثالث العاملون فيها وهم المنصوبون من قبل الامام عليه السلام او نائبه الخاص او العام (1) ، يقع الكلام فى هذه المسأله من عدة جهات :-

الجهه الاولى : هل يجوز لغير المنصوبين التصدى لجمع الزكاه وحراستها وحسبها وايصالها الى الامام عليه السلام فى زمان الحضور او الى الحاكم الشرعى فى زمن الغيبه او لا يجوز ؟ الظاهر لا شبهه فى عدم الجواز اذا لم يكن مأذون من قبل الامام ومن قبل نائبه الخاص او العام، حيث ان الزكاه ملك للغير ولا يجوز تصرف كل احد فى ملك الغير الا شخص خاص وهو الامام عليه السلام فى زمن الحضور ونائبه العام فى زمن الغيبه وهو ولى على الفقير يجوز له التصرف فى ماله ولا يجوز التصدى لكل احد التصدى لجمع الزكاه وحراستها او تقسيمها بين الفقراء، بل يظهر ذلك من الروايات الواردة فى زمن الائمه عليهم السلام كما كان يرسل النبى صلى الله عليه واله وسلم العامل لجمع الزكاه من الناس وكذلك الائمه عليهم السلام فهذه الروايات واضحه الدلاله على ان هذا العمل غير مشروع لكل احد فلا بد ان يكون مرسل من قبل الائمه عليهم السلام .

ص: ١٥٥

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص ١١٠، ط ج.

الجهه الثانيه : هل عمل العامل المتعين محدود بأعمال خاصه او كل عمل بوط بالزكاه يجوز للعامل والروايات الخاصه التى تحدد عمل العامل غير موجوده سوى اطلاق الآيه المباركه فان مقتضاها كل عمل يكون مربوط بالزكاه من جبايه وحراسه وكتابه وايصالها الى الحاكم الشرعى فى زمن الغيبه وتقسيمها بين الفقراء هذه اعمال مشموله للآيه المباركه (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفه قلوبهم وفى الرقاب والغارمين) (1) ولا قرينه على التقييد ببعضها دون البعض الاخر لا فى نفس الآيه ولا من الخارج فان التقييد غير موجود، نعم ذهب جماعه منهم صاحب الجواهر قده التقييد بغير التقسيم وانه لا يجوز له تقسيم الزكاه بين الفقراء فان وظيفته جبايه الزكاه وحراستها وايصالها الى الامام عليه السلام فى زمن الحضور والى الحاكم الشرعى فى زمن الغيبه ولا يجوز تقسيمها الى الفقراء وقد استدل على ذلك بروايه على ابن ابراهيم انه ذكر فى تفسير

هذه الثمانيه اصناف فقال (فسر العالم عليه السلام فقال : الفقراء هم الذين لا يسألون لقول الله تعالى (لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْأَلُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَيَأْتِ اللَّهُ بِهِ عَلِيمٌ) (٢) والمساكين هم اهل الزمانات قد دخل فيهم الرجال والنساء والصبيان والعاملين عليها هم السعات والجباه في اخذها وجمعها وحفظها حتى يؤديها الى من يقسمها) اما التقسيم فلم يكن مذكر في الرويه فانها ضعيفه دلالة وسندا اما بحسب السند فهي مرسله فلا يمكن الاعتماد عليها فمن اجل ذلك فلا تكون حجه، اما دلالة فانها تدل على عدم جواز التقسيم من العامل بالإطلاق الناشئ من السكوت في مقام البيان فقد بين وظيفه العامل وسكت عن التقسيم .

ص: ١٥٦

١- قران، سوره التوبه، ايه ٦٠.

٢- قران، سوره البقره، ايه ٢٧٣.

فاذا كان الامام فى مقام البيان وسكت فالإطلاق الناشئ من سكوته فى مقام البيان من اضعف الاطلاقات باعتبار ان منشأه السكوت فلا يصلح ان يعارض إطلاق الآيه المباركه فان إطلاق الآيه اطلاقها لفظى وهذا الإطلاق فى الروايه سكوتى فلا يصلح ان يعارض إطلاق الآيه فهذه الروايه ساقطه سندا ودلاله ولا- يمكن الاستدلال بها وما ذكر عن صاحب الجواهر قده من التخصيص فلا وجه له، فان التقسيم ايضا من اعمال العاملين .

الوجه الثالثه : هل حصه العامل من الزكاه التى تعطى للعامل هل تعطى مجانا كحصه الفقراء فانها تعطى للفقير مجانا وكذلك للمسكين فهل تعطى للعامل مجانا ؟ الظاهر ان الامر ليس كذلك فان الآيه المباركه ظاهره فى ان الحصه من الزكاه التى للعامل فى مقابل عمله (انما الصدقات للفقراء) من جهه فقرهم (وللمساكين) من جهه مسكنتهم (والعاملين) من جهه عملهم فالآيه المباركه ظاهره فى ذلك لا- مجرد الاشعار كما ورد فى تقرير السيد الاستاذ قده، فيجوز ايجار العامل ويجوز تعين العوض بالإجاره والجعله باعتبار انه يستحق الاجره من الزكاه فيصح حينئذ تعين حصه العامل بالإجاره او بالجعله كما يجوز ان يعطى الحاكم الشرعى حسب ما يراه من المصلحه ولا- يجب اجاره العامل وتعين اجرتة فكما يجوز ذلك يجوز ان يعطى الامام عليه السلام فى زمن الحضور والحاكم الشرعى فى زمن الغيبه ان يعطى العامل ما يراه من المصلحه ويدل على ذلك صحيحه عَلِيُّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : مَا يُعْطَى الْمُصَدِّقُ؟ قَالَ : مَا يَرَى الْأَمَامُ، وَ لَا يُقَدَّرُ لَهُ شَيْءٌ (١) فان هذه الصحيحه تدل على ان حصه العامل لا تقدر بشىء معين، ولكن هذا لا ينفى حصه تعين حصه له بالإجاره او بالجعله فكل ذلك جائز والآيه ظاهره فى ذلك فى اعطاء العامل من اجل عمله عليها .

ص: ١٥٧

الجهة الرابعه : اذا فرضنا ان الزكاه تلفت جميعا بأفه سماويه او ارضيه او سرقة الاموال الزكويه جميعا فهل الحاكم الشرعى يضمن حصه العامل ؟ الظاهر عدم الضمان لان حصته من الزكاه وقد تلفت فلا ضمان على الحاكم الشرعى لا من ماله الخاص ولا من بيت المال، واما اذا كانت حصته معينه بالإجاره او بالجعله ففى هذا الفرض اذا تلفت الزكاه جميعا فهل يضمن الامام عليه السلام او الحاكم الشرعى ؟ الظاهر عدم الضمان ايضا لان حصته معينه بالإجاره او الجعله من نفس الاموال الزكويه لا- مطلقا والمفروض انها تلفت جميعا فعلى كلتا صورتين فلا يكون الحاكم الشرعى ضامنا .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : بعد بيان امور ذكر شروط للعامل وهى المعروفه والمشهوره بين الاصحاب منها البلوغ بان يكون العامل بالغاً ومنها ان يكون عاقلاً- وقد ادعى الاجماع على ذلك وعمده الدليل على اعتبار البلوغ فى العمل واعتبار العقل هو الاجماع واما الدليل الاخر على اعتبار ان يكون العامل بالغاً غير موجود وكذلك لا دليل على كون البالغ عاقلاً لا دليل على ذلك غير دعوى الاجماع وهو غير تام فلا- يمكن الاعتماد عليه فهو قول العلماء ولا يكون حجه فى نفسه فحجيه الاجماع من جهة انه وصل اليها من زمن الاثمه عليهم السلام والامام راضى بذلك الاجماع وامضاه واما اذا كان الاجماع بين المتأخرين فلا قيمه له اذ ليس لنا طريق لأ-حراز كونه موجود فى زمن الاثمه ووصل اليها يدا بيد وطبقه بعد طبقه ولا طريق لنا الى ذلك فلا يمكن الاعتماد على الاجماع .

ص: ١٥٨

فلا- دليل على كون العامل بالغاً وانما المعتبر ان يكون دقيقاً وامين فى اعماله من حراسه وجبايه وكتابه فقد يكون الصبى المميز ادق من البالغ فى هذه الامور فلا مانع من ان يجعله عاملاً للزكاه فان المعتبر فى العامل الوثاقه والامانه فى هذه الافعال، او مجنوناً لكن جنونه لا يصل الى حد الاختلال فى افعاله فان الافعال الصادره منه على طبق الموازين وهو امين فى افعاله ولا يخطأ عندئذ لا- مانع من ان يجعله عاملاً للجبايه فانه حافظاً على الزكاه وامين فى حراستها وكتابتها وتقسيمها بين الفقراء وايصالها الى الامام عليه السلام او الحاكم الشرعى .

فالتتيجه لا اعتبار البلوغ فى العامل لا اعتبار العقل مطلقاً لا دليل على ذلك سوى الاجماع وهو غير تام .

وايضا يعتبر فى العامل ان لا يكون هاشمياً ولا يكون عبداً ولا يكون مخالفاً، فان الروايات تدل على استثناء هذه العناوين الثلاثه فلا- يجوز اعطاء الزكاه للهاشمى ولو بعنوان الاجره وكذلك لا يجوز اعطاء الزكاه للعبد ولو بعنوان الاجره ولا للمخالف ولو بعنوان الاجره، وذكر السيد الاستاذ قده على ما جاء فى تقرير بحثه فى المقام امورا :-

الاول : ان المجمعول فى الآيه المباركه (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفه قلوبهم وفى الرقاب والغارمين)

(١) المجعول فى هذه الآيه المباركه حكما واحدا لجميع الاصناف الثمانيه وللطبيعى الجامع بينها وليست هى احكام مستقلة فلم يجعل وجوب الزكاه مستقل ولا للمسكين ولا للعاملين وهكذا بل المجعول حكما واحدا للمجموع والطبيعى الجامع لها .

الثانى : ان نسبه هذه العناوين الثلاثه كل واحد منها الى كل واحد من الاصناف الثمانيه عموم وخصوص من وجه فان الهاشمى قد يكون عاملا وهو ماده الاجتماع بينهما وقد يكون عاملا وهو ليس هاشمى فهو ماده الافتراق من جهه العامل فنسبه الهاشمى الى كل واحد من الاصناف الثمانيه نسبه العموم من وجه وكذلك نسبه العبد الى كل واحد من الاصناف الثمانيه وكذلك نسبه المخالف، واما نسبه الهاشمى الى مجموع الاصناف الثمانيه نسبه العموم والخصوص المطلق وكذلك نسبه العبد ونسبه المخالف الى مجموع الاصناف الثمانيه .

ص: ١٥٩

---

١- قران، سوره التوبه، ايه ٦٠.



الثالث : اذا اجتمعت العناوين الثلاثه فى الآيه المباركه كما لو قال تعالى ( انما الصدقات للفقراء ..... ) ثم ذيلها لا يعطى الزكاه لهاسمى ولا للعبد ولا للمخالف فلا شبهه فى ان العرف يفهم ذلك التخصيص وان الحكم المجعول للأصناف الثمانيه خصص بغير هذه العناوين، وذكر قده على ما فى تقرير بحثه ذكرنا فى الاصول ان الميزان هو اذا جمع بين الدليلين المتعارضين المتصلين فى كلام واحد فان تحير العرف كان بينهما معارضه ولا يكون ظهور احدهما اقوى من ظهور الاخر ولا يمكن التقييد والتخصيص فلا بد من الرجوع الى مرجحات باب المعارضه، واما اذا لم يتحير العرف كما اذا كان ظهور احدهما اقوى من الاخر فعندئذ لا يتحير العرف فى تقديم الاقوى على الاضعف ويجعل القرينه على تخصيص غير الغنى وتخصيصه والتصرف فيه هكذا ذكره السيد الاستاذ قده .

اما ما ذكره قده اولا من ان المجعول فى الآيه المباركه حكما واحدا لمجموع الاصناف الثمانيه فكل جزء الموضوع لا تمامه فلا يمكن المساعده عليه اذ لا- شبهه فى ان الحكم انحلالى وان وجوب الزكاه مجعول للفقراء مستقل وللمسكين مستقلا وللعامل وابن السبيل وهكذا لكل صنف من الاصناف الثمانيه الشارع جعل وجوب الزكاه لهم مستقل، فلو كان المجعول حكما واجدا بانتفاء وحد من الاصناف ينتفى ذلك الحكم بانتفاء الموضوع ينفى الحكم فكيف يمكن الالتزام بان المجعول فى الآيه المباركه حكما واحدا لمجموع الاصناف بحيث يكون كل صنف جزء الموضوع لا تمام الموضوع وهذا لا يمكن الالتزام به ولا يمكن الالتزام بان المجعول حكما واحدا ولازم ذلك تقسيم الزكاه على الجميع وبانتفاء واحد ومن الاصناف ينتفى الموضوع وبانتفاء الموضوع ينتفى الحكم ما ذكره السيد الاستاذ من ان المجعول حكما واحدا لا يمكن الالتزام به

اما ما ذكره قده من ان النسبه بين كل واحد من هذه العناوين الثلاثه وبين كل واحد من الاصناف الثمانيه النسبه عموم وخصوص من وجه هذا صحيح واما ما ذكره قده من ان النسبه بين هذه العناوين الثلاثه وبين المجموع نسبه عموم وخصوص مطلقا فلا يمكن المساعدة عليه لان كل واحد من هذه العناوين اذا لوحظ الى كل واحد من الاصناف النسبه عموم من وجه واذا لوحظ بالنسبه الى المجموع فلا معنى الى ملاحظه النسبه انما تلحظ بين العام والدليل الاخر فليس هنا عام الحكم هنا مجموع لمجموع الافراد التي تختلف باختلاف العناوين فمن اجل ذلك فلا يمكن المساعدة عليه .

واما ما ذكره من انه اذا جمع بين العناوين الثلاثه وبين الاصناف الثمانيه فى الآيه المباركه كما لو فرضنا ان الله تعالى قال انما الفقراء الى اخر الآيه ثم ذيلها ان الزكاه لا- تعطى للهاشمى ولا- للعبد ولا للمخالف عندئذ لا شبهه فى تقديم الاستثناء على المستثنى ولا شبهه فى ان وجوب الزكاه قد خصص وهذه العناوين خرجت .

### كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان ما جاء فى تقرير السيد الاستاذ قده يرجع الى امور :-

الامر الاول : ان المجموع فى الآيه المباركه (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفه قلوبهم وفى الرقاب والغارمين) (1) حكم واحد لمجموع الاصناف الثمانيه وليس احكام متعدده وليس لكل صنف حكما مستقلا بل للمجموع حكما واحد فان المجموع بمثابة صنف واحد، فليس هو حكم انحلالى فيثبت لكل صنف حكم مستقل .

ص: ١٦١

١- قران، سوره التوبه، ايه ٦٠.

الامر الثانى : ان الروايات التى تنص على انه لا- يجوز اعطاء الزكاه لبنى هاشم ولا للمخالف ولا للعبد وسوف يأتى الكلام فيها فان نسبه كل عنوان من هذه العناوين الثلاثه الى كل صنف من الاصناف الثمانيه هى عموم ومن وجه فان نسبه الهاشمى الى العامل عموم من وجه فان العامل قد يكون هاشميا وهو مورد الاجتماع وقد يكون العامل غير هاشمى وهذا هو مورد الافتراق وكذلك سائر الاصناف الا مع الرقاب فانها مورد لصرف الزكاه ولا يملك الزكاه بالقبض وهكذا المخالف مع كل واحد من هذه العناوين الثلاثه وبين مجموع الاصناف الثمانيه النسبه بينهما عموم هكذا جاء فى تقرير السيد الاستاذ قده، وذكر شاهدا على ذلك وهو ان هذه العناوين الثلاثه اذا جمعت مع هذه الاصناف الثمانيه بان قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الى اخر الآيه ثم ذيلها بقول لا يجوز اعطاء الزكاه لبنى هاشم ولا للعبد فلا شبهه فى ان المتفاهم العرفى من ذلك استثناء التخصيص والتقيد وهذا شاهد على ان النسبه بينهما عموم وخصوص مطلق .

الامر الثالث : ذكر قده على ما جاء فى تقرير بحثه فى الاصول ان الضابط لأقوائيه ظهور احد الدليلين على الاخر هو ان يجمع

بينهما فى دليل واحد وفى كلام واحد فان بقى العرف متحيرا كان بينهما تعارض فلا بد حينئذ من الرجوع الى مرجحات باب المعارضه وان لم يبق متحيرا فمعناه ان ظهور احدهما اقوى من ظهور الاخر فعندئذ لا بد من التخصيص او التقييد او ما شاكل ذلك، هذه الامر المذكوره فى تقرير بحثه وللمناقشه فى الجميع مجال .

ص: ١٦٢

اما الاول فلا شبهه فى ان المتفاهم العرفى فى الآيه المباركه متعدد بتعدد الاصناف وان لكل صنف حكم مستقل غير مربوط بصنف اخر اذ لو كان المجموع موضوعا واحدا فمعناه ان المتعلق بكل صنف وجوب ضمنى ولا بد من سقوطه بسقوط الوجوب عن الصنف الاخر كما هو الحال فى كل مركب سواء كان موضعا للحكم او متعلقا له .

واما ذكره من ان النسبه فى كل واحد من العناوين الثلاثه وبين مجموع الاصناف عموم وخصوص مطلق، والظاهر ان النسبه بينها غير متصوره، فان مجموع الاصناف ليس معنون بعنوان خاص لكى تلحق النسبه بين هذا العنوان وبين عنوان بنى هاشم وبين عنوان المخالف او بين عنوان العبد فان النسبه بين كل واحد من الاصناف عموم وخصوص من وجه فان الاصناف ليس معنون بعنوان معين حتى تلاحظ النسبه بينه وبين كل واحد من العناوين الثلاثه

واما الاستشهاد بالاستثناء فليس صحيح فان الاستثناء من الحكم وليس من الموضوع، وهذا تخصيص وجوب الزكاه الثابت للمجموع لم يثبت لبنى هاشم ولا للمخالف ولا للعبد وهو تخصيص للحكم ولا مانع منه .

واما ما ذكره قده من ان الميزان فى تشخيص اقوى الظهورين هو الجمع بين الدليلين فى كلام واحد فان بقى العرف متحيرا فمعناه لا يكون ظهور احدهما عرفا اقوى من ظهور الاخر واما اذا لم يتحير العرف فمعناه ان ظهور احدهما اقوى من الاخر فلا بد من تقديم الاقوى على الاضعف، وهذا غير تام مطلقا فان دليل الخاص يتقدم على العام وان كان اضعف منه دلالة وظهورا باعتبار ان تقديم الخاص على العام ليس بملاك الاقوائيه بل بملاك القرينيه وان الخاص قرينه على العام والقرينه تتقدم على ذيهان وان كان بحسب الدلاله اضعف من ذيهان، وكذلك دليل الحاكم على المحكوم يتقدم وان كان اضعف دلالة من المحكوم فما ذكره غير تام .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان الآيه المباركه لا تكون معنونه بعنوان خاص بحيث يكون مجموع الاصناف داخلا تحت هذا العنوان لكي تدخل النسبه بينه وبين العناوين الثلاثه، والمراد من ان الآيه المباركه لم تكن معنونه بعنوان خاص بلسان الدليل فانها معنونه بعناوين خاصه كالفقير والمسكين وابن السبيل والعاملين، ولم يكن فى الآيه عنوان خاص لكي تلاحظ النسبه بينه وبين العناوين الثلاثه .

ثم بعد ذلك يقع الكلام فى العبد وان الحريه شرط فى استحقاق الزكاه ولا يجوز اعطاء الزكاه للعبد وقد استدل على ذلك بجملة من الروايات منها صحيحه عبد الله ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام فى المملوك قال وان احتاج فلم يعطى من الزكاه شيئا (1) فان هذه الصحيحه تدل على عدم جواز اعطاء الزكاه للعبد وان كان محتاجا وهذه القضيه الشرطيه سوفه لبيان تحقق الموضوع ولا مفهوم لها والا مفهومها جواز الاعطاء اذا لم يكن محتاجا وهذا باطل بالضروره .

ومنها موثقه اسحاق ابن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يعطى العبد من الزكاه شيئا (2) مقتضى اطلاقه حتى لو كان العبد فقيرا ومحتاجا لا يجوز اعطاء الزكاه له.

ومنها صحيحه على ابن جعفر عن اخيه موسى ابن جعفر عليه السلام قال سألته عن المملوك يعطى من الزكاه فقال : لا) فان مقتضى اطلاق هذه الصحيحه انه لا يجوز اعطاء الزكاه للعبد وان كان فقيرا لو لم تكن الصحيحه منصرفه الى المملوك الفقير وكانت مطلقه فلا بد من رفع اليد عن اطلاقها بمقتضى صحيحه عبد الله ابن سنان وايضا عدم جواز اعطاء الزكاه للغنى امر ضرورى وثابت بالروايات الكثيره .

ص: ١٦٤

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٩٤، أبواب المستحقين للزكاه، باب ٤٤، ح ٢، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٩٤، أبواب المستحقين للزكاه، باب ٤٤، ح ٣، ط آل البيت.

فهذه الروايات واضحه الدلاله على عدم جواز اعطاء الزكاه للعبد وان كان محتاجا وفقيرا وهل هذه الروايات تدل على انه لا يجوز ان ينصب العبد عاملا لجمع الزكاه والحفاظ عليها وحراستها وكتابتها وايصالها للحاكم الشرعى فى زمن الغيبه والى الامام عليه السلام فى زمن الحضور او تقسيمها بين الفقراء ؟ مقتضى القاعده الجواز فان عدم الجواز بحاجه الى دليل وهذه الروايات تدل على ان العبد لا يجوز اعطائه الزكاه من جهه فقره او من جهه احتياجه ولا تدل على اعطاء الزكاه له من جهه عمله .

واما الهاشمى فالروايات كثيره فيه بان زكاه العامى محرمه على الهاشمى ولا يبعد بلوغ الروايات حد التواتر الاجمالى فمنها صحيحه عيس ابن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام فقال ان اناس من بنى هاشم اتوا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فسألوه ان يستعملهم على صدقات المواشى فقالوا يكون لنا هذا السهم الذى جعل الله عز وجل للعاملين عليها فنحن اولى به فقال رسول

الله صلى الله عليه واله يا بنى عبد المطلب ان الصدقه لا تحل لى ولا لكم ولكنى قد وعدت الشفاعة (١) فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله على ان الزكاه لم تجعل لبنى هاشم ولا لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم، وهذه الصحيحه تدل على عدم جواز جعلهم عمال لجمع الزكاه وحراستها وكتابتها وايصالها الى الامام عليه السلام فى زمن الحضور والى الحاكم الشرعى فى زمن الغيبه فلا يجوز للهاشمى اخذ الزكاه ولا يجوز ان ينصب عاملا عليها، نعم يجوز نصبه عاملا بان يجعل اجرته من غير الزكاه واما من الزكاه فلا يجوز بمقتضى هذه الصحيحه وهى واضحه الدلاله على ذلك .

ص: ١٦٥

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٦٨، أبواب المستحقين للزكاه، باب ٢٩، ح ١، ط آل البيت.



Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

تحصل مما ذكرنا انه لا يجوز اعطاء الزكاه للعبد وان كان فقيرا وقد دلت على ذلك روايات معتبره وعلى هذا فلا وجه لما ذكره الماتن قده ممن اشترط الحرية مبنى على الاحتياط فان الروايات التي تدل على عدم جواز اعطاء الزكاه للعبد صحيحه ومعتبره وهى واضحه الدلاله

واما بالنسبه الى الهاشمى فالروايات تؤكد على عدم جواز اعطاء الزكاه له وعلل فى بعض هذه الروايات بان الزكاه اوساخ ايدى المؤمنين فمن اجل ذلك لا يجوز اعطائها للهاشمين .

وامما بالنسبه الى المخالف فلا شبهه فى عدم جواز اعطاء الزكاه لهم بكل اصنافهم حتى الزيديه لانهم ليس اهل ولايه .

واما العداله فهى غير معتبره فى العامل وان ذهب جماعه الى اعتبارها بل ادعى عليها الاجماع ولكن من الواضح ان الاجماع غير ثابت بل لا دليل على اعتبارها فان المعتبر فى العامل ان يكون امين وثقه فاذا كان كذلك فهو يكفى فى نصبه عاملا .

ثم ذكر الماتن قده : والاقوى عدم سقوط هذا القسم فى زمان الغيبه مع بسط يد نائب الامام عليه السلام (1) [1]، الظاهر انه لا دليل على سقوط هذا الصنف من الزكاه فى زمن الغيبه فللحاكم الشرعى ان ينصب عاملا- لجمع الزكاه وحراستها وكتابتها وحفظها وايصالها للفقراء ولا- دليل على انه يسقط فى زمن الغيبه كما ذهب اليه جماعه من جهة ما ورد فى الروايات ان العامل نائب الامام ومنسوب من قبله وهذا لا- يدل على الاختصاص أى نائبا من قبل ولى الامر وولى الامر فى زمن الغيبه هو الحاكم الشرعى فلا مانع من ذلك .

ص: ١٦٧

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص ١١١، ط ج.

ثم ذكر الماتن قده : الرابع : المؤلفه قلوبهم من الكفار الذين يراد من إعطائهم الفهم وميلهم إلى الإسلام، أو إلى معاونه المسلمين فى الجهاد مع الكفار أو الدفاع (1) [٢]، والاقوال فى هذه المسأله ثلاثه :-

القول الاول : ان المؤلفه قلوبهم مختصه بالكفار فنه يجوز اعطائهم من الزكاه لاستماله قلوبهم للدفاع عن الاسلام والجهاد مع الكفار وما شاكل ذلك وذهب الى ذلك المحقق فى الشرائع فالمؤلفه قلوبهم مختصه بالكفار دون غيرهم .

القول الثانى : انها تعم الكفار وضعفاء المسلمين والشكاكين والمترزلين فى العقيدته يعطى لهم لميلهم الى الاسلام وخروجهم من الشك وعدم التزلزل، كما يجوز اعطاء الزكاه للكفار لهذا الداعى يجوز اعطائها للمسلمين لخروجهم عن الشك .



القول الثالث : انها مختصه بالمسلمين فلا يجوز اعطائها للكفار وقد اختار هذا صاب الحدائق قده، هذه هي الاقوال فى المسأله .

العمده فى المسأله الروايات اما مقتضى اطلاق الآيه لا فرق بين المسلم والكافر ولا وجه لتخصيص المؤلفه قلوبهم فى الكفار ولا فى المسلمين فلا بد من الرجوع الى الروايات وهل هى تدل على التخصيص بالكفار او بالمسلمين او لا تدل على ذلك ؟ عمده هذه الروايات صحيحه زراره عن ابى جعفر عليه السلام قال سألته عن قول الله عز وجل والمؤلفه قلوبهم قال عليه السلام : هم قوم وحدوا الله عز وجل وخلو عباداه من يعبد من دون الله وشهدوا ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله صلى الله عليه واله فهم فى ذلك شكاك فى بعض ما جاء محمد صلى الله عليه واله فأمر الله نبيه ان يتألفهم بالمال والعتداد لكي يحسنوا اسلامهم ويثبتوا على دينهم الذى دخلوا فيه واقروا فيه فان رسول الله ص تألف رؤساء العرب من قريش منهم ابو سفيان ابن حرب وعينه ابن حسيب الفزارى اشباههم من الناس فغضب الانصار (٢) [٣] الى ان قال زراره فسمعت ابا جعفر عليه السلام وفرض الله للمؤلفه قلوبهم سهما فى القران) فهذه الصحيحه وان كان فرضها المسلمون الذين يكونون من الشكاكين فى بعض ما جاء به النبى صلى الله عليه واله وسلم ولكن يدل على التقييد بل مورد الروايه المسلمون والمورد لا يكون مخصصا ولا مقيدا، اما كونهم من الشكاكين فلأجل ذلك اعترضوا على النبى صلى الله عليه واله وسلم عندما اعطى المال للقريشيين

ص: ١٦٨

---

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ١١١، ط ج.

٢- مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ج ٣، ص ٩٥، ط ق.

وهذا الاعتراض دليل ضعف ايمانهم فان النبي لا يفعل شيئا الا بأمر الله تبارك وتعالى، وكيف ما كان فهذه الصحيحة لا تدل على ذلك ويمكن تقريب ان هذه الصحيحة لا تصلح ان تكون مقيدة لأطلاق الآيه فان المقيد انما يكون دليلا على التقيد اذا كانا المطلق والمقيد كلاهما موجبين كما اذا قال اكرم العلماء ثم قال اكرم العلماء العدول ذكرنا ان التقيد فيما اذا كان الحكم المجعول حكما واحدا اما مجعول بحكم الاطلاق او مجعول بحكم المقيد ولا ثالث لهم ولهذا لو حمل هذا التقيد على الاطلاق لكان التقيد لغوا فمن اجل هذا يحكم التقيد على المقيد لان التقيد ظاهر في الاحتراز فكل تقيد ورد في اطلاق المتكلم الذى هو فى مقام البيان ظاهر فى الاحتراز اما حملة على التوزيع خلاف الظاهر .

واما اذا كان الحكم انحلالى فى المطلق والمقيد لا يحمل المطلق على المقيد بل يحمل المقيد على افضل الافراد كما لو قال اكرم العلماء ثم قال اكرم العلماء العدول يحمل على افضل الافراد، نعم اذا كان المطلق والمقيد سالبا وموجبا مثلا المطلق قضيه موجبه والمقيد قضيه سالبه كما لو قال اكرم العلماء ثم قال لا تكرم العلماء الفساق فحينئذ لا شبهه فى حمل المطلق على المقيد

واما فى الآيه المباركه فانها مطلق وهذه الروايه مقيدة وكلتاهما موجبه والحكم فى المقام انحلالى وليس المجعول حكما واحدا فلو فرضنا ان هذه الروايه تدل على التقيد مع ذلك لا يحمل المطلق على المقيد بل يحمل المطلق على افضل الافراد

فلا تصلح هذه الروايه ان تكون مقيدة مضافا الى انه لا ثمره من هذا البحث فان فى الآيه سهم اخر وهو سهم سبيل الله فلا شبهه فى انه يجوز للنبي الا-كرم صلى الله عليه واله وسلم والامام عليه السلام حتى للحاكم الشرعى يجوز ان يعطى الكفار من سهم سبيل الله لإيماله لقلوبهم ومساعدتهم المسلمين للدفاع عن الاسلام

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان الآيه المباركه ظاهرها الاطلاق فان المؤلفه قلوبهم اعم من المسلمين والكفار والتقييد والتخصيص بحاجه الى دليل، واما الروايات التى تدل على ان المؤلفه قلوبهم من المسلمين عمدته هذه الروايات صحيحه زراره التى يكون موردها المسلمون، وذكرنا ان هذه الصحيحه لا- تصلح ان تكون مقيده لإطلاق الآيه المباركه لان الحكم فى المقام انحلالى والمطلق والمقيد كلاهما ايجابى ففى مثل ذلك يحمل المقيد على افضل الافراد لا على التقييد ورفع الحكم عن المطلق ومثل اكرم العلماء ثم قال اكرم العلماء العدول ففى مثل ذلك يحمل المقيد على افضل الافراد .

نعم هنا صحيحه اخرى لزراره قد يقال كما قيل انها تعم المسلم وغيره وهى عن زراره ومحمد ابن مسلم أنهما قالاً لأبى عبد الله عليه السلام أرأيت قول الله تعالى: ( إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفه قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل ) (١) [١] فريضه من الله أكل هؤلاء يعطى وإن كان لا- يعرف؟ فقال إن الإمام يعطى هؤلاء جميعاً لأنهم يقرون له بالطاعه. (٢) قال زراره قلت فإن كانوا لا- يعرفون؟ فقال يا زراره لو كان يعطى من يعرف دون من لا يعرف لم يوجد لها موضع وإنما يعطى من لا يعرف ليرغب فى الدين فيثبت عليه، فأما اليوم فلا تعطها أنت وأصحابك إلا من يعرف فمن وجدت من هؤلاء المسلمين عارفا فأعطه دون الناس. ثم قال: سهم المؤلفه قلوبهم وسهم الرقاب عام والباقي خاص (٣) فقد يتوهم ان قوله عليه السلام سهم المؤلفه قلوبهم وسهم الرقاب عام يعم المسلم والكافر كأن هذه الصحيحه تدل على ان المراد من المؤلفه قلوبهم عام يشمل المسلم والكافر معا ولكن فى نفس هذه الروايه قرينه بل قرائن وشواهد على ان المراد من العام عموم المسلمين لا- الا-عم منه ومن الكافرين فمنها قوله عليه السلام انما يقرون له بالطاعه فانه ناص فى انهم من المسلمين ومنها قوله عليه السلام يعطى من لا يعرفوا ليرغبوا فى الدين فيثبتوا عليه فانه ايضا ناص فى انه من المسلمين غايه الامر لا يعرفوا ولايه الامام على ابن ابى طالب عليه السلام واولاده الطاهرين، وكذلك قوله عليه السلام فمن وجدت من المسلمين عارفا فأعطه

ص: ١٧٠

١- توبه/سوره ٩، آيه ٦٠.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٠٩، أبواب المستحقين للزكاه، باب ١، ح ١، ط آل البيت.

٣- الحدائق الناظره، الشيخ يوسف البحرانى، ج ١٨، ص ١٨٠.

وكيف ما كان فان هذه الفقرات شواهد على ان قرينه على ان المراد من قول الامام عليه السلام ان سهم المؤلفه قلوبهم وسهم الرقاب عام من يعرف ومن لا يعرف، هذا اذا قلنا بأطلاق الآيه المباركه .

اما اذا ناقشنا فى اطلاق الآيه فان المتفاهم العرفى منها بمناسبه الحكم والموضوع انها فى مقام بيان المستحقين من المسلمين واما تعميمها الى الكفار فهو بحاجه الى قرينه وكيف ما كان فللمناقشه فى اطلاق الآيه مجال، الا ان المقدر المتيقن فالمسلمون وان

الكفار فيحاجه الى دليل نعم للنبي الا-كرم صلى الله عليه واله وسلم والائمة الاطهار لهم ان يعطون من الزكاه للكفار اذا رأوا  
مصلحه للمسلمين كما اذا كان جماعه من المسلمين بين الكفار ورأى مصله في اعطاء الكفار للتعاون مع المسلمين فلا مانع من  
ذلك فلهم الاختيار بل لا مانع من ذلك للحاكم الشرعى ايضا .

ثم ذكر الماتن قده : الخامس: الرقاب وهم ثلاثة أصناف: الأول: المكاتب العاجز عن أداء مال الكتابه (1)، وهو فى الآيه مطلق  
واما التقيد بالعجز هنا بحاجه الى دليل ولا دليل عليه الا روايه مرسله وبما انها ضعيفه فلا تصلح للتقيد فيجوز اداء مال الكتابه من  
الزكاه سواء كان المكاتب محتاج او لا- دعوا الانصراف فى الآيه المباركه وان تشريع الزكاه بمناسبه الحكم والموضوع  
الارتكازى ان تشريع الزكاه انما هو لإشباع حاجه الناس اذا لم يكن المكاتب محتاج فلا يجوز اعطائه من الزكاه فانه قادر على  
اداء مال الكتابه .

ولكن هذا الانصراف مدفوع لان الدين الاسلامى اهتم بمشكلة العبوديه فهى كانت ثقافه بين الناس ومرتكزه فى اذهانهم ومن  
تقاليدهم فالمنع منها بحاجه الى جهد كبير والاسلام حل هذه المشكله وجعل عتق الرقبه بطرق مختلفه كأداء مال الكتابه حتى  
يصير حرا وجعل عتق رقبه مستحبا مطلقا وجعل عتق الرقبه من احد الواجبات فى نوع الكفارات وايضا اذا صار جزء من العبد حرا  
فانه يسرى الى الجزء الاخر وصار حرا بتمامه وايضا ان البائع لا يملك ابوه او امه اذا كانوا عبيد فبمجرد شراء احد الابوين يكون  
معتوقا، فمن اجل ذلك يمكن المنع بالنسبه الى الرقاب ويجوز اداء مال الكتابه مع عدم حاجه المكاتب الى ذلك وانه قادر على  
الاداء فمع ذلك يجوز اداء مال الكتابه من الزكاه .

ص: ١٧١

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان المتفاهم العرفى من الآيه المباركه بمناسبه الحكم والموضوع الارتكازى هو ان تشريع الزكاه انما هو لمصله عامه للمسلمين فى جميع اصناف الثمانيه اما لإشباع الحاجه او لمصله اخرى، فمن اجل ذلك لا يمكن ان يكون المراد من المؤلفه قلوبهم اعم من المسلم والكافر، واما مسأله الرقاب وهم على ثلاثه اصناف فان الآيه مطلقه وفى ظاهرها ان الرقاب مصرف للزكاه ومقتضى اطلاقه عدم اعتبار أى قيد فى شراء العبد وعتقه ولكن الفقهاء قسموا الآيه الى ثلاثه اصناف، العبد المكاتب الذى هو بحاجه الى اداء مال الكتابه سواء كان مطلقا او كان مشروطا والاحوط ان يكون بعد حلول النجم، فان تقييد ذلك بحاجه الى دليل فان مقتضى اطلاق الآيه عدم اعتبار هذا القيد .

وقد يستدل على ذلك بمرسله الصدوق عن الصادق عليه السلام انه سؤل عن المكاتب يحتاج الى المال فى اداء مال الكتابه فأجاب الامام عليه السلام يؤدى عنه من الصدقه) أى من الزكاه فهذه الروايه تدل على اعتبار القيد ولكنها ضعيفه من ناحيه السند والدلاله، اما السند فى هى مرسله فلا يمكن الاعتماد عليها، واما دلاله فان حاجه المكاتب الى مال ورده فى سؤال السائل ولم يرد فى جواب الامام عليه السلام فلا يمكن الاستدلال بهذه الروايه على هذا القيد

ودعوا ان هذا القيد متبادر من المكاتب باعتبار انه اذا لم يكن بحاجه الى اداء مال كتابته من الصدقه فهو يؤدى من ماله فلا حاجه الى اداء مال كتابته من الصدقه فهذا القيد هو المنصرف من الآيه المباركه وغيرها، فهذه الدعوى وان كانت بنفسها لا بنس بها الا ان الروايه بحد نفسه تصدم بمصلحه عامه اخرى وهى ان جعل حصه من الزكاه فى الرقاب يدل على اهتمام الشارع بحل مشكله العبيد فانه امر متعارف قبل الاسلام بل هى ثقافه بين الناس قبل الاسلام وبما ان الاسلام اهتم بالعداله الاجتماعيه وتساوى حقوق الناس لذلك قام بصدد حل مشكله العبيد وجعل طرق متعدده لحلها فجعل العتق واجبا فى نوع من الكفارات وجعله مستحبا مطلقا واذا كان العبد حرا نصفه يسرى الى تمامه وهكذا موارد كثيره اذا اشترى شخص عبدا وهو ابوه فانه يعتق وكذلك اذا اشترى امه .

ص: ١٧٢

فمقتضى هذه المصلحه العامه تمنع من هذا الانصراف وعلى هذا فيجوز ان يؤدى مال الكتابه من الصدقه وان لم يكن المكاتب محتاجا وهو مقتضى اطلاق الآيه المباركه .

ثم ذكر المانن قده : والاحوط أن يكون بعد حلول النجم، ففى جواز إعطائه قبل حلوله إشكال (١) [١]، اذا احتاج بعد النجم الى مال الكتابه يؤدى من الصدقه واما الاحتياج قبل النجم فلا اثر له كما هو الحال فى سائر الموارد فاذا كان الشخص مديون وكان دينه مؤجل الى مده ولا- يصدق انه عاجز عن اداء دينه قبل وصول المده فانه لا يجب عليه اداء الدين قبل وصول المده حتى يكون عاجزا عن ادائه ولهذا اعطاء المال المشروط الى مده لا يجب عليه ادائه حتى يصدق عليه عنوان العاجز وعلى هذا فهذا

التقيد من الماتن قده من اجل ذلك، ولكن الاقوى هذا التقيد وليس انه مبني على الاحتياط .

ثم ذكر الماتن قده : يتخير بين دفع الزكاه الى المولى او الى العبد، اما دفع الزكاه الى المولى فهو متعين فان المولى هو المتصدى لعتقه كما هو ظاهر الآيه المباركه فان الرقاب مصرف للزكاه وليس انه يعطى لهم فلا بد ان يعطى للمولى حتى يقوم بعتقه، واما اذا اعطى للمولى وهناك مانع عن عتق العبد كما اذا فرضنا انه عاجز عن اداء مال الكتابه المشروط ومقدار الزكاه لا يكفى لتمام مال الكتابه وهو عاجز عن اداء الباقي فحينئذ يرجع رقا وعلى المولى ان يرجع الزكاه الى صاحبها لانه اعطى الزكاه للمولى مشروط بفك رقبتة واذا لم يتحقق هذا الشرط فلا بد من ارجاع الزكاه .

ص: ١٧٣

---

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ١١٢، ط ج.

واما اعطاء الزكاه للعبد فلا دليل عليه فانه لا يملك الزكاه كما تقدم والروايات داله على ذلك فمن هذه الجبهه لا يجوز اعطاء الزكاه للعبد وهو لا يملك بالقبض والآيه ايضا مطلقه والروايات على تقدير صحتها ايضا ظاهر لإعطاء الزكاه للمولى لا للعبد .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

كان كلامنا فى المكاتب سواء كان مطلقا او كان مشروطا، وذكرنا ان مقتضى اطلاق الآيه الكريمه عدم التقييد باى قيد ولا بد من صرف الزكاه فى الرقاب أى فى عتق العبيد ولا يكون مشروطا باى شرط، ولكن الفقهاء جعل الرقاب على ثلاثه اصناف :-

ومنها : المكاتب سواء كان مطلقا او مشروطا ولكن قيده بالحاجه اذا كان محتاجا الى اداء مال الكتابه حتى يصير معتقا وحرًا، ولكن ذكرنا انه لا- دليل على ذلك التقييد فان الدليل هى الروايه مرسله الصدوق وذكرنا انها مضافا الى انها ضعيفه من ناحيه السند فهى ضعيفه من ناحيه الدلاله فلا يمكن الاعتماد عليها فالنتيجه انه لا دليل على تقييد اداء مال الكتابه بالحاجه .

ثم ذكر الماتن قده : والاحوط ان يكون ذلك بعد الاجل، هذا مبنى على اعتبار هذا الشرط وهو شرط الحاجه وبناء عليه فلا يصدق على المكاتب انه محتاج قبل حلول الاجل فالمناط انما هو بعد حلول الاجل، واما فى صوره الاحتياج وفرضنا ان هذا الشرط معتبرا فأیضا لا وجه لهذا الاحتياط فان الحاكم الشرعى او مالك الزكاه اذا اطمئن او كان واثقا على ان هذا المكاتب لا يقدر على اداء مال الكتابه حتى بعد حلول الاجل يجوز ان يؤدى مال كتابته قبل حلول الاجل واما اذا اطمئن انه قادر بعد حلول الاجل على اداء مال الكتابه اما من جهه مال الكتابه او تمكنه من تحصيل هذا المال فلا يجوز ان يعطيه لا قبل حلول الاجل ولا بعده فلا وجه لهذا الاحتياط على كلا القولين فى المسأله .

ص: ١٧٤

ثم ذكر الماتن قده : لا يفرق بين ان يدفع الزكاه الى مولى العبد او الى العبد، ذكر السيد الاستاذ قده على ما جاء فى تقرير بحثه ان دفع الزكاه الى المولى هو المتعين لعتق هذا العبد ولكن دفعه الى المولى وصرف الزكاه لفك الرقبه وتمليك الزكاه مشروط بتحقق العتق وفك الرقبه بنحو الشرط المتأخر ولهذا اذا انتفى الشرط انتفت المملكه فلا يكون المولى مالك للزكاه فلا بد من ارجاعها الى المالك او الى الحاكم الشرعى

اما ما ذكره السيد الاستاذ قده من انه يتعين دفع الزكاه الى المولى فلا دليل على هذا التعين فان الآيه المباركه تدل على صرف الزكاه فى عتق الرقبه باى طريق كان سواء كان بدفع الزكاه الى المولى لكى يقوم بعتق عبده و الى العبد لكى يشتري نفسه من المولى ويترتب عليه انعاقه، واما ما ذكره السيد الاستاذ من انه اذا لم يترتب عليه العتق فعندئذ لا بد من ارجاع مال الزكاه فهو صحيح فان صرف الزكاه انما هو بغرض عتق العبد فاذا لم يتحقق العتق فلا بد من ارجاع المال وهو واضح

واما ما ذكره قده من تمليك المال لمولى العبد مشروط بالعتق بنحو الشرط المتأخر فلا يمكن مساعدته عليه لما ذكرناه غير مره

من استحاله الشرط المتأخر فان المقام ليس من الشرط المتأخر فان الملطيه مطلقه وليست مشروطه بالعتق الالتزام بالملكيه مشروطه بالعتق فان الحاكم الشرعى او المالك ملك الزكاه للمولى واشترط عليه العتق يعنى ان التزامه بالملكيه مشروط بالعتق واما اذا لم يتحقق العتق فلا- يكون ملتزم بهذه الملكيه وله ان يفسخ ويسترجع المال ويسترده فما هو مشروط الالتزام بالملكيه وتخلفه يوجب الخيار كما هو الحال فى سائر الموارد كما اذا اشترى عبدا مشروطا على انه كاتب وهذا الشرط يرجع الى الالتزام لا- الى الملكيه لان ملكيته مطلقه لكن الالتزام بها مشروط على ان يكون كاتباً واذا لم يكن كاتباً ثبت للمشتري خيار فسخ هذا العقد وليس بطلانه وما نحن فيه ايضا كذلك .



ثم ذكر السيد الاستاذ قده على ما جاء في تقرير بحثه انه لا يجوز اعطاء الزكاه للعبد لان المرسله ظاهره في اعطاء الزكاه للمولى لا للعبد والآيه ايضا لا تدل على جواز اعطائها للعبد لشراء نفسه من المولى وايضا انه يعتبر في قبض الزكاه وتملكها الحريه والعبد لا يجوز له ان يقبض الزكاه ويستملكها طالما لم يكن حرا

ولكن جميع هذه الوجوه اعتباريه لا- دليل عليها فما ذكره من عدم جواز اعطاء الزكاه للفقير فلا دليل عليه فان مقتضى اطلاق الآيه يشمل صرف الزكاه للعبد كما يجوز اعطاء الزكاه للمولى ان يعتق عبده كذلك يجوز اعطائها للعبد ليشتري نفسه، واما ما ذكره من ان المرسله ظاهره في اعطاء الزكاه للمولى فعلى تقدير تسليم ذلك لكن المرسله لا تكون حجه ولا اثر لها لانها ضعيفه دلالة وسندا، واما ما ذكره من ان العبد لا- يصلح ان يقبض الزكاه ويستملك وطالما لم يكن حرا فلا- يجوز له قبض الزكاه واستملاكها وهذا انما يصح فيما اذا كان قبض الزكاه لأجل فقره كما هو مورد الروايات، واما في المقام فلا دليل عليه فهو يقبض الزكاه من اجل ان يشتري نفسه من المولى فالدليل انما يدل على عدم جواز قبضه الزكاه لأجل فقره من حصه الفقراء واما في المقام فلا دليل عليه فلا مانع من اعطاء الزكاه للعبد من اجل شراء نفسه من المولى ويترتب عليه العتق فما ذكره السيد الاستاذ قده على ما جاء في تقرير بحثه من الوجوه فلا يمكن المساعدة على شىء منها .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ص: ١٧٦

ذكر الماتن قده : لو ادعى العبد انه مكاتب او عاجز عن مال الكتابه فان علم صدقه او كان له بينه قبل قوله والا ففى قبوله اشكال (١) [١]، ذكر السيد الاستاذ قده على ما جاء في تقرير بحثه فرق بين دعوى العبد الكتابه وبين دعواه العجز والفقر فان دعوى العبد ان كانت الفقر والعجز فهى مقبوله اذ لا- يبعد قبولها وان كان المولى كذبها اذا كان قول العبد مطابق للأصل ولم يكن مسبوق بالغنى او لم يكن مسبوق بالقدره على التكسب ففى هذا الفرض لا يبعد قبول قوله، وعلل ذلك بقيام السيره على قبول دعوى الفقر فان السيره جاريه على ذلك هذا مضافا الى ان قول العبد مطابقا للأصل العملى وهو عدم القدره على التكسب او الاصل عدم غناؤه هكذا جاء في تقرير بحثه

اما قبول دعوى العبد فى دعواه العجز عن اداء مال الكتابه فهو بحاجه الى دليل، واما ما ذكره قده من السيره فلا يمكن المساعدة عليها لان سيره العقلاء الممضاه شرعا غير موجوده فى المقام واما سيره المشرعه فحجيتها بحاجه الى دليل بان تكون موجوده فى زمن الاثمه عليهم السلام ووصلت لنا يد بيد وطبقه بعد طبقه ولا يمكن احراز ذلك، مضافا الى ان هذه السيره لو كانت موجوده لكانت حجه سواء كان قول العبد مطابقا للأصل العملى او مخالفا كما اذا كان قوله مسبوقا بالغنى فان الاستصحاب اصل عملى لا يقاوم السيره وكذلك استصحاب بقاء قدرته على التكسب فانه لا يقاوم السيره الا ان يقال ان السيره دليل لبي والقدر المتيقن من حجه قول العبد وقوله انما هو اذا لم يكن مخالفا للأصل والا فلا سيره فى المقام

---

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص١١٢، ط ج.

والصحيح فى المقام ان يقال ان العبد اذا كان ثقة فقله حجه سواء كذبه المولى ام لم يكذبه فان قول الثقة حجه اما المولى اذا لم يكن ثقة فلا- اثر لتكذيبه واما اذا كان ثقة فحينئذ تقع المعارضه بين قول العبد وقول المولى فيسقطان معا ولا يكون شىء منهما مشمول لدليل الحجيه واذا لم يكن العبد الثقة فلا اثر لقوله وايضا اذا كان ثقة قوله حجه سواء كان مطابقا للأصل العملى او مخالف كما لو فرضنا انه كان مسبق بالقدره على الكسب او بالغنى مع ذلك قوله حجه لانه ثقة والاستصحاب اصل عملى لا يصلح ان يقاوم حجيه خبر الثقة .

ومن هنا يظهر ما ذكره قده من ان قول العبد حجه لانه موافق للأصل وهو عدم الغنى وعدم القدره على التكسب فاذا شككنا انه غنى او ليس بغنى فلا مانع من استصحاب عدم الغنى ولكن هذا الاستصحاب لا يكون سببا لحجيه قوله فان كان ثقة فقله حجه سواء كان موافقا للأصل العملى او كان مخالفا .

واما دعوى المكاتبه فقد ذكر السيد الاستاذ قده على ما جاء فى تقريره فلا يكون قوله حجه مع تكذيب المولى، وهذا ايضا مما لا يمكن المساعده عليه فان العبد اذا كان ثقة فقله حجه فى دعوى المكاتبه سواء كذبه المولى او صدقه فان لم يكن المولى ثقة واما اذا كان ثقة فيقع التعارض بين القولين فيسقطان فلا يكون شىء من القولين مشمول لدليل الحجيه، بل ذكر ان المولى ان صدق العبد فيكون قول العبد حجه لا- من جهه حجيه خبر الثقة بل من جهه قاعده اخرى وهى من ملك شيئا ملك الاقرار به وحيث ان المولى مالك للعبد فهو مالك للإقرار بمكاتبته، ولكن هذه القاعده انما تكون حجه اذا كان الاقرار على ضرر المقر لا مطلقا واما فى المقام اقراره بالمكاتبه لا يعلم لعله فى نفيه فتطبيق هذه القاعده على المقام مشكل لابد من احراز من ان اقراره على ضرر المولى فيكون حجه .

الى هنا قد تبين ان هذا القول وهو ان صرف الزكاه فى اداء مال الكتابه لا دليل على تقيده بالحاجه بل يجوز صرفه فى اداء مال الكتابه مطلقا واما اذا كان المكاتب مشروطا بصرف فى ادائه مطلقا سواء كان قبل حلول الاجل او بعده .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

الى هنا قد تبين ان ما هو المشهور من تصنيف الرقاب الى ثلاثه اصناف لا دليل عليه فان العبد المكاتب تصرف الزكاه فى مال كتابته سواء كان محتاجا او لا فان التقييد بالاحتياج لا دليل عليه فان الروايه التى تدل على ذلك ضعيفه من ناحيه السند، كما انه لا فرق بين اداء مال الكتابه المشروطه قبل الاجل او بعده وايضا ذكرنا انه لا فرق ان يؤدى الزكاه للمولى او الى العبد .

الصنف الثانى : العبد تحت الشده، وذكرنا ان كلمه الشده لم ترد فى شىء من الروايات والوارد فيها كلمه الضروره ويستفاد من هذه الكلمه الشده وكيف ما كان فهل لهذا التقييد دليل او انه ليس له دليل ؟ ومقتضى اطلاق الآيه صرف الزكاه فى عتق الرقبه سواء كان العبد تحت الشده ام لم يكن تحت الشده، وقد يستدل على ذلك بروايه ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يجتمع عنده من الزكاه الخمس مئه والست مئه يشتري بها نسمة ويعتقها فقال : اذا يظلم قوما اخرين حقوقهم، ثم مكث مليا ثم قال : الا ان يكون عبدا مسلما فى ضروره فيشتره ويعتقه (1) فان هذه الروايه تدل على جواز شراء العبد اذا كان فى شده وضروره الا انها ضعيفه من ناحيه السند فان عمر الذى روى عن ابى بصير مجهول من اجل ذلك الروايه ضعيفه، نعم روى الشيخ فى التهذيب هذه الروايه عن عمر ابن ابى نصر وهو ثقه الا ان نسخ التهذيب ايضا مختلفه فان الشيخ اخذ هذه الروايه من الكافى وهى ضعيفه من ناحيه السند فالتعبير فى كتابه التهذيب بروايه عمر ابن ابى نصر فهو اشتباه من الشيخ رحمه الله لان هذا التعبير لم يرد فى الكافى مع انه هو المصدر لهذه الروايه وكيف ما كان فالروايه ضعيفه من ناحيه السند فلا دليل على هذا التقييد .

ص: ١٧٩

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص٢٩٢، ابواب، ب٤٣، ح١، ط ال البيت.

ومع الاغماض عن سند الروايه فهل يمكن الاخذ بدلالاتها ؟ ذكر السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه من حمل هذه الجملة (اذا يظلم الناس حقوقهم) يعنى اذا صرف الزكاه فى الرقاب بان يشتري عبدا ويقوم بعتقه يظلم الناس حقوقهم حمل السيد الاستاذ على الكراهه فان صرف الزكاه فى عتق الرقبه بدون شده تضيع لحقوق الناس، ولكن حمل هذا التضييع على الكراهه ومع ذلك فانه يجوز وان كان مكروها اذا لم يكن العبد تحت الشده واما اذا كان تحت الشده فلا يكون مكروها هكذا ذكره السيد الاستاذ وانه لا بنس بدلاله هذه الروايه لو تم سندها .

ولكن حمل هذه الجملة على الكراهه لا- يخلو عن اشكال فان قوله عليه السلام (اذا يظلم الناس حقوقهم) الظلم فى نفسه حرام

لانه سلب الحق عن مستحقه وهو محرم في الشريعة المقدسه وحمله على الكراهه بحاجه الى قرينه ولا قرينه على ذلك، او لا اقل ان الروايه مجمله فلا يمكن الاستدلال بهذه الروايه على تقدير تماميه سندها اما انه لا يجوز صرف الزكاه في عتق الرقبه اذا لم تكن تحت الشده من جهه انه ظلم على الناس وتضيع حقوقهم وهو غير جائز او من جهه ان هذه الروايه مجمله او اقل من اجمالها لو لم تكن ظاهره في الحرمة فلا تكون ظاهره في الجواز فهي مجمله فلا يمكن الاستدلال بدلالاتها .

الصف الثالث : وهو عتق الرقبه مطلقا شرط عدم وجود المستحق ومصرف اخر، والكلام في هذا القيد هل له دليل من اجل تقييد اطلاق الآيه المباركه بذلك ؟ ولا بد من النظر الى الروايات منها موثقه عبيد ابن زراره قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اخرج زكاه ماله الف درهم فلم يجد موضعا يدفع ذلك اليه فنظر الى مملوك يباع في من يريده فاشتراه بتلك الاف درهم التي اخرجها من زكاته فاعتقه هل يجوز ذلك ؟ قال : نعم، لا بئس بذلك (1) وهذه الروايه واضحه الدلاله في جواز شراء الرقبه من الزكاه وعتقها الا ان السائل قد قيد بعدم وجود موضع لهذه الزكاه ولكن هذا القيد انما ورد في كلام السائل ولم يرد في كلام الامام عليه السلام وانه مطلق يجوز ولا بئس ولم يقيده بعدم وجدان موضع اخر فالعبره هي بكلام الامام عليه السلام فان هذه الروايه لا تصلح ان تكون مقيده لأطلاق الآيه المباركه وان اطلاقها محكم وحجه ومقتضى اطلاقها جواز شراء الرقبه من الزكاه سواء كان هناك مستحق او لم يجد

ص: ١٨٠

---

١- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج٩، ص ٢٩٢، ابواب، ب ٤٣، ح ١، ط ال البيت.

فالنتيجه : ان هذه الاصناف الثلاثه الاول وهو المشهور بين الاصحاب فهو غير ثابت من ان المكاتب اذا احتاج الى المال فان التقيد غير ثابت وكذا تقيد اطلاق الآيه بالعبد يكون تحت الشده ايضا غير ثابت فان الثابت هو جواز شراء العبد مطلقا على جميع التقادير يجوز شراء العبد من الزكاه ثم يقوم بعتقه .

ثم ان هنا قول اخر وهو ان العتق اذا وجب على الشخص من جهه الكفاره كما فى كفاره افطار شهر رمضان او كفاره القتل او ما شاكل ذلك يجوز شراء العبد من الزكاه ثم يقوم بعتقه اداء للكفاره فهل هذا القول ثابت او انه غير ثابت ؟ وقد استدل على هذا القول بروايه مرسله فى تفسير على ابن ابراهيم الى ان قال : وفى الرقاب قوم لزمتهم كفارات فى قتل الخطأ وفى الظهار وفى اليمان وفى قتل الصيد فى الحرم وليس عندهم ما يكفرون وهم مؤمنون فجعل الله لهم سهما فى الصدقات لكفر عنهم) الروايه ضعيفه من ناحيه السند فلا يمكن الاعتماد عليها، ومع الاغماض عن ذلك الا ان هذه الروايه تدل على اداء الكفاره حتى اذا لم يكن فى هذه الكفاره عتق رقبه ككفاره الصيد فى الحرم فان كفارته بدنه وليس فيها عتق رقبه مضافا الى ان كفاره اليمين وكفاره الظهار والقتل الخطأ وكفاره الافطار العمدى العتق احد افراد الكفاره فاذا اشترى عبدا وقام بعتقه فهل يصدق صرف الزكاه فى الرقاب ؟ الظاهر عدم الصديق فانه صرفها فى اداء الكفاره فان العتق واجب عليه من جهه الكفاره وصرف الزكاه من جهه التكفير عن ذمته فلا يصدق عليه عنوان الرقاب فالنتيجه ان هذه الروايه على تقدير صحتها لا يصدق عليها صرف الزكاه فى الرقاب فلا- دليل على هذا القول فاذا وجب عليه العتق من باب الكفاره فلا يجوز صرف الزكاه فيه الا اذا كان من عليه الكفاره فقيرا يجوز اخذ الزكاه وصرفها لأداء الكفاره .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ينبغي التنبيه على امرين :-

الامر الاول : ان الكتابه حق في العبد للمولى واخباره بها هو اخبار عن حقه واقرار بالحق وهو حجه، وحجته اما مبنيه على انه اقرار بالحق او مبنيه على قاعده ان من ملك شيئا ملك الاقرار به

ولكن كلا- الامرين غير تام فان الاقرار انما يكون حجه باعتبار انه اخبار عن حق الغير عليه فحجيه الاقرار من جهه انه اخبر ان حق الغير عليه وانه مديون للغير وللمقر له الزامه على طبق اقراره، واما الاقرار بالحق فلا- دليل على حجته الا اذا كان المقر ثق به بان يخبر ان هذا المال لى او متعلق لحقى، واما قاعده ان من ملك شيئا ملك الاقرار به فلا ترجع هذه القاعده الى معنى محصل الا اذا كان المراد منها ان من ملك شيئا ملك الاقرار على ضرره فان اقراره على ضرره فهو حجه فان معنى الاقرار اخبار بشىء عليه لغيره فهو حجه .

الامر الثانى : قد يقال كما قيل ان دعوى المالك فى التصرف فى امواله حجه سواء كان من التصرفات الاعتباريه كالبيع والشراء والهبه او التصرفات الخارجيه فان دعوى المالك فى التصرف فى امواله تكون حجه

الظاهر انه لا دليل على ذلك ايضا فان الدعوى انما تكون حجه اذا كانت متعلقه بالمال كما اذا ادعى ان هذا المال ماله ولم يكن له معارض فدعواه حجه وقد ورد فى ذلك روايه مال بين مجموعه من الاشخاص وكل يقول ان المال ليس له وواحد ادعى ان المال له يعطى له لان قوله حجه طالما لم يكن له معارض، اما دعوى المتعلقه بسائر التصرفات الاعتباريه الخارجيه فلا دليل على حجيتها الا اذا كان المالك ثق به فيكون قوله حجه من باب انه قول الثقة والا فلا تكون دعواه حجه .

ص: ١٨٢

الى هنا قد تبين الى ان ما هو المشهور بين الاصحاب من تفسير الرقاب الى ثلاثه اصناف لا دليل عليه فان مقتضى اطلاق الآيه هو صرف الزكاه فى الرقاب بدون أى قيد او شرط فتقيد صرف الزكاه فى اداء مال الكتابه بالحاجه لا دليل عليه كما انه لا دليل على ان شراء العبد لابد ان يكون تحت الشده او تحديد شراء العبد اذا لم يكن مصرف للزكاه فان اطلاق الآيه ان الشارع جعل حصه من الزكاه للرقاب .

واما ما ذكره المحقق فى المعتمد والعلامه فى التذکره وغيرهما من ان من وجبت عليه عتق رقبه من باب وجوب الكفاره كالإفطار والظهار وقتل الخطأ وغير ذلك جوز شراء العبد من الزكاه ثم يقوم بعتقه وهو داخل فى الرقاب، فهذا لا يمكن المساعده عليه لانه اولاً لا دليل على ذلك غير مرسله تفسير على ابن ابراهيم والمرسله لا تكون حجه مضافا الى ان الفقيه التى استدلل بها فانها مشتمله على كفاره الصيد وهى ليس عتق رقبه لان كفارتها بدنه فلا بد من رد علم هذه الفقيه من الروايه الى اهلها ولا يمكن

الاستدلال بها، مضافا الى ان من وجب عليه العتق من باب الكفاره واشترى العبد من الزكاه ثم قام بعتقه بنيه انه من احد افراد الكفاره فلا يصدق عليه انه صرف الزكاه فى الرقاب بل صرف الزكاه فى الكفاره عن ذمته .

فالصحيح انه يجوز شراء العبد من الزكاه ثم يعتقه مطلقا بلا أى قيد او شرط كما يجوز صرف الزكاه فى اعطاء مال الكتابه سواء كان محتاجا او غير محتاج واذا كانت كتابته مشروطه يجوز اعطائه مال الكتابه قبل حلول الاجل او بعده فالتقيد غير ثابت لأطلاق الآيه المباركه وبعض الروايات ايضا داله على ذلك .

ص: ١٨٣



ثم ذكر الماتن قده : السادس: الغارمون وهم الذين ركبتهم الديون وعجزوا عن أدائها وإن كانوا مالكيين لقوت سنتهم (١). [١]، هذا هو المعروف والمشهور بين الاصحاب وقد ادعى عدم الخلاف في ذلك وهو مقتضى اطلاق الآيه المباركه والروايات ويدل على ذلك جمله منها صحيحه زراراه قال : قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : رجل حلت الزكاه ومات أبوه وعليه دين، أيؤدى زكاته في دين أبيه وللأين مال كثير؟ فقال : إن كان أبوه أورثه مالا ثم ظهر عليه دين لم يعلم به يومئذ فيقضيه عنه، قضاء من جميع الميراث ولم يقضه من زكاته، وإن لم يكن أورثه مالا لم يكن أحد أحق بزكاته من دين أبيه، فإذا أداها في دين أبيه على هذه الحال أجزأت عنه) (٢)، فلا فرق من هذه الناحيه بين الميت والحى ومنها موثقه إسحاق بن عمار قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل على أبيه دين ولأبيه مؤونه أيعطى أباه من زكاته يقضى دينه؟ قال : نعم، ومن أحق من أبيه؟! (٣) فان هذه الموثقه وارده في الحى اذا كام مديونا وعنده مؤونه السنه ولكنه عاجز عن اداء دينه فيؤدى عنه من الزكاه ولا شبهه في جواز ذلك .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

كان كلامنا في الصنف السادس وهوم الغارمون الذين ركبتهم الديون ومطلق الآيه المباركه صرف الزكاه فثى اداء دينهم بلا فرق بين ان يكون الغارم حيا ام ميتا مضافا الى ان هناك روايات كثيره تدل على ذلك منها صحيحه زراراه المتقدمه فانها تدل على انه يجوز اداء دين الميت من الزكاه وكذلك موثقه سماعه وصحيحه اخرى تدل على ذلك وان صحيحه زراراه وان كان موردها الميت الا ان الواضح لا خصوصيه للميت، واما المعتبرتين الأخيرتين موردها الحى ايضا لا فرق بين ان يكون الغارم حيا ام ميتا .

ص: ١٨٤

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص١١٤، ط ج.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص٢٥٠، ابواب الزكاه، ب١٨، ح١، ط ال البيت.

٣- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص٢٥٠، ابواب الزكاه، ب١٨، ح٢، ط ال البيت.

ثم ذكر الماتن قده : وعجزوا عن أدائها وإن كانوا مالكيين لقوت سنتهم (١). [١]، ويدل على ذلك صريح صحيحه زراراه وهى ناصه على ان الميت اذا كان له مال يؤدى دينه من ماله لا- من الزكاه واما اذا لم يكن له مال فعندئذ يجوز اداء دينه من الزكاه ايضا ليس لها خصوصيه بالميت ايضا شامله للحى، فتصرف الزكاه في اداء دين الغارم اذا كان عاجزا عن ادائه من ماله، وقد جاء فى تقرير السيد الاستاذ قده اعتبار العجز تقريبات ثلاثه :-

التقريب الاول : ان حكمه جعل الزكاه انما هى لسد حاجه الناس وهذه الحكمه تقتضى ان يكون الغارم عاجزا عن اداء دينه وبحاجه لأخذ الزكاه لأداء دينه .

ولكن هذا التقريب لا يمكن المساعدة عليه فان الزكاه فى الآيه المباركه قد قسمت الى اصناف ثمانيه لكل صنف بملاك فان اعطاء الزكاه للفقير وللمسكين لسد حاجته واشباعه واما اعطاء الزكاه للمؤلفه قلوبهم ليس كذلك فانهم قد يكونون اغنياء ولا يحتاجون الى الزكاه اصلا ومع ذلك يجوز اعطاء الزكاه لهم لتأليف قلوبهم وميلهم الى الاسلام وليس لسد حوائجهم وذلك اعطاء الزكاه للرقاب ليس لسد الحاجه بل لأطلاق سراحهم وجعلهم احرار، فما جاء فى تقرير السيد الاستاذ قده من ان حكمه تشريع الزكاه انما هى لسد حاجه الناس فليس الامر كذلك فى جميع الاصناف وكيف ما كان فهذا التقريب غير تام .

التقريب الثانى : على ما جاء فى تقرير السيد الاستاذ ان هناك روايات كثيره تدل على عدم جواز دفع الزكاه الى الغنى الذى لا يحتاج الى الزكاه

ص: ١٨٥

---

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص١١٤، ط ج.

الظاهر ان هذه الروايات لا تشمل المقام فانها ناظره الى الفقير فان الزكاه لا بد ان تدفع الى الفقير ولا تدفع الى الغنى فى مقابل الفقير وهذه الروايات لا تكون ناظره الى المقام وهو الغارم فالعمده فى المقام هو الوجه الثالث صحيحه زواره فانها ناصه فى هذا التفصيل فمن كان عنده مال لا بد اداء دينه من ماله فلا يجوز ان يؤدى من الزكاه واما اذا لم يكن عنده مال يجوز ان يؤدى دينه من الزكاه .

التقريب الثالث : ان المعتبر فى حاجه الغارم الى المال لأداء دينه هل المعتبر هو الفقر الشرعى او المراد من العجز ليس الفقر الشرعى وان كان غنيا ولكنه بحاجه الى اداء الدين وعاجز عن اداء دينه كما اذا كان مالك لمؤونه سنته ففى طول السنه لا يحتاج غيره، فان لم يكن المراد بالعجز هو الفقر الشرعى لا يجوز له اخذ الزكاه لأداء دينه .

والظاهر ان حمل العجز على الفقر الشرعى بحاجه الى دليل ولا دليل على ان المراد من العجز فى اداء دينه بماله هو الفقر الشرعى ويمكن ان يكون الشخص غنيا كما اذا كان مالك لتمام سنته فهو غنى شرعا ولكنه عاجز عن اداء دينه وليس له مال زائد على مؤونه حتى يؤدى دينه به فعندئذ يجوز له اخذ الزكاه لأداء دينه، نعم قد يستدل على ذلك بروايه السرائر فانه نقل عن كتاب المشيخه هذه الروايه سماعه قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل منا يكون له شىء يتبلغ به وله دين أيطعمه عياله حتى يأتيه الله بميسره فيقضى دينه او يستقرض على ظهره فى جذب الزمان وشده المكاسب او يقضى بما عنده دينه ويقبض الصدقه ؟ قال : يقضى بما عنده ويقبض الصدقه (1) فعلى تقدير صحه هذه الروايه يؤدى دينه بما عنده من المال ويقبض الصدقه لمؤونه فان هذا يدل على انه اذا كان مالكا لمؤونه سنته فلا يجوز له اخذ الزكاه لأداء دينه فعليه ان يؤدى دينه بماله عنده ثم يأخذ الزكاه لتتميم مؤونه .

ص: ١٨٦

---

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص٢٩٧، ابواب الزكاه، ب٤٧، ح١، ط ال البيت.

ولكن الروايه ضعيفه من ناحيه السند فان طريق ابن ادريس الى المشيخه مجهول فلا يمكن الاعتماد على هذه الروايه فلا يمكن الاستدلال بها، واما على تقدير تماميه سندها فلا مانع من الاستدلال بها فان قوله عليه السلام يؤدى دينه بما عنده من المال ويقبض الصدقه لمؤنثه فان اطلاقه يشمل ما كان عنده بمقدار مؤونه سنته او اقل من ذلك .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : يشترط ان لا يكون الدين مصروفا فى المعصيه (١) [١]، هذا مما لا خلاف فيه وهو مشهور بين الاصحاب بل ادعى جماعه من الاصحاب الاجماع عليه ومن هنا قد استدل على ذلك بوجوه :-

الوجه الاول : ادعى الاجماع بين المتأخرين والمتقدمين كالشيخ عليه الرحمه وان هذا الاجماع ثابت وهو حجه فالمدرک هو الاجماع وهو يصلح لتقيد اطلاق الآيه والروايات ولكن مثل هذا الاجماع لا يمكن القول بحجتيه وفرضنا انه ثابت بين المتأخرين وفرضنا ثبوته بين المتقدمين ولكن وصول هذا الاجماع الى المتقدمين من زمن الائمه عليهم السلام بيد بيد وطبقه بعد طبقه لا يمكن لنا احرازه ولا طريق لنا الى له فمن اجل ذلك يسقط هذا الاجماع عن الحجيه

الوجه الثانى : ان اداء مثل هذا الدين خلاف حكمه تشريع الزكاه فان الحكمه من تشريع الزكاه لكل صنف من الاصناف الثمانيه انما هو للأرفاق بحق هؤلاء الاصناف ومن الواضح ان من صرف دينه فى معصيه الله تبارك وتعالى كشرب الخمر والقمار وغير ذلك فان اداء دينه ليس مصداق للأرفاق فمن اجل ذلك لا يمكن اداء دينه من الزكاه، والآيه المباركه لا اطلاق لها لانها ناظره الى ان تشريع الزكاه انما هو للأرفاق بالاصناف المذكوره .

ص: ١٨٧

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص١١٤، ط ج.

والجواب عن ذلك : ان احراز مثل هذا المطلب مشكل لان حكمه التشريع هى الارفاق واذا لم يكن فلا يجوز اداء دينه، قد لا يكون اعطاء الزكاه للفقير ايضا ارفاق فانه لا يبالي ولا يكون عادلا فى صرفها مع ذلك يجوز اعطاء الزكاه له، وكيف ما كان الاطمئنان والوثوق بذلك مشكل، وقد يقال كما قيل ان اداء دينه تشويق له للمعصيه واغراء له بالقبيح لانه صرف الدين فى المعصيه فمن اجل ذلك لا يجوز .

الظاهر ان الاستدلال بذلك ايضا لا يمكن فانه وان صرف دينه فى المعصيه ولكن لا شبهه فى ان اداء دينه تخفيف له من العقاب وتبرئه لذمته وهذا نوع احسان له وان كان عاصيا فلا مانع منه بان يكون الشخص فاسقا ومع ذلك يحسن له، وكيف ما كان فهذا الوجه استحسانى فلا يفيد الوثوق والاطمئنان بذلك، ودعوى انصرف الآيه عن المقام لا يمكن المساعده عليها فان منشأ هذا الانصراف اما حكمه التشريع او هذا الوجه الاستحسانى ولا شىء منهما يكون منشأ للانصراف .

الوجه الثالث : الروايات وقد استدل على ذلك بجمله منها روايات محمد ابن سليمان الوارده فى تفسير قوله تعالى (وان كان ذو عسره فنظره الى ميسره) (١) قال عليه السلام نعم ينتظر بقدر ما ينتهى خبره الى الامام فيقضى عنه ما عليه من الدين من سهم الغارمين ان كان انفق فى طاعه الله عز وجل وان كان انفق فى معصيه الله عز وجل فلا شىء عليه على الامام (٢) فهذه الروايه واضحه الدلاله على انه اذا صرف دينه فى طاعه الله تعالى فعلى الامام عليه السلام ان يؤدى دينه من سهم الغارمين واما اذا صرفه فى معصيه فلا- يجوز اداء دينه فالروايه من حيث الدلاله واضحه، ولكنها ضعيفه من ناحيه السند من جهه الارسال فلا يمكن الاعتماد عليها .

ص: ١٨٨

١- بقره/سوره ٢، آيه ٢٨٠.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١٨، ص ٣٣٦، أبواب الدين والقرض، باب ٩، ح ٣، ط آل البيت.

ومنها ما رواه فى الكافى عن صباح ابن سياب عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ايما مؤمن او مسلم مات وترك ديناً لم يكن فى فساد ولا اسراف فعلى الامام ان يقضيه (١) فان هذه الروايه واضحه الدلاله فى عدم صرف الدين فى فساد او اسراف فعلى الامام ان يقضيه من سهم الغارمين وهذه الروايه وان لم يكن لها مفهوم ولكنها تدل على انه اذا اصر فى المعصيه فلا يجوز ادائه من سهم الغارمين اما الحكم فيما اذا صرف فى طاعه الله تعالى فالحكم فيه واضحه سواء دله الروايه على ذلك او لم تدل، لكن الروايه ضعيفه من ناحيه السند فلا يمكن الاعتماد عليها .

ومنها روايه على ابن ابراهيم انه ذكر فى تفسيره تفصيل هذه الثمانيه اصناف فقال فسر العالم عليه السلام فقال : الفقراء هم الذين لا يسألون الى ان قال والغارمين قوم قد وقعت عليهم ديون انفقوها فى طاعه الله من غير اسراف فيجب على الامام ان يقضى عنهم ويفكهم من مال الصدقات (٢) فان هذه الفقره فى الروايه واضحه الدلاله على ان دينه اذا صرف فى طاعه الله تعالى فعندئذ يؤدى دينه من سهم الغارمين وان كانت ساكته عن ما لو صرفه فى المعصيه .

ومنها صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل عارف فاضل توفى وترك عليه دين قد ابتلى به ولم يكن بمفسد ولا- بمسرف ولا- معروف بالمس-أله هل يقضى عنه بالزكاه الاف والالفان ؟ قال : نعم) فان هذه الروايه صحيحه من ناحيه السند، ولكن اشكل السيد الاستاذ فى دلالتها وانها قضيه خارجيه وذكر فى هذه الروايه قيود وهى انما وردت فى كلام السائل ولم ترد فى كلام الامام عليه السلام فمن اجل ذلك لا يمكن الاعتماد عليها

ص: ١٨٩

---

١- الكافى، الشيخ الكلينى، ج ١، ص ٤٠٧، ط الاسلاميه.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٩، ص ٢١٢، أبواب المستحقين للزكاه، باب ١، ح ٧، ط آل البيت.

الظاهر انه لا بئس بدلاله هذه الروايه فان قول السائل من الاول رجل عارف فاضل ليس قيذا بل هو بيان لحال هذا الرجل أى انه اعترف بولايه الامام على عليه السلام لان من لا يعترف فلا يستحق الزكاه وظاهر الجواب هو عن ذلك فان السؤال ليس بمفسد ولا- مسرف هل يقضى عنه من الزكاه الاف والالفان أى اذا لم يكن مفسد ولا مسرف فقال عليه السلام نعم فلا شبهه فى ان المتفاهم العرفى من جواب الامام هو على انه اذا لم يكن مفسد ولا مسرف يجوز ذلك فلا اشكال فى دلاله هذه الروايه ايضا اما انها قضيه خارجيه فان السؤال وان كان عن شخص خاص الا ان لا خصوصيه له باعتبار ان القيد ليس خاصا النتيجة ان الروايه تامه من حيث السند والروايه .

ومنها صحيحه حسين ابن علوان عن جعفر ابن محمد عن ابيه ان على عليه السلام (كان يعطى المستدين من الصدقه دينهم كله ما بلغ اذا استدانوا من غير صرف) (1) فان هذه الروايه واضحه الدلاله واما من حيث السند ايضا صحيحه فلا بئس بها .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

بقى هنا شىء وهو ان ما ذكرنا من ان الآيه المباركه مطلقه يجوز صرف الزكاه فى داء دين الغارم وان كان مصروفا فى معصيه ولا انصراف،ولكن قد يقال كما قيل ان الدين اذا كان من ناحيه مهر النساء فهو لا يؤدى من الزكاه ولا يكون من سهم الغارمين، وهذا خلاف مقتضى اطلاق الآيه المباركه لانها تشمل مطلق الغارم وكذلك الروايات ولكن استدلل على ذلك بروايتين وفيهما استثناء لمهر النساء

ص: ١٩٠

١- مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ج ٣، ص ٩٩، ط ق.

الاولى : مرسله عن ابى عبد الله عليه السلام (الامام يقضى عن المؤمنين الديون ما خلى مهور النساء) (1) فان هذه الروايه واضحه الدلاله على ان مهور النساء مستثنى الا انها ضعيفه من ناحيه السند فلا يمكن الاعتماد عليها

الثانيه : روايات محمد ابن ادريس فى اخر السرائر نقلا عن كتاب على ابن محبوب الى ان وصل الى عبد الرحمن ابن الحجاج ان محمد ابن خالد قال سألت ابا عبد عليه السلام عن الصدقات فقال : اقسامها فى من قال الله عز وجل ولا تعطى عن سهم الغارمين الذى ينادون بنداء الجاهليه شيئا قلت وما نداء الجاهليه ؟ قال هو الرجل يقول يا لبنى فلان فيقع بينهم القتل والدماء فلا يؤدوا ذلك من سهم الغارمين ولا الذى يؤدون من مهور النساء والذين لا يبألون ما صنعوا فى اموال الناس) (2) فهذه الروايه واضحه الدلاله على استثناء مهور النساء والروايه من ناحيه الدلاله وان كانت تامه الا انها ضعيفه من ناحيه السند لا من جهه طريق ابن ادريس فى كتاب على ابن محبوب فان هذا الطريق صحيح ولا بئس به ولكن نقل هذه الروايه عن محمد ابن خالد وليس هو البرقى لانه لا يدرك الامام الكاظم عليه السلام فضلا عن الصادق عليه السلام فهو مردد بين اشخاص لم يوثق احد منهم فمن

اجل ذلك الروايه ضعيفه من ناحيه السند فلا يمكن الاعتماد عليها .

ص: ١٩١

- 
- ١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ٢١، ص ٢٦٧، أبواب المهور، باب ١١، ح ٥، ط آل البيت.
  - ٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ٩، ص ٢٩٨، أبواب المستحقين للزكاه، باب ٤٨، ح ١، ط آل البيت.



ثم ذكر الماتن قده : يجوز ان يعطى له من سهم الفقراء (1) ، واشكل عليه السيد الاستاذ قده ان من كان مالكا لمؤونه سنته فهو غنى شرعا فاذا كان كذلك لا يجوز له ان يعطى من سهم الفقراء فان الغنى الشرعى من كان مالكا لمؤونه سنته وان كان مديونا ويحتاج لمال يؤدي دينه به وليس عنده ومع ذلك لا يجوز له ان يأخذ من سهم الفقراء لانه مالك لمؤونه سنته، نعم هو فقير بنظر العرف ومحتاج ولكنه شرعا ليس كذلك، وذكر السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه فرعين :-

الفرع الاول : ان ما دل على ان من يكون مالك لمؤونه سنته لا يجوز له ان يأخذ من سهم الفقراء فهو بأطلاقه يشمل من كان مديونا بجنايه او مديونا من جهه المعصيه وما شاكل ذلك وان كان مدونا فلا يجوز له ان يأخذ من سهم الفقراء اذا كان مالكا لمؤونه سنته لانه غنى فما دل على ان من يكون مالكا لمؤونه سنته لا يجوز له الاخذ من سهم الفقراء فهو بإطلاقه يشمل من كان مديونا وليس عنده مال يؤدي دينه .

الفرع الثانى : ان من استدان لمؤونه سنته فلا يبعد انصراف هذا الدليل عنه وعلل ذلك بان ما عليه دين لا يملك ما يوازيه فانه استدان مال لمؤونه سنته فهو لا يملك هذا المال باعتبار انه مديون لما يوازيه فالدليل لا يشمل .

الدين على ثلاثه اقسام :-

القسم الاول : يستدين لكى يشتري ملكا

القسم الثانى : مديون وليس بإزائه موجود كما لو كان مديون من اجل جنايه على شخص والديه على ذمته او تلف مال غيره او صرفه فى معصيه فهو مديون وليس لهذا الدين مال بإزائه فى الخارج .

ص : ١٩٢

---

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص ١١٤، ط ج.

القسم الثالث : ما يستدين لمؤونه سنته ويصرف في نفس السنه سواء كان عنده ربح او لم يكن عنده، فانه بحاجه الى المال ليصرف في مؤونته لذا يستقرض من اجل مؤونه سنته .

اما القسم الاول فلا شبه في ان ادائه ليس من المؤونه فانه كلما ادى دينه فهو يملك ما يقابله من الملك فاذا ادى تمامه فيكون له ملك طلق غايه الامر اذا ادى دينه في ضمن السنه من ارباحه فينتقل الخمس الى الملك ولا بد ان يخمسه في اخر السنه بقيمته الحالیه وان اداء دين السنه الماضيه من ارباح هذه السنه ليس من المؤونه ولا يكون مستثنى من الخمس فلا بد من تخمسيه اولا ثم يؤدي او يؤدي الربع بدل الخمس حتى يكون خمس لكليهما معا .

واما القسم الثاني فلا شبهه في ان ادائه من المؤونه لانه ليس له مال بإزائه في الخارج واداء الدين من المؤونه فيجوز له اخذ الزكاه لأداء دينه فهو لا يملك دين تمام سنته فله ان يأخذ من سهم الفقراء لكي يؤدي دينه فما ذكره السيد الاستاذ قداه من ان هذا الدين لا يضر بغنائه فان ما دل على ان من يكون مالكا لمؤونه سنته فهو غني ولا يجوز له اخذ الزكاه من سهم الفقراء وان كان مديونا بجنايه او بغصب او بأتلاف مال الغير او ما شاكل ذلك .

واما القسم الثالث وهو ما لو استدان لمؤونه سنته فتاره يكون عنده ربح لكن لا يصرفه في مؤونته من الربح واستدان واخرى يكون عنده ربح وبحاجه لمؤونه السنه فيستدين فعلى الاول نفس الدين من المؤونه في اخر السنه يستثنى ويخمس من الباقي واما على الثاني وهو انه يستدين اولا ثم يحصل له الربح فأدائه من المؤونه اما اذا لم يؤدي الى ان يصل رأس السنه فلا يستثنى من الخمس .

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : وكذا يجوز اعطائه من سهم سبيل الله (1) ، وقد فسر سهم سبيل الله بتفسيرين احدهما المراد به الامور العامه كأنشاء المساجد والمدارس والحسينيات وانشاء الطرق العامه والجسور وما شاكل ذلك والتفسير الاخر مطلق الامر الخيرى سواء كان من الامور العامه او من الامور الخاصه كتزويج بنت فانه امر خيرى يصدق عنون سبيل الله بل يجوز ان يزوج شخص من سهم سبيل الله والمراد منه كل امر خيرى وقد اختار السيد الاستاذ قده التفسير الاول .

ثم ذكر الماتن قده : لو شك في ان الدين صرف في المعصيه فالأقوى جواز اعطائه من الزكاه لكى يؤدى دينه وان كان الاحوط خلافه، فهنا قولان في المسأله قول في ان صرف الدين في المعصيه مانع عن اداء الدين من سهم الغارمين، وقول اخر ان صرف الدين في طاعه الله تعالى شرط لأدائه من سهم الغارمين

المعروف والمشهور بين الاصحاب هو القول الاول وعلى هذا لا بد من الرجوع الى الادله التى استدلت بها على ان صرف الدين في معصيه الله تعالى مانع والنظر في لسان تلك الادله التى من جملتها الاجماع وهو على تقدير تماميته ان الدين اذا صرف في المعصيه فهو مانع عن ادائه من سهم الغارمين والقدر المتيقن هو ان لا يكون مصروف في المعصيه فاذا كان كذلك لا يجوز ان يعطى من سهم الغارمين .

واما الروايات فقد ورد في روايه سليمان ان الدين ان كان انفق في طاعه الله عز وجل يقضى الامام عليه السلام دينه وان كان انفق في معصيه الله عز وجل فلا يقضيه فكلا العنوانين مأخوذ في روايه سليمان وكيف ما كان فالجمع بينهما غير ممكن بحسب الظاهر، اما بحسب الواقع فالصرف في المعصيه اذا كان مانعا فعدم صرفه في المعصيه شرط فان عدم المانع شرط فعدم صرفه في المعصيه شرط والمراد صرفه في الطاعه اعم من صرفه في الواجب او المستحب او المباح فان صرف الدين في كل هذه الاقسام صرف في طاعه الله تعالى، فتقع المعارضه بين الظاهر والواقع مضافا الى ان الروايه ضعيفه السند فلا يمكن الاستدلال بها، نعم ورد في صحيحه حسين ابن علوان وكذا في صحيحه الحجاج عدم صرفه في المعصيه اذ لا يكون بمسرف ولا بمفسد فانه ظاهر في انه استدان ولم يصرف دينه في معصيه فانه ليس بمسرف ولا مفسد وكذا هو القدر المتيقن من الروايات المطلقه كصحيحه زراره وموثقه سماعه فان صحيحه زراره تدل على التفصيل بينما اذا كان للميت مال فلا يجوز اداء دينه من سهم الغارمين ولا بد ان يؤدى من ماله

ص: ١٩٤

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص١١٥، ط ج.

اما اذا لم يكن له مال جاز اداء دينه من الزكاه وهذا مطلق سواء صرفه في المعصيه او في الطاعه والمنصرف منه والمتفاهم العرفى

بمناسبه الحكم والموضوع الارتكازى انه لم يصرف دينه فى معصيه وهذا هو المتبادر من الروايات المطلقه، فالظاهر ان المانع هو صرف الدين فى المعصيه

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

تحصل مما ذكرنا ان المناط انما هو فى وقت صرف الدين اذا صرف فى المعصيه فلا يجب قضائه من سهم الغارمين لا على الامام عليه السلام فى زمن الحضور ولا- على الحاكم الشرعى فى زمن الغيبه ولا- على مالك الزكاه كما لا يجوز له ان يأخذ الزكاه من سهم الغارمين ويؤدى دينه وان كان فى وقت الاستدانه كان ناويا صرفه فى امر مشروع ولكن يعد الاستدانه صرفه فى امر محرم كشرب الخمر ونحوه فعندئذ لا شبهه فى انه لا يؤدى دينه من سهم الغارمين

وكذلك الامر بالعكس اذا كان وقت الاستدانه ناويا صرف الدين فى معصيه واستدان بهذه النيه وبعدها صرفه فى امر مشروع فعندئذ يجوز للأمام عليه السلام او الحاكم الشرعى ام يقضى دينه من سهم الغارمين اذا لم يتمكن من اداء دينه وكذلك يجوز له ان يأخذ الزكاه من سهم الغارمين لكى يؤدى دينه فالمناط هو فى وقت الصرف وليس فى وقت الاقتراض

قد يقال كما قيل نه اذا شك الدافع سواء كان الحاكم الشرعى او مالك الزكاه انه صرف دينه فى المعصيه او صرف دينه فى امر مشروع فقد يقال انه لا يؤدى دينه من سهم الغارمين وعليه ان يسعى فى اداء دينه وقد استدل على ذلك بذيل روايه سليمان، والظاهر ان هذه الروايه مضافا الى انها غير تامه سندا لانها مرسله هى غير تامه دلالة ايضا لانها مجمله فالمردد بين الشاك هو الدافع او الدائن فان كان هو الدائن يكون خارج عن محل الكلام فلذلك الروايه مجمله من ناحيه الدلالة ولا يمكن البناء عليها وان بنى السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه ان الشاك هو الدائن تبعا لصحاب الحدائق قده ولكن لم يظهر من الروايه ان الشاك هو الدائن

ص: ١٩٥

وكيف ما كان فان احرز انه صرف دينه فى معصيه فلا يقضى دينه من سهم الغارمين وان علم انه صرفه فى امر مشروع يقضى من سهم الغارمين اذا لم يتمكن من اداء دينه، نعم لو كان صرفه فى معصيه لجهل او نسيان او لغفله او ما شاكل ذلك فعندئذ هو معذور فيقضى دينه من سهم الغارمين لانه صرفه عن جهل اذا كان جهله عن قصور ولكن اذا كان فى الشبهه الموضوعيه جهله عن قصور فهو لا يكون معصيه او لنسيان فلا يكون الفعل معصيه اذا كان ناسيا وما شاكل ذلك ففى جميع هذه الموارد يقضى دينه من سهم الغارمين لانه لم يصرف فى معصيه، نعم اذا كان جاهلا فى الشبهه الحكيميه وكان جهله عن تقصير بان كان جهله فى الشبهه الحكيميه قبل الفحص وهو مقصر اذا لم يفحص وارتكب الفعل بدون فحص فهو عاصى فلا شبهه فى عصيانه وحكمه حكم العامد اما اذا كان بعد الفحص وكان جهله قصورى فلا يكون معصيه ويقضى دينه من سهم الغارمين .

ثم ذكر الماتن قده : ولا فرق بين اقسام الدين سواء كان بالاقتراض او الاستدانه او ثمن المبيع او مال الاجاره او من جهة جنايه او اتلاف مال الغير، المناط اشتغال ذمته بمال الغير سواء كان منشأه الاقتراض او سببه ثمن المبيع او اتلاف مال الغير او جنايه او كفاره او ما شاكل ذلك، واما الروايات التي استدلت بها فهي وان كانت ظاهره في الاقتراض في ان ذمته مشغوله بسبب الاقتراض لا بسبب الجنايه او اتلاف مال الغير ولكن الروايات ضعيفه من ناحيه السند فلا يمكن الاعتماد عليها مضافا الى انه لا خصوصيه للاقتراض المناط باشتغال الذمه وهو غارم ولذا فسر الغارمين بمن ارتكبهم الديون لا فرق بان كان عن جنايه على الغير او ثمن المبيع او الاقتراض فلا فرق من هذه الناحيه ولا خصوصيه للاقتراض ولا فرق بين اقسام الدين، نعم اذا كان الدين من جهة الجنايه العمديه او من جهة اتلاف مال الغير عامدا فعندئذ منشأ هذا الدين فعل محرم فهل هو مشمول للآيه المباركه؟ هل يجوز ان يقضى دينه من سهم الغارمين

ص: ١٩٦

ذكر السيد الاستاذ قده ان حاله كمن صرف الدين في معصيه فكما ان صرف الدين في معصيه في زمن متأخر عن الدين موجب لعدم ادائه من سهم الغارمين كذلك اذا كان منشأ الدين فعل محرم كما لو جنى على زين عامدا وعليه ديه او قتله مستندا الى العمد فاذا لم يتمكن من الاقتصاص ينتقل الى الديه او قتل ابنه فلا قصاص على الاب ولكن عليه الديه او قتل غلامه فلا قصاص على السيد فعليه الديه فهل اطلاق الآيه يشمل ذلك او لا يشمل وان كانت الروايات ظاهره في صرف الدين في معصيه وهو استدان ودينه حلال ولكن صرفه في معصيه واما في المقام دينه مستند الى فعل محرم ومثل هذا الدين هل يقضى من سهم الغارمين ؟

ذكر السيد الاستاذ انه لا يقضى بطريق اولي فانه اذا جنى على شخص او اتلف مال شخص عامدا فهو معصيه وكان الاتلاف او الجنايه منشأ للدين فيكون الدين مستند الى فعل محرم ومثل هذا الدين لا يقضى من سهم الغارمين كما انه اذا استدام ثم صرفه في معصيه لا يقضى من سهم الغارمين كذلك اذا كان منشأ الدين فعل محرم .

### كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان الدين اذا كان مستندا الى عمل محرم كالجنايه على شخص كما لو قتل الاب ابنه فان عليه الديه ولا يجوز الاقتصاص او قتل عبده فلا يجوز الاقتصاص من القاتل وعليه الديه او اتلف مال الغير عامدا ملتفتا فتشتغل ذمته بقيمته اذا كان قيميا او بمثله ان كان مثليا فاشتغال ذمته مستند الى عمل محرم فان الجنايه اذا كانت عمديه فثبوت الديه على الجاني امر قهري كترتب المعلول على العله التامه ولهذا ذهب جماعه الى ان اثر الحرام حرام والمعلول حرام بحرمة العله فاذا كانت العله محرمة فالمعلول ايضا محرر لانه اثر الحرام واثر الحرام مبغوض فاذا كانت العله مبغوضه لله تعالى فأثرها ايضا مبغوض ومحرر .

ص: ١٩٧

وعلى هذا فبطريق اولي لا يقضى هذا الدين من سهم الغارمين فانه اقوى من الدين الذي يصرف في المعصيه فان استدانته واقتراضه ليس محرر بل باختياره ولو كان بنيه المعصيه فان النيه لا توجب حرمة الفعل فان الفعل حلال ثم صرف هذا الدين في الحرام وصرفه ايضا كان يارادته واختياره وليس مضطرا في ذلك .

ثم ذكر الماتن قده : اذا كان الدين مؤجلا فالأحوط عدم اعطائه من هذا السهم وان كان الاقوى الجواز (١) [١]، الدين تاره يكون مؤجلا لكن الدائن لا يطالب المدين بأداء الدين وله حق المطالبه ولكنه لا يطالبه فيجوز للمدين ان يأخذ من الزكاه من سهم الغارمين ويقوم بأداء دينه كما يجوز للحاكم الشرعي ان يقضى دينه من سهم الغارمين ويجوز ان يصرف اذا كان مطمئن وواثق على انه قادر على اداء الدين في المستقبل فانه لا يكون عاجزا عن اداء الدين فيجوز ان له تأخير الدين، واما اذا كان دينه مؤجلا مثلا الى سنه فتاره يعلم من حال المدين انه بعد السنه ايضا لا يقدر على اداء الدين لانه عاجز ولا يتمكن من تحصيل المال فيعلم من حاله انه عاجز من اداء الدين حتى بعد حلول الاجل أى بعد مضي السنه فعندئذ يجوز ان يقضى دينه من سهم

الغارمين كما يجوز له ان يأخذ من سهم الغارمين لأداء دينه قبل حلول الاجل، واما اذا كان واثقا ومطمئن على انه قادر على تسديد دينه بعد السنه فلا يصدق عليه عنوان العاجز فانه قبل السنه لا يكون مطالب بالدين وبعد السنه يكون قادرا على التسديد فما ذكره الماتن من الجواز لا يمكن اتمامه مطلقا ففى مثل هذا الفرض لا يجوز اعطائه مطلقا .

ص: ١٩٨

---

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ١١٦، ط ج.

ثم ذكر الماتن قده : لو كان كسوبا يقدر على اداء دينه بالتدريج فان كان الديان مطالبا به يجوز اعطائه من سهم الغارمين، لانه عاجز عن اداء الدين فعلا وقادرا على ادائه بالتدريج ولكنه عاجز عن ادائه فعلا والمفروض ان الدائن يطالب بالأداء فعلا يجوز له ان يأخذ من سهم الغارمين كما يجوز للحاكم الشرعى ان يقضى دينه من سهم الغارمين، واما اذا لم يكن مطالبا بأداء الدين فعلا فهو قادر على فعله تدريجا فلا يجوز له اخذ الزكاه لأداء دينه لانه قادر وهو غير مطالب بالأداء فعلا ولهذا لا يصدق عليه عنوان العاجز .

ثم ذكر الماتن قده : لو ادى من سهم الغارمين ثم ظهر انه صرف دينه فى معصيه ارتجع، اذا كانت عينه باقيه وام اذا كانت تالفه فيرجع قيمته اذا كان قيميا او مثلها اذا كان مثليا وكذلك الحال اذا ادى دينه ثم بان انه لم يكن مديونا ارتجع وقد تقدم الكلام فى هذه الصور سابقا .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : اذا لم يكن الغارم متمكن من اداء دينه حالا- وتمكن بعد حين كما اذا كان عنده غله لم يبلغ او انها او دين مؤجل او ما شاكل ذلك ففى جواز اعطائه من هذا السهم أى سهم الغارم اشكال والاقوى عدم جوازه (1) [1]، ذكرنا ان الكلام يقع تاره فى ما اذا كان الدين حالا واخرى فى ما اذا كان مؤجلا

اما اذا كان حالا فان علم الغارم انه متمكن من اداء الدين فى المستقبل وان الدائن لم يطالب به فعلا وهو متمكن من اداء الدين فى المستقبل من جهه ان عنده مال الاجاره او ما شاكل ذلك ففى هذا الفرض لا يجوز له ان يأخذ من سهم الغارمين لانه متمكن من اداء دينه من ماله الخاص والمفروض انه لم يكن مطالبا به من قبل الدائن فعلا فلا يجوز فى هذا الفرض

ص: ١٩٩

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص١٠٨، ط ج.

واما اذا كان عالما انه غير قادرا من اداء الدين كما اذا لم يكن عنده مال يؤدى دينه منه فى المستقبل او ليس عنده صنعه او حرفه لكى يقوم بها لأداء دينه وهو يعلم من حاله ومتأكد انه لا يمكن من اداء دينه فى المستقبل فعندئذ يجوز له ان يأخذ من سهم الغارمين ولا مانع من ذلك وكذلك يجوز للحاكم الشرعى ان يقضى دينه فى هذا الفرض .

واما اذا كان شاكا فى انه يتمكن من اداء دينه فى المستقبل او لا يتمكن فلا مانع من استصحاب عجزه الى المستقبل وبمقتضى هذا الاستصحاب يتمكن من اخذ سهم الغارمين واداء دينه غايه الامر اذا تمكن فى وقت مطالبه الدين تبين خلافه فهو عندئذ ضامن لما اخذه من سهم الغارمين فلا بد ان يرده الى الحاكم الشرعى او الى الدافع لان الاستصحاب انما يكون حجه اذا لم يظهر خلافه، واما اذا كان الدين مؤجلا فتاره يكون المدين متأكدا وواثق انه متمكن من اداء الدين بعد حلول الاجل ففى هذا الفرض



لا شبهه فى عدم جواز اخذه من سهم الغارمين واخرى هو متأكد وواثق من عدم تمكنه من اداء دينه بعد حلول الاجل ايضا ففى هذا الفرض لا مانع ان يأخذ من سهم الغارمين ويؤدى دينه وان لم يكن واجبا فان الوجوب انما يجيئ بعد حلول الاجل وعلى الحاكم الشرعى ان يقضى دينه من سهم الغارمين .

ثم ذكر الماتن قده : اذا كان دين الغارم لمن عليه زكاه جاز له احتسابه من الزكاه، وهذا يتصور على فروض :-

الفرض الاول : فرضنا ان زيد مديون من عمر وعلى عمر زكاه فيجوز لعمر ان يحتسب ما على زيد من الدين الذى هو ماله يحتسبه من الزكاه ويأخذ بدله من الزكاه التى عنده وهذا على القاعده غير صحيح فانه على القاعده بحاجه الى دليل او بحاجه الى الاجازه من الحاكم الشرعى فانه لا يصح ان يجعل ما عنده من الزكاه بدلا عما عند زيد من الدين فانه لم يكن مالك لما عنده من الزكاه حتى يصير بدلا له فهذا الاحتساب بحاجه لدليل او يكون من الحاكم الشرعى والا فلا يجوز على القاعده

ص: ٢٠٠

الفرض الثاني : ان يجعل من الزكاه ويفرض من الزكاه ويعين مقدار الدين ويجعله لزيد ثم يأخذه تقاصا من الدين فى ذمه زيد وهذا وان لم يكن تقاص شرعيا وان التقاص فيما اذا كان المدين منكرًا لدينه او ممتنع وهذا ايضا بحاجه الى دليل والا فمقتضى القاعده هو البطلان الا اذا كان بإجازة من الحاكم الشرعى .

الفرض الثالث : ان يدفع الزكاه الى المدين بان يؤدى دينه .

الفرض الرابع : ان يدفع الزكاه مباشرةً بدل دينه على زيد والروايات فى المقام تدل على جميع هذه الفروض

منها صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج قال سألت ابا الحسن الاول عليه السلام عن دين لى على قوم قد طال حبسه عندهم ولا يقدر على قضائه وهم مستوجبون للزكاه هل لى ان ادعه فاحتسب به عليهم من الزكاه ؟ قال : نعم) فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله على انه يجوز ان يحتسب دينه بدل الزكاه ولولا هذه الصحيحه فلا يمكن الحكم بصحة ذلك، ومنها موثقه سماعه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يكون له دين على رجل فقير يريد ان يعطيه من الزكاه قال : ان كان الفقير نده وفاء لما كان عليه من الدين من دار او متاع البيت او يعالج عملا يتقلب فيها بوجهه فهو يرجو ان يأخذ ماله عنده من دينه فلا بئس ان يقاصه بما اراد ان يعطيه من الزكاه او يحتسب بها) (١) [٢] فهذه الموثقه تدل على التقاص بهذا المعنى لا بالمعنى الموجود عند الفقهاء، واما دلاله الروايات ان يدفع الزكاه الى الدائن مباشرةً فهو على القاعده ولا مانع من ذلك وكذا دفع الزكاه الى المدين ليقوم بأداء دينه مضافا الى وجود روايات تدل على ذلك منها صحيحه الحسين ابن علوان عن جعفر ابن محمد عن ابيه ن على عليه السلام كان يقول يعطى المستدينون من الصدقه والزكاه دينهم كله ما بلغ اذا استدانوا من غير صرف) (٢) [٣] فان هذه الصحيحه تدل بوضوح على اداء الدين واعطاء الزكاه للمدين لأداء دينه، فما ذكره الماتن قده من الاحتساب والتقاص فهذه الروايات تدل على ذلك اما دفع الزكاه الى المدين فهو على القاعده وكذا دفع الزكاه الى الدائن بدل دينه فانه يبرء ذمه المدين .

ص: ٢٠١

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٩٦، أبواب المستحقين للزكاه، باب ٤٦، ح ٣، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٩٨، أبواب المستحقين للزكاه، باب ٤٨، ح ٢، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

كان كلامنا فى ما اذا دفع الزكاه الى غنى باعتقاد انه فقير ذكرنا ان الدافع اذا تأكد فلا يكون ضامن لانه امين ولا يضمن الا مع التفريط والتقصير، واما القابض فهو ضامن لقاعده اليد سواء كان عالما بان المدفوع زكاه او لم يكن عالم بها، وذكرنا انه على كلا- التقديرين له ان يرجع الى الدافع لقاعده الغرور بان المغرور يرجع الى من غره وهو الدافع وهل يمكن تطبيق ذلك على الروايات هذا هو مقتضى القاعده ونذكر بعضها :-

منها صحيحه زراره عن ابى عبد الله عليه السلام فى حديث قلت له رجل عارف ادى زكاته الى غير اهلها زمانا هل عليه ان يؤديها ثانيا الى اهلها اذا علمهم؟ قال : نعم، قال قلت ان لم يعرف لها اهلا فلم يؤدها او لم يعلم انها عليه فعلم بعد ذلك؟ قال : يؤديها الى اهلها لما مضى، قال : قلت له فانه لم يعلم اهلها فدفعها الى من ليس لها اهلا وقد كان طلى واجتهد ثم علم بد ذلك سوء ما صنع؟ قال : ليس عليه ان يؤديها مره اخرى (١) [١] فهذه الصحيحه والدلاله على انه لو اجتهد وفحص ولم يجد اهلا فدفع الى غير اهلها فلا يكون ضامنا، ولكن السيد الاستاذ قده قد ناقش فى الدلاله فان الوارد فى هذه الصحيحه رجل عارف والمقصود منه رجل امامى ودفع زكاته الى غير اهلها ذكر السيد الاستاذ على ما فى تقرير بحثه ان المراد من غير اهلها من غير الامامى وهذا هو المراد لا ان المراد من غير اهلها هو الغنى

ص: ٢٠٢

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٩، ص ٢١٤، أبواب المستحقين للزكاه، باب ٢، ح ١، ط آل البيت.

وهذا لا- يمكن المساعده عليه فان الرجل العارف فى صدر الحديث وان كان التعبير بالرجل العارف ظاهر بالامامى اما تبديل ذلك بغير الاهل ولم يقل انه دفع الزكاه الى غير العارف انما قال دفع الزكاه الى غير اهلها وهو ظاهر فى الغنى او لا اقل الجامع بينهما وتخصيصه بخصوص غير العارف بحاجه الى قرينه ولا قرينه فى الروايه على ذلك فلا بئس بدلاله هذه الروايه .

ومنها صحيحته الاخرى وهى ايضا نظير هذه الصحيحه، نعم هنا روايه مرسله وهى مرسله ابن ابى عمير وانها تدل بوضوح ان اعطاء الزكاه الى الغنى اذا كان بعد الاجتهاد والفحص فلا يكون المالك والدافع ضامنا اما اذا كان قبل الاجتهاد والفحص فهو ضامن وهذه المرسله واضحه الدلاله لكنها ضعيفه من جهه الارسال ودعوى ان المرسل اذا كان ابن ابى عمير فمرسلاته كالمسندات وتكون حجه فهذه الدعوى غير ثابتة وثانيا ان المرسل فى هذه الروايه هو حسين ابن عثمان لا ابن ابى عمير، وكيف ما كان فهذه الروايه وان كانت تامه دلالة لكنها ضعيفه سنداً .

ثم ذكر الماتن قده : اذا دفع الزكاه الى غنى جاهلا- او متعمدا استرجعها اذا كانت العين باقيه او بدلها واما اذا لم يتمكن من استرجعها فعليه ان يؤدى الزكاه مره ثانيه (١) [٢]، هذه المسأله نظير المسأله المتقدمه فان المالك وهو الدافع لا يكون ضامنا اذا

كان دفعها مستندا الى اجتهاده وفحصه وتأكده فلا يكون ضامنا، نعم اذا كان دفعها الى الغنى متعمدا وهو يعلم انه لا يستحق الزكاه ومع ذلك دفع الزكاه له فلا شبهه في ضمان المدافع اذ ليس له الولاية في دفع الزكاه الى الغنى فان المالك انما له ولاية على دفع الزكاه الى الفقير فلا- شبهه في انه ضامن اذا كان متعمدا، اما اذا كان جاهلا وان دفعها الى الغنى من جهه جهله بعد تأكده وفحصه واجتهاده ثم تبين انه غنى فلا- شبهه في انه لا- يضمن لانه لم يقصر والامين انما يضمن اذا كان دفع الزكاه مع التقصير ومع التفريط واذا لم يقصر في ذلك فلا ضمان عليه .

ص: ٢٠٣

---

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، ج ٤، ص ١٠٨، ط ج.

واما القابض فقد ظهر مما تقدم انه ضامن سواء علم ان المدفوع اليه زكاه ام لم يعلم وفي صورته العلم اذا كان جاهلا بحرمه تصرف الغنى في الزكاه ففي كلتا صورتين فهو ضامن بضمن اليد وفي كلتا صورتين يرجع الى المالك بقاعده الغرور بان المغرور يرجع الى من غره، ثم ذكر بعد ذلك لا فرق في ان يكون الزكاه معزوله او لم تكن معزوله فاذا لم تكن معزوله بمجرد اخذ الزكاه بنيه المأخوذ زكاه تحقق الافراز والعزل وايضا ذكر انه لا فرق بين ان المعطى كافرا او فاسقا بناء على ان الفسق مانع فاذا اعطى زكاته الى زيد وهو غير قابل للتقيد فقد ذكر الماتن انه غير صحيح لان هذا التقيد غير معقول او اذا اعطى عمرا مقيدا بانه عمر فلا معنى للتقيد وان الجزء الحقيقي غير قابل للتضييق فما ذكره الماتن قده اذا كان على وجه التقيد فغير صحيح وغير مقبول ما ذكره غير تام .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : لو كان ديان الغارم مديونا لمن عليه الزكاه فيتصور في هذه المسأله صور ثلاثه :-

الصورة الاولى : ان من عليه الزكاه خارجا للغارم لكي يقوم بإداء دينه منها واخرى ان من عليه الزكاه يدفع الزكاه الى الدائن مباشرة عوضا عن دين الغارم وهذا امر متعارف ولا مانع من ذلك كما اذا ادى دين شخص تبرعا شخص اخر ولو لم يكن المدين مطلع بذلك فان عمليه اداء الدين ليس عمليه قريبه وهو امر محبوب عند الله تعالى فيجوز ان يدفع من عليه الزكاه عوضا عن دين الغارم وبذلك يسقط الدين عن ذمه الغارم وهذه الصورة لا اشكال بها فانها مشموله للآيه المباركه والروايات تدل على ذلك .

ص: ٢٠٤

الصورة الثانية : ان من يكون من ديان الغارم كما اذا فرضنا ان زيد مديون لعمر وعمر مديون لمن عليه الزكاه وهو بكر فحينئذ لعمر ان يقوم بعقد الحواله أى يحيل من عليه الزكاه على الغارم فاذا تم عقد الحواله انتقل الدين من ذمه عمر الى ذمه الغارم وفرغه ذمه زيد من الدين فيكون المساوى لمقدار الدين من الزكاه ملك مطلق وهذا لا اشكال فيه ومنصوص .

الصورة الثالثة : ان عمر لا يقوم بعقد الحواله ولكن من عليه الزكاه وهو بكر يحتسب دينه على عمر من الزكاه مقدمه لوفاء دين الغارم بان يقوم بعقدين عقد المعاوضه بين الزكاه وبين دينه على عمر وايضا يقوم بعقد المعاوضه بين دينه على عمر وبين دين زيد من عمر فاذا قام بعقد المعاوضه الثانيه فيكون زيد مالكا للدين فى ذمه عمر وعمر يكون مالكا للدين فى ذمه زيد فيقع التهافت بينهما والتهاتر بينهما معا فيسقط كليهما معا فهل هذا صحيح ؟ الماتن احتاط فى المقام والسيد الاستاذ قده حكم بعدم الدليل على ذلك فانه ليس موردا للنص فاذا لم يكن مشمولا للنص فلا دليل عليه ولا يمكن التمسك بإطلاق الآيه ايضا، ولكن لا يبعد ان يتمسك بإطلاق الآيه فانه كما يجوز لمن عليه الزكاه ان يدفع زكاته خارجا لعمر عوض عن دينه لزيد فهذا امر متعارف وجائز وهو لا مانع منه بعقد اعتبارى، ومع الاغماض عن ذلك فمن كانت عليه الزكاه له ولايه على ذلك فله ان يفعل

ذلك العقد او اذا كان وكيلا منه او من الحاكم الشرعي او نفس الحاكم الشرعي له ان يقوم بهذا العقد بالمبادله فاذا تحققت هذه المعاوضه حصل التهاثر بينهما قهرا ويسقط كلا الدينين .

ص: ٢٠٥

ثم ذكر الماتن قده : اذا كان دين للضمان عن الغير تبرعا لمصلحه مقتضيه لذلك فاذا لم يتمكن من اداء هذا الدين يجوز اعطائه من سهم الغارمين وان كان غنيا في نفقته يعنى انه لا يحتاج الى الزكاه في نفقته فهو مالك للنفقته طول السنه فيجوز اعطائه من سهم الغارمين وان كان المضمون غنى لان المناط هو بغنى الضامن وقره (١)

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : اذا استدان لإصلاح ذات البين كما اذا وجد قتيل ولكن لا يدري من قاتله كاد ان تقع فتنه واستدان لإصلاح ذات البين والفصل فحينئذ لا يمكن له اداء الدين فلا مانع من ادائه من سهم الغارمين باعتبار انه عاجز عن اداء دينه وكذلك اذا استدان لبناء مسجد او مدرسه دينيه او حسنيه او انشأ جسر او طرق وما شاكل ذلك من الامور العامه الخيره فان لم يتمكن من اداء دينه جاز له ان يأخذ من سهم الغارمين لإداء دينه، واما اذا كان متمكن من الاداء فقد ذكر الماتن انه مشكل الاخذ من سهم الغارم (٢)

والظاهر عدم جوازه فاذا كان متمكن من اداء دينه فلا يجوز له اخذه من سهم الغارمين وذكرنا ان هذا المعنى هو المستفاد من الآيه المباركه وان المتفاهم العرفى منها بمناسبه الحكم والموضوع الارتكازى ان تشريع الزكاه لهؤلاء الاصناف عن الحاجه اما اذا كان الشخص متمكن من اداء دينه فلا يحتاج ان يأخذ من سهم الغارمين فان هذا السهم خصص لمن كان عاجز عن اداء دينه، مضافا الى ان صحيحه زراره المتقدمه وكذلك موثقه اسحاق ابن عمار ايضا المتقدمه تنصان على ذلك اذا كان عند الدائن مال ويتمكن من اداء دينه من ماله فلا يجوز له الاخذ من سهم الغارمين فما ذكره الماتن من الاشكال لا وجه له .

ص: ٢٠٦

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص ١٢٠، ط ج.

٢- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص ١٢٠، ط ج.

ثم ذكر الماتن قده : نعم لا يبعد جوازه الاخذ من سهم سبيل لله وهو لا يخلوا عن اشكال الا اذا قصد ذلك من حين الاستدانه، فما ذكره الماتن قده لا يمكن المساعده عليه فان لسبيل الله تفسيرين :-

الاول : المراد من سبيل الله هي الامور العامه الخيره القربى كأنشاء المدارس والجوامع والجسور والطرق العامه وما شاكل ذلك ولا يشمل الامور الخاصه كأداء دين شخص او تزويج ابن او بنت فانه وان كان علم خيري الا انه غير مشمول لسبيل الله فلا يجوز صرف سهم صرف سبيل الله في مثل هذا العمل الخاص .

الثانى : الذى هو المعروف والمشهور بين الاصحاب وهو مختار الماتن ان المراد من سبيل الله مطلق العمل الخيري سواء كان عمل عام او عمل خاص فان اداء دين مؤمن عمل قربى فهو مشمول لسبيل الله او تزويج شخص هو عمل خيري مشمول للآيه

اما على التفسير الاول فإداء دين شخص ليس مصداق لسبيل الله فانه امر خاص وان كان قربي وخيري فمن استدان لإصلاح ذات بين او استدان لإنشاء مسجد او مدرسه دينيه او جسر او طرق وما شاكل ذلك فلا يكون دينه مصداق لسبيل الله فان اداء دينه عمل قربي شخصي وليس مشمول للآيه المباركه لانها مختصه بالأعمال العامه القربي فلا يجوز اداء دينه من سهم سبيل الله لانه ليس مصداق له، واما كون ذلك الدين صرف في الامور العامه الخيره فمن هذه الناحيه يمكن ان يؤدي من سهم سبيل الله ولكن من هذه الناحيه ايضا لا يمكن لانه الظاهر من الآيه المباركه والمتفاهم العرفي منها بمناسبه الحكم والموضوع الارتكازي هو صرف السهم في نفس العمل القربي أي في انشاء مسجد او مدرسه او انشاء طرق او جسر او ما شاكل ذلك او في الجهاد في سبيل الله وما شاكل ذلك فظاهر الآيه هو صرف السهم في نفس العمل القربي .



واما بناء على التفسير الثانى المراد من سبيل الله كل عمل قربى سواء كان عمل عام او خاص فحينئذ لا مانع من صرف سبيل الله فى اداء دينه لانه عمل قربى شرط ان يكون عاجزا عن اداء دينه، واما اذا كان متمكنا فالآيه منصرفه عنه فان الظاهر منها صرف السهم فى سبيل الله اذا كان عاجز عن صرف ماله فى سبيل الله فان اداء دينه وان كان عمل خيرى ويصدق عليه الصرف فى سبيل الله ومصداق له الا- انه اذا كان متمكنا من ذلك فلا- يجوز له ان يأخذ من سهم سبيل الله ليقوم بإداء دينه فلا محال ان يقوم بذلك اذا كان الشخص عاجز عن اداء دينه فما ذكره المالك قده من انه لا- يبعد جواز اخذ من سهم سبيل الله لا- يمكن المساعدة عليه وما ذكره قد من الاول ان يقتصر ويصرف هذا القرض فى سبيل الله ويؤدى من سهم سبيل الله اذا كان ناوى من الاول يجوز ذلك والذى افاده غير تام لان النيه لا تغير الواقع .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

تحصل مما ذكرنا ان ما ذكره الماتن قده من ان من استدان لأجل ان يصرف فى عمل قربى فى سبيل الله يجوز ادائه من سهم سبيل الله اذا كان ناويا ذلك من حين الاستدانه .

والكلام فى صدق صرف سهم سبيل الله على ذلك فلا شبهه فى انه لا يصدق عليه صرف سبيل الله على ذلك اذا قلنا ان سبيل الله اسم للأموال العامه الخيره كبناء المساجد والمدارس والحسينيات واصلاح ذات البين ودفع الضرر عن المؤمنين وما شاكل ذلك، ولكن هل يصدق عليه صرف سبيل الله عليه بان يكون المراد من سبيل الله اعم من صرفه مباشره او بالواسطه، ويصدق على ذلك الصرف بالواسطه فانه استدان مال ليصرفه فى سبيل الله وقد صرفه فى سبيل الله فيصدق على ادائه انه صرفه فى سبيل الله فان المراد من الصرف اعم من ان يكون صرفه مباشره فى سبيل الله او بالواسطه

ص: ٢٠٨

ولكن الامر ليس كذلك فان الظاهر من الآيه المباركه والروايات هو صرف السهم فى نفس العمل القربى مباشره وهو المتفاهم العرفى ولا يشمل صرف السهم فى اداء الدين وان صرف الدين فى سبيل الله فلا يصدق عليه انه صرف فى سبيل الله

واما ما ذكره الماتن قده من انه اذا كان ناويا حين الاستدانه بانه يؤدى هذا الدين من سهم سبيل الله فعندئذ يجوز ان يؤدى من هذا السهم فما ذكره لا يمكن المساعدة عليه فان هذه النيه القلبيه لا تغير الواقع ولا تجعل هذا الدين مصداق للسهم فلا يجوز صرف سهم سبيل الله فى اداء هذا الدين سواء نوى من الاول او لم ينوى، نعم اذا كان للمستقرض ولايه على الزكاه او وكيل من قبل الحاكم الشرعى او الحاكم الشرعى نفسه فله تبديل هذا الدين بالزكاه فاذا استدان اولاً ثم يقوم بتبديل الدين بالزكاه فيكون الدين مصداق لسبيل الله فيجوز ادائه من السهم اذا كان للمستقرض ولايه على الزكاه .

ثم ذكر الماتن قده : السابع سبيل الله وهو جميع سبيل الخير كبناء القناطر والمدارس والخانات والمساجد (١) [١]، وما شاكل

ذلك ويقع الكلام هنا فى امور :-

الامر الاول : ان سهم سبيل الله هل يختص بالجهاد او يعم كل عمل خيرى وقربى

الامر الثانى : هل المراد من سبيل الله الاعمال العامه اى عامه المنفعه كالمساجد والمدارس الدينيه والحسينيات وانشاء الطرق والجسور واصلاح ذات البين ودفع الضرر عن المؤمنين او انه يعم كل عمل خيرى وقربى سواء كان من الاعمال العامه او الخاصه

ص: ٢٠٩

---

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص١٢١، ط ج.

اما الامر الاول فالمعروف بين ابناء العامه المراد من سبيل الله هو الجهاد وذهب اليه جماعه من الخاصه فقد نسب ذلك الى الشيخ والمفيد والصدوق وغيرهم واستدلوا على ذلك بروايه رواها المشايخ الثلاثه بأسنادهم عن يونس ابن يعقوب ان رجل كان بهمدان ذكر ان اباه مات وكان لا يعرف هذا الامر فأوصى بوصيه عند الموت اوصى ان يعطى شىء فى سبيل الله فسأل عنه ابو عبد الله عليه السلام كيف نفعل واخبرناه انه كان لا يعرف هذا الامر (يعنى انه ليس من اهل الولاية) فقال عليه السلام لو ان رجل اوصى الى ان اضع فى يهودى او نصرانى لوضعت فيهم ان الله يقول (فمن بدله بعد ما سمعه فإنما اثمه على الذين يبدلونهم) (١) استدلوا بهذه الروايه على التخصيص ولكنها اولاً ضعيفه من ناحيه السند فان فى سندها سهل ابن زياد وهو لم يثبت توثيقه فلا يمكن الاستدلال بها، وثانياً ومع الاغماض عن سندها الا انها ضعيفه من ناحيه الدلاله فان هذه الصحيحه لا تدل على الحصر فانه اوصى ان يعطى شىء فى سبيل الله غايه الامر ان سبيل الله فى مذهب هو الجهاد هذا على القاعده وليس فيه اشعار بالاختصاص فضلاً عن الدلاله فان كل مذهب اوصى على طبق مذهب، واما التعليل الذى ذكره فى الروايه اذا اخبرنا بوصيه وان كانت الوصيه فى يهودى او نصرانى هذا التعليل لا يرتبط بالروايه ولهذا لا بد من رد علمه الى اهله .

وهنا روايات اخرى تدل على صرف سبيل الله فى غير الجهاد وهى روايات كثيره منها صحيحه على ابن يقطين انه قال لأبى الحسن الاول عليه السلام يكون عندى المال من الزكاه أفأحج به موالى واقاربى قال : نعم لا بئس) (٢) فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله فى صرف الزكاه فى الحج وهو سهم سبيل الله، ومنها صحيحه محمد ابن مسلم انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الضروره أيجب من الزكاه قال : نعم) (٣) فان هذه الصحيحه ايضا واضحه الدلاله ومنها صحيحه اخرى لمحمد ابن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت رجلاً ابا عبد الله وانا جالس فقال انى اعطى من الزكاه فأجمعه حتى احج به قال : نعم يأجر الله من يعطيك) (٤) فان هذه الصحيحه ايضا واضحه الدلاله انه يجوز صرف الزكاه فى الحج ومنها صحيحه البزنطى بهذا المضمون بجواز صرف سبيل الله فى كل عمل خيري انما الكلام فى ان المراد فى سبيل الله الاعمال العامه كبناء المساجد والمدارس والحسينيات وغيرها من الاعمال الخيره او يعم جميع الاعمال القربى .

ص: ٢١٠

- ١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ١٩، ص ٣٤٥، ابواب الوصيه، ب ٥٥، ح ٦، ط آل البيت.
- ٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٩٠، ابواب الزكاه، ب ٤٢، ح ١، ط آل البيت.
- ٣- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٩٠، ابواب الزكاه، ب ٤٢، ح ٢، ط آل البيت.
- ٤- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٩١، ابواب الزكاه، ب ٤٢، ح ٣، ط آل البيت.

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

الى هنا قد تبين ان سبيل الله لا يختص بالجهاد بل يعم كل عمل قربي ولكن الكلام انما هو انه مختص بالجهات العامه القربى او يشمل كل عمل قربي سواء كان شخصى او نوعى فيقع الكلام فى ذلك

المعروف والمشهور بين الاصحاب ان سبيل الله يشمل كل عمل قربي سواء كان شخصى او نوعى وسواء كان من الجهات العامه ام الخاصه فكل عمل قربي مشمول لأطلاق الآيه الكريمه، ولكن خالف فى ذلك السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه وليس هنا نص خاص يدل على التخصيص حتى يصلح ان يكون مقيدا لأطلاق الآيه المباركه بل استظهر السيد الاستاذ قده بان المتفاهم العرفى من الآيه المباركه من عنوان سبيل الله المتفاهم العرفى بمناسبه الحكم والموضوع الارتكازى الجهات العامه التى يصل نفعها الى نوع الناس وعامتهم كبناء المساجد والمدارس الدينيه والحسينيات او ارسال البعثات الدينيه فى الحج او فى الزياره او ما شاكل ذلك ولهذا لا شبهه فى ان سهم سبيل الله لا يشمل تزويج غنى وان كان عمل خيرى وقربى هكذا ذكره السيد الاستاذ قده

ولكن اثبات ذلك مشكل فان المتفاهم العرفى من عنوان سبيل الله المذكور فى الآيه المباركه بمناسبه الحكم والموضوع هو الجهات العامه القربى الخيرى واثبات هذه الدعوى بغايه الاشكال فان الظاهر من سبيل الله كل عمل خيرى وقربى وسواء كان شخصى او نوعى، واما ما ذكره قده من ان الآيه منصرفه عن تزويج الغنى او اولاده مع عدم الحاجه اليه من جهه وجود الاموال عنده وهذا الانصراف وان كان صحيحا الا ان ذلك مقتضى حكمه تشريع الزكاه وذكرنا ان حكمه تشريع الزكاه للأصناف الثمانيه انما هى لإشباع حاجاتهم ولسدها، اما اذا لم يكن بحاجه الى التزويج فلا- يجوز صرف سبيل الله به، مضافا الى ان الروايات المتقدمه فان موردها حج افراد خاصه من سهم سبيل الله وهى شاهده على ان سبيل الله المذكور يشمل كل عمل قربي وان كان شخصى ولم يكن نوعيا .

ص: ٢١١

فالتبجه ان ما هو المشهور بين الاصحاب من ان عنوان سبيل الله المذكور فى الآيه الكريمه يشمل كل عمل قربي سواء كان شخصى ام كان نوعيا وسواء كان من الجهات العامه او الخاصه

الامر الثانى : اعطاء هذا السهم لكى يصرفه فى الجهات العامه القربى كبناء المساجد والمدارس الدينيه وانشاء الجسور والطرق وما شاكل ذلك فان الكل يستفيد من هذه الجهات العامه التى صرف سهم سبيل الله فيها سواء كان غنى ام فقير فهو يستفيد من المساجد والطرق والجسور والمدارس والحسينيات وما شاكل ذلك ولا يعتبر ان يكون المستفيد منها فقيرا وما ورد فى بعض الروايات لا تكون لغنى المراد التمليك بان الغنى لا يملك الزكاه وليس كالفقير

الامر الثالث : ان هذا السهم يعطيه الحاكم الشرعى او دفع الزكاه بيد من يصرفه فى الجهات الخيره كالمواكب الحسينيه او

الزيارات او فى الحجاج فهل صرفه فى تلك الموارد وامثالها يتوقف على الحاجه اليه لتلك الموارد

فالظاهر هو التوقف فان المواكب مثلا اذا كانت لها اموال يستغنى بها عن ذلك السهم فلا يجوز صرف هذا السهم لها وذلك لما ذكرناه من ان المتفاهم العرفى من الآيه ان حكمه التشريع هو سد حاجات هذه الاصناف واما اذا لم تكن تلك الجبهه بحاجه ولو كانت جبهه دينيه فلا يجوز اعطاء هذا السهم لها وصرفه فيها

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : الثامن: ابن السبيل وهو المسافر الذى نفدت نفقته أو تلفت راحلته بحيث لا يقدر معه على الذهاب وإن كان غنيا فى وطنه بشرط عدم تمكنه من الاستدانه أو بيع ما يملكه أو نحو ذلك، وبشرط أن لا يكون سفره فى معصيه (1)، لا شبهه فى ان حكمه تشريع الزكاه للأصناف الثمانية فى ان المتفاهم العرفى منها انما هى لسد حوائج هؤلاء الاصناف، واما اذا لم تكن لهم حاجه الى الزكاه فلا- يجوز لهم اخذها وكذلك ابن السبيل هذا مضافا الى ان هذه الكلمه ظاهره عرفا فى انها ملازمه للاحتياج بحسب الاستعمال العرفى كأبن البطن وهو الذى لا يهتم بما ينفعه او يضره فهذه الكلمه ابن السبيل ملازمه للاحتياج فلا شبهه فى انه اذا كان بحاجه الى اخذ الزكاه يجوز له الاخذ للرجوع الى وطنه او الذهاب الى سفره اذا تلفت نفقته او سرقت فهنا امور:-

ص: ٢١٢

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص ١٢١، ط ج.

الامر الاول : هل يشمل ابن السبيل مريد السفر أى من اراد السفر ولكن لم يتلبس بالسفر فعلا ولم تكن عنده نفقه السفر هل يجوز له اخذ الزكاه لكى يشرع فى سفره ؟

الظاهر ان ابن السبيل لا- يشمل ذلك فان ابن السبيل ظاهر فى انه اثناء السفر فقدت امواله ونفقته اما بالتلف او بأفه سماويه او ارضيه ولا يشمل مريد السفر، ودعوا انه لا فرق بين من يريد السفر وبين من يخرج عن محل اقامته فاذا فرضنا ان مسافر قصد الاقامه فى مكان لمدته عشره ايام او اكثر فنفدت نفقته او تلفت فلا شبهه فى انه عندما يخرج من محل اقامته يجوز له الاخذ من الزكاه من هذا السهم للاستمرار فى سفره او رجوعه الى وطنه فمريد السفر كمريد الخروج من الاقامه

ولكن هذه الدعوى غير صحيحه فان المقيم مسافر جزما غايه الامر ان احكام المسافر لا- تترتب عليه والا- فهو مسافر قطعاً فالموضوع محقق والتخصيص انما هو فى الحكم .

الامر الثانى : هل يجب على ابن السبيل الاستدانه والاستقراض اذا امكن ذلك ؟ ولا يجوز له الاخذ من الزكاه

ذهب جماعه الى وجوب الاخذ من ذلك منهم الماتن قده اشترط عدم تمكنه من الاستدانه فاذا تمكن من الاستدانه فيجب عليه ولا يجوز اخذ الزكاه للاستمرار في سفره، وذهب جماعه اخر ان هذا الشرط غير معتبر فيجوز لأبن السبيل ان يأخذ من الزكاه للاستمرار في سفره وان كان متمكن من الاستدانه والاستقراض .

ولكن الصحيح في المقام التفصيل فان ابن السبيل اذا لم يعرف احد بحيث ان الاستدانه عليه صعب ولا يعرف في هذا البلد احد لكي يطلب منه الدين او القرض ويكون عليه حرج ففي مثل ذلك لا تجب عليه الاستدانه وان تمكن منها فيجوز له الاخذ من الزكاه، واما اذا كان يعرف شخصا او كان معه رفيقه في السفر يتمكن من الاستدانه منهم ومتمسك له بدون صعوبه فعندئذ يجب عليه الاستدانه فانه ليس بحاجة لكي يأخذ من الزكاه .

ص: ٢١٣

الامر الثالث : هل يجوز له ان يبيع امواله التي هي مورد حاجته كبيع محبسه او ساعته او بيع ثيابه الزائده ؟ ولا يجوز له اخذ الزكاه ذهب بعضهم الى وجوب ذلك كما هو الظاهر من الماتن ايضا وذهب جماعه الى عدم الوجوب الظاهر هو التفصيل اذا كانت عنده اموال زائده يجب عليه بيعها اذا تمكن ولا يجوز له اخذ الزكاه، واما اذا كانت الاموال من حاجياته فلا يجب عليه بيعه اذا كان محتاج لها فيجوز له اخذ الزكاه للاستمرار في سفره .

الامر الرابع : هل يكون سفره سفر حلال ولا يكون معصيه ؟ لعل المشهور بين الاصحاب ان لا يكون سفره معصيه بل قد ادعى عليه الاجماع فان كان سفره معصيه فلا يجوز له اخذ الزكاه للاستمرار في سفره وان كان محتاج اليه حاجه ملحه، وان لم يكن سفره معصيه جاز له الاخذ من الزكاه وقد استدل على عدم كون سفره سفر معصيه بأمرين :-

الاول : الاجماع وقد ادعى على ذلك بان يكون سفره حلال ومباح لكي يعطى من الزكاه اما اذا كان معصيه فلا يجوز له اخذ الزكاه، ولكن الاجماع غير ثابت لوجود المخالف في المسأله وعلى تقدير ثبوت هذا الاجماع بين المتأخرين فلا طريق لنا الى ان هذا الاجماع وصل الينا من زمن الائمة عليهم السلام يد بيد وطبقه بعد الطبقة ولا طريق لنا لذلك فلا يمكن الاستدلال بالاجماع .

الثاني : بالروايه وهي روايه ابراهيم ابن هاشم وهي مفصله وقد ذكر فيها وابن السبيل أى ابناء الطريق الذين يكونون في الاسفار في طاعه الله فيقطع عليهم، على الامام ان يردهم الى اوطانهم من مال الصدقات فهذه الروايه واضحه الدلاله ان يكون سفرهم سفر طاعه وليس معصيه الا انها ضعيفه من ناحيه السند من جهة انها مرسله فلا يمكن الاعتماد عليها فلا دليل على ان لا يكون سفره سفر معصيه ولهذا لا يبعد القول بجواز اخذه من الزكاه للاستمرار في سفره وان كان سفر معصيه .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان المعروف والمشهور بين الاصحاب بل ادعى عليه الاجماع على ان لا يكون سفره سفر معصيه فاذا كان سفره معصيه فلا يجوز له ان يأخذ الزكاه ليواصل سفره او يرجع الى بلده كما اذا كان سفره لقتل مؤمن فاذا نفذت نفقته او تلفت بأفه سماويه او ارضيه او سرقت فلا يجوز له ان يأخذ من الزكاه وقد استدل على ذلك بأمرين تقدم الكلام فيهما .

ولكن مع ذلك الاظهر اعتبار هذا الشرط وذلك لأمرين :-

الاول : ان المتفاهم العرفي بمناسبه الحكم والموضوع من ابن السبيل هو المسافر سفر حلال

الثانى : وهو العمده ان حكمه تشريع الزكاه لهؤلاء الاصناف الثمانيه انما هو للأرفاق بهم والامتنان من جهه سد فقرهم او احتياجهم وكذلك جعل الزكاه للعاملين عليها لأجل عملهم والمؤلفه لقلوبهم من اجل استمالتهم ورغبتهم الى الاسلام وكذلك جعل الزكاه فى الرقاب انما هى لحریتهم وعبوديتهم لله تعالى وكذلك من الواضح اذا كان ابن السبيل سفره معصيه لا يكون اعطاء الزكاه له ارفاق بل تشويق له على المعصيه وليس ارفاق وامتنان فحكمه تشريع الزكاه تقتضى عدم جواز اعطاء الزكاه اذا كان سفره سفر معصيه .

مضافا الى اننا لو سلمنا صحه الروايه فان الاخذ بمضمونها مشكل فان فيها تقييد بان يكون السفر طاعه ودعوى ان المراد بسفر الطاعه ان لا يكون معصيه بحاجه الى قرينه ولا قرينه فى نفس الروايه يدل على هذا الحمل ولا قرينه من الخارج لكى تدل على ذلك فلا يمكن الاخذ بمضمون هذه الروايه ولا شبهه فى ان سفره اذا كان مباحا وليس فيه طاعه كالسفر للنزه والسياحه فيجوز للحاكم الشرعى اعطاء الزكاه له ليواصل سفره او يرجع الى وطنه وتاره يكون السفر فيه طاعه كسفره لمساعدته فقير او عياده مريض او لزياره العلماء

ص: ٢١٥

واما اذا كان سفره معصيه كما لو كان قاصدا ارتكاب معصيه ولكنه فى الطريق ندم وتاب فيتبدل سفره الى غير معصيه فاذا نفذت نفقته او تلفت جاز له اخذ الزكاه لوواصل سفره او ليرجع الى وطنه، واما اذا رجع من بلد المعصيه الى بلده فرجوعه ليس معصيه فاذا نفذت نفقه الرجوع او تلفت هل يجوز اعطاء الزكاه له ؟

وهذا لا- يخلو عن اشكال فقد ذهب الى عدم الجواز ولعله الاقرب لان رجوعه تتمه لسفر المعصيه وفيه نوع اعانه على الاثم وتشويق له عليه ولهذا الاقرب عدم جواز اخذ الزكاه له ليواصل فى سفره ويرجع الى بلده .

الامر الرابع : ان المراد من السفر هل هو مطلق السفر سواء اكان بقدر المسافه او كان اقل او خصوص السفر الذى يكون بمقدار



الظاهر هو مطلق السفر كما اذا سافر ثلاثه فراسخ ورجع الى وطنه ونفذت امواله فى الطريق او سرقت فيجوز له اخذ الزكاه ليواصل سفره او يرجع الى بلده ولا وجه لتقيده بالسفر بمقدار المسافه فان مقتضى اطلاق الآيه هو ابن الطريق لا فرق بين ان يكون سفره بمقدار المسافه او اقل منها .

ثم ذكر الماتن قده : يجوز له اخذ الزكاه ليواصل فى سفره او يرجع الى وطنه وان كان غنيا فى بلده، وهذا واضح فانه وان كان فى وطنه اغنى الاغنياء لكنه يجوز له اخذ الزكاه اذا صدق عليه عنوان ابن السبيل باعتبار ان الله تعالى جعل لكل صنف زكاه من اجل مصلحه خاصه .

### كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ص: ٢١٦

الى هنا قد تبين ان مفهوم ابن السبيل فى نفسه يتضمن ماده الحاجه فاذا كان قادرا على الاستدانه او بيع اشياء زائده عنده فلا يجوز له اخذ الزكاه لكى يواصل سفره او يرجع الى بلده بل يجب عليه الاستدانه او بيع هذه الاشياء اذا امكن، نعم اذا كانت الاستدانه حرجيه عليه فعندئذ يجوز له ان يأخذ ليواصل سفره او يرجع الى بلده وفى الكلام فروع اخرى :-

الفرع الاول : ابن السبيل يعطى من مال الزكاه بالمقدار اللائق به من الملابس والمأكل والمشرب، وقد ذكر السيد الاستاذ قده على ما فى تعليقه ان ابن السبيل لا- يقاس بالفقير فان الفقير يملك الزكاه واما ابن السبيل فلا يملك الزكاه بل هو مصرف لها فمن جهة كونه ابن سبيل ومتصف بهذا الوصف فهو مصرف للزكاه وليس مالكا

الظاهر انه لا- فرق بين ابن السبيل والفقير من هذه الناحيه كما ان الفقير يملك الزكاه من جهة اتصافه بالوصف فلو لم يكن متصف بهذا الوصف لا- يجوز له اخذ الزكاه، وكذلك الحال بالنسبه الى ابن السبيل ولا- مانع من كونه مالكا للزكاه مادام موصوف بهذا الوصف فيملك الزكاه بمقدار ما يواصل به سفره او يرجع الى بلده فاذا وصل الى بلده زال العنوان عنه كذلك الفقير انما يجوز له ان يأخذ من الزكاه بمقدار مؤنته لا اكثر من ذلك فاذا اخذ الاكثر فالزائد خارج عن ملكه، وكذلك ابن السبيل اذا اخذ الزائد على مصارف ومخارج سفره فلا يملك الزائد فلا فرق بينهما من هذه الناحيه فلكل منهم لا يجوز الاخذ الزائد .

الفرع الثانى : لو فضل ما اعطى شىء ولو بالتقطير على نفسه اعاده على الاقوى من غير فرق بين النقد والشياب والدابه وغيرها فلا فرق من هذه الناحيه، فتاره يقع الكلام فى النقد فاذا فرضنا انه اعطى من الزكاه بمقدار عشره دنانير وقد صرف منها بمقدار خمسه دنانير وبالتقطير على نفسه والتضييق او بسبب اخر وبقي عنده بعد وصوله الى بلده خمس دنانير فلا شبهه فى وجوب ردها

ولا يجوز له التصرف فيها لانه اذا وصل الى بلده فهو غنى ولا يجوز له التصرف فى الخمس دنانير الباقيه لانها زكاه سواء اكان ابن السبيل مصرفا ام كان مالكا لانه انما يملك بمقدار مؤونه سفره والمفروض ان الخمسه الباقيه زائده على مؤونه سفره فلا يجوز له التصرف فيها فلا بد من ردها الى الحاكم الشرعى او الى مالك الزكاه وكذلك الكلام فى الاصناف الباقيه للزكاه اذا اخذوا الزائد فلا بد من رده

ص: ٢١٧

اما لو اعطى لأبن السبيل دابه للرجوع من سفره وبعد الرجوع لا يجب عليه رد الدابه وكذا الثياب وعلل صاحب الجواهر قده قد ملك نفس العين واما منافع الدابه فهى تابعه لها فلا يمكن فهو مالك تبعاً لملكه اصل العين، ثم قال صاحب الجواهر قده اللهم الا ان يقول ملكه ابن السبيل ملكه متزلزله فاذا رجع الى بلده تنفسخ هذه الملكيه فعندئذ لا بد من الرد

وذكر السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه ان هذا هو الصحيح ولكن ذكر فى تقرير بحثه خلاف ذلك فقد ذكر ان المتصور هنا امور :-

الامر الاول : ان يكون ابن السبيل مالكا للدابه او الثياب بملكه مطلقه كملكه الفقير بمعنى انه اذا وصل الى ابن السبيل الارث فى اثناء كونه ابن سبيل فلا تزول هذه الملكيه عن الدابه او بهديه او بوصيه .

الامر الثانى : ان ملكيته ملكه متزلزله وموقته أى ما دام متصف بوصف ابن السبيل فهو مالك للدابه فاذا زال هذا العنوان عنه وانقضت ملكه ايضا .

الامر ثالث : انه لا يملك لا بملكه مطلقه ولا بملكه متزلزله بل هى مباحه لا بد من صرفها فى ابن السبيل فهو مصرف لها وليس مالك وقد اختار قده الامر الثالث دون الثانى او الاول .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

كان كلامنا فى ابن السبيل ذكر الماتن قده اذا اخذ من الزكاه بمقدار مصارف سفره او رجوعه بلده او يعطى من الزكاه بهذا المقدار ولكن بعد انتهاء السفر ووصوله الى بلده بقى منه اما لتضييقه على نفسه وتقتيره او لسبب اخر فيجب رده الى الحاكم الشرعى او الى المالك على قول، وما يعطى لأبن السبيل تاره يكون نقدا او من الاعيان .

ص: ٢١٨

اما اذا كان من النقود كما اذا اعطى له عشره دنانير او اخذ من الزكاه بمقدار عشره دنانير وصرف منها بمقدار سته دنانير وبقى اربعه دنانير اما من جهة تقتيره على نفسه او لسبب اخر فقد ذكر السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه هو لا يملك ما اخذه من الزكاه وما بقى تحت يده فهو امانه يجب عليه ردها الى الحاكم الشرعى او الى المالك ولا يقاس ابن السبيل بالفقير فان الفقير يملك الزكاه دون ابن السبيل، هكذا ذكره السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه .

الظاهر انه لا فرق من هذه الناحيه بين ابن السبيل وبين الفقير كما ان الفقير لا يملك الزكاه ذات الفقير فان المالك للزكاه انما هو اتصافه بعنوان الفقر فانه اذا اتصف بهذا العنوان استحق من الزكاه فاذا اخذ فصار مالكا او اذا اعطاه من الزكاه بمقدار مؤونته فهو مالك ولا يملك الزائد على مؤونته فاذا فرضنا انه اخذ من الزكاه الزائد على مقدار مؤونه سنته فلا يملك الزائد فان الزائد

يبقى زكاه ولا يكون ملك له وعلى رده وارجاعه الى الحاكم الشرعى او الى المالك وكذلك الحال فى ابن السبيل فانه ذاته لا يملك الزكاه انما يملك بالتصافه بهذا الوصف العنوانى فاذا اتصف بهذا الوصف فلا مانع من ان يملك الزكاه ودعوى ان الزكاه مباح له لا يكون ملك هذه الدعوى بحاجه الى دليل فان ظاهر اعطاء الزكاه له انه ملك غايه الامر لا يجوز له ان يأخذ ازيد من مقدار مصاريفه فاذا اخذ واصبح زائد على مقدار المصاريف فهذا المقدار الزائد لا يملك كما هو الحال فى الفقير فما ذكره السيد الاستاذ قده من الفرق بينهما لا يمكن المساعده عليه .

ص: ٢١٩

واما اذا كان من الاعيان كما اذا اعطى مركبه الى ابن السبيل لو فرضنا انه عجز عن المشى لسبب فأعطى من الزكاه مركب او فراش او اسباب اخرى فهل يملك هذه الاعيان او لا يملكها بل انه فقط يملك التصرف والانتفاع منها، ذكر السيد الاستاذ قداه على ما فى تقرير بحثه ثلاثه احتمالات :-

الاحتمال الاول : ان ابن السبيل يملك هذه الاعيان ملكيه مطلقه كالفقير كما لو اعطى مركبه او عين من الايان للفقير فهو يملك ملكيه مطلقه وهكذا ابن السبيل يملك ملكيه مطلقه، اما اذا وصل اليه مال فى هذه الاثناء ارث او هديه او بسبب اخر فهو لا يوجب خروج هذه العين من ملكه لان هذا الملك صدر من اهله فى وقته ووقع فى محله ووصل الى مستحقه فلا موجب لكشف ما وصل اليه فى الاثناء .

الاحتمال الثانى : ان ابن السبيل يملك هذه الاعيان بملكيه مترزله ونقصده بها ان ملكيتها ما دام هو متصرف بهذا الوصف فهو مالك واذا وصل الى بلده زال عنه هذا الوصف وانقضى فاذا انقضى عنه زالت عنه ملكيه هذه الاعيان ايضا ومن هذه الناحيه فرق بينه وبين الفقير فان ملكيه هذه الاعيان لم تنقضى من الفقير بوصول مال او ما شاكل ذلك اما ابن السبيل اذا وصل الى بلده حيث انه زال هذا العنوان عنه فهو الان ليس بابن سبيل وانقضى عنه هذا الوصف العنوانى فزال الملكيه عنه وانفسخت .

الاحتمال الثالث : ان ابن السبيل لا يكون مالكا اصلا لا ملكيه مطلقه ولا ملكيه مترزله فإنما يملك التصرف فيها فقط مادام هو بحاجه وفى السفر فهو يملك التصرف فى هذه الاعيان واما اذا وصل الى بلده وانقضى عنه هذا الوصف وهذه الجبهه فهى مباحه له وليست ملك لا مطلقا ولا مترزله فهى مباحه له من الاول فعليه ان يردّها الى الحاكم الشرعى او وكيله .

وقد اختار السيد الاستاذ قده من هذه الاحتمالات الاحتمال الاخير وذكر ان الاحتمال الاول بحاجة الى دليل ولا دليل على ان بان السبيل يملك هذه الاعيان ملكيه مطلقه كالفقير ولا دليل على الاحتمال الثاني وهو الملكيه المترزله وان ابن السبيل يملك هذه الايان ما دام متصف بهذا الوصف فاذا زال الوصف زالت ملكيه هذه الاعيان عنه لان هذا بحاجة الى دليل ولا دليل على ذلك ومن هنا فان الاظهر هو الاحتمال الثالث .

ولكن للمناقشه فيه مجال اما اولا فقد ذكرنا ان ابن السبيل اخذ من الزكاه ظاهره انه اخذ بعنوان الملك او انه يعطيه من الزكاه الحاكم الشرعى او المالك بعنوان التملك وليس بعنوان الاباحه لانه الاعطاء بعنوان الاباحه بحاجة الى قرينه ومؤونه زائده ومعنى انه له أى انه ملكه ظاهر الاعطاء ذلك ولا فرق من هذه الناحيه بين الفقير وبين ابن السبيل فان الفقير اذا اعطى له من الاعيان كما لو اعطى فرس او شياه فلا محال يعطى بمقدار مؤونته بان لا تكون الفرس اكثر من قيمه مؤونه السنه او يعطى بيتا فلا تكون قيمه البيت اكثر من مؤونه سنته والا فلا يملك الزائد كذلك الحال فى ابن السبيل اذا اعطى له مركوبا فلا بد من ان يملك بمقدار المؤونه للسفر لا اكثر من ذلك فاذا وصل الى بلده زالت فبطبيعه الحال يزول الملك بزوال موضوعه وسببه، فمن هذه الناحيه لا فرق بين الفقير وبين ابن السبيل، اما اذا كان المركوب بمقدار مؤونه سنته فهو يملك تمامه، واما الاحتمال الثالث فلا دليل عليه فالأظهر هو الاحتمال الاول .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان المكلف طالما لم يتلبس بالسفر فلا يصدق عليه عنوان ابن السبيل ولا يجوز له الاخذ من سهم ابن السبيل ما لم يتلبس بالسفر، واما اذا تلبس بالسفر ولم تكن عنده مؤونه فلا مانع من اخذه من هذا السهم ويجوز للمالك اعطائه من هذا السهم لمؤونه سفره وكذا للحاكم الشرعى .

ثم ذكر الماتن قده اذا كانت عنده مؤونه السفر ولكنها قليله لا تكفى لسفره فهل يجوز له ان يأخذ من هذا السهم لتكميل مؤونه سفره او لا يجوز له ذلك ؟ وهذا مبنى على انه يصدق عليه انه ابن السبيل فعلا او لا يصدق

الظاهر عدم الصدق فان ابن السبيل انما يصدق اذا كان متضمنا لماده الحاجه وذكرنا ان ابن السبيل يتضمن الاحتياج لا ابن السبيل مطلق ابن الطريق بل ابن الطريق المحتاج الى المؤونه هذا هو المراد من ابن السبيل والا فلا يجوز اخذ الزكاه لابن السبيل مطلقا .

ثم ذكر الماتن قده اذا لم يعلم ان هذا المكلف من أى صنف من اصناف المستحقه هل هو فقير او انه عامل او انه غارم او انه ابن السبيل فقط يعلم انه مستحق للزكاه فيجوز ان يعطى الزكاه بعنوان الجامع بين هذه الاصناف .

ثم ذكر الماتن قده اذا نذر ان يعطى زكاته فقيرا معيناً للرجحان فيه او مطلقاً انعقد نذره واذا اعطى لغيره سهواً جزأ، ذكر فى هذه المسأله فرعين :-

الفرع الاول : نذر انه يعطى زكاته لفقير معين تاره يكون من جهه الرجحان فيه كما اذا كان الفقير من ارحامه او لمرجح اخر كما لو كان عالماً او انه احوج من غيره، واخرى لا يكون فيه رجحان فلا فرق بين المنذور وغير المنذور

ص: ٢٢٢

الفرع الثانى : انه اذا اعطى زكاته سهواً لفقير اخر ليس للفقير المنذور اجزأ ذلك ولا- يجب عليه اعطاء الزكاه للفقير المنذور وسقطه الزكاه عن ذمته .

اما الفرع الاول فان كان فى الفقير المنذور رجحان فلا شبهه فى انعقاد النذر ويجب عليه الوفاء به، واما اذا لم يكن فيه رجحان فهل ينعقد نذره او لا ينعقد ؟ ذكر السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه انه يكفى فى صحه انعقاد النذر ان يكون الرجحان فى الطبيعى المنذور لا فى الشخص وان لم يكن فى شخص الفقير رجحان لكن فى اعطاء الزكاه رجحان وهذا نظير من نذر ان يصلى فى مسجد خاص ولا خصوصيه له ولا فرق بينه وبين مسجد اخر او نذر ان يصوم فى يوم معين ولا خصوصيه لهذا اليوم ولا- فرق بينه وبين غيره من الايام او يعطى زكاته لفقير معين مع كونه لا- فرق بين هذا الفقير وغيره، ولكن فى طبيعى الصلاه

رجحان وفي طبعى الصوم رجحان وفي طبعى الاعطاء رجحان وهذا يكفى فى انعقاد النذر من جهه الرجحان فى شخص المنذور كما اذا نذر فى مسجد الكوفه فلا شبهه فى ان الصلاه فيه ارجح من الصلاه فى غيره واخرى يكون الرجحان فى طبعى الفعل لا فى شخص المنذور فعلى كلا التقديرين .

ما ذكره قده قابل للمناقشه لان الكلام انما هو فى رجحان متعلق النذر وهو لا بد ان يكون راجحا والا لم ينعقد فان متعلق النذر ليس طبعى الصلاه بل متعلق النذر حصه خاصه وهى الصلاه المقيده وقوعها فى هذا المسجد ومتعلق النذر حصه خاصه من الصوم وهو الصوم المقيده وقوعه فى هذا اليوم ومتعلق النذر من اعطاء الزكاه المقيده لإعطائه لهذا الفقير وليس متعلق النذر طبعى الاعطاء، فكيف يمكن تصحيح هذا النذر؟

ص: ٢٢٣



فان قلنا انه يكفى فى انعقاد النذر وصحة النذر ان يكون متعلقه راجحا وان كان جميع الافراد فى الرجحان مشترك لا فرق بين الحصة بين الصلاه الواقعه فى هذا المسجد وبين مسجد اخر وبين فرد من الصوم فى هذا اليوم او فى يوم اخر لكن هذا الفرد راجحا فاذا كان راجحا انعقد الصوم بهذا المقدار، وان قلنا المعتبر فى صحة النذر وانعقاده ان يكون راجحا بالنسبه الى الافراد الاخرى مثلا فرد من الصلاه الواقع فى هذا المسجد يكون راجحا بالنسبه الى الفرد الاخرى من الصلاه فعندئذ لا ينعقد هذا النذر لان هذا الفرد ليس راجحا بالنسبه الى الافراد الاخرى من الصلاه هذا نظير من دخل الى المسجد ونظر ان يصلى فى هذه النقطه من المسجد فهل يصح هذا النذر مع انه لا فرق بين ان يصلى فى هذه النقطه من المسجد او نقطه اخرى هل يصح هذا النذر او انه لا بد ان يكون متعلق النذر راجحا بالنسبه الى سائر الافراد

فان قلنا بالأول انعقد هذا النذر ووجب الوفاء به وان قلنا بالثانى لم ينعقد النذر، الظاهر هو الثانى لذا فى انعقاد النذر فى مثل الصلاه فى مسجد خاص او دخل الى المسجد ونذر ان يصلى فى نقطه خاصه فلا ينعقد هذا النذر اذ لا فرق فى ان يصلى فى هذه النقطه او نقطه اخرى فلا تكون الصلاه فى هذه النقطه راجحه بالنسبه الى الصلاه فى نقطه اخرى النتيجة انما ذكره السيد الاستاذ قد قابل للمناقشه

اما الفرع الثانى فلا شبهه فى الاجزاء اذا اعطى زكاته لفقيه اخر سواء كان عمدي او سهو لان دليل وجوب الوفاء بالنذر لا يكون مقيدا لأطلاق دليل وجوب الزكاه ودفعها لان دليل وجوب الوفاء بالنذر يدل على الوجوب بعنوان ثانوى اما دليل وجوب الزكاه يدل على وجوب دفع الزكاه بعنوان اولى ولهذا لا يكون مقيدا له مضافا الى ان الحكم متعدد فاذا كان الحكم متعددا بين المطلق والمقيد المثبتين فلا يحمل المطلق على المقيد فلا مانع من اعطاء الزكاه لغير المندور غايه الامر ان كان عمدي لا شبهه فى الاجزاء لكنه اثم لانه خالف النذر وعليه الكفار، واما اذا كان سهوى فلا كفاره عليه ايضا ولا عقوبه فان الكفار انما تكون فى مخالفه النذر باختياره

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

لا شبهه في ان الرجحان معتبر في متعلق النذر وليس النذر كالعهد واليمين والشرط فان الرجحان غير معتبر في متعلق هذه الامور ولهذا يكون العهد صحيحا وان لم يكن متعلقه راجحا واليمين صحيحه وان لم يكن متعلقها راجحا بينما النذر ليس كذلك فانه يعتبر في صحته ان يكون متعلقه راجحا ولا شبهه في ذلك، وعلى هذا فاذا نذر صوم يوم معين او نذر اعطاء زكاته لفقير معين او نذر صلاه ركعتين في مسجد معين من دون خصوصيه لهذا المسجد او لهذا اليوم او لهذا الفقير فهل يصح هذا النذر او لا يصح ؟

ذكر السيد الاستاذ قده على ما في تقرير بحثه ان هذا النذر صحيحه لان الطبيعي راجح وان الفرد من الصلاه وهي الصلاه في هذا المسجد بالخصوص لا- رجحان فيها او صوم هذا اليوم المعين كصوم يوم السبت ليس فيه رجحان بالنسبه للصوم يوم الاحد وهكذا، ذكر السيد الاستاذ ان صحه النذر باعتبار رجحان الطبيعي لا فرده

فما ذكره قده قابل للمناقشه فانه ان اراد بالطبيعي ان متعلق النذر هو الطبيعي فالأمر ليس كذلك لان متعلق النذر حصه خاصه من الطبيعي وفرد معين من الطبيعي لا طبيعي الصلاه مقيد للنذر بالصلاه الخاصه المقيد وقوعها بهذا المسجد هي متعلق النذر وكذا الصوم وكذلك بالنسبه الى اعطاء الزكاه ليس متعلق النذر الطبيعي وان اراد بذلك ان الرجحان في تطبيق الطبيعي على المنذور وهو الحصه الخاصه ولكن الطبيعي ينطبق على هذه الحصه انطبق الطبيعي على فرده فمن اجل ذلك يصح النذر

ص: ٢٢٥

ولكن يرد عليه ان هذا الانطباق لا يوجب ترجيح متعلق النذر فاذا لم يكن متعلق النذر في نفسه راجحا وانطباق الطبيعي عليه لا يوجب رجحانه اذ يكفي في انطباق الطبيعي ان لا يكون الفرد مبعوضا فاذا لم يكن الفرد مبعوضا الطبيعي ينطبق عليه ولا يتوقف الانطباق على ان يكون الفرد راجحا فانطباق الطبيعي لا يكشف عن رجحان الفرد حتى يحكم بصحه النذر وقد ذكر قده في ما يأتي ان انطباق الطبيعي على الفرد لا يدل على ان الفرد راجح، وقد ذلك بعد عده اسطر فالانطباق لا يكشف على ان الفرد راجح حتى يحكم بصحه النذر

فما ذكره قده تام بالنسبه الى الصلاه فان متعلق النذر ليس طبيعي الصلاه بل طبيعي الصلاه ينطبق على فرد منها وهو الفرد الواقع في هذا المسجد الخاص والانطباق لا يكشف عن رجحان الفرد ولكن ذلك لا يتم بالنسبه الى الصوم فانه قد ورد في الروايات ان صوم كل يوم بحده مستحب فاذا نذر فالنذر صحيح وان كان لا فرق بين صوم يوم السبت وصوم يوم الاحد فان صوم كل يوم راجح فاذا كان المنذور في نفسه راجحا صح النذر بالنسبه للصوم يصح اذا نذر صوم معين لان متعلقه راجح بنفسه وكذا بالنسبه الى الزكاه فان اعطاء الزكاه للفقير راجح لانه يسد حاجته وحاجه عائلته فما ذكره قده لو تم فإنما يتم في الصلاه فقط

ثم اذا اعطى الزكاه لغير المنذور كما لو نذر اعطاء زكاته لزيد الفقير ولكنه اعطى لعمر الفقير فان كان سهوا فهو مجزأ وليس عليه عقوبه ولا- كفاره بمقتضى ادله رفع النسيان فان النسيان يرفع العقوبه ويرفع الكفاره فلا- كفاره ولا- عقوبه مضافا الى ان الكفاره مترتبه على مخالفه النذر اذا كانت باختيار الناذر اما اذا لم تكن باختيار الناذر فلا توجب الكفاره، واما الاجزاء فهو واضح فان دليل الوفاء بالنذر لا يصلح ان يكون مقيدا لدليل وجوب اعطاء الزكاه للفقير لان الحكم متعدد بتعدد افراد الفقير ولا يمكن حمل المطلق على المقيد فى مثل المقام فلا شبهه فى الاجزاء ولا يجب على المالك استرجاع الزكاه منه او اعطاء الزكاه مره ثانيه للفقير المنذور، واما اذا كان ذلك عندى فلا شبهه فى الاجزاء ايضا فان دليل وجوب الوفاء لا يوجب التقيد، فاذا كان ما اعطاه لغير المنذور غير الواجب فهو حرام وباطل باعتبار انه مفوت للواجب

والجواب عن ذلك الوجه واضح فان الفوت لا يكون مستندا الى اعطاء الزكاه لغير المنذور بل الفوت مستند الى اراده المالك واختياره فانه باختياره ترك الوفاء بالنذر واختار اعطاء الزكاه لغير المنذور فالفوت مستند الى ارادته واختياره لا الى اعطاء الزكاه لغير المنذور فان اعطاء الزكاه لغير المنذور ليس مصداقا للفوت فان الفوت مستند الى اراده المالك واختياره لا الى اعطاء الزكاه لغير المنذور هذا مضافا الى اننا لو سلمنا ان ما اعطاه من الزكاه الى اغير المنذور مصداق للفوت وهو مفوت للواجب فاذا عدم اعطاء الزكاه لغير المنذور مقدمه للواجب ومقدمه الواجب واجب فترك الاعطاء لغير المنذور واجب من باب المقدمه فيكون فعله حرام وهو الاعطاء

ولكن ذلك ايضا غير صحيح لانه لا دليل على وجوب المقدمه وعلى تقدير تسليم وجوب المقدمه فالوجوب غيرى والغيرى لا يمنع عن الصحه فان وجوب الغيرى لا يكون ناشئ عن وجود مفسده او كراهه فيه فان الوجوب الغيرى فى الحقيقه ليس وجوب غيرى ولهذا لا يكون مانع عن صحه الاعطاء لغير المنذور فلا اثر له

الوجه الثانى : ان الامر بالوفاء بالنذر يدل على النهى عن ضده فان الامر باعطاء الزكاه الى الفقير المنذور يدل على النهى عن ضده وهو الاعطاء لغير المنذور، وهذا انما يتم فى الصلاه والزكاه واما فى الصوم لا يتم فان صوم يوم الاحد ليس ضد لصوم يوم السبت لان الجمع بين الامرين ممكن، نعم اعطاء الزكاه لغير المنذور مصاد لإعطاء المنذور والجمع بينهما لا يمكن فان زكاته لا تكفى لكليهما معا وهكذا بالنسبه الى الصلاه فان الصلاه فى مسجد اخر مضاد لهذا المسجد فى وقت واحد فان الامر بالشىء يقتضى النهى عن ضده والنهى يدل على الفساد

والجواب عن ذلك اولا ان الامر بالشىء لا يدل على النهى على ضده على تقدير تسليم ذلك فهذا النهى نهى غيرى لا يدل على فساد العباده لان الدال على الفساد هو المبعوضيه والكراهه واجتماع المتعلق النهى عن المفسده والنهى الغيرى لا يكون متعلقه مبعوضا ولا مكروها ولا مشتمل على مفسده .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

كان كلامنا فى ما اذا نذر المكلف اعطاء زكاته لزيد الفقير فاذا اعطاها لغير الفقير المنذور متعمدا فقد ترك العمل بالنذر وخالف فلا شبهه فى الاجزاء ولا شبهه فى انه مستحق للعقوبه وعليه الكفاره ولكن هل يمكن الحكم ببطلان اعطاء زكاته لغير الفقير المنذور وقد استدل على ذلك بوجوه :-

الوجه الاول : ان اعطاء زكاته لغير الفقير تفويت للواجب واما اذا اعطاها لغير الفقير المنذور فقد فوت الواجب وهو حرام وباطل هكذا ورد فى هذا الوجه

ولكن هذا الوجه لا ينطبق على جميع الامثله التى ذكرها السيد الاستاذ قده لمسأله النذر فانه لا ينطبق على مسأله الصوم فان صوم يوم السبت لا- يكون مفوتا لصوم يوم الاحد فاذا فرضنا ان المنذور صوم يوم الاحد فصوم يوم السبت لا يكون مفوتا له حتى يكون حراما، اما اعطاء الزكاه يكون مفوتا اذا كان النذر متعلق باعطاء زكاته جميعا لزيد الفقير فاذا اعطى زكاته لغير الفقير المنذور فقد فوت الواجب، واما بالنسبه الى نذر الصلاه بمسجد معين فاذا كان مقيد بوقت خاص فاذا اتى بصلاه فى مسجد اخر بنفس الوقت فقد فوت الواجب اما اذا لم يكن بنفس الوقت فلا يفوت الواجب

ص: ٢٢٨

ومع الاغماض عن ذلك فعدم احد الضدين لا يعقل ان يكون مقدمه لصد الاخر كما فصلنا الحديث من ذلك فى مبحث الضد فان وجود احد الضدين لا يمكن ان يكون مانعا عن وجود ضدا اخر حتى يكون مقدمه له فعدم احد الضدين يستحيل ان يكون مقدمه له وعلى هذا فعدم اعطاء زكاته لغير الفقير المنذور لا يكون مقدمه لإعطائها للفقير المنذور لانهما من الضدين ولا يكون وجود احدهما مانعا عن الضد الاخر فان التمانع بين الضدين مستحيل .

ومع الاغماض عن ذلك ايضا وتسليم ان عدم اعطاء الزكاه لغير الفقير المنذور مقدمه لإعطائه للفقير المنذور، الا اننا ذكرنا فى مقدمه الواجب ان مقدمه الواجب ليست واجبه ومع الاغماض عن ذلك ايضا الا ان وجوب عدم اعطاء الزكاه للفقير الغير منذور لا- يلازم حرمه الاعطاء لعدم ثبوت الحكم بين المتلازمين وجوب عدم اعطاء الزكاه من باب المقدمه للفقير الغير المنذور لا يستلزم حرمه اعطاء الزكاه له حتى ان الحرمة توجب فساد الاعطاء باعتبار ان الاعطاء عباده والحرمة عن العباده موجه لفسادها فان هذه الملازمه غير ثابتة .

ومع الاغماض عن ذلك ايضا وفرض ان الملازمه ثابتة الا ان هذه الحرمة حرمه غيريه وذكرا غير مره ان الحرمة الغيريه ليست حكما مولولى ناشئ عن مصلحه او مفسده او مبغوضيه او محبوبيه فى متعلقها، فان حرمه الاعطاء لا تكشف عن انه مبغوض باعتبار انها حرمه غيريه فاذا لم تكن كاشفه عن مبغوضيه الاعطاء فلا- مانع من الحكم بصحته لانطباق طبيعى المأمور به وهو اعطاء الفقير الزكاه فلا دليل على ان اعطاء الزكاه لغير الفقير المنذور فاسد وباطل .

ص: ٢٢٩

الوجه الثاني : ان الامر بشى يدل على النهى عن ضده ان النذر بإعطاء الزكاه للفقير المنذور يستلزم النهى عن اعطائها للفقير الغير منذور وهو نهى عن العباده وهو موجب للفساد

هذا الوجه ايضا غير صحيح اما اولا فقد ذكرنا فى مبحث الضد ان الامر بشىء لا يدل على النهى بضده لا الضد العام ولا الخاص ولا ملازمه بينهما وهذه الملازمه غير ثابتة ومع الاغماض عن ذلك وتسليم ان الامر بشىء يدل على النهى عن ضده الا ان هذا النهى نهى غيرى لا يكشف عن وجود مفسده فى متعلقه وعن وجود مبعوضى فى متعلقه ومن اجل ذلك لا يدل على الفساد فاذا لم يكن متعلقه مبعوضا فلا مانع من تطبيق الطبيعى المأمور به ان المانع عن التطبيق هو مانعيه الفرد فلا دليل على الفساد .

الوجه الثالث : هو ان مرجع هذا النذر بإعطاء زكاته لزيد الفقير مرجعه الى عدم اعطاء زكاته الا لزيد الفقير او عدم تطبيق الطبيعه على اعطائه الزكاه الا لزيد الفقير وعلى هذا فإعطاء الزكاه للفقير الغير المنذور منفى بنفسه وليس من جهة ان الامر بشىء يدل على النهى عن ضده باعتبار ان هذا النذر ينحل الى نذرين، نذر عدم اعطاء الزكاه للفقير الغير منذور ونذر اعطاء الزكاه لزيد الفقير فهنا نذران

اولا ان النذر عدم التطبيق هذا فى نفسه غير صحيح فان عدم تفرغ الذمه غير راجحا حتى يكون نذره صحيح او عدم تطبيق الطبيعه بعدم اعطاء الزكاه لغير الفقير المنذور حتى يكون نذره صحيحا ومع الاغماض عن ذلك وتسليم ان هذا النذر صحيح ان النهى من جهة النذر فقد نذر عدم تفرغ ذمته بإعطائه الزكاه الى غير الفقير المنذور والنهى عن العباده يوجب الفساد

ولكن يرد عليه ان هذا النهى لا يكشف عن كون متعلقه مبعوضا لانه ليس نهى مولولى بل هو نهى سببه النذر وليس كاشف عن مبعوضيه متعلقه حتى يكون مانع عن صحيحته فلا فرق بين هذا النهى والنهى الغيرى من هذه الجبهه ولا يقاس هذا النهى بنهى الحائض عن العباده فانه ليس نهى مولولى بل هو نهى ارشادى الى مانعيه حدث الحيض عن الصلاه ومانع .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان المكلف اذا نذر عدم تفريغ ذمته عن الزكاه بإعطائها لفقير غير الفقير المنذور فان هذا النذر فى نفسه غير صحيح لان متعلقه غير راجح كما ذكره السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه وذلك قده ايضا انا لو سلمنا ان هذا النذر صحيح ولكن يلزم من فرض وجوده عدمه فمن اجل ذلك لا يمكن الالتزام بهذا النذر وقد افاد فى وجه ذلك

ان وجوب الوفاء بالنذر مشروط بان يكون المكلف قادرا على متعلقه بعد تعلق النذر وله ان يفى بنذره وله ان يخالف نذره بان يكون قادرا على متعلق نذره وجودا وعدمه وهو معتبر فى صحه النذر، واما فى المقام اذا تعلق النذر بعدم تفريغ ذمته بإعطاء الزكاه لفقير غير الفقير المنذور فاذا انعقد هذا النذر عجز المكلف عن المخالفه ولا يتمكن من تفريغ ذمته بإعطاء الزكاه لفقير غيره المنذور لان نفوذ النذر ووجوب الوفاء به يوجب حرمة تفريغ الذمه بالإعطاء لفقير غير المنذور وحرمة العباده توجب الفساد فمن اجل ذلك يكون هذا النذر باطلا ولا يقاس ذلك بما اذا تعلق النذر بتفريغ الذمه من باب انه يدل على النهى عن ضده

ص: ٢٣١

فقد ذكر فى جواب ذلك ان الامر بشىء لا يدل على النهى عن ضده فلا يقاس المقام بذلك ولا يقاس ذلك بنهى الحائض عن الصلاه فان النهى فى هذه المسأله متعلق بذات الصلاه وذات الصلاه قابله للصحه والفساد فيمكن الاتيان بها صحيحه ويمكن الاتيان بها فاسده، واما فى المقام النهى متعلق بتفريغ الذمه وهو لا يقبل بالصحه تاره وبالفساد تاره اخرى فان مصداق تفريغ الذمه الفرد الصحيح فاذا كان الاعطاء صحيح فذمه المكلف فرغه وبرئه لا التفريغ لا يتصف بالصحه والفساد، هكذا ذكره السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه

وللمناقشه فيه مجال فان حرمة التفريغ بإعطائه الزكاه لفقير غير المنذور فان هذه الحرمة حرمة غيريه فان الموجود فى المقام هو وجوب الوفاء بالنذر وهو متعلق بعدم تفريغ الذمه فيجب عليه الوفاء بهذا النذر، لكن حرمة التفريغ من باب الامر بشىء يستلزم النهى عن ضده او يستلزم النهى عن وجوده ولكن هذه الملازمه غير ثابتة فان الامر بالصلاه لا يستلزم النهى عن عدمها او النهى عن شرب الخمر لا يستلزم وجوب عدمها، نعم يجب تركها عقلا لا شرعا فان الامر بالحج لا يدل على النهى عن تركه لان كل حكم شرعى لا ينحل الى حكيمين احدهما متعلق بالوجوب والاخر بالعدم او بالعكس فليس الامر كذلك وفى المقام الامر تعلق بعدم التفريغ بمقتضى عدم وجوب الوفاء بالنذر وهو لا يدل بالالتزام على حرمة التفريغ فهذه الملازمه غير ثابتة وعل تقدير ثبوتها فان هذه الحرمة غيريه وهى لا تكشف عن ان متعلقها مبعوض فلا تنافى بين صحه العباده وحرمتها حرمة غيريه .





واما ما ذكره السيد الاستاذ بان ذلك لا يقاس بنهي الحائض عن الصلاه ايام حيضها معللا ان النهى تعلق بذات الصلاه القابله للصحه والفساد، هذا الذى موجود فى تقرير بحثه غير صحيح لان هذا النهى نهى ارشادى الى مانعيه الحيض عن الصلاه كما اذا ورد نهى عن الصلاه بثوب نجس او اذا ورد امر بالصلاه قائما فانه ارشاد على ان القيام شرط للصلاه فلو صلى جالسا بطله صلاته لانها فاقدته للشرط وهو القيام

فالتتيجه ان ما جاء فى تقرير السيد الاستاذ قد لا يمكن المساعده عليه، الى هنا قد تبين ان هذا النذر باى صيغه كان فاذا خالف الناذر هذا النذر عامدا عالما واعطى زكاته لفقيه غير المنذور اجزأ ذلك ولا تجب اعاده الزكاه ولا يجب استرجاعها بل هذا الاعطاء صحيح غايه الامر عليه كفاره وعليه عقوبه من جهه انه خالف النذر عالما ملتفت .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : إذا اعتقد وجوب الزكاه عليه فأعطاها فقيرا ثم تبين له عدم وجوبها عليه جاز له الاسترجاع إذا كانت العين باقيه وأما إذا شك فى وجوبها عليه وعدمه فأعطى احتياطا ثم تبين له عدمه فالظاهر عدم جواز الاسترجاع وإن كانت العين باقيه (1)، والوجه فى ذلك واضح فانه ظهر ان العين التى اعطاها لفقيه باقيه فى ملك المالك لانها ملكه وليس بزكاه فاذا كانت ملكه فهى امانه بيد الفقير ولا- يملك الفقير هذه العين التى اخذها بعنوان الزكاه وهى ليس بزكاه فمقتضى القاعده جواز استردادها من الفقير، هذا اذا كانت العين باقيه اما اذا كانت تالفه فهل يضمن الفقير بدلها من المثل او قيمه ؟

ص: ٢٣٣

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ١٢٤، ط ج.

ذكر الماتن قده اذا كان الفقير عالما بالحال وانه ليس عليه زكاه فان هذه العين ليست بزكاه اذا علم بالحال فهو ضامن لانه يعلم انها ملك الغير فعليه ان يردها الى صاحبها فان يده يد ضمان فاذا تلفت تحت يده فهو ضامن لها من المثل او قيمه هذا مما لا شبهه فيه، واما اذا كان جاهلا كما هو الغالب واعتقد انها زكاه وهو يملكها بالقبض فهو يعامل معها معامله الملك فلا تكون يده يد ضمان فاذا تلفت تحت يده فلا ضمان عليه فما ذكره الماتن صحيح

واما اذا اعطى الزكاه احتياطا وشك ان عليه زكاه او لا- ولكن قام بالاحتياط واعطى الزكاه احتياطا ومنشأ الاحتياط هو احتمال وجوب الزكاه فى الوقت، فاذا تبين انه ليس عليه زكاه فهل يرجع الى الفقير لاسترداده او لا ؟

ذكر الماتن الظاهر عدم جواز رجوعه اليه واسترجاعها لانه اعطى بقصد القربى وما كان لله فلا يرجع فيه فهذا الاعطاء بعنوان الانقياد والاحتياط عمل قربى ولا شبهه فى ذلك لان الاحتياط من ارقى مرحله العبوديه، ويقع الكلام فى ذلك تاره فى اصل تصوير هذه المسأله وهل لها مصداق فى الخارج ؟ فانها لا تتصور فى زكاه الانعام وزكاه النقدين فلا يتصور الزكاه من الاول فاذا

تعلقت الزكاه وشك في الاداء فالاستصحاب في المقام يجرى فاذا عمل بالاستصحاب ثم تبين الخلاف دخل في المسأله الاولى وهو فيما اذا اعتقد ان عليه زكاه واعطى للفقير ثم تبين انه ليس عليه زكاه فله استرجاع العين من الفقير، وكذلك اذا استصحب بقاء الزكاه واعطى اعتمادا على الاستصحاب ثم تبين انه ليس عليه زكاه وانه اعطى الزكاه تماما ولا يبقى منها شىء فله استرجاع ما اعطاه للفقير واسترداده فلاحتياط لا موضوع له فان الزكاه اذا تعلقت بالمال ودفع الزكاه وبعد الدفع الشك في بقاء الزكاه في المال فالمرجع هو استصحاب البقاء سواء كانت هذه الزكاه في الغلاه الاربعه او في الانعام او في النقدين فاذا تعلق بالحنطه وعلم ان الحنطه متعلقه للزكاه واعطى من الزكاه وشك في بقائها فلا محال يجرى الاستصحاب فتصوير هذه المسأله بان يعطى احتياطا وانقيادا تصويره مشكل ولا مصداق له

ص: ٢٣٤

وعلى فرض ان لهذه المسأله مصداق وانه شك ان عليه زكاه او لا- فعندئذ اعطى الزكاه بعنوان الاحتياط ومنشأ الاحتياط هو احتمال الامر لا- وجوده فى الواقع فماذا ذكره المالك هو الصحيح وليس له استرداد ما اعطاه بعنوان الاحتياط للفقير لان عمله علم قربى والله تعالى فلا- يرجع فيه، والفرق بين هذه الصوره والصوره الاولى فان فى الاولى اعتقد بثبوت الزكاه عليه ثم تبين خلافه فانه لا زكاه عليه وما اعطاه فهو ليس زكاه ولهذا يسترجع ما اعطاه للفقير، واما منشأ الاحتياط احتمال الامر ولا يتصور فيه كشف الخلاف فان احتمال الامر موجود وبعد ذلك تبين ان ليس عليه زكاه وهذا لا يرفع الاحتمال فى ظرفه وقد دل على ذلك جملة من الروايات منها قوله عليه السلام فى صحيحه ابن علوان (لا يرجع فى الامر الذى جعله الله) (١) ومنها قوله عليه السلام فى موثقه عبيد ابن زراره (لا- ينبغى لمن اعطى شيئاً لله ان يرجع فيه) (٢) فان هاتين الروايتين تدلان على ذلك بوضوح على ان ما كان لله لا يرجع فيه ويوجد روايات كثيره تدل على ذلك وما اعطاه بعنوان الاحتياط والانقياد فهو لله ولا ينبغى الرجوع فيه .

هذا تمام كلامنا فى هذه المسائل وبعد ذلك يقع الكلام فى اوصاف المستحقين وهى امور :-

الامر الاول : الايمان بان يكون المستحق مؤمن المراد بالايمان هو المعنى الاخص وليس المراد به المعنى الاعم وهو الاسلام اعتراف بوحدانية الله وبالرساله فمن امن بالله وحده لا- شريك له وبرساله الرسول الاكرم صلى الله عليه واله وسلم فهو مسلم محقون الدم والعرض والمال فان المراد من الايمان هنا ايمان بالولاية فلا يجوز اعطاء الزكاه للكافر بتمام اقسامه وهذا ثابت عند الفقهاء بالإجماع بل صاحب الجواهر قد ذكر انه من ضروريات المذهب ويدل على ذلك بالأولويه القطعيه الروايات التى تدل على دم اجزاء الزكاه لغير من لم يعتقد بالولاية فان من لم يكن معتقداً بالولاية اذا رجع الى الحق وصار معتقداً بالولاية لا تعاد صلاته ولا صومه ولكن يعيد الزكاه فقط فانه اعطاه لغير مستحقها والروايات كثيره تدل على ذلك .

ص: ٢٣٥

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٩، ص ٤٢٣، أبواب الصدقه، باب ٢٤، ح ١، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ١٩، ص ٢٣١، أبواب الصدقه، باب ٣، ح ١، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

كان كلامنا فى اوصاف المستحقين وهى امور :-

الاول : الايمان وهو وصف لجميع اصناف المستحقين الا المؤلفه قلوبهم فان الفقير اذا لم يكن مؤمن فلا يجوز اعطاء الزكاه له وعلى هذا فالإيمان معتبر وقد استدل على ذلك بأمرين :-

الامر الاول : بالإجماع تاره بإجماع المسلمين على انه لا يجوز اعطاء الزكاه للكافر بجميع اقسامه، واخرى الاجماع من الخاصه وهو متسالم بين الاصحاب ولا خلاف فيه اصلا بل ادعى فى كلام غير واحد انه من ضروريات المذهب فلا شبهه فى ثبوته الا ان الكلام فى حجتيه فانه وان كان ثابتا الا ان مدركه الروايات الوارده فى المقام التى تدل بالأولويه القطعيه على عدم جواز اعطاء الزكاه للكافر بتمام اقسامه وهذه الروايات من الكثره تبلغ حد التواتر الاجمالى وهى على طائفتين :-

الطائفه الاولى : تدل على عدم جواز اعطاء الزكاه للمخالفين الذين يعتقدون خلاف الحق فهذه الروايات وان وردت فى المخالفين الا انها تدل على عدم جواز اعطاء الزكاه للكفار بطريق اولى .

الطائفه الثانيه : يمكن ان تكون شامله للكفار ايضا صحيحه بريد ابن معاويه عن ابى عبد الله عليه السلام فى حدث قال (كل عمل عمله وهو فى حال نصبه وضلالته ثم من الله عليه وعرفه الولايه فانه يؤجر عليه الا الزكاه فانه يعيدها لانها يضعها فى غير مواضعها لانها لأهل الولايه واما الصلاه والحج والصيام فليس عليه قضاء) (1) فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله على ان الزكاه اذا اعطيه لغير اهل الولايه لا يكون مجزيا، واما صاحب الزكاه اذا دخل فى الحق وصار من اهل الولايه فعليه ان يعيد زكاته فقط اما الصلاه والصيام والحج فلا يعيد، فان مورد هذه الروايه وان كان المخالفين الا انها تدل على عدم اعطاء الزكاه للكفار بطريق اولى بل التعليل فى هذه الروايه يشمل اعطاء الزكاه للكفار فانه لو اعطاها للكفار فقد وضعها فى غير مواضعها

ص: ٢٣٦

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص ٢١٦، ابواب الزكاه، ب٣، ح١، ط آل البيت.

ومنها صحيحه الفضلاء عن ابى جعفر وابى عبد الله عليهما السلام انهما قالوا (فى الرجل يكون فى بعض هذه الاهواء الحروريه والمرجئه والعثمانيه والقدرية ثم يتوب ويعرف هذا الامر ويحسن رايه أيعيد كل صلاه صلاها او صوم او زكاه او حج او ليس عليه اعاده شىء من ذلك؟ قال: ليس عليه اعاده شىء من ذلك غير الزكاه لابد ان يؤديها لانه وضع الزكاه فى غير موضعها وانما موضعها اهل الولايه) (1) فان هذه الصحيحه ايضا واضحه الدلاله فى ذلك وان التعليل فى ذيلها يشمل الكافر ايضا

ومنها صحيحه اسماعيل ابن سعد الاشعري عن الرضا عليه السلام قال سألته عن الزكاه هل توضع فى من لا يعرف قال : لا، ولا

زكاه الفطره) (٢) هذه الروايه لا تبعد شمولها للكافر ايضا فان من لا يعرف يشمل الكافر لانه ايضا لا يعرف الولايه فكل من لا يعرف الولايه فلا يجوز اعطاء الزكاه له فهذه الصحيحه تدل على عدم جواز اعطاء الزكاه للكافر وللمخالفين .

ومنها صحيحه ظريف قال سأل المدائنى ابا جعفر عليه السلام قال ان لنا زكاه نخرجها من اموالنا ففى من ندعها فقال فى اهل ولايتك، فقال انى فى بلاد ليس فيها احد من اوليائك فقال : ابعث بها الى بلدهم تدفع اليهم ولا تدفعها الى قوم الى دعوتهم غدا الى امرك لم يجيبوك) (٣) فان هذه الصحيحه ايضا تدل على عدم جواز اعطاء الزكاه للمخالفين وبالاولويه القطعيه تدل على عدم جواز اعطائها للكافر

ص: ٢٣٧

- 
- ١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢١٦، ابواب الزكاه، ب ٣، ح ٢، ط آل البيت.
  - ٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٢١، أبواب المستحقين للزكاه، باب ٥، ح ١، ط آل البيت.
  - ٣- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٢٢، ابواب الزكاه، ب ٥، ح ٣، ط آل البيت.



Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : حتى المستضعفين منهم (١) ، فلا يجوز اعطاء الزكاه لهم لأطلاق الروايات فانها تشمل المستضعفين منهم ايضا نعم يجوز اعطائهم من سهم المؤلفه قلوبهم اذا احتمل ان اعطائهم من هذا السهم تأثير عليهم لميلهم الى مذهب الحق واما اذا جازما بانه لا تأثير له فيهم فلا يجوز اعطائهم من هذا السهم ايضا، نعم يجوز ان يعطى المخالف من سهم سبيل الله لحفظ نفس مؤمن او عرضه او ماله فانه يصدق عليه سبيل الله ومع عدم وجود المؤمن وعدم المؤلفه قلوبهم وعدم سبيل الله لا بد من الحفاظ على الزكاه

وقد استدل بذلك على روايه ابراهيم الاوسى عن الرضا عليه السلام قال سمعت ابي يقول كنت عند ابي يوما فأتاه رجل فقال انى رجل اهل الغى ولى زكاه فألى من ادفعها فقال : الينا فقال اليس الصدقه محرمة عليكم ؟ فقال بلى اذا دفعتها الى شيعتنا فقد دفعتها الينا فقال انى لا اعرف لها احدا قال : فانتظر بها سنه فقال اذا لم اصب بها احدا فقال انتظر بها سنتين حتى بلغ اربع سنين ثم قال له : ان لم تصب بها احدا فصرها (٢) فان هذه الروايه واضحه الدلاله على حفظ الزكاه اذا لم يجد لها اهل

ولكن الروايه ضعيفه من ناحيه السند ولا يمكن الاعتماد عليها، لكن الظاهر انا لا نحتاج الى هذه الروايه فان من مجموع الروايات التى تدل على انه لا- يجوز اعطائها للمخالفين بتمام اقسامهم حتى المستضعفين منهم ولا للكافر بجميع اقسامه لا بد ان يعطى الزكاه لأهل الولايه فان هذه الروايات تدل على انه اذا لم يجد اهل الولايه فلا محال لا بد من الحفاظ عليها ولا شبهه ان التصرف بها غير جائز فلا- تحتاج المسأله الى روايه خاصه بل يستفاد من جميع هذه الروايات اذا لم يجد اهل للزكاه فلا بد من الحفاظ عليها .

ص : ٢٣٩

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ١٢٤، ط ج.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٢٣، ابواب الزكاه، ب ٥، ح ٨، ط آل البيت.

ثم ذكر الماتن قده : تعطى الزكاه من سهم الفقراء لأطفال المؤمنين ومجانينهم (١) [٣]، اما اطفال المؤمنين فقد دل على ذلك مجموعه من الروايات منها صحيحه ابي بصير قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام الرجل يموت ويترك العيال أيعطون من الزكاه ؟ قال : نعم حتى ينشئوا ويبلغوا ويسألوا من اين كانوا يعيشون اذا قطع ذلك عنهم فقلت انهم لا يعرفون قال : يحفظ فيهم ميتهم ويحبب اليهم دين ابيهم فلا يلبثوا ان يهتموا بدين ابيهم فاذا بلغوا وعدلوا الى غيركم فلا تعطوهم (٢) فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله على جواز اعطاء الزكاه لأطفال المؤمنين غايه الامر اذا بلغوا وعدلوا الى مذهب غير الحق فلا يعطوا وهذه الروايه ايضا تامه من حيث السند فلا بئس بالاستدلال بها .



ومنها صحيحه ابى خديجه عن ابى عبد الله عليه السلام قال : ذريت الرجل المسلم اذا مات يعطون من الزكاه والفقيره كما كان يعطى ابوهم حتى يبلغوا فاذا بلغوا وعرفوا ما كان ابوهم يعرف اعطوا واذا نصبوا لم يعطوا (٣) فهذه الصحيحه ايضا واضحه الدلاله على جواز اعطاء الزكاه لذريه الرجل المسلم اذا كان من اهل الولايه ومن حيث السند تامه ايضا .

ومنها صحيحه يونس ابن يعقوب قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام عيال المسلمين أعطيهم من الزكاه فأشترى لهم منها ثيابا وطعاما وارى ان ذلك خيرا لهم قال : لا بأس (٤) فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله على جواز اعطاء الزكاه لأطفال المؤمنين ومنها غيرها وواضحه الدلاله وتامه من حيث السند فلا اشكال فى جواز اعطاء الزكاه لأطفال المؤمنين .

ص: ٢٤٠

---

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ١٢٤، ط ج.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٢٦، ابواب الزكاه، ب ٦، ح ١، ط آل البيت.

٣- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٢٧، ابواب الزكاه، ب ٦، ح ٢، ط آل البيت.

٤- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٢٧، ابواب الزكاه، ب ٦، ح ٣، ط آل البيت.

ثم ذكر مجانيينهم ولم يرد نص خاص على جواز اعطاء الزكاه للمجانين ولكنه يستفاد من مجموعه من الروايات اذ يصدق عليه اهل الولاية وان كان فعلا مجنوناً لا يدرك ذلك ولكن المرتكز في عمق نفسه هو الاعتقاد بالولاية موجود وهذا مضافاً الى انه يمكن التمسك بأطلاق بعض الروايات

منها صحيحه على ابن بلال قال كتبت اليه اسأله هل يجوز ان ادفع زكاه المال والصدقه الى محتاج من غير اصحابي؟ فكتب لا تعطى الصدقه والزكاه الا لأصحابك (١) فان اطلاق اصحاب يشمل المجانين ايضاً، ومنها صحيحه عمر ابن يزيد قال سألته عن الصدقه على النصاب وعلى الزيديه فقال لا تصدق عليهم بشيء ولا تعطهم من المال ان استطعت (٢) [٨] قال الزيديه هم النصاب الى ان قال جعلت فداك ماذا تقول في الزكاه لمن هي قال: هي لأصحابك (٣) وهذه الصحيحه بأطلاق كلمه اصحابك تشمل المجانين ايضاً فيجوز اعطاء الزكاه لهم .

### كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : تعطى الزكاه لأطفال المؤمنين ومجانينهم من غير فرق بين الذكر والانثى والخشى ولا بين المميز وغير المميز اما بالتملك بالدفع الى وليهم او بالصرف عليهم مباشره او بتوسط امين اذا لم يكن لهم ولي شرعى من الأب والجد والقيم (٤) ، تقدم ان الايمان معتبر في صحه دفع الزكاه للأصناف الثمانية الا في المؤلفه قلوبهم وفي العامل وفي الرقاب واما في الفقير والمسكين وسائر الاصناف معتبر الايمان فتاره يكون مقابل الكفر لا يجوز دفع الزكاه للكافر بكافه اقسامه وكذلك لا يجوز دفع الزكاه الى المخالف ايضاً بكافه اقسامه .

ص: ٢٤١

- ١- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ٩، ص ٢٢٢، ابواب الزكاه، ب ٥، ح ٤، ط آل البيت.
- ٢- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ٩، ص ٢٢٢، ابواب الزكاه، ب ٥، ح ٥، ط آل البيت.
- ٣- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ٩، ص ٢٢٢، ابواب الزكاه، ب ٥، ح ٦، ط آل البيت.
- ٤- العروه الوثقى، اليزدي، ج ٤، ص ١٢٥، ط ج.

والشرط امر وجودى وهو الايمان معتبر أى اعتقاد بالإسلام بالوحدانيه والرساله والاعتقاد بالولاية، لا ان المخالف مانع او الكفر مانع بل الايمان شرط وهو الظاهر في الروايات ولا شبهه في ان المؤمن لا يصدق على الطفل لانه لا يعتقد بالله ولا بالرساله ولا بالولاية فلا يصدق عليه كلمه الكافر ايضاً فان الكفر وان كان امراً عدمى وهو عدم الاعتقاد بالوحدانيه والرساله ومن لم يعتقد بالولاية فهو مخالف سواء اعتقد بخلافها او لم يعتقد فان الكافر يصدق على شخص من شأنه ان يكون مؤمناً ولا يصدق على الطفل فانه ليس من شأنه ان يكون مؤمناً فالتقابل بينهما تقابل الملكه والعدم وكذلك التقابل بين المؤمن والمخالف وليس من تقابل الايجاب والسلب .

وعلى هذا فما هو الدليل على جواز اعطاء الزكاه لأطفال المؤمنين مع ان الايمان شرط والمفروض ان الايمان لا يصدق على اطفال المؤمنين وقد تقدم ان الروايات الكثيره تدل على جواز دفع الزكاه الى اطفال المؤمنين فالعمده الروايات واما التبعية فلا دليل عليها في مثل هذه الموارد، واما المجنون فلم يرد فيه نص خاص في جواز دفع الزكاه اليه رغم انه ايضا لا يصدق عليه مؤمن فانه لا يعتقد بالله وحده لا شريك له ولا برسالة الرسول الاكرم صلى الله عليه واله وسلم وكذلك لا يعتقد بالولاية فلا يصدق عليه لفظ المؤمن والنص الخاص في جواز دفع الزكاه اليه لم يرد فيه ومن هنا قد استدل على ذلك بأمرين :-

الاول : الاجماع فانه قائم من الاصحاب على جواز اعطاء الزكاه لمجانين الشيعة ولكن للمناقشه في الاجماع مجال فانه لو سلمنا انه ثابت بين المتأخرين والمتقدمين ولكن وصوله من زمن الائمة عليهم السلام الى المتقدمين بحاجة الى الاحراز ولا طريق لنا على انه وصل اليهم يدا بيد وطبقه بعد طبقه فعندئذ لا يمكن الاعتماد على هذا الاجماع ولعله مدركى ومدركه العمومات .

الثانى : ان عمومات الادله تشمل المجانين ايضا فان ما ورد فى الروايات لا تعطى الصدقه والروايات لا تعطى الصدقه والزكاه الا لأصحابك فان عنوان الاصحاب يشمل المجانين ايضا لان المراد من الاصحاب الشيعة او اعطى الزكاه لأهل ولايتك ويشمل المجانين ايضا يصدق عليه، ولكن مشكل صدق الاصحاب عليه لان المراد من الاصحاب هو اهل الولايه والمراد ان تكون معتقد بالولايه اما الاعتقاد الفعلى او الارتكازى واما المجنون فلا- يعتقد بالولايه لا فعلا ولا ارتكازا وما ورد فى تقرير بحث السيد الاستاذ قده من ان المجنون معتقد بالولايه شأننا لان فعليه الولايه غير موجوده، ولكن هذا لا يمكن المساعده عليه لان شأن الولايه هى عبارته عن الارتكاز كأن الولايه مرتكزه فى اعماق نفس الانسان بحيث انه يلتفت اليها بأدنى منبه واما المجنون فان الجنون سائر للعقل وهو ساقط عن الادراك فليس شأن الولايه موجود .

العمده السيره جاريه على ذلك فان الزكاه تعطى لعوائل الفقراء وهذه الروايات مطلقه تشمل ما اذا كان من افراد العائله مجنونا او يعطى الزكاه لولى المجنون وهو يصرف عليه .

ثم ذكر انه لا فرق بين الذكر والانثى والخنثى اما اعطاء الزكاه بالتمليك الى وليهم او بالصرف عليه مباشره او بواسطه امين اذا لم يكن لهم ولى شرعى وفى المسأله اقوال

قول انه يجوز صرف الزكاه على المجانين وعلى اطفال المؤمنين مباشره او بواسطه امين اذا لم يكن لهم ولى شرعى، وقول انه يجوز صرف الزكاه عليهم مباشره وان كان لهم ولى شرعى، وقول انه لا يجوز صرف الزكاه عليهم مباشره اذا لم يكن لهم ولى شرعى لكن عليه ان يرجع الى الحاكم الشرعى فانه ولى فاذا لم يكن لأطفال المؤمنين او لمجانينهم ولى شرعى كالأب او الجد او القيم فيرجع الى الحاكم الشرعى ولا بد ان يكون بأذنه ولا يجوز ان يصرف الزكاه عليهم مباشره او بواسطه امين بدون الرجوع الى الحاكم الشرعى .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

وفى صرف الزكاه مباشره على اطفال المؤمنين بدون اذن اوليائهم الشرعيين كالأب والجد من قبل الاب والقيم اقوال فى المسأله :

القول الاول : الذى اختاره الماتن قده وجماعه اخرى انه يجوز صرف الزكاه مباشره على اطفال المؤمنين او بواسطه امين اذا لم يكن لهم ولى شرعى

القول الثانى : انه يجوز صرف الزكاه مباشره على اطفال المؤمنين او بواسطه امين وان كان لهم ولى شرعى

القول الثالث : انه لا يجوز صرف الزكاه عليهم مباشره او بواسطه شخص امين اذا كان لهم ولى بل اذا لم يكن لهم ولى شرعى كالأب والجد او القيم فلا بد من الرجوع الى الحاكم الشرعى لانه ولى ولا يجوز صرف الزكاه عليهم مباشره وقد اختار هذا القول صاحب الجواهر قده متعجبا للقوليين الاوليين وقد استدلل على هذا القول بوجوه :-

الوجه الاول : ان الزكاه ملك للكل لى لطبيعى الفقير ولا- يملكها الا بالقبض الصحيح المعترف شرعا واما قبض الصبى بما انه كلا قبض فلا بد ان يكون القابض ولىه وان كان الحاكم الشرعى، والخلاصه ان افراز مقدار الزكاه من الاعيان الزكويه ملك لطبيعى الفقراء وخارج عن ملك المالك وعلى المالك ايصالها اليهم يعنى الى اربابها وملاكها ولا يتحقق الايصال الا بالقبض المعترف شرعا وحيث ان قبض الصبى كلا قبض فلا بد ان يكون القابض هو ولىه الشرعى والا فالحاكم الشرعى الذى هو ولى الصبى .

وقد اجاب عن ذلك السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه اولا ان ادله وجوب الزكاه فى نفسها قاصره عن اثبات الملكيه من اول الامر فأدله الزكاه فى نفسها قاصره عن اثبات الملكيه من اول الامر بل ولو سلمنا الملكيه فى سهم الفقراء ولكن الملكيه لا تتصور فى سائر الاصناف فلا بد ان تكون الزكاه مصرف بحثا لهم لا الملكيه والتبعيض والتفكيك فى الملكيه لبعض الاصناف دون بعضها الاخر خلاف سياق الآيه المباركه فان مقتضى السياق عدم جواز التفكيك وذكر ان وحده السياق قرينه على ان تكون الزكاه فى جميع الاصناف على نحو المصرف لا على نحو الملكيه وقد ذكر انه مما يؤكد ذلك انه ورد فى الآيه الفقراء بصيغه الجمع والمساكين بصيغه الجمع فلا- يمكن ان يراد منها كل فرد من افراد الفقراء لوضوح ان كل فرد من افراد الفقراء لا يكون مالكا للزكاه اما الحمل على الطبيعى بحاجه الى قرينه ولا قرينه على ذلك فلا بد من حمل الزكاه على المصرف وان الزكاه مصرف للفقراء ليس ملكا هكذا ذكره قده على ما جاء فى تقرير بحثه

ص: ٢٤٤

ولكن هذا غريب وخلاف ما هو مسلکه، اما ما ذكره من ان ادله الزكاه قاصره عن اثبات الملكيه من اول الامر فليس الامر كذلك لان نفس الآيه الكريمة ظاهره فى الملكيه (انما الصدقات للفقراء والمساكين) (١) فانه لا شبهه فى ان كلمه لام ظاهره

فى الملكيه وحيث ان ملكيه كل فرد من افراد الفقراء لا يمكن لأجل محذور نشير اليه فلا محال يكون ملكيه طبعى الفقراء فالآيه المباركه فى نفسها ظاهره فى الملكيه هذا مضافا الى الروايات الكثيره تدل على ان الزكاه ملك للفقراء فما ذكره قده من ان ادله الزكاه فى نفسها قاصره عن اثبات الملكيه فهو خلاف مبناه

واما ما ذكره قده من انا لو سلمنا ان سهم الفقراء ملك للفقراء ولكن الملكيه لا تتصور فى سائر الاصناف فلا يمكن المساعده على ذلك ايضا فان الآيه كما هى ظاهره فى ملكيه الفقراء ظاهره فى ملكيه العاملين ايضا فما ذكره غريب ولا يمكن المساعده عليه، واما ما ذكره قده من انه لا- يمكن التفكيك بان تكون الزكاه ملك لبعض الاصناف ولا تكون ملك للبعض الاخر فانه خلاف وحده السياق وهذا ايضا منه قده غريب فانه خلاف ما ذكره قبل ذلك فى زكاه الغلاه فقد ذكر هناك ان فى الآيه سياقين (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين والمؤلفه قلوبهم) ظاهر فى الملك وفى الرقاب الى اخر الآيه ظاهر فى المصرف وقد نص على ذلك سابقا كيف يكون وحده السياق فلا- شبهه فى انه مختلف ما ذكره هنا منافى لما ذكره سابقا وهكذا ما يترتب عليه من ان وحده السياق على ان جعل الزكاه لجميع الاصناف يكون بنحو المصرف فهذا ايضا مما لا يمكن المساعده عليه على تقدير تسليم وحده السياق لكن الاصناف تختلف فهنا قرائن تدل على ان الزكاه ملك للفقراء والمساكين والعاملين واما فى الرقاب وابن السبيل وما شاكل ذلك بنحو المصرف لا بنحو الملك فلا اثر لوحده السياق فى تلك الموارد

ص: ٢٤٥

١- قران، سوره التوبه، آيه ٦٠.

واما ما ذكره قده من ان الفقراء جاء بصيغه الجمع فلا يمكن الحكم بان كل فرد من الفقراء مالك والحمل على الطبيعي بحاجه الى قرينه ولا- قرينه على ذلك فلا بد من حمل الزكاه على المصرف وهذا ايضا مما لا يمكن المساعدة عليه فلا شبهه في ان المراد من الفقراء طبعي الفقراء وكلمه اللام للجنس لا- للاستغراق مضافا الى انه لا- يمكن الالتزام بان كل فقير مالك للزكاه فعندئذ كيف يمكن اعطاء الزكاه لفقير دون اخر مع ان جميع الفقراء شريك به فعندئذ لا يمكن التصرف بمال الشركاء الا بجواز الجميع وهذا خلاف الضروره فيجوز للمالك اعطاء الزكاه لفقير دون الاخر وهذا يكشف ان الفقير ليس مالك انما يملك بالقبض والمالك هو طبعي الفقير والفرد يملك بالقبض فما ذكره السيد الاستاذ قده على ما جاء في تقرير بحثه لا- يمكن المساعدة عليه بل هو خلاف مبناه ومسلكه قده .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

الى هنا قد تبين ان ما جاء في تقرير السيد الاستاذ قده في المقام لا يمكن المساعدة عليه بل هو خلاف مسلكه ومبناه ولا يمكن الاخذ به .

ثم ذكر السيد الاستاذ قده على ما جاء في تقرير بحثه قد استدل على ذلك عن صاحب الجواهر قده انه قد ورد في الروايات ان الله تعالى جعل الفقراء شريك في مال الاغنياء ذكر السيد الاستاذ قده انه ليس المراد الشركه في الملكيه بل الشركه في الماليه وفي المصرف ولكن ذكرنا سابقا ان هذه الروايات ليست في مقام البيان وانما هي في مقام بيان ان الفقير شريك في مال الاغنياء اما الشركه باى كيفيه او باى نحو فهذه الروايات ليست في مقام البيان من هذه الناحيه ولهذا فلا بد من الرجوع الى الروايات الخاصه الوارده في كل صنف من اصناف الزكاه فان الروايات الوارده في زكاه الغلاه الاربعه ظاهره في ان الشركه في العين بنحو المشاع في العشر او نصف العشر واما روايات الاغنام وروايات النقدين فهى ظاهره في ان الفقير شريك مع المالك بنحو الكلى في المعين فهو شريك في الاعيان لا بنحو الاشاعه بل بنحو الكلى في المعين، واما الروايات الوارده في زكاه الابل او زكاه البقر فهذه الروايات اما محموله على الشركه في الماليه فقط او شركه في طبعي اموال الاغنياء ولو كان من غير صنف الاعيان الزكويه لكل خمس ابل شاه وهى ليس من اصناف الابل وان الشارع جعل شاه واحده لخمس ابل والمراد من الشركه في ملك الاغنياء .

ص: ٢٤٤

الوجه الثانى : ما ذكره صاحب الجواهر قده من ان الروايات الوارده في المقام ظاهره في ان ترتب الملكيه على القبض الصحيح فان الفقير اذا قبض الزكاه فهو يملك اذا كان قبضه صحيح والروايات تدل على ذلك وحيث ان قبض الصبى لا قبض وهو غير صحيح فمن اجل ذلك لا بد ان يقبض وليه الشرعى الاب او الجد او القيم او الحاكم الشرعى

وقد اشكل على ذلك السيد الاستاذ قده على ما جاء في تقرير بحثه ان هذا الوجه وان كان دون الوجه السابق في الضعف الا ان

الروايات قاصره عن اثبات التملك بالقبض، ثم بعد ذلك ذكر انه لا شبهه في جواز تمليك الفقير وتملكه سهم الفقراء ولكن التخصيص به بحيث لا- يجزى مجرد صرف هذا السهم بالشباع ونحوه فلا- دليل على التخصيص ولكن لا شبهه في ان الفقير يملك هذا السهم بالقبض الصحيح فيجوز تمليك الفقير لهذا السهم او يجعل مصرفا له هكذا جاء في تقرير بحثه قده

والظاهر ان في العبارة تهافت واضح فانه قده قد ذكر ان الروايات قاصره عن اثبات التملك بالقبض فان صاحب الجواهر ان ظاهر الروايه ترتب الملك على القبض الصحيح والسيد الاستاذ قد ذكر ان الروايات قاصره عن ذلك، ثم ذكر بلا فصل نعم لا شبهه في جواز تملك الفقير لهذا السهم وبين هذه العبارة وبين ما ذكره تهافت فاذا كان الروايات قاصره عن ذلك فلا شبهه في جواز تملك الفقير لهذا السهم لكن التخصيص به لا دليل عليه يجوز تمليكه سهم الفقراء يجوز ان يصرف عليه من سهم الفقراء فبين العبارتين تهافت ولا يمكن الجمع بينهما فان الروايات اذا كانت قاصره فكيف يجوز تمليكه وتملكه هذا السهم ولكن تخصيصه به لا دليل عليه اذ ليس الكلام في التخصيص او الاطلاق انما الكلام في اصل تملك الفقير هذا السهم .



الوجه الثالث : ما ذكره صاحب الجواهر قده من انه لا شبهه فى صرف الزكاه على الفقير واما اذا كان الفقير صبيا وطفلا فلا يجوز الصرف بدون اذن الولى واما بدون اذن الولى فهذا الصرف غير جائز

وقد اجاب عن ذلك السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه ان هذا انما يتم فى التصرفات الاعتباريه كالعقود والايقاعات ونحوهما كالقبض والاقباض فان هذه التصرفات لابد ان تكون من ولى الصبى فلا يجوز بيع مال الصبى او شراء شىء للصبى او القبض للصبى الا ان يكون من قبل الولى واما غير الولى فلا يجوز ذلك، واما التصرفات الخارجيه مثل اشباع الصبى من الطعام او ستره من اللباس فهذا لا يتوقف على اذن الولى .

هذا الذى افاده قده ايضا لا يمكن المساعده عليه فانه اذا اشترى من الزكاه الثياب للصبى فهذا الشراء بدون اذن الولى لا يصح اذ ليس للمالك تبديل الزكاه بشىء اخر فللمالك ولايه دفع الزكاه الى الفقير فقط اما تبديل الزكاه بعين اخرى فليس له ذلك بدون اذن الولى

### كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان السيد الاستاذ قده قد اجاب عن الوجه الثالث لان ما ذكر فى الوجه الثالث صحيح فى التصرفات الاعتباريه كالعقود والايقاعات ونحوهما فانه لا يصح العقد على مال الصبى الا بأذن الولى او بيعه او شرائه او قبضه الا بأذن الولى واما التصرفات التكوينييه والافعال الخارجيه كسقى الصبى واطعامه وما شاكل ذلك فلا يتوقف على اذن الولى .

هذا الذى افاده قده بحاجه الى توجيه فان صرفه على الصبى قد يتوقف على التبديل فلا يمكن صرف الحنطه على الصبى الا ان يتصرف فيها او صرف عين الزكاه الا ان يبيعاها ويشترى ثيابا او فراشا او طعاما فان توقفت التصرفات الخارجيه على التبديل فلا يجوز الا- لولى الصبى الشرعى الاب او الجدى من قبل الاب او القيم والا- فالحاكم الشرعى وان لم يمكن الحاكم فعدول المؤمنين ولا يجوز التبديل من المالك لان له ولايه الدفع فقط وليس له ولايه تبديل الزكاه بمال اخر نعم اذا اعطاه نفس العين كالتمر او العنب فلا يحتاج الى الاذن فان التصرفات الخارجيه اذا كانت متوقفه على التبديل فى المرتبه السابقه فلا يجوز للمالك هذا التبديل ولا بد ان يكون بأذن ولى الصبى شرعا فما ذكره السيد الاستاذ قده لابد من تطبيقه على ذلك .

ص: ٢٤٨

ثم ذكر قده ان ما ذكره الماتن قده انه يجوز صرف الزكاه على اطفال المؤمنين مباشره او بواسطه امين اذ لم يكن لهم ولى شرعى كالأب والجد من قبل الاب والقيم اشكل على ذلك السيد الاستاذ قده فانه اذا جاز صرف الزكاه على اطفال المؤمنين مباشره او بواسطه امين اذ لم يكن لهم ولى شرعى جاز مع وجود الولى لهم ايضا فان اطفال المؤمنين لا يتصور ان يكون بلا ولى فان لم يكن لهم ولى شرعى فالحاكم الشرعى ولى لهم واذا لم يكن حاكم شرعى فعدول المؤمنين ولى لهم فاذا جاز صرف

الزكاة على الطفل مباشرة اذا لم يكن لهم ولي شرعى جاز صرفه مع وجود الولي ايضا .

بقى هنا شىء وهو ما ذكره الماتن من انه لا فرق بين الطفل المميز وغيره وهذا من جهة الروايات التى تدل على انه يجوز صرف الزكاة على الاطفال طالما لم يبلغوا وتدل على ذلك بالصراحة صحيحه ابى بصير قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام الرجل يموت ويترك العيال أيعطون من الزكاة ؟ قال : نعم حتى ينشئوا ويبلغوا ويسألوا من اين كانوا يعيشون اذا قطع ذلك عنهم فقلت انهم لا- يعرفون قال : يحفظ فيهم ميتهم ويحب اليهم دين ابيهم فلا يلبثوا ان يهتموا بدين ابيهم فاذا بلغوا وعدلوا الى غيركم فلا تعطوهم) (١) فجعل الميزان ان يبلغوا

ومنها صحيحه ابى خديجه عن ابى عبد الله عليه السلام قال : ذريت الرجل المسلم اذا مات يعطون من الزكاة والفقير كما كان يعطى ابوهم حتى يبلغوا فاذا بلغوا وعرفوا ما كان ابوهم يعرف اعطوا واذا نصبوا لم يعطوا) (٢) فالعبرة هى البلوغ وقبل البلوغ يجوز

ص : ٢٤٩

---

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص ٢٢٦، ابواب الزكاة، ب٦، ح ١، ط ال البيت.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص ٢٢٧، ابواب الزكاة، ب٦، ح ٢، ط ال البيت.

ومقتضى اطلاق هاتين الصحيحتين يجوز اعطاء الزكاه له طالما لم يبلغ ان الطفل اذا صار مميز ويميز الحق من الباطل ويدرك الحسن من القبح ويعرف ولايه الاثمه الاطهار عليهم السلام فاذا بلغ وعدل عن مذهب ابيه فلا يعطى من الزكاه، ولكن هذا مخالف للروايات الكثيره التي تبلغ حد التواتر اجمالا وهى انه لا يجوز اعطاء الزكاه للمخالف بكافه انواعه واقسامه وطوائفه حتى الزيديه فهذه الروايات ناصه فى عدم جواز اعطاء الزكاه للمخالف ولا شبهه ان عنوان المخالف يصدق على هذا الطفل المميز فان الاعتقاد بالولايه لا يشترط البلوغ فلا بد من اطلاق هاتين الصحيحتين بالروايات التي تنص على عدم جواز اعطاء الزكاه للمخالف بكافه اقسامه .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : يجوز دفع الزكاه إلى السفیه تمليكا وإن كان يحجر عليه بعد ذلك، كما أنه يجوز الصرف عليه من سهم سبيل الله، بل من سهم الفقراء أيضا على الأظهر من كونه كسائر السهام أعم من التمليك والصرف (١) ، اما اعطاء الزكاه من سهم الفقراء للسفیه اذا كان فقيرا فلا اشكال فيه اذا كان بنحو التمليك فان ما ورد فى الروايات من انه ليس للسفیه ان يبيع ماله او يشتري مال فان تصرفاته الاعتباريه غير ممضاه شرعا كالبيع والشراء والاجاره والمضاربه وغيرها من المعاملات فانها لا تكون ممضاه اذا صدره من السفیه، ولكن لا مانع من قبول السفیه التمليك اذا اوهب شخصا مالا له فان ما جاء فى الروايات لا يمكن التعدى عنه الى سائر الموارد لان التعدى بحاجه الى قرينه ولا قرينه على ذلك لا فى نفس هذه الروايات ولا من الخارج مع ان الحكم يكون على خلاف القاعده فلا مانع من اعطاء سهم الفقراء للسفیه اذا كان فقيرا وان كان بعد الاعطاء ممنوعا من التصرف فيه .

ص: ٢٥٠

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ١٢٥، ط ج.

واما اعطائه من سهم سبيل الله فهو لا يخلو من اشكال بل منع وان ذكر الماتن قده لأمرين :-

الاول : ما تقدم من ان كلمه سبيل الله ظاهره فى الامور العامه القريبه كبناء المساجد او المدارس الدينيه والحسينيات والجسور والسدود وحفر الابار لانتفاع عامه الناس بها وانشاء الطرق والجسور وما شاكل ذلك فلا يصدق سبيل الله فى الاعطاء للسفیه .

الثانى : ان الزكاه تصرف فى سبيل الله ولا بد من فرض وجود سبيل الله حتى تصرف الزكاه فيه والسفیه لا يصدق عليه العنوان فما ذكره الماتن قده من جواز صرف سهم سبيل الله على السفیه غير تام ولا يمكن مساعدته عليه .

نعم يجوز صرف سهم الفقراء على السفیه لما ذكرناه سابقا من انه يجوز ان يعطى من سهم الفقراء بعنوان التمليك كما يجوز صرف سهم الفقراء على الفقير مباشره او بواسطه امين .

ثم ذكر الماتن قده : الصبى المتولد بين مؤمن وغيره يلحق بالمؤمن (١) ، وهنا صور ثلاث :-

الصورة الاولى : ان يكون الاب مؤمن وكانت الام من المخالفين

الصورة الثانية : ان تكون الام مؤمنه والاب من المخالفين

الصورة الثالثة : ان يكون الجد مؤمن دون الاب والام لا تكون مؤمنه

اما الاولى فلا شبهه فى انه يجوز صرف الزكاه على الصبى المتولد بين مؤمن ومخالف اذا كان الاب مؤمن والام من المخالفين كما يجوز اعطاء الزكاه لوليه بعنوان التمليك لان الروايات التى تقدمت تشمل هذه الصورة منها صحيحه ابى بصير قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام الرجل يموت ويترك العيال أيعطون من الزكاه ؟ (٢) ، ومنها صحيحه ابى خديجه عن ابى عبد الله عليه السلام قال : ذريت الرجل المسلم اذا مات يعطون من الزكاه والفطره كما كان يعطى ابوهم حتى يبلغوا فاذا بلغوا وعرفوا ما كان ابوهم يعرف اعطوا واذا نصبوا لم يعطوا (٣) فالروايات تشمل ما اذا كان الاب مؤمن وان كانت الام من المخالفين فانه يجوز اعطاء الزكاه للصبى فالمراد من اطفال المؤمنين ان يكون الاب مؤمن سواء كانت الام مؤمنه او لا .

ص: ٢٥١

---

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ١٢٥، ط ج.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٢٦، ابواب الزكاه، ب ٦، ح ١، ط آل البيت.

٣- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٢٧، ابواب الزكاه، ب ٦، ح ٢، ط آل البيت.

واما الصورة الثانيه وهى عكس الاولى بان تكون الام مؤمنه والاب من المخالفين فهل الصبى المتولد بينهما يجوز اعطاء الزكاه له او لا يجوز، ظاهر المتن الجواز من باب التبعية فان الولد يتبع اشرف الابوين ولكن هذه الروايات لا تشمل المقام لانها وارده فى الكفر والاسلام فاذا كان احد الابوين كافرا والاخر مسلما فالولد تابع لأشرف الابوين ولا فرق بان يكون الاب مسلم والام كافره او العكس، وكذا الروايات الواردة فى الرق فاذا كان احد الابوين رقا والاخر حر فان الولد يتبع الحر سواء كان الاب او الام .

فان روايات التبعية وارده فى هذين الموردين ولا يمكن التعدى الى ما نحن فيه فان الحكم يكون على خلاف القاعده والتعدى بحاجه الى قرينه ولا- قرينه فى المقام لا- فى نفس هذه الروايات قرينه على التعدى ولا- من الخارج فلا دليل على جواز اعطاء الزكاه للصبى المتولد بين مؤمنه ومخالف فالأظهر عدم جواز الاعطاء

ومن هنا يظهر حال الصورة الثالثه وهو ا اذا كان الجد مؤمن والام من المخالفين فانه لا اثر له فان هذه الروايات لا تشمل ما اذا كان الجد مؤمن دون الاب والروايات ظاهره فى ان الاب مؤمن وعلى هذا فلا دليل على ما اذا كان الاب مخالفا والجد مؤمن والام وان كانت مؤمنه فلا يجوز اعطاء الزكاه للصبى المتولد بينهما .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : لا يعطى الزكاه لأبن الزنا من المؤمنين فضلا عن غيرهم (1) [١]، يقع الكلام هنا فى موردين :-

ص: ٢٥٢

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص ١٢٦، ط ج.

المورد الاول : ان ابن الزنا هو ابن شرعى يعنى يترتب عليه ما يترتب على ولد الحلال من الاحكام او انه ليس ابن شرعى يعنى لا يترتب عليه من الاحكام ما يترتب على ابن الحلال

المورد الثانى : ان ولد الزنا هل هو مسلم او غير مسلم، فقد ظهر من الماتن قده فى باب الطهاره فى نجاسه الكافر ذكر هناك ان المتولد من الابوين احدهما مسلم والاخر كافر فلمتولد منهما ملحق بأشرف الابوين الا ولد الزنا فقد استثنى ولد الزنا معناه ان ولد لا يلحق اشرف الابوين اذ لا يحكم بانه ولد مسلم ولهذا قد حكم بعدم جواز اعطاء الزكاه له مطلقا سواء اكان مميزا ام لم يكن ولكن ما ذكره قده لا يمكن المساعده عليه ولا دليل على ان الولد المتولد من ابوين مسلم وغير مسلم لا يلحق بالمسلم فلا يمكن المساعده عليه اذ معناه انه ليس ولد مسلم اذا لم يكن بين المسلم والكافر اذا كان التقابل بينهما الايجاب والسلب فهو كافر نعم اذا كان التقابل بينهما من العدم والملكه فهو ليس بمسلم وليس بكافر فما ذكره الماتن هناك لا يمكن المساعده عليه ولا دليل عليه ولا يمكن استفادته من أى دليل ولذا يكون المشهور بل الاصحاب على خلافه .

واما كون ابن الزنا هل هو ولد شرعى او ليس بشرعى ؟ فقد ذهب جماعه من الفقهاء الى انه ليس ولد شرعى فان الولد الشرعى هو الولد من الحلال اما اذا كان من الحرام فهو ليس بشرعى نعم هو ولد لغه وعرفا لكنه ليس شرعى .

والظاهر كون هذا القول لا يمكن المساعده عليه لان الولد له معنى واحد اما كونه شرعى او عرفى فان الولد له معنى واحد غايه الامر ان سببه تاره يكون حرام واخرى حلال والا فان الولد بمعنى واحد ولهذا يترتب عليه تمام احكام الولد غير الارث فان المستثنى هو الارث واما سائر الاحكام من المصاهره ووجوب النفقه وجواز النظر وما شاكل ذلك مترتب على ولد الزنا كما هو مترتب على ولد الحلال فان الولد اذا كان من الزنا فلا يجوز ان يتزوج ببنت الزانى التى هى اخته او تزويج اخت الزانى التى هى عمته فلا-يجوز وكذا جميع احكام المصاهره المترتبة على ولد الحلال فهى مترتبة على ولد الزنا فاذا كانت بنت فلا يجوز لولد الحلال ان يتزوج بها فان احكام المصاهره بتمامها مترتبة عليه ولا يمكن ان يفتى أى فقيه بالجواز بل الروايات التى تدل على استثناء الارث فهذه الروايات تدل على انه شريك مع سائر الاولاد فى الاحكام .

ص: ٢٥٣

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : لو اعطى غير المؤمن زكاته أهل نحلته ثم استبصر اعادها بخلاف الصلاه والصوم اذا جاء بهما على وفق مذهبه بل وكذا الحج (١) ، اما اعاده الزكاه فقد تقدم ان الروايات الكثيره تدل على ذلك بان المخالف اذا استبصر فعليه اعاده الزكاه معللا- انه قد وضعها في غير موضوعها فمن اجل ذلك يجب عليه اعادتها مره ثانيه حتى يضع الزكاه في موضعها وهذا مما لا شبهه فيه، واما اعاده الصلاه والصيام فقد قيد الماتن قده عدم اعاده الصلاه والصيام بما اذا كان مطابقين لمذهبه فاذا اتى بالصلاه مطابقه لمذهبه وكذا الصوم فلا يجب الاعاده بعد الاستبصار وهذا القيد هو المعروف والمشهور بين الاصحاب .

ولكن هذا القيد غير مذكور في الروايات الداله على وجوب اعاده الزكاه وعدم وجوب اعاده العبادات فهذه الروايات خاليه عن هذا التقييد غايه الامر ان المشهور ادعى الانصراف لان هذه الروايات منصرفه عن صوره ما اذا كانت هذه العبادات مخالفه لمذهبه وباطله في مذهبه ففي هذه الصوره تجب عليه اعادتها فاذا كانت عباداته كالصوم والصلاه والحج باطله في مذهبه فتجب عليه اعادتها بعد الاستبصار، واما اذا كانت موافقه لمذهبه فلا يجب عليه اعادتها بعد الاستبصار وهذا التفصيل مبنى على دعوى الانصراف

ولكن لا بد من الرجوع الى الروايات وهل هي منصرفه الى ما ذكره الماتن وهو المشهور بين الاصحاب او ان هذه الروايات غير منصرفه منها صحيحه بريد ابن معاويه عن ابي عبد الله عليه السلام في حدث قال (كل عمل عمله وهو في حال نصبه وضلالته ثم من الله عليه وعرفه الولايه فانه يؤجر عليه الا الزكاه فانه يعيدها لانها يضعها في غير مواضعها لانها لأهل الولايه واما الصلاه والحج والصيام فليس عليه قضاء) (٢) دعوى الانصراف عن مثل هذه الروايه مشكل جدا

ص: ٢٥٤

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص١٢٧، ط ج.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص٢١٦، ابواب الزكاه، ب٣، ح١، ط آل البيت.

ومنها صحيحه الفضلاء عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام انهما قالوا (فى الرجل يكون فى بعض هذه الاهواء الحروريه والمرجئه والعثمانيه والقدرية ثم يتوب ويعرف هذا الامر ويحسن رايه أيعيد كل صلاه صلاها او صوم او زكاه او حج او ليس عليه اعاده شىء من ذلك؟ قال: ليس عليه اعاده شىء من ذلك غير الزكاه لا بد ان يؤديها لانه وضع الزكاه فى غير موضعها وانما موضعها اهل الولايه) (١) فان هذه الصحيحه اظهر من الصحيحه الاولى فانه يدل على ان كل صلاه صلاها وكل صوم صام وكل حج فلا يجب عليه اعادته اذا استبصر واحتمال ان كل صلاه صلاها طول عمره صحيحه فى مذهبه غير محتمل او كل صوم يصومه فى طول عمره يكون مطابقا لمذهبه وصحيحا فى مذهبه وكذا الحج وجواب الامام عليه السلام بعدم اعاده كل ذلك الا الزكاه فكيف يمكن دعوى الانصراف فى مثل هذه الروايه الى ان صلاته لم تجب اعادته كونها صحيحه فى مذهبه واما اذا كانت باطله

فتجب اعادتها فكيف يمكن هذا التفصيل ودعوى الانصراف الى هذا التفصيل

هذا اضافته الى ان هذه الروايات قد ورده مورد الامتنان فلا يمكن تخصيصها بما اذا كانت عبادته صحيحه في مذهبه وورودها مورد الامتنان يؤكد عمومها وان المولى قبل عبادته اذ استبصر امتنانا عليه فلا يمكن التخصيص ودعوى انصرافها الى العبادات التي تكون صحيحه في مذهبه

ومعنى قوله عليه السلام يؤجر يعنى انه مأجور على اعماله السابقه سواء كانت صحيحه في مذهبه ام لم تكون صحيحه في مذهبه فدعوى الانصراف من هذه الروايات مشكل جدا ولا يمكن هذه الدعوى ولهذا لا فرق في عدم وجوب اعاده الصلاه والصيام اذا استبصر المخالف بين ان تكون صحيحه في مذهبه او باطله، ومع الاغماض عن ذلك وتسليم الانصراف ولا وجه لتخصيص الانصراف بما اذا كانت هذه العبادات صحيحه في مذهبه واما اذا كانت باطله وصحيحه في مذهب الحق فلا موجب للإعاده كما ان هذه العباده اذا كانت صحيحه في مذهبه لا تجب عليه اعادتها كذلك اذا كانت باطله في مذهبه وصحيحه على مذهب الحق فان اعادتها نفس الصلاه التي صلاها والمفروض انه اتى بالصلاه على طبق مذهب الحق وكذلك الصوم وكذلك الحج وان كانت هذه الصلاه باطله في مذهبه ولكنها صحيحه على مذهب الحق فلا موجب الى اعادتها وقضائها ومن هنا ذكرنا في باب الطهاره انه لا وجه لتخصيص وجوب الاعاده اذا كانت عبادته صحيحه في مذهبه .

ص: ٢٥٥

---

١- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج٩، ص ٢١٦، ابواب الزكاه، ب٣، ح٢، ط آل البيت.



Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

الى هنا قد تبين ان المخالف اذا استبصر اسقط الشارع اعاده جميع واجباته من العبادات كالصلاه والصيام والحج وما شاكل ذلك ما عد الزكاه معللا لذلك من انه وضعها في غير مواضعها فلا بد من اعادةها وذكرنا ان هذه الروايات ناصه في عدم وجوب اعاده عباداته مطلقا سواء كانت صحيحه على طبق مذهبه او كانت فاسده ولا موجب لدعوى الانصراف فان لسان هذه الروايات عاب عن الانصراف مضافا الى ان هذه الروايات وردت في مورد الامتنان كما ان الاسلام يجب ما قبل كذلك الايمان بالولايه ايضا يجب ما قبله .

ومن هنا اذا ارتكب محرما اثناء كونه مخالف فالظاهر ان الشارع يعفوا عنه اذا استبصر امتنانا فلا وجه لتخصيص ذلك بما اذا كانت عبادته مخالفه لمذهبه وباطله، واما الروايات هل تدل على ان قبول الايمان بالولايه شرط في صحه عباداته السابقه بنحو الشرط المتأخر او ان الايمان بالولايه شرط لقبولها ؟ فان هنا خلاف بين الفقهاء ان الايمان بالولايه هل هو شرط في صحه العبادات او شرط في قبولها

الظاهر هو القول الثاني دون الاول فان الايمان بالولايه ليس شرط في صحه العبادات وانما هو شرط في قبولها وترتب الثواب عليها والاجر بها واما اذا لم يقبل الولايه فلا اجر عليها ولا ثواب، فهل هذه الروايات تدل على قبول عبادته بالايمان بالولايه بعد الاستبصار بنحو الشرط المتأخر او لا يدل على ذلك، الظاهر ان هذه الروايات لا تدل على ذلك اولا ان ما ذكرناه غير مره من ان الشرط المتأخر مستحيل ولا يمكن ان تكون صحه هذه العبادات في وقتها مشروطه بالايمان بالولايه بعد الاستبصار في المستقبل فان الشرط المتأخر مستحيل سواء كان الايمان بالولايه شرط للصحة ام شرط للقبول فعلى كلا التقديرين لا يمكن مضافا الى ان هذه الروايات لا تكون ظاهره في ان الايمان بالولايه بعد الاستبصار شرط في صحه عباداته السابقه او شرط في قبولها فان الروايات تدل على انه مستحق للأجر على الايمان بالولايه وليس عليه قضاء ولا تدل على ان قبول عباداته مشروط بالايمان بالولايه بعد استبصاره او صحه عباداته مشروطه بالايمان بالولايه بعد استبصاره لا تدل على ذلك فان هذه الروايات لا تدل على ذلك .

ص: ٢٥٦

ثم ذكر الماتن قده : نعم اذا دفع الزكاه الى المؤمن ثم استبصر اجزأ ذلك (١) [١]، هذا مما لا شبهه فيه بمقتضى التعليل الوارد في الروايات وهو بنفسه يدل على الاجزاء والتعليل الوارد في الروايات لوجوب اعاده الزكاه لانه وضعها في غير مواضعها فمن اجل ذلك تجب عليه اعادةها اما اذا وضعها في مواضعها فلا موجب لوجوب الاعاده ولا مبرر، وقد ذكر الماتن وان كان الاحوط وجوب الاعاده وهو ليس من جهه احتمال اطلاق الروايات فانها غير مطلقة لانها ناصه بان وجوب الاعاده منوط بوضع الزكاه في غير موضعها اما اذا وضعها في موضعها فهو ليس مشمولاً لهذه الروايات بل لعل هذا الاحتياط من جهه ان الايمان بالولايه شرط في صحه العباده وحين دفع الزكاه هو ليس بمؤمن فمن اجل ذلك هذا الدفع كلا دفع ولا اثر له لعله من جهه ذلك احتاط في

ولكن اذا قلنا ان الايمان بالولاية ليس شرطا فى الصحة فلا بئس بهذا الدفع غايه الامر ان هذا الدفع لا ثواب عليه حينما كان مخالفا واذا استبصر فلا شبهه فى الاجزاء لانه وضعها فى مواضعها .

ثم ذكر الماتن قده : نيه الزكاه للطفل او للمجنون اذا كان بنحو التمليك على الولي واما اذا كان بنحو الصرف مباشره على من صرف عليه فالنيه عليه، ذكرنا غير مره ان النيه متضمنه لعناصر ثلاثه :-

العنصر الاول : نيه القربى

العنصر الثانى : نيه الخلوص أى عدم الرياء فانه مبطل للعباده

العنصر الثالث : نيه اسم العباده وعنوانها كصلاه الظهر فلا بد ان ينوى صلاه الظهر بعنوانها الخاص واما اذا صلى اربع ركعات بدون نيه الظهر ولا العصر فلم تقع لا ظهرا ولا عصرا .

ص: ٢٥٧

فاليه متضمنه لهذه العناصر الثلاثة انما الكلام فى ان هذه النيه معتبره حين فراغ الذمه او لا تكون هذه النيه معتبره حين فراغ الذمه فاذا قلنا ان هذه النيه لا تعتبر حين فراغ الذمه فحينئذ لمالك الزكاه عند افراز الزكاه ينوى ان المفروض زكاه وبعد ذلك لا يحتاج الى النيه وبعد ذلك اذا صرف على الطفل او على المجنون او يدفع الى ولى الطفل الى ولى المجنون فلا يحتاج الى النيه

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

تقدم ان قصد القربى معتبر فى العبادات مع قصد الخلوص واعتبارها حين اتيان العمل لفرض ذمته عنه حين الاتيان بالصلاه او الصوم او الحج او ما شاكل ذلك ولهذا اعتبار قصد القربى حين اتيان الزكاه فاذا دفع المالك زكاته الى الفقير فلا بد ان يكون الدفع بقصد القربى والخلوص والا يكون كلا دفع ولا اثر له، وكذلك اذا دفع الى ولى الفقير او ولى الاطفال حين الدفع ينوى قصد القربى والخلوص فانه حين اداء وظيفته وفراغ الذمه وهذا مما لا شبهه فيه

وهل يكفى نيه القربى حين عزل الزكاه قبل دفعها الى مستحقها؟ الظاهر عدم الكفايه فان عزل الزكاه لا يتوقف على نيه القربى فلو نوى فلا اثر لها ولا يوجب سقوط قصد القربى عنه حين دفع الزكاه الى مستحقها، فاذا عزل المالك الزكاه اولا ثم دفعها الى الفقير سواء كان عزلها بقصد القربى او لم يكن فلا بد ان يكون دفعها بقصد القربى

ومما يؤكد ذلك انه لا دليل لفظى ان اعتبار نيه القربى فى الزكاه والخمس والدليل انما هو لبي أى السيره والاجماع والارتكاز بين المتشرعه المتصل بزمان الاثمه عليهم السلام الممضى شرعا منهم، ثم انه لا- شبهه فى انه يكفى فى جواز دفع الزكاه الى المؤمنين سواء كان اعتقادهم بالولاية تفصيلا ام اجمالى كما هو الحال فى الاسلام ايضا فان اثار الاسلام تترتب على من يعلم الاسلام اجمالا ويعلم بوجود الله تعالى وانه هو الخالق ولا يعرف اكثر من ذلك من الصفاه الثبوتيه والصفاه السلبيه فهو مسلم ولا يكون خارجا عن الاسلام فلا شبهه فى ان المعرفة الاجماليه تكفى فى الاسلام والمعرفه التفصيليه غير معتبره فى كون اتصاف الشخص بالمسلم وكذا الحال فى الولاية فان المعرفة الاجماليه كافيته فى صدق عنوان الشيعه ويعلم بوجود الاثمه الاثنى عشر عليهم السلام ولكن لا- يعلم الترتيب بينهم فالمعرفه الاجماليه كافيته فى كونه من الشيعه ومن المؤمنين فيجوز اعطاء الزكاه له اذا كان مستحقا لها

ص: ٢٥٨

ومن هنا يظهر ان ما ذكره صاحب الحدائق من عدم كفايه المعرفة الاجماليه فى عدم اعطاء الزكاه له لا يمكن المساعده عليه واستحسن ما ذكره المحدث البحرانى قده صاحب المستند قده فما ذكره غريب جدا اذ لو كانت المعرفة التفصيليه معتبره بالاسلام وبالايمان بالولاية لزم من ذلك اكثر عوام الشيعه خاليه عن المعرفة التفصيليه ولهذا لا شبهه فى ان المعرفة الاجماليه كافيته كما هو الحال فى النصوص بمجرد الاقرار بالشهادتين فهو مسلم، فلو فرضنا اننا شككنا فى انه يجوز او لا يجوز فالمقام داخل فى المخصص المنفصل المجمل فان المستثنى من الروايات التى تدل على اعطاء الزكاه للمؤمنين المستثنى المخالف فاذا

فرضنا ان المخالف يدور امره بين الاقل والا-كثر هل يشمل المخالف من كانت معرفته بالأئمه الاثنى عشر اجمالى هؤلاء من المخالفين لا يجوز دفع الزكاه لهم فاذا كان المخصص منفصل مجملا يؤخذ بالمقدار المتيقن منه وفي الزائد نرجع الى عموم العام والمقدار المتيقن هو المخالف اذ لا يؤمن بالولاية اصلا لا اجمالا ولا تفصيلا واما من كان امن بالولاية اجمالا فنرجع به الى عموم العام وجواز دفع الزكاه اليه .

ثم ذكر الماتن فى ذيل هذا اذا اعترف بالولاية وعلم صدقه يصدق ويقبل منه ويجوز دفع الزكاه اليه واما اذا لم يعلم انه صادق او كاذب فلا- يقبل منه، هذا فى ما اذا لم يكن فى مقام الاقرار بالولاية اما اذا كان فى مقام الاقرار بالولاية قبل منه كما هو الحال بالإقرار بالرساله فان من اعترف بالشهادتين يقبل اسلامه سواء شك فى صدقه او لم يشك وكذلك الحال فى الولاية لكن هذا الحال اذا كان اقراره فى مقام الولاية اما اذا كان اقراره لأجل اخذ الزكاه فلا يقبل .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : لو اعتقد كونه مؤمنا فأعطاه الزكاه ثم تبين خلافه فالأقوى عدم الاجزاء (1) ، ويظهر من الماتن ان هنا اقوال اخرى فى المسأله ولهذا عبر بالأقوى وفى مقابل ذلك قولان اخران :-

القول الاول : الاجزاء اذا اعتقد كونه مؤمنا واعطاه الزكاه ثم تبين انه غير مؤمن فقال بانه يجزى ولا تجب اعادته

القول الثانى : التفصيل بين ما اذا فحص واعتقد بان هذا مؤمن واعطاه الزكاه ثم تبين انه غير مؤمن فاذا فحص واجتهد فهو مجزى واما اذا اعطى بدون فحص ولا اجتهاد فهو غير مجزى

الصحيح هو ما ذكره الماتن قده لما ذكرناه من ان الايمان بالولايه شرط واقعى وجوب دفع الزكاه الى المؤمن ومن الواضح ان اعتقاد المالك بكونه مؤمن لا يغير الواقع فان الاعتقاد طريق الى الواقع ولا يؤثر فى الواقع لا كما ولا كيفا، فاذا كان الايمان شرط واقعى وغير المؤمن لا يستحق الزكاه فهذا الفرض مشمول للروايات التى تنص على انه وضع زكاته فى غير موضعها فان موضعها هو المؤمن فلا بد من الاعاده وعدم الاجزاء فما ذكره الماتن هو الصحيح

واما القول الثانى فيمكن الاستدلال على هذا القول بامرین :-

الامر الاول : ان المالك اذا اعتقد ان هذا الرجل مؤمن فهذا الاعتقاد اوجب الترخيص من قبل الشارع باعطاء الزكاه له فاذا كان مرخصا من قبل الشارع فلا محال يكون مجزيا والا فلا معنى لترخيص الشارع، ولكن هذا الاستدلال غير صحيح فان هذا الترخيص ترخيصا ظاهرى فاذا انكشف الخلاف ارتفع هذا الترخيص الظاهرى وظهر ان الزكاه وقعت فى غير موضعها لمقتضى الروايات التى تدل على ان الزكاه اذا وقعت فى غير موضعها لا بد من اعادتها فاذا انكشف له الخلاف ظهر ان زكاته فى غير موضعها وارتفع الترخيص فتبين ان هذا الترخيص ظاهرى والحكم لا يكون مجزى

ص: ٢٦٠

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص ١٢٩، ط ج.

الامر الثانى : ان الاعتقاد دخيل فى موضوع وجوب الزكاه فالموضوع مركب من الواقع والقطع به وهو محقق واعطى الزكاه لما هو موضوع له فلا محال يكون مجزيا وانتفاء الموضوع بعد ذلك لا يضر كما اذا اعطى زكاته للفقير ثم صار الفقير غنى فهذا لا يكشف ان زكاته فى غير موضعها، ولكن هذا الامر ايضا غير صحيح فان القطع طريق وليس جزء الموضوع فان الموضوع بتمامه هو المؤمن سواء قطع به او لم يقطع فان القطع طريق الى احراز الموضوع ولا يكون قيده ولا جزء له فان العلم اذا اخذ فى لسان الدليل فالظاهر انه طريق وكونه موضوعا بحاجة الى عناية زائده ثبوتا واثباتا فلا شبهه فى ان الموضوع هو المؤمن الواقع وتدل

على ذلك الروايات الداله على ان المالک اذا وضع زكاته فى غير موضعها ثم تبين له ذلك فتجب عليه اعادتها وهذه الروايات تدل بوضوح ان موضوع الزكاه هو المؤمن الواقعى فاذا وضعها فى غير موضعها فتجب عليه اعادتها .

واما القول الثالث : فقد استدل عليه بروايتين :

الاولى صحيحه عبيد ابن زراره عن أبى عبدالله ( عليه السلام ) \_ فى حديث \_ قال : قلت له : رجل عارف أدى زكاته إلى غير أهلها زمانا، هل عليه أن يؤديها ثانية إلى أهلها إذا علمهم ؟ قال : نعم، قال : قلت : فإن لم يعرف لها أهلا فلم يؤديها، أو لم يعلم أنها عليه فعلم بعد ذلك ؟ قال : يؤديها إلى أهلها لما مضى، قال : قلت له : فإنه لم يعلم أهلها فدفعها إلى من ليس هو لها بأهل، وقد كان طلب واجتهد ثم علم بعد ذلك سوء ما صنع ؟ قال : ليس عليه أن يؤديها مره اخرى (1) فان هذه الصحيحه تدل بذيلها على انه اذا فحص واجتهد وطلب ثم ادى الى غير اهلها فقد قال الامام عليه السلام انه يجزى فان هذه الصحيحه تدل على التفصيل فمن فحص عن اهلها واجتهد واعطى لغيرهم فهى مجزى وبخلافه لا يجزى .

ص: ٢٤١

---

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص٢١٤، ابواب الزكاه، ب٢، ح١، ط آل البيت.

الثانية صحيحة زراره وهي مثل الاولى وفي ذيلها قال (ان اجتهد فقد برئ وان قصر في الاجتهاد في الطلب فلا) (١) فهاتين الصحيحتين تدلان على التفصيل

ولكن يرد عليهما اولاً ان ما دل بهاتين الصحيحتين اجنبى عن المقام فان المقام اعطى زكاته الى غير اهلها باعتقاده انهم اهلها ثم تبين انهم ليس باهل، واما مورد هذه الروايات اجتهد وفحص ثم اعطى لهم ثم علم انهم ليسوا باهل، مضافاً الى انه لا يمكن الاخذ بمدلول هاتين الصحيحتين فانهما مخالفتان لمجموع من الروايات اناصه على عدم جواز اعطاء الزكاه لغير الاهل وان لم يجد اهلاً

فالنتيجه ان ما ذكره الماتن قده هو الصحيح

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : الثاني ان لا يكون ممن يكون الدفع اليهم اعانه على الاثم واغراء بالقبيح فلا يجوز اعطائها لمن يصرفها في المعاصى (٢) [١]، وقد استدل على ذلك بوجوه :-

الوجه الاول : الآيه المباركه فان قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين) (٣) فان حكمه تشريع الزكاه لهؤلاء الاصناف غير العاملين والمؤلفه قلوبهم فان العاملين يأخذون اجورهم والمؤلفه قلوبهم يعطى له لأجل تأليف قلوبهم وجلبها الى الحق، اما حكمه وضع الزكاه للأصناف الاخرى هي لسد حاجاتهم ولذا ورد في الروايات ان الله اشرك الفقراء في مال الاغنياء فان ضميمه هذه الروايات الى الآيه ان اعطاء الزكاه للفقراء ليس منه من المالك على الفقير فان الفقير شريك مع المالك عشر ماله او نصف العشر او اقل او اكثر فهو للفقير وليس للمالك من الاول فان الفقير انما يأخذ حصته بدون امتنان من المالك .

ص: ٢٦٢

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص٢١٤، ابواب الزكاه، ب٢، ح٢، ط آل البيت.

٢- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص١٢٩، ط ج.

٣- قران، سوره التوبه، ايه ٦٠.

فضميمه هذه الروايات الى الآيه المباركه وحكمه التشريع ان جعل الزكاه لهؤلاء الاصناف لحفض عزتهم وشرفهم وكرامتهم لكي لا يقعوا في مذله، واما اذا صرفوا الزكاه في الحرام فالآيه لا تشملهم وهي منصرفه عن هذا الفرض

الوجه الثاني : بالأجماع وانه قائم من الفقهاء على عدم جواز دفع الزكاه الى من يكون اعانه على الاثم او تشجيع على القبيح او يصرفها في المعاصى فلا يجوز اعطاء الزكاه لهم والاجماع قائم على ذلك، ولكن الاجماع غير تام لان من المحتمل ان مدرک

هذا الاجماع الآيه المباركه والروايات وليس اجماع تعبدى، ومع الاغماض عن ذلك ان الاجماع فى نفسه لا يكون حجه فان الحجه هو قول الامام عليه السلام فاذا كان الاجماع كاشفا عن قول الامام بان يكون واصلا من زمنه يدا بيد وطبقه بعد طبقه الينا فهو حجه والا فلا اثر له .

الوجه الثالث : ان دفع الزكاه لشخص يكون اعانه على الاثم والاعانه على الاثم محرمه ومعصيه فلا- يجوز اعطاء الزكاه لمن يصرفها فى الحرام والمعاصى، ولكن هذا الوجه ايضا غير تام فانه لا دليل على ان الاعانه على الاثم محرمه فانه معين لشخص هو يرتكب الحرام غايه الامر هو معين له ويوفر المقدمات ولكن شخص اخر يرتكب الحرام باختياره وراذته واعانتته لا توجب اجباره على الحرام وما ورد فى الآيه المباركه قوله (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) (1) فان التعاون مشترك بين الطرفين نعم فان الطرفين يرتكب الحرام والآيه لا تدل على ان المعونه على الاثم محرمه بدون ان يكون شريكا مع المرتكب للاثم فهذا الوجه ايضا غير تام

ص: ٢٦٣

---

١- سورة المائده، آيه ١.



والعمده هو الوجه الاول وان الآيه منصرفه عن ذلك ولا تشمل هذا الفرض

ثم ذكر الماتن قده : الاقوى عدم اعتبار العدالة (١) [٤]، والامر كما افاده قده بل لا شبهه فى عدم اعتبار العدالة فى الفقير اذ لو كانت العدالة معتبره فى الفقير فلا شبهه فى ان مستحق الزكاه يصير قليلا جدا فان احراز ان هذا الفقير عادل مشكل جدا، وكيف ما كان فلا دليل على اعتبار العدالة والمعتبر هو ان لا يصرف الزكاه فى المعاصى انما يصرف الزكاه فى حاجياته وحاجيات عياله اما انه لا بد ان يكون عادلا فان مناسبه الحكم والموضوع لا تقتضى اعتبار العدالة فان حكمه تشريع الزكاه انما هى لسد حاجيات الانسان وحفظ ماء وجهه وكرامته بين الناس ولهذا تدل الآيه المباركه على الامتنان من قبل الله تعالى على هذه الاصناف

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : والاقوى عدم العدالة (٢) [١]، يقع الكلام فى جهتين :-

الجهة الاولى : عدم اعتبار العدالة فى صرف الزكاه فى المعاصى وفى الاعانه على الاثم وعلى القبيح

الجهة الثانية : فى ان العدالة فى نفسها شرط لإعطاء الزكاه له وان كان يصرف الزكاه فى مؤونته ولا يصرفها فى المعاصى الاثم وانما يصرف الزكاه فى مؤونته لكن بما انه فاسق فلا يجوز اعطاء الزكاه له

اما الاولى فقد تقدم ان الآيه المباركه تدل على ان حكمه تشريع الزكاه انما هى لسد حاجه الناس وحفظ مكانتهم وشرفهم وعزتهم لكى لا يقعوا فى مذله وهم شركاء مع الاغنياء وليس للأغنياء أى منه عليهم لانهم شركائهم فلا شبهه فى حرمه من يعطى لمن يصرفها على المعاصى لانه يكون خلاف حكمه التشريع مضافا الى ان المتفاهم من نفس الصدقه ايضا تصرف فى الامور القريبه .

ص: ٢٦٤

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص ١٢٩، ط ج.

٢- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص ١٢٩، ط ج.

واما الثانية ففيها اقول :-

قول يعتبر فى استحقاق الزكاه العدالة ونسب هذا القول الى المشهور بين المتقدمين بل ادعى عليه الاجماع ايضا

وقول انه لا- يجوز اعطاء الزكاه لمن يشرب الخمر وان صرف الزكاه فى مؤونته ومؤونه عياله فيما انه شارب للخمر فلا يجوز اعطاء الزكاه له

وقول انه لا يجوز اعطاء الزكاه للفاسق سواء كان بالكذب او بالخيانة او بالغيبه ونحو ذلك

اما على القول الاول فقد استدل عليه بالإجماع فقد ادعى عليه جمله من المتقدمين ولكن ذكرنا غير مره انه لا يمكن الاعتماد على الاجماع لانه قول العلماء وهو ليس بحجه على ثبوت حكم شرعى الا اذا وصل اليهم من زمن الائمة عليهم السلام يدا بيد وطبقه بعد طبقه ولا طريق لنا الى ذلك مضافا الى انه لا اجماع فى المسأله لا بين المتقدمين ولا بين المتأخرين بل المشهور بين المتأخرين عدم العداله فى مستحق الزكاه كالفقير والمسكين

واخرى استدلوا بالروايات منها صحيحه بريد ابن معاويه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول (بعث امير المؤمنين عليه السلام مصدقا من الكوفه الى باديتها فقال له يا عبد الله انطلق وعليك بتقوى الله وحده لا شريك له ولا تؤثر دنياك على اخرتك وكن حافظا لما ائتمنتك عليه راعيا لحق الله فيه حتى تأتي بنى فلان فيما قدمت فأنزل بمائهم من غير ان تخالط ابياتهم ثم اتى اليهم بسكينه ووقار حتى تقوم بهم وتسلم عليهم ثم قل لهم يا عبد الله ارسلنى اليكم ولى الله لأخذ منكم حق الله فى اموالكم ..... فنقسمهن بأذن الله على كتاب الله وسنه نبيته على اولياء الله) فمحل الاستدلال ذيل الروايه فان المراد من اولياء الله هم عدول المؤمنين وهذه الروايه وان كانت تامه من ناحيه السند وهى روايه اخلاقيه ادبيه وقد بين الامام عليه السلام ادأب مصدق الزكاه والجابى والتعامل مع الاغنياء فى اموالهم ولكنها من حيث الدلاله ضعيفه فان اولياء الله لا تدل على ان المراد منهم عدول المؤمنين فان المراد مطلق المؤمنين ولا اشعار فى هذه الكلمه على اعتبار العداله فضلا عن الدلاله فهذه الصحيحه لا تدل على اعتبار العداله فى مستحق الزكاه مثل الفقير والمسكين .

ومنها روايه داود الصرمى قال سألته عن شارب الخمر او يعطى من الزكاه شيئا ؟ قال : لا) فان هذه الروايه من ناحيه السند ضعيفه فان داود الصرمى وهو لم يوثق الا- فى اسناد كامل الزياره وهو لا يكفى فى التوثيق كما ذكرناه غير مره واما من حيث الدلاله واضحه على عدم جواز اعطاء الزكاه لشارب الخمر ولكنها مطلقه سواء كان يصرف الزكاه فى شرب الخمر او صرفها فى مؤنته وعياله مع ذلك لا يعطى له الزكاه، فهل يمكن الاخذ بأطلاق هذه الروايه ؟

الظاهر انه لا- يمكن الاخذ باطلاق هذه الروايه فانها منصرفه الى ان اعطاء الزكاه لشارب الخمر من جهه انه يصرفها فى شرب الخمر باعتبار ان الرادع عنه فير موجود فبطبيعته الحال يصرف الزكاه فى شرب الخمر فمن اجل ذلك منع الشارع عن اعطاء الزكاه له، اما اذا كان شارب الخمر لم يصرف الزكاه الا- فى مؤنته وعياله فلا يكون مانعا من ذلك لان المانع هو صرف الزكاه فى شرب الخمر منه هذه الناحه لم يعطى الزكاه وهذه الروايه تدل على عدم اعطاء الزكاه من جهه انه يصرفها فى المعاصى فالنتيجه انه لا دليل على ان الفسق مانع على اعطاء الزكاه ولا دليل على اعتبار العداله

وعلى هذا فان قلنا ان العداله شرط فان شككنا فى اعتبارها فعندئذ مقتضى الاصل عدمها

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

بقى روايه قد استدل بها على اعتبار العداله فى مستحق الزكاه وهى روايه ابى خديجه عن ابى عبد الله عليه السلام قال (لا تعط من الزكاه أحدا ممن تعول، وقال : إذا كان لرجل خمسمائه درهم وكان عياله كثيرا، قال : ليس عليه زكاه، ينفقها على عياله، يزيدنها فى نفقتهم وفى كسوتهم وفى طعام لم يكونوا يطعمونه، وإن لم يكن له عيال وكان وحده فليقسمها فى قوم ليس بهم بأس أعفاء عن المسأله لا يسألون أحدا شيئا) (1) استدل على هذه الجملة ليس بهم بئس اعتبار العداله فيهم والظاهر انها لا تدل على اعتبار العداله بل لا اشعار فيها فى اعتبار العداله فان هذه الجملة فى مقام بيان الفرق بين الفقير الذى سأل والفقير الذى لم يسئل والامام عليه السلام قال يعطى الزكاه للفقير الذى لم يسئل فالروايه ليست فى مقام بيان العداله، مضافا الى ان ظاهر هذه الروايه تقسيم الزكاه على الاصناف مع انه غير واجب جزما ويجوز اعطاء الزكاه لفقير واحد كما يجوز اعطاء الزكاه لسائر الاصناف دون الفقير ومحل الكلام هل تعتبر العداله فى الفقير واما هذه الروايه فى مقام التقسيم ولا تكون ناظره الى هذه الجهه .

ص: ٢٦٦

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٤٤، ابواب الزكاه، ب ١٤، ح ٦، ط آل البيت.

ثم ذكر الماتن قده : الارجح اعطاء الزكاه مع مراعات الاعدل فالاعدل والافضل فالأفضل ومع تعارض الجهات يراعى الاهم والمهم (1) [٢]، اذا كان هنا فقيران احدهما عادل والآخر اعدل منه فان الافضل اعطاء الزكاه للأعدل واما اذا كانا متساويين فى العداله او فى الافضليه فعندئذ يلاحظ الاهم فالمهم فاذا فرضنا احدهما عالم والآخر جاهل فإعطاء الزكاه للعالم اهم واولى، او

احدهما نشط يخدم الناس والاخر غير نشط فبطبيعته الحال الاولى اعطاء الزكاه للأول دون الثاني .

ثم ذكر الماتن قده : الثالث ان لا يكون من تجب نفقته على المزكى كالأبوين وان علو والاولاد وان سفلوا من الذكور او من الاناث والزوجه الدائمه (٢) [٣]، بلا- فرق بين اولاد الابن او اولاد البت وكذلك الزوجه الدائمه والمملوك فان هؤلاء لا يجوز اعطاء المالك زكاته لهؤلاء فلا بد ان يصرف عليهم من ماله الشخصى ولا يجوز اعطاء الزكاه لهم وقد استدل على ذلك بوجه :-

الوجه الاول : الاجماع الذى ادعى فى كلمات بعض الاصحاب لكن ذكرنا انه لا قيمه للأجماع فى مثل هذه المسأله فانه من المحتمل ان مدرك الاجماع الروايات وليس اجماع تعبدى، مضافا الى ان الاجماع غير ثابت وعلى تقدير ثبوته لا يكون حجه اذ لا طريق لنا الى انه قد وصل الينا من زمن الائمه عليهم السلام فلا يمكن الاستدلال بالأجماع

الوجه الثانى : الروايات فقد استدل بها منها صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج عن ابى عبد الله عليه السلام قال : خمسه لا يعطون من الزكاه شيئا الاب والام والولد والمملوك والمرآه وذلك أنهم عياله لازمون له (٣) وهذه الصحيحه واضحه الدلاله فان الاب والام وان علو مثل الاجداد والجدات وكذا للولد من الابن والبنت والمملوك والزوجه الدائمه التى تجب نفقتها عليه علل ذلك بانهم لازمون له فلا يجوز ان يصرف عليهم من مال شخص اخر بل لابد ان يصرف عليهم من ماله الشخصى لانهم كنفسه .

ص: ٢٦٧

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص ١٣٠، ط ج.

٢- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص ١٣١، ط ج.

٣- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٢١، ص ٢٢٥، ابواب الزكاه، ب١١، ح١، ط آل البيت.

ومنها موثقه اسحاق ابن عمار عن ابي الحسن موسى عليه السلام فى حديث قال قلت فما الذى يلزمنى من ذوى قرابتي حتى لا احتسب الزكاه عليهم؟ قال: ابوك وامك، قلت ابي وامى؟ قال الوالدان والولد (١) فان هذه الروايه تدل على عدم جواز الزكاه للأب والام والولد ولعل عدم ذكر الزوجه والمملوك من جهه ان السؤال فى هذه الروايه من الاقرباء والزوجه لا تكون من اقرباء المزكى وكذلك المملوك ويكفى فى اخراج الزوجه وعدم جواز اعطاء الزكاه لها صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج فهذه الروايه ايضا صحيحه وتدل على عدم جواز اعطاء الزكاه للولد وللأبوين ويؤيد هاتين الروايتين روايه زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال فى الزكاه: يعطى منها الاخ والاخت والعم والعمه والخال والخاله ولا يعطى الجد ولا الجده (٢) فان هذه الروايه ايضا تؤيد ما ذكرنا.

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: كتاب الزكاه

ذكرنا انه لا يجوز للمزكى ان يعطى الزكاه لمن تجب نفقته عليه كالإبء وان علموا والابناء وان سفلوا والزوجه الدائمه والمملوك وقد دله على ذلك صريحا صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال: خمس لا يعطون من الزكاه شيئا الاب والام والولد والمملوك والمرآه وذلك أنهم عياله لازمون له (٣) وكذا موثقه اسحاق ابن عمار عن ابي الحسن موسى عليه السلام فى حديث قال قلت فما الذى يلزمنى من ذوى قرابتي حتى لا احتسب الزكاه عليهم؟ قال: ابوك وامك، قلت ابي وامى؟ قال الوالدان والولد (٤) تدلان على ذلك صراحة وفى مقابل هاتين الروايتين المعبرتين رويتان ايضا

ص: ٢٤٨

- ١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٤١، ابواب الزكاه، ب ١٣، ح ٢، ط آل البيت.
- ٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٤١، ابواب الزكاه، ب ١٣، ح ٣، ط آل البيت.
- ٣- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٢١، ص ٢٢٥، ابواب الزكاه، ب ١١، ح ١، ط آل البيت.
- ٤- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٤١، ابواب الزكاه، ب ١٣، ح ٢، ط آل البيت.

الاولى مكاتبه عمران ابن اسماعيل ابن عمران القمى قال كتبت الى ابي الحسن الثالث عليه السلام ان لى ولد رجال ونساء يجوز ان اعطيهم من الزكاه شيئا؟ فكتب عليه السلام: ان ذلك جائز لك (١) فان هذه الروايه واضحه الدلاله على جواز اعطاء الزكاه لمن تجب نفقته عليه

والثانيه مرسله محمد جزك قال سألت الصادق عليه السلام ادفع عشر مالى الى ولد ابنتى؟ قال: نعم لا بس (٢) فان هذه الروايه ايضا واضحه الدلاله على ذلك

ولكن بما ان الروايتين كلتاهما ضعيفه من ناحيه السند فلا يمكن الاستدلال بهما من هذه الناحيه فان العمران لم يوثق ومجرد

وجوده فى كامل الزياره على تقدير وروده فى اسناد كامل الزياره فانه لا- يكفى فى وثاقته، ومن هنا يظهر ان ما ذكره السيد الحكيم قده فى المستمسك ان عدم الاعتماد بهاتين الروايتين من جهة اعراض المشهور عنهما وانهما مخالفه للأجماع فمن اجل ذلك قد سقطتا عن الاعتبار

ولكن ذكرنا غير مره انه لا- اثر لأعراض المشهور عن روايه ولا مخالفه الروايه للأجماع فانه فى نفسه لا يكون حجه حتى يكون مسقطا للروايه عن الاعتبار واعراض المشهور اذا كان كاشفا عن اعراض اصحاب الاثمه عليه السلام فى زمانهم فهو مسقط للروايه عن الاعتبار الا ان الامر ليس كذلك فان اعراض الاصحاب المتأخرين بل المتقدمين بدون ان يكون كاشفا عن اعراض الاصحاب فى زمن الاثمه عليهم السلام فلا اثر له، هذا كله فى اصل عدم جواز اعطاء الزكاه لمن تجب نفقته .

ص: ٢٦٩

---

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٤٣، ابواب الزكاه، ب ١٤، ح ٣، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٤٣، ابواب الزكاه، ب ١٤، ح ٤، ط آل البيت.

وهل يجوز اعطاء الزكاه للتوسعه ذكر الماتن قده بل للتوسعه على الاحوط وان كان لا يبعد جوازه اذا لم يتمكن المزكى من التوسعه وفي المسأله اقوال ثلاثه،قول بجواز اعطاء الزكاه للتوسعه، وقول بعدم الجواز كما لا يجوز اعطاء الزكاه للنفقه الواجبه كذلك لا- يجوز للمزكى ان يعطى الزكاه بدل النفقه الواجبه لا- يجوز اعطاء الزكاه للتوسعه ايضا، وقول بالتفصيل وهو الذى اختاره الماتن قده التفصيل بين تمكن المزكى من التوسعه وعدم تمكنه،فان كان المزكى متمكن من التوسعه فلا يجوز اعطاء الزكاه للتوسعه وان لم يكن متمكن للتوسعه جاز واختار هذا السيد الماتن قده .

اما القول بالجواز فقد استدل عليه تاره بعدم المقتضى فان المقتضى لعدم الجواز غير موجود لان صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاز لا- اطلاق لها وكذلك موثقه اسحاق ابن عمار فلا اطلاق لها ايضا فان الوارد فى صحيحه عبد الرحمن التعليل لانهم لازمون له والمستفاد من التعليل انما يجب على المزكى شرعا ومن النفقه لا يجوز له ان يعطيه من الزكاه ولا يدل التعليل اكثر من ذلك ولا- يدل على عدم جواز اعطاء الزكاه للتوسعه فان المتفاهم العرفى من التعليل هو انما يجب على المزكى شرعا الانفاق على الالباء والاولاد والزوجه الدائمه والمملوك لا- يجوز اعطائهم من الزكاه ولا- نظر فى الصحيحه الى اعطاء الزكاه للتوسعه فالمقتضى فى نفسه قاصر فاذا لم يكن دليل فى البين فلا مانع من الجواز .

ولكن مع ذلك يمكن ان يقال بأطلاق الصحيحه فانها تدل على انهم لازمون له والمستفاد من هذه الكلمه بمناسبه الحكم الموضوع ان حكم العيال حكم المعيل ولا فرق بينهما لان العيال لازمون للمعيل كما لا يجوز للمعيل ان يصرف من الزكاه لا فى اصل نفقته ولا- فى التوسعه ايضا لا يجوز ان يصرف على عياله من زكاته، فلا مانع من التمسك بأطلاق الصحيحه بعدم جواز الاعطاء للتوسعه ايضا

واما الاستدلال على جواز اعطاء الزكاه للتوسعه بجمله من الروايات منها موثقه اسحاق ابن عمار قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام رجل له ثمانمائه درهم ولأبن له مئتا درهم وله عشر من العيال وهو يقوتهم قوتا شديدا وليس له حرفه بيده انما يستبعضها فتغيب عنه الاشهر ثم يأكل من فضلها أترى له اذا حضره الزكاه ان يخرجها من ماله فيعود بها على عياله يتسع عليهم بها النفقه؟ قال : نعم) (1) فان هذه الموثقه صريحه فى جواز اعطاء الزكاه للتوسعه وتدل على ذلك، ولكن احتمال هذه الزكاه من زكاه مال التجاره فاذا كانت من زكاه التجاره فلا شبهه فى جواز اعطاء زكاه التجاره فى اصل النفقه فضلا عن التوسعه لان زكاه التجاره باقيه فى ملك المزكى غايه الامر يستحب له شرعا اخراجها واعطائها للفقراء، وليس كزكاه النقدين وسائر الزكاه الواجبه فانها لم تبقى فى ملك المالك وخرجت ودخلت فى ملك الفقراء فمن اجل ذلك يشكل الاستدلال بهذه الموثقه .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان الروايات التى تدل على منع اعطاء الزكاه لواجب النفقه العمده روايتان صحيحه عبد الرحمن وموثقه اسحاق ابن عمار واما الروايات التى تدل على جواز اعطاء الزكاه للنفقه المستحبه متمثله فى ثلاثه روايات الاولى موثقه اسحاق ابن عمار الثانيه موثقه سماعه الثالثه صحيحه ابى خديجه وهذه الصحيحه فى صدرها تدل على عدم جواز الزكاه لمن تجب عليه نفقته مطلقا تشمل الواجبه والمستحب معا ولكن فى ذيلها تدل على التوسعه فقط يجوز اعطاء الزكاه لمن تجب عليه نفقته للتوسعه فان النفقه الواجبه لا يجوز للمعيل ان يعطى عياله من الزكاه للنفقه الواجبه

ص: ٢٧١

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص ٢٤٢، ابواب الزكاه، ب١٤، ح١، ط آل البيت.

وانما الكلام فى ان موثقه اسحاق ابن عمار فرض للتجاره بمئتى درهم وفرض الاتجار به وفى موثقه سماعه فرض الاتجار بألف درهم والاستثمار به فمن اجل ذلك من المحتمل ان يكون المراد من الزكاه زكاه مال التجاره، نعم فى صحيحه ابى خديجه هذا الاحتمال موجود حيث لم يفرض الاتجار بخمسه مئه درهم الظاهر ان الزكاه فى هذه الصحيحه زكاه النقدين وليس زكاه مال التجاره وبالنظر البدوى ان هاتين الروايتين موثقه سماعه وموثقه اسحاق المراد من الزكاه هو زكاه التجاره ولكن النظر الدقى العرفى الظاهر اختصاصهما بالزكاه الواجبه، والنكته فى ذلك ان زكاه مال التجاره مجرد تكليف مستحب والا فان المال مال المالك ومال المعيل ومال المزكى وصرف زكاه التجاره على عياله جائز نفقاته الواجبه فضلا عن المستحبه لان اخراج الزكاه واخراج الصدقه من مال التجاره امر مستحب ولا يجب عليه لان الفقير ليس شريكا مع المالك بل هو ماله يجوز صرفه فى النفقه الواجبه فضلا عن المستحبه ولهذا ليس محل كلام الفقهاء فى زكاه التجاره .

ومن هنا يظهر ان الصحيح هو القول بجواز صرف الزكاه فى التوسعه أى فى النفقه المستحبه ولا يجوز صرف الزكاه فى النفقه الواجبه، واما القول بالمنع فلا دليل عليه وكذلك ما ذكره الماتن قده من التفصيل بين ان يكون المزكى متمكن من التوسعه او لا



يكون متمكن، فاذا كان متمكن من التوسعه فلا يجوز صرف الزكاه للتوسعه واذا لم يكن متمكن جاز فلا وجه لهذا التفصيل ولا دليل عليه فالصحيح هو الجواز وعلى هذا فان روايات الجواز تقييد اطلاقات الطائفه الاولى فاذا قلنا لا اطلاق في الطائفه الاولى التي تدل على عدم جواز صرف الزكاه في النفقه الواجبه فلا تنافي بين هذه الطائفه والطائفه التي تدل على عدم جواز صرف الزكاه في النفقه الواجبه، واما اذا قلنا بالإطلاق كما هو الصحيحه فعندئذ تقع المعارضه بين الاولى والثانيه ولكن بما ان الاولى مطلقه وتشمل النفقات المستحبه ايضا فلا بد من تقيدها بالطائفه الثانيه .

ص: ٢٧٢

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : الممنوع اعطائه لواجبي النفقه هو ما كان من سهم الفقراء ولأجل الفقر (1) [١]، واما غيره من السهام فلا مانع من اعطائها لسائر الاصناف كالعاملين والمؤلفه قلوبهم والغارمين وابن السبيل وفي سبيل الله وفي الرقاب فلا مانع من اعطاء سهامهم لهم من الزكاه، ما ذكره الماتن هناك منافي لما ذكره في ضمن المسائل الاقيه فانه تعرض في هذه المسأله في ضمن المسائل القادمه ويمكن الاستدلال على ذلك بوجهين :-

الوجه الاول : ان دليل المنع لا يشمل سائر السهام فان صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج التي تدل على عدم جواز اعطاء المزكى زكاته لمن تجب عليه نفقتهم وهم عياله من الزوجه والاباء والاولاد والمملوك فانه لا يجوز له اعطاء زكاته لهؤلاء فانهم لازمون له وعليه ان يصرف من امواله الشخصيه عليهم في نفقتهم دون الزكاه، فروايات المنع مختصه بالفقراء ولا تشمل سهم العاملين فان العامل يأخذ اجره عمله من الزكاه وكذلك المؤلفه قلوبهم فانه لا يعتبر فيه الايمان بالإسلام ولا بالولايه انما يدفع الزكاه لهم لاستمالتهم وجلبهم الى دين الحق او مذهب الحق وكذلك الحال في الرقاب فلا مانع من صرف الزكاه في سبيل الله كبناء المدارس والحسينيات والجسور والطرق وما شاكل ذلك من الامور العامه، فيجوز للمزكى ان يصرف من زكاته على سائر الاصناف وان كانوا عيال له .

ولكن هنا اشكال وهو اذا فرضنا مثل الغارمين تاره يكون ابن المزكى او ابوه استدان لأمر اخر كالزياره او السياحه او لعياده مريض ولم يكن للمؤونه فعندئذ يجوز للأبن او الاب المزكى ان يؤدي دينه باعتبار انه غارم فان نفقه الاب مجرد تكليف وليست دين فعندئذ هل يجوز الاب ان يؤدي دين الابن الذي استدان لنفقتة

ص: ٢٧٣

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ٣١٣، ط ج.

الظاهر عدم الجواز فانه لا يجوز للمزكى ان يصرف زكاته في من تجب عليه نفقتة فمن اجل ذلك عدم الجواز ومشمول لأدله المنع كصحيحه عبد الله ابن الحجاج وموثقه اسحاق ابن عمار وكذلك في اب السبيل اذا فرضنا ان مؤونه ابن السبيل واجبه على المزكى، فان ما ذكره الماتن من الاطلاق غير صحيح فلا بد من استثناء الغارم اذا كان الدين من اجل النفقه .

الامر الثاني : الروايات التي تنص على انه يجوز للأبن ان يؤدي دين ابيه من زكاته منها صحيحه زراراه قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل حلت عليه الزكاه ومات ابوه وعليه دين أيؤدي زكاته في دين ابيه وللأبن مال كثير؟ فقال : ان كان ابوه أورثه مالا ثم ظهر عليه دين لم يعلم به يومئذ فيقضيه منه قضاء من اصل التركه ولم يقضه من زكاته، وان لم يكن اورثه مال لم يكن احد احل بزكاته من دين ابيه فاذا اداها في دين ابيه اجزأت عنه (1) ، ومنها موثقه اسحاق ابن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

عن رجل على ابيه دين ولأبيه مؤونه أو يعطى اباه من زكاته يقضى دينه؟ قال : نعم، ومن احق من ابيه (٢) [٣] وهذه الموثقه ايضا واضحه الدلاله ولكن لا بد من حمل هذا الدين على غير دين النفقه فان التعارض بين هذا وبين صحيحه عبد الله ابن الحجاج بالإطلاق والتقييد فلا بد من تقييد اطلاق الموثقه بصحيحه عبد الله ابن الحجاج وموثقه اسحاق ابن عمار .

ص: ٢٧٤

- 
- ١- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ٩، ص ٢٥٠، ابواب القضاء، ب ١٨، ح ١، ط آل البيت.
  - ٢- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ٩، ص ٢٥٠، ابواب القضاء، ب ١٨، ح ٢، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان الغارم اذا كان دينه لصرفه فى نفقته وهو محل الخلاف فى انه هل يجب على المعيل ان يؤدى دينه او لا يجب عليه ذلك ويجوز ان يؤدى دينه من الزكاه بلا فرق بين ان يكون دينه لنفقته او لأمر اخر

الظاهر انه لا فرق بين ان يكون دينه لنفقته او لأمر اخر هذا فى غير الزوجه باعتبار انه اذا استدان وصرف فى مؤونته ونفقته سقط الوجوب عن المعيل عمن تجب عليه نفقته وعدم جواز وفاء هذا الدين من الزكاه بحاجه الى دليل وادله المنع لا تشمل ذلك فان صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج وموثقه سماعه ظاهره فى عدم جواز دفع الزكاه للنفقه مباشره، اما اذا استدان العيال وصرفوا فى نفقتهم فلا يجب على المعيل ان يؤدى دينهم من ماله ويجوز ان يوديه من الزكاه .

ثم ذكر الماتن قده : يجوز ان يأخذ الزكاه ممن لا تجب عليه مؤونته سواء أكان فقيرا عاجزا عن الانفاق او متمكن ولكن لم يكن باذلا وممتنعا واما اذا كان باذلا فيشكل اخذ الزكاه، يقع الكلام فى هذه المسأله فى مقامين :-

المقام الاول : فمقتضى القاعده عدم جواز اخذ الزوجه اخذ الزكاه من غير من تجب عليه نفقتها باعتبار انها غنيه وهى مالكه لنفقتها فى ذمه زوجها غايه الامر بنحو التدرىج فهى غنيه بالقوه ولا- فرق بين ان يكون غنيا بالفعل او غنيا بالقوه فعلا- كلا التقديرين لا يجوز له اخذ الزكاه ولا يجوز اعطاء الزكاه له، واما بالنسبه الى غير الزوجه كالابن الذى تجب نفقته على ابيه فهل يجوز ان يأخذ الزكاه من غير ابيه او لا يجوز له ذلك وهل وجوب الانفاق على ابيه هل يكون مانعا عن اخذ الزكاه من غيره او لا يكون وجوب الانفاق مانعا ؟

ص: ٢٧٥

الظاهر ان وجوب الانفاق ليس مانعا فان المانع عن اخذ الزكاه هو الغنى فاذا كان الشخص غنيا بالفعل او بالقوه فلا يجوز له اخذ الزكاه ومن الواضح ان مجرد التكليف على زيد اذا فرضنا انه مجرد تكليف وليس دين فالانفاق مجرد تكليف ومن الواضح انه لا يوجب غنى عمر فانه بالقوه يكون غنى اذا كان عنده حرفه يستفيد منها لنفقته تدرىجا واما عمر فليس عنده حرفه ولا عمل مجرد وجوب الانفاق على زيد فهل هو مانع عن اخذ عمر الزكاه من غيره او انه لا يكون مانعا ولا دليل على المنع بعد ما كان عمر فقيرا ومجرد وجوب الانفاق على زيد لا يوجب جعله غنيا فاذا لم يكن غنيا لا بالفعل ولا بالقوه يجوز له اخذ الزكاه من غير زيد فمقتضى القاعده جواز اخذ الفائده من غير من تجب نفقته باعتبار ان مجرد التكليف لا يوجب كون العيال اغنياء فاذا لم يكن موجبا لذلك فيجوز له اخذ الزكاه من غير المعيل .

المقام الثانى : بحسب الروايات فان هنا طائفتان احدهما المانعه من اعطاء المعيل زكاته الى عياله كصحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج وموثقه اسحاق ابن عمار وموثقه سماعه وصحيحه ابى خديجه فان هذه الروايات مانعه وتدل على جواز اعطاء الزكاه

لمن تجب على المزكى نفقته،

اما الروايات التي تدل على انه يجوز للفقير ان يأخذ الزكاه كما يجوز للمالك ان يدفع زكاته الى الفقير او الحاكم الشرعى ان يعطى الزكاه للفقير، ولا- تعارض بين هاتين الطائفتين من الروايات فان مورد كل منهما غير مورد الاخر وحينئذ تاره يقع الكلام فيما اذا كان المعيل غنيا وباذلا وليس ممتنعا عن الانفاق واخرى يكون المعيل فقيرا وعاجزا عن الانفاق او غنيا ولكنه ممتنع عن الانفاق ولم ينفق ففى هذا الفرض لا شبهه فى انه يجوز للعيال ان يخذو الزكاه من غيره فاذا فرضنا ان زيد ابن لعمر وعلى عمر ان ينفق على زيد فاذا كان عمر فقيرا لا يقدر على الانفاق وعاجزا او كان غنيا وقادرا على الانفاق ولكنه لم ينفق وممتنع عن الانفاق ففى مثل ذلك لا شبهه فى جواز اخذ الزكاه لزيد فيجوز لزيد ان يأخذ الزكاه لانه فقير فعلى تقدير تسليم ان وجوب الانفاق مانع من اخذ الزكاه من غير من تجب عليه نفقته ولكن لا وجوب فعلا فان وجوب الانفاق قد سقط من جهة الفقر او من جهة العجز فعندئذ لا شبهه فى جواز ذلك .

ص: ٢٧٦

وما ذكره السيد الاستاذ قده على ما جاء فى تقرير بحثه من انه لا فرق فى المعيل بين كونه غنيا او فقيرا فعلى كلا التقديرين لا يجوز له اعطاء زكاته لمن تجب عليه نفقته وفى كلام السيد الاستاذ قده خلط بين دفع المعيل زكاته لمن تجب عليه نفقته، وبين اخذ من تجب عليه نفقته ان يأخذ الزكاه من غيره .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : يجوز لمن تجب نفقته على غيره ان يأخذ الزكاه من غير من تجب نفقته عليه اذا لم يكن قادرا على انفاقه او كان قادرا ولكنه لم يكن باذلا (١) ، يقع الكلام هنا فى مقامين :-

المقام الاول : فى زكاه من تجب نفقته عليه فهل يجوز اعطاء الزكاه لعياله اذا كان المعيل فقيرا وغير قادر على انفاقهم من امواله الشخصيه وعاجزا بسبب الفقر او سبب اخر فهل يجوز ان تأخذ عائلته من زكاته ؟

الظاهر انه لا يجوز فان الروايات المانعه مطلقه من هذه الناحيه ولا سيما صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج فانها داله على عدم جواز الاعطاء للخمسه وعلل ذلك بانهم لازمون له فان مقتضى اطلاقها عدم الفرق بين ان يكون المعيل غنيا او يكون فقيرا عاجزا عن الانفاق فعلى كلا التقديرين لا يجوز اعطاء الزكاه لهؤلاء الخمه فان صرف الزكاه عليهم كصرفها لنفسه كما لا يجوز صرف الزكاه على نفسه كذلك لا يجوز صرفها على عياله، وكذلك سائر الروايات المانعه فانها مطلقه من هذه الناحيه .

المقام الثانى : ان تأخذ العائله من زكاه غير من تجب نفقته عليه مثلا الاب بالنسبه الى الابن هل يجوز للأب ان يأخذ زكاه غير ابيه او لا يجوز له ذلك؟ فتاره يقع الكلام فى مقتضى القاعده واخرى فى مقتضى الروايات واقوال العلماء

ص: ٢٧٧

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص١٣٢، ط ج.

اما مقتضى القاعده فان كان المعيل فقيرا عاجزا عن الانفاق بسبب من الاسباب او ممتنعا عن الانفاق عصيانا ففى هذا الفرض لا شبهه فى جواز اخذ الزكاه من غير من تجب نفقته عليه وكذلك يجوز لغيره ان يعطى الزكاه لهم ولا فرق فى ذلك بين ان يكون العيال كالأب او الابن او الزوجه لا فرق بينهما فانهم لا يملكون قوت سنتهم لا قوه ولا فعلا فهم فقراء ويجوز اعطاء الزكاه لهم وهو واضح، اما اذا كان من تجب عليه النفقه غنيا وباذلا فعندئذ لا بد من التفصيل بين الزوجه وبين غيرها ممن تجب نفقته عليه، اما الزوجه فهى مالكة لنفقتها على زوجها فهى غنيه بالقوه وان لم تكن غنيه بالفعل فلا يجوز لها ان تأخذ الزكاه من غيره كما لا يجوز لغيره ان يعطى الزكاه لها، واما غير الزوجه ابنه مثلا فالظاهر انه يصدق عليه عنوان الفقير لانه لا يملك قوه سنته لا بالفعل ولا بالقوه ومجرد وجوب الانفاق عليه تكليفا لا يجعله غنيا فان الغنى الذى هو موضوع حرمه الزكاه عليه هو من كان يملك قوه سنته فعلا او بالقوه كما اذا كان عنده عمل او حرفه والمفروض انه ليس مالكا لمؤونه سنته فعلا ولا بالقوه لان ليس له شغل ولا

عمل ولا- مهنة وانما يجب على غيره نفقته وجوبا تكليفيا فقط ومن الواضح ان الوجوب التكليفي لا يجعله غنيا بالقوه فمقتضى القاعدة يصدق عليه عنوان الفقير فيجوز له اخذ الزكاه فاذا اخذ الزكاه بمقدار مؤونه سنته سقط وجوب النفقه عن المعيل لانه غنى فلا يجب انفاقه، واما اذا لم يأخذ الزكاه من غيره فيجب على المعيل انفاقه لكن وجوب الانفاق تكليفي .

ص: ٢٧٨

اما بحسب الروايات واقوال العلماء ففي المسأله قولان :-

القول الاول : انه لا- يجوز له اخذ الزكاه من غيره فاذا كان المنفق غنيا والمعيّل غنيا وباذلا ولم يكن ممتنعا فلا يجوز ان يأخذ الزكاه ولا يجوز لغيره ان يعطى زكاته له وهذا القول نسب الى المشهور، وفقد استدل عليه بوجوه :-

الوجه الاول : اطلاق الروايات المانعه وبأطلاقها تدل على منع اعطاء الزكاه له سواء كان من المنفق او من غيره فان قوله فى صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال : خمس لا يعطون من الزكاه شيئا الايب والامم والولد والمملوك والمرآه وذلك أنهم عياله لازمون له (١) وكلمه لا يعطون مطلقه تشمل الاعطاء من المعيل ومن غيره، ولكن هذا الاستدلال ساقط اذ لا شبهه فى ان الصحيحه ظاهره فى اعطاء المنفق ولا اطلاق لها وكذلك غيرها فان من تجب نفقته عليه لا يجوز له اعطاء زكاته لعائلته والروايات انما هى فى مقام بيان ذلك ولا نظر لها الى اعطاء الغير زكاته له ولا سيما التعليل الذى بالروايه عندما جعل عياله كنفسه فكما لا يجوز صرف زكاته على نفسه فلا يجوز له صرفها على عياله .

الوجه الثانى : دعوى الانصراف فان قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين) (٢) وكذلك الروايات منصرفه عن ابناء الاغنياء فانهم بنظر العرف لا- يكونون من المستحقين للزكاه ولا يصدق عليهم عنوان الفقر، ولكن هذا الانصراف بدوى ولا يمكن الاخذ به فان المالك انما هو فى تحقق موضوع استحقاق الزكاه وهو الفقر الشرعى وهو من لا يملك قوه سنته لا فعلا ولا قوه وابن الغنى ايضا كذلك لا- يملك قوه سنته لا- قوه ولا- فعلا- انما يجب على ابيه الانفاق عليه وجوب تكليفى وذكرنا ان الوجوب التكليفى لا يجعله غنيا فيصدق عنوان الفقير عليه فاذا صدق جاز اخذ الزكاه من غيره كما جاز لغيره ان يعطى زكاته له.

ص: ٢٧٩

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٢١، ص ٢٢٥، ابواب الزكاه، ب ١١، ح ١، ط آل البيت.

٢- توبه/سوره ٩، آيه ٦٠.



الوجه الثالث : ان هذا منافي لحكمه تشريع الزكاه فان الحكمه من تشريع الزكاه انما هي لسد الفقر والحاجه والمفروض ان حاجه ابن الغنى مسدوده فلا حاجه له الى الزكاه فالحكمه في المقام غير موجوده، ولكن هذا الوجه ايضا غير تام فان حكمه الزكاه وان كانت ذلك الا- انها ليست موضوع الحكم فان موضوع الحكم هو عنوان الفقير لا عنوان سد الحاجه وسد الفقر وهذا العنوان يصدق على ابن الغنى فاذا صدق هذا العنوان جاز له اخذ الزكاه من غير المنفق كما يجوز للغير ان يعطى زكاته له .

الوجه الرابع : ما ورد في صحيحه زراره ان الغنى الشرعى هو من يقدر على كف نفسه عن الزكاه فلا- تحل له الزكاه اذا كان قادرا عن كف نفسه عنها وهو قادر على ذلك من جهه انفاق ابيه عليه، والظاهر ان هذا التعليل غير صحيح فان القدره على الانفاق بيد ابيه لا- بيده فهو بنفسه فقير لا يملك قوه سنته لا بالفعل ولا بالقوه ولا يمكن كف نفسه عن الزكاه اذا لم ينفق ابوه عليه .

فالنتيجه ان هذا القول لا يمكن المساعده عليه .

القول الثانى : ذهب اليه جماعه وهو انه فقير يجوز له اخذ الزكاه فان لمنفق وان كان غنيا وباذلا ولم يكن ممتنعا الا انه مجرد تكليف ولا- يجعله غنيا فلا- يصدق عليه انه مالك لقوه سنته بالقوه فاذا لم يصدق عليه ذلك فهو مستحق للزكاه فعنوان الفقير الشرعى وهو من لا يملك قوه سنته لا بالفعل ولا بالقوه فهو فقير شرعى مستحق للزكاه فيجوز له ان يأخذ الزكاه ويجوز اعطائه .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

الى هنا قد تبين امور :-

الامر الاول : ذكرنا ان الروايات المانعه عن الزكاه لواجب النفقه هي مطلقه وبأطلاقها تشمل ما اذا كان من تجب عليه النفقه غنيا او كان فقيرا فعلى كلا التقديرين لا يجوز اعطاء الزكاه لمن تجب عليه نفقته فاذا فرضنا ان الاب فقير ولا يقدر على الانفاق على ولده مع ذلك لا يجوز اعطاء زكاته للولد بمقتضى اطلاق الادله المانعه ولا سيما صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج مضافا الى التعليل الوارد فيها .

الامر الثانى : ان من تجب عليه النفقه اذا كان عاجزا عن الانفاق من جهة فقره او بسبب اخر لا يقدر على الانفاق على من تجب عليه نفقته او كان غنيا ولكنه ممتنع عن البذل ولا يقدر على اجباره على البذل ففى مثل ذلك لا شبهه فى ان عياله من الفقراء فاذا فرضنا ان الاب الذى تجب عليه النفقه فقير عاجز عن الانفاق على ولده او من جهة اخرى او غنيا ولكنه ممتنع عن الانفاق على عياله ولا- يمكن اجباره على ذلك فلا شبهه ان عياله من الفقراء فان المانع من اعطاء الزكاه الانفاق الفعلى والمفروض ان الوجوب سقط من جهة عجزه عن الانفاق فعندئذ لا- موجب لعدم اعطاء زكاه غيره لولده او لزوجته او لأمه وابيه ومملوكه فلا شبهه فى اخذ الزكاه من غيره كما لغيره يجوز اعطاء الزكاه له وكذا الحال فى النفقه على الزوجه فان نفقه الزوجه وان كانت دين على الزوج فان لم ينفق تكون ذمته مشغوله للزوجه ولكنه لا- ينفق من جهة عجزه او ممتنع ولا- يمكن اجباره فعندئذ الزوجه لا تملك قوه سنتها لا بالفعل ولا بالقوه فهى فقيره ويجوز ان تأخذ الزكاه من غيره فمن هذه الناحيه لا فرق بين اقرباء من تجب عليه النفقه بين الزوجه وبين غيرها من العيال .

ص: ٢٨١

الامر الثالث : ان يكون من تجب عليه النفقه غنيا وباذلا وغير ممتنع فعندئذ فاذا كان الاب غنيا وباذلا هل يجوز لولده اخذ الزكاه من غيره؟ ذكرنا ان مقتضى القاعده الجواز لان وجوب الانفاق عليه تكليفا لا يجعله غنيا لان وجوب الانفاق ليس حرفه للولد ولا شغل فان الولد انما يكون غنيا اذا كان مالكا لقوه سنته فعلا او بالقوه فاذا اخذ الزكاه بمقدار مؤونه سنته صار غنيا فاذا صار غنيا سقط وجوب الانفاق عن الاب لان وجوب الانفاق على الاب اذا كان الابن فقيرا، ولكن الماتن قد اشكال فى اولاد الاغنياء فى اعطاء زكاه غيره لهم واشكل فى جواز اخذ الزكاه من غيره ونسب الى المشهور عدم الجواز وقد استدل على المشهور بوجوه تقدم ذكرها ونقدها

ولكن فى فرض كون من تجب عليه النفقه غنيا وباذلا لا بد من الفرق بين الزوجه وبين سائر من تجب عليه نفقته فان نفقه الزوجه دين على الزوج وتبقى فى ذمته اذا لم ينفق ولهذا تكون الزوجه مالكة للمال الذى يكفى لمؤونها تدريجا فهى غنيه بالقوه فان الزوجه وان لم تكن غنيه بالفعل فهى غنيه بالقوه باعتبار ان زوجها غنى وباذل ومن هنا تختلف نفقه الزوجه عن نفقه سائر العيال

فى امرين :-

الاول : ان نفقه الزوجه دين ونفقه سائر العيال مجرد تكليف فاذا لم يعطيهم عصى ليس اكثر واما الزوجه اذا لم يعطيها تبقى بذمته وذكته مشغوله بنفقته لان نفقه الزوجه واجبه على الزوج سواء كانت الزوجه فقيره او غنيه واما سائر العيال اذا كانوا اغنياء فلا تجب نفقتهم على من تجب عليه النفقه

ص: ٢٨٢

الثانى : ان الزوج اذا كان فقيرا فللزوجه ان تطالب زوجها بالإنفاق عليها واذا لم ينفق فلها حق المطالبه بالطلاق واذا لم يطلق ولم ينفق عليها ترجع الى الحاكم الشرعى فاذا انفق عليها من بيت المال فهو واذا لم ينفق يطلب من زوجها الانفاق واذا لم يقدر يطلب منه الطلاق فاذا امتنع يطلقها الحاكم الشرعى فمن اجل ذلك ان نفقه الزوجه من اهم الواجبات على الزوج ولا يمكن المسامحه فيه الا اذا رضيه الزوجه بذلك .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

الى هنا قد تبين ان من تجب عليه النفقه اذا كان غنيا كالأب مثلا وباذلا على ولده، ذكرنا انه نسب الى المشهور ان ولده غنى لا يجوز له اعطاء الزكاه من غيره كما لا- يجوز ان يأخذ الزكاه من غير والده لانه غنى وقد استدل على ذلك بوجوه وتقدمه المناقشه فى جميع تلك الوجوه وذكرنا انه ليس بغنى فان الفقير الشرعى هو الذى لا يملك قوه سنته لا قوه ولا فعلا اذ ليس لديه شغل يكفى لقوته يوميا او ليس له حرفه فمجرد وجوب البذل على الاب تكليفا وهو ليس مهنة للولد

واما الزوجه فاذا كان الزوج غنيا وباذلا عليها فهل هى فقيره او انها غنيه؟ فالزوجه تختلف عن سائر الاقارب فان نفقه الزوجه دين على الزوج ولا تسقط عن ذمه الزوج الا بالأداء وتبقى بذمته دينا حتى يقوم بأدائها فهل الزوجه غنيه باعتبار انها مالكة لنفقتها بذمه زوجها؟ فان كانت الزوجه مطمئنه ببذل زوجها فحينئذ تكون غنيه ولا يجوز لها اخذ الزكاه من غير زوجها كما لا يجوز لغيره ان يعطى زكاته لها، واما اذا لم تكن الزوجه مطمئنه من زوجها ببذل النفقه فحينئذ ان قلنا بالاستصحاب القهقرائى فلا- مانع من الاستصحاب واما اذا قلنا بعدم حجيه هذا الاستصحاب فهو لا يجرى فان المعروف والمشهور ان الاستصحاب القهقرائى انه حجه ولكن ذكرنا فى محله ان ادله الاستصحاب ورواياته لا تشمل هذا الاستصحاب ولا دليل على حجيته مضافا الى ان الاستصحاب لا- يوجب كون نفقه الزوجه مضمونه فان المناط فى اطمئنان الزوجه ان تكون مؤونتها مضمونه اما ان تكون مالكة لها فعلا او بالقوه ومعنا بالقوه ان مؤونتها مضمونه والاستصحاب لا يثبت ذلك فلا اثر له ولو قلنا بجريانه

ص: ٢٨٣

فالنتيجه ان الزوجه انما تكون غنيه اذا كانت مؤونتها مضمونه من قبل زوجها والا فهى فقيره فيجوز لها اخذ الزكاه من غير زوجها

ثم ذكر الماتن قده : والاحوط عدم جواز دفع الزكاه للتوسعه (١) [١]، هذا الذى افاده قده ان قلنا ان التوسعه جزء النفقه وليست خارجه عنها فعندئذ المناط جواز دفع النفقه او عدم الجواز وذكرنا انه يجوز لأولاد الاغنياء ان يأخذوا الزكاه من غيرهم اذا لم يكونوا مالكين لمؤونتهم لا قوه ولا فعل ومجرد بذل الاغنياء لهم تكليفا ولا يجعلهم اغنياء وقد تقدم ان هناك روايات تدل على جواز التوسعه يجوز ان يعطى من تجب عليه النفقه الزكاه للتوسعه ودلت على ذلك جمله من الروايات ولهذا اذا قلنا بجواز دفع الزكاه لنفقه من تجب عليه نفقته من الاولاد والزوجه والمملوك والاباء والامهات يجوز دفع الزكاه للتوسعه بمقتضى تلك

الروايات ولا وجه لما ذكره الماتن من الاحتياط

والصحيح هو انه يجوز لهم دفع الزكاه للتوسعه على عيالهم من الاباء والامهات والاولاد والزوجه والمملوك بمقتضى تلك الروايات، نعم ذكر جماعه ومنهم السيد الحكيم قده فى المستمسك امورا :-

الاول : انه لا يجوز لمن تجب عليه النفقه ان يدفع زكاته لولده او سائر من تجب عليه نفقته وعلل ذلك بانه غنى وليس بفقير

الثانى : انه ذكر قده انه لا يجوز دفع الزكاه لهم للتوسعه ايضا

الثالث : انه ذكر قده لا يجوز صرف الزكاه عليه مطلقا وان كان من تجب عليه النفقه غير باذل

وهذا الذى افاده قده لا يمكن المساعده عليه فاما الاول فقد تقدم ان الاب وان كانت غنيا وباذلا فلا يجعل الولد غنيا اذ انه لا يملك قوه سنته لا قوه ولا فعلا ولا يجعل وجوب الانفاق تكليفا لا يجعله غنيا فما ذكره قده لا وجه له

ص : ٢٨٤

---

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ١٣٢، ط ج.

واما الامر الثانى وهو عدم جواز دفع الزكاه له للتوسعه فهو مما لا شبهه فيه وان قلنا بان وجوب البذل ووجوب الانفاق يجعله غنيا وان اولاد الاغنياء اغنياء وان قلنا بذلك ولكن التوسعه ثابتة بالروايات .

واما ما ذكره اخيرا من عدم جواز صرف الزكاه عليه مطلقا حتى اذا كان من تجب عليه النفقه غير باذل وهذا غير صحيح فان من تجب عليه النفقه اذا كان غير باذل وممتنع عن البذل فلا شبهه فى ان عياله من الفقراء اذا لم يكونوا مالكين لستهم لا بالفعل ولا بالقوه فلا شبهه فى انهم من الفقراء فان المانع عن اعطاء الزكاه على المشهور هو وجوب الانفاق الفعلى واما وجوب الانفاق اذا سقط ولو بالعصيان والامتناع فعندئذ لا شبهه فى انهم من الفقراء ويجوز لهم اخذ الزكاه وكما يجوز لمن لا تجب عليه نفقتهم اعطاء الزكاه لهم .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه

مؤونه الفقراء تختلف عن مؤونه الاقارب من حيث السعه والضيق فانه يجوز ان يعطى للفقير من الزكاه بمقدار مؤونه سنته اللائق بحاله حتى مؤونه سفره المتعارف ومؤونه عائلته من المسكن والملبس وعلاج المرض وكل ما من شؤونه من ضيافه ونحوها، واما نفقه الاقارب فليس كذلك فان الواجب على الاب ان ينفق على ولده من المأكل والمشرب والملبس ولا يجب ان يعطيه لأجل الزياره او لسفر لملاقاه رفقائه او ان يسافر بل اذا كانت عنده زوجه فلا يجب على الاب ان يعطى نفقه زوجته لانه نفقتها واجبه على زوجها .

ثم ذكر الماتن قده : يجوز دفع الزكاه للمرأة المتمتع بها (1) [١]، فان الزوجه المتمتع بها لا يجب على الزوج نفقتها فيجوز للزوج ان يعطى من زكاته لها كما يجوز لغيره ان يعطى زكاته لها ويجوز لها ان تأخذ من زكاه زوجها او غير زوجها بمقدار نفقتها ولا فرق فى ذلك بين اصل النفقه وبين توسعتها، وكذلك الحال اذا كانت الزوجه دائمه ولكنها اسقطت نفقتها فان النفقه حق لها وهى دين على ذمه الزوج وليس مجرد تكليف غير قابل للأسقاط فان الاب لا يقدر ان يسقط وجوب نفقته عن ابنه وكذلك سائر الاقارب اما الزوجه بما ان نفقتها دين على الزوج ولها حق الاسقاط فان كل دائن يقدر ان يسقط دينه عن ذمه المدين

ص: ٢٨٥

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص ١٣٣، ط ج.

واما الزوجه المتمتع بها اذا اشترطت على الزوج نفقتها فى ضمن العقد فيجب على الزوج الانفاق عليها وحينئذ ان قلنا ان وجوب الانفاق مانع عن اعطاء الزكاه لها ومانع عن اخذها الزكاه فعندئذ لا يجوز لها ان تأخذ الزكاه لا من زوجها ولا من غيره لان زوجها ينفق عليها ووجوب الانفاق مانع وهو بمثابة حرفه، واما اذا قلنا وجوب الانفاق مجرد تكليف ولا يكون مانعا عن اخذها الزكاه باعتبار ان وجوب الانفاق لا يجعلها غنيه وليس الانفاق من الزوج بمثابة حرفه لان الانفاق فعل الغير وليس فعلها فيجوز لها

ان تأخذ الزكاه وان كان زوجها ينفق عليها

ولكن قد يقال ان الدليل على المنع من الزكاه اذا كان صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج الداله على عدم جواز دفع الزكاه الى من تجب عليه نفقته فانه بمثابة صرف الزكاه على نفسه ومن الواضح ان وجوب الانفاق اذا كان من ناحيه النذر او من ناحيه الشرط فهو لا يوجب هذا اللزوم ولا يجعل الزوجه لصيقه لزوجها ولازمه لزوجها فمن هذه الناحيه الصحيح تدل على المنع فى هذا الفرض فقط

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه

كان كلامنا فى الزوجه المتمتع بها منقطعاً اذا اشترطت وجوب النفقه على الزوج فى اثناء العقد فعندئذ يجب على الزوج الانفاق على زوجته المنقطعه فان قلنا، بان وجوب الانفاق مانع عن اخذ الزوجه الزكاه من غير الزوج ولا- يجوز لغير الزوج ان يعطى الزكاه لها فهو، وام قلنا ان وجوب الانفاق حيث انه وجوب تكليفى لا يكون مانعاً عن الفقر فان الفقر الشرعى من لا يملك قوه سنته بالفعل او بالقوه والغنى من يملك قوه سنته بالفعل او بالقوه بان يكون عنده عمل او شغل او حرفه او مهنة يمكن ان يحصل نفقته اليوميه من شغله فهو غنى ولا- يجوز له اخذ الزكاه ووجوب الانفاق تكليفاً لا يجعله غنى لانه فعل الغير ولا يكون حرفه او مهنة

ص: ٢٨٦

واما الروايات فان صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج تدل على عدم جواز اعطاء الزكاه لمن تجب عليه نفقته من الاولاد والاباء والامهات والزوجه والمملوك وعلل بانهم عياله ولازمون له، ومعنى انهم لازمون له ملصقون به وهذا المعنى لا ينطبق على الزوجه المنقطعه لان نفقته لا من جهه انها لازمه له بل من جهه الشرط الخارجى فالصحيحه لا تشمل الزوجه المنقطعه وعليه فلا مانع من الرجوع الى اطلاقات جواز اخذ الزكاه

والجواب عن ذلك واضح فان فى الصحيحه علل ان هؤلاء عياله فان اللازم صفه العيال ولا شبهه فى انه يصدق على الزوجه المنقطعه التى تجب نفقتها على زوجها ولو بسبب خارجى بشرط او بنذر او ما شاكل ذلك يصدق عنوان العيال عليها، بل ذكر الفقهاء فى باب زكاه الفطره انه اذا ورد ضيف ليله العيد قبل الغروب فهو عيال لصاحب البيت وتجب عليه زكاه فطرته لانه عياله ولهذا فرقوا بين ورد الضيف قبل المغرب وبقائه الى الصبح وبين هو يدعوا الناس لوليمه الافطار فمن دعاه الى الافطار لا يصدق عليه عنوان العيال ولهذا لا- تجب عليه فطرته واما من ورد عليه قبل الغروب بقى عنده الى يوم العيد تجب فطرته لصدق العيال عليه وفى المقام ايضا المناط بصدق العيال ولا شبهه فى ان عنوان العيال يصدق على الزوجه المنقطعه اذا كانت نفقتها واجبه على زوجها ولو بالشرط الخارجى .

ثم ذكر الماتن هذا مضافا الى ان صحيحه ابى خديجه واضح لا- تعطى الزكاه لمن تعول وهذا لا شبهه فى انه شمل الزوجه المنقطعه ايضا لانها عيال له .

ص: ٢٨٧



ثم ذكر الماتن قده : يشكل دفع الزكاه الى الزوجه الدائمه اذا كان سقوط نفقتها بالنشوز لتمكنها من تحصيلها بتركه (١) [١]، فيقع الكلام تاره فى ان النشوز باى شىء حصل وبعد ذلك هل النشوز سبب لسقوط النفقه؟ لا شبهه فى ان النشوز انما حصل بامتناع الزوجه عن تمكين الزوج واطاعته فان للزوج حق الاستمتاع من الزوجه متى شاء واراد وليس لها الامتناع فاذا امتنعت فهى ناشز وليس للزوج اى حق على الزوجه الا هذا الحق، والمعروف والمشهور بين الاصحاب ان نشوز الزوجه سبب لسقوط النفقه ولكن ذكرنا انه لا دليل على ذلك فان المرآه طالما تكون فى بيت زوجها وان كانت ناشزه فلا تسقط نفقتها على الزوج، نعم اذا خرج من بيته بدون اذنه سقطت نفقتها وان لم يصدق عليه عنوان النشوز فبين النشوز وسقوط النفقه عموم من وجه فقد تسقط نفقتها ولم تكن ناشز وقد تكون ناشزه ولم تسقط نفقتها وقد تجتمعان ناشزه وسقوط النفقه

ومن ناحيه اخرى هل يجوز دفع الزكاه اذا سقطت نفقتها بالنشوز او بالخروج من بيت زوجها اذا سقطت نفقتها فهل يجوز دفع الزكاه لها ويجوز لها ان تأخذ الزكاه من غير زوجها؟ الماتن استشكل فى ذلك باعتبارها متمكنه من تحصيل نفقتها بترك النشوز فمن هذه الناحيه يشكل دفع الزكاه اليها لانها قادره على كف نفسها عن الزكاه وتمكنه من تحصيل النفقه بترك النشوز

وذكر السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه ولا يبعد ذلك فان الزوجه متمكنه من تحصيل نفقتها بازاله المانع فان المقتضى للنفقه موجود وهو العقد لمانع هو النشوز او الخروج من البيت وهى متمكنه من ازاله المانع فاذا كانت متمكنه من ازاله المانع فهى غنيه فلا يجوز لها اخذ الزكاه نعم المرآه اذا كانت فقيره وغير متزوجه وتمكنه من التزويج وتحصيل النفقه فلا يجب عليها ذلك لامن ايجاد المقتضى غير واجب اما اذا كان المقتضى موجود وهناك مانع وهو متمكن من ازاله المانع فعليه ازاله المانع وفى المقام كذلك فان المقتضى وهو العقد موجود والمانع هو النشوز وهى متمكنه من ازاله المانع فعندئذ يجب عليها ازاله المانع عن وجوب النفقه

ص: ٢٨٨

---

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ١٣٣، ط ج.

وذكرنا ان الاستفادة من الروايات ان الغنى الشرعى من يملك قوه سنته فعلا او قوه ومعنى انه مالك لقوه سنته قوه كما اذا كان عنده حرفه او عمل ولم يكن هنا مانع من القيام بعمله واما اذا كان هناك مانع من القيام بحرفته وهو قادر على ازاله المانع فهل يجب عليه ازالته؟ هذا المعنى لا- يمكن استفادته من الروايات فانها ظاهره ان الغنى الذى لا يجوز له اخذ الزكاه هو من يملك قوه سنته بالفعل او بالقوه ولا يكون هناك مانع من القيام بعمله او حرفته واما اذا كان هناك مانع عن ذلك ولكنه قادر على ازاله المانع فالروايات لا تشمل هذه الصوره، فلا يجب على المرآه ازاله النشوز الذى هو مانع او الخروج عن البيت الذى هو مانع فلا يستفاد من الروايات المعنى كما لا يجب ايجاد المقتضى اذا كان الشخص متمكن من ايجاده كذلك لا يجب عليه ازاله المانع مع فرض وجود المقتضى .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

كان كلامنا فى الزوجه الناشزه ان سقوط النفقه عنها سواء كان من جهه نشوزها وان كانت فى بيت زوجها او من جهه خروجها من بيت زوجها من دون مسوغ شرعى وسكنت فى بيت ابيها او اقربائها فقد ذكر السيد الاستاذ قده ان الزوجه الناشزه متمكنه من ازاله النشوز باعتبار ان النشوز مانع من وجوب الانفاق عليها وهى متمكنه من ازاله النشوز والمقتضى موجود وهو الزواج ولكن نشوزها مانع عن وجوب الانفاق عليها وهى متمكنه من ازاله النشوز فمن اجل ذلك لا يجوز لها ان تأخذ الزكاه لانها متمكنه من تحصيل النفقه

ص: ٢٨٩

وفرق بين ان تكون المرآه من ازاله المانع وبين ان تكون متمكنه من ايجاد المقتضى وهو الزواج فان هذه المرآه متمكنه من ايجاد الزواج متى ارادت مع ذلك لا يجب عليها ذلك باعتبار ان الزواج مقتضى لوجوب النفقه واما اذا كان المقتضى موجود وهو الزواج ولكن هناك مانع عن وجوب النفقه كالنشوز والمرآه متمكنه من ازاله المانع فحينئذ يجب على المرآه ازالته وتحصيل النفقه فاذا كانت متمكنه من النفقه فلا يجوز اخذ الزكاه هكذا ذكره السيد الاستاذ قده والماتن قده اشكل فى دفع الزكاه عليها ولم يفتى لا بالجواز ولا منع

والصحيح فى المقام ان يقال ان مقتضى القاعده لا يجب على المكلف ايجاد الموضوع بتمام اجزائه وازاله موانعه مثلا المكلف بالغ وعائل وقادر على الحج ولكنه غير مستطيع فالاستطاعه الجزء الاخير من الموضوع وهو متمكن من تحصيل الاستطاعه فلا يجب عليه لانه قبل حصول الاستطاعه لا تكليف موجه عليه فلا يجب عليه الحج ولكن اذا قام بتحصيل الاستطاعه وجب عليه الحج، وما نحن فيه كذلك فان الزواج موضوع لوجوب النفقه والنشوز مانع عن وجوب النفقه فهل يجب على المرآه ازاله النشوز مع انها بإمكانها ازاله النشوز فانه قبل ازاله النشوز لا يكون اخذ الزكاه محرم عليها لانها فقيره واما اذا ازاله النشوز فاخذ الزكاه محرم عليها فلا- يجب ايجاد موضوع الحكم انه قبل ايجاده لا- يكون تكليف ولا يكون اخذ الزكاه محرم عليها واما بعد ازاله النشوز محرم اخذ الزكاه عليها ولا فرق فى ذلك بين ايجاد الموضوع بتمام اجزائه او بالجزء الاخير او بإزاله المانع هذا بحسب

القاعده

ص: ٢٩٠

واما بحسب الروايات فان الوارد فيها ان الغنى الشرعى من يملك قوه سنته بالفعل او بالقوه بان يكون عنده مهنة او حرفه او شغل او عمل فان ظاهر هذه الروايات انها أى وقت اراد القيام بحرفته فلا مانع فى البين فان المانع غير موجود من قيام المكلف بمهنته او حرفته فالروايات لا- تشمل المقام لان نشوز الزوجه مانع عن وجوب الانفاق عليها فلا يجب عليها ازاله المانع فيجوز لها اخذ الزكاه واذا قامت بإزاله النشوز عنها فعندئذ يحرم عليها اخذ الزكاه فالروايات ايضا لا تشمل المقام .

ثم ذكر الماتن قده : يجوز للزوجه ان تدفع زكاتها لزوجها او سائر اقاربه ممن تجب نفقتهم عليه (1) [١]، باعتبار ان الزوج ليس واجب النفقه على الزوجه ولا اقارب الزوج تجب نفقتهم على زوجته فمن اجل ذلك يجوز للزوجه ان تدفع نفقتها الى زوجها اذا كان فقيرا، ولكن قد يقال كما قيل ان الزوجه اذا قامت بدفع الزكاه الى زوجها فيصير غنى فيصرف نفس هذه الزكاه على زوجته فيلزم ان تصرف الزوجه زكاتها على نفسها غايه الامر بواسطه واحده فلا يجوز ان تصرف الزوجه زكاتها لا بالواسطه ولا مباشره

ولكن هذه الدعوى مدفوعه فان الزوجه اذا اعطت زكاتها لزوجها فهو مالك للزكاه فاذا صارت ملك له خرجت عن عنوان الزكاه ويكون ملك للزوج فاذا صرفه على زوجته فانه يكون صرف من ملكه على زوجته وهو مما لا اشكال فيه فهذه الدعوى لا اساس لها

## كتاب الزكاه بحث الفقه

ص: ٢٩١

---

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص١٣٤، ط ج.

الموضوع : كتاب الزكاه

قد يقال كما قيل انه يجب على المرآه الناشز وجوب ازاله النشوز عنها لانها ان رفعت النشوز فتكون غير مستحقه للزكاه، والجواب عن ذلك واضح فان وجوب ازاله النشوز شىء وكون النشوز مانع عن الانفاق شىء اخر فان الوجوب لا يكون رافع لمناعيه النشوز مجرد تكليف غايه الامر ان المرآه اذا خالفه فهى عاصيه، واما اذا كان نشوزها عن حق كما اذا فرضنا تمكين الزوجه لزوجها ضرر عليها او حرجى فعندئذ لا يجب عليها التمكين

الظاهر ان النشوز اذا كان مستندا الى الحق فهو ليس بنشوز فهو غير مانع عن وجوب الانفاق فان التمكين كسائر الواجبات انما يجب اذا لم يكن ضروريا او حرجيا واما اذا كان ضررى او حرجى فلا يجب عليها التمكين

ثم ذكر الماتن قده : اذا عال بأحد تبرعا جاز للمتبرع ان يعطى زكاته له (١) [١] فضلا عن غيره للأنفاق للنفقة او للتوسعه من غير فرق بين الغريب الذى لا تجب نفقته عليه، ولكن هذا لا يمنع من اعطاء الزكاه لهم اذا كانوا من الفقراء

فان مقتضى القاعده ان من كان عائلا له تبرعا وينفق عليه فهو فقير فى نفسه ومستحق للزكاه فاذا كان فقيرا جاز له اخذ الزكاه كما يجوز للمتبرع ان يعطى زكاته له وكذلك غيره فان التبرع امر محبوب وليس بواجب عليه ولا- يكون مانع عن فقره وهو مستحق للزكاه من جهه كونه فقيرا

واما بحسب الروايات فهنا طوائف من الادله آيات وروايات داله على جواز اعطاء الزكاه للفقير سواء كان هناك متبرع او لا وهو مقتضى اطلاق الآيه المباركه ومقتضى اطلاق الروايات

ص: ٢٩٢

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص ١٣٤، ط ج.

الطائفة الثانى من الروايات وهى التى تدل على استثناء من تجب نفقته على المزكى وعمدت هذه الروايات صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج خمسه لا يعطون من الزكاه لانهم عياله ولازمون له فهذه الصحيحه تدل على وجوب نفقه الولد والاباء والامهات والزوجه والمملوك فان هؤلاء الخمسه يجب الانفاق عليهم لانهم لازمون له فهذه الصحيحه تدل على استثناء هؤلاء الخمسه عن اطلاق الآيه المباركه وكذلك اطلاق الروايات فلا بد من تقيدها بغير هؤلاء الخمسه وكذلك موثقه اسحاق ابن عمار، واما صحيحه ابى خديجه قد ورد فى صدرها لا تعطى الزكاه لمن يعول فقد يقال كما قيل انه يشمل اذا كان عائلته تبرعيه

الظاهر ان هذه الصحيحه لا تشمل ذلك فان ظاهر قوله لا تعطى نهى اذ لا يجوز اعطاء الزكاه لمن يعول به والمفروض ان عائلته اذا كانت تبرعيه يجوز له اعطاء الزكاه فان التبرع غير واجب عليه فالصحيحه فى مقام بيان من تجب نفقته على المزكى لا يجوز اعطاء الزكاه له

وهنا طائفه ثالثه تدل على جواز اعطاء الزكاه للأخ واولاده وللمعم واولاده وللخال واولاده وللأخت واولادها باعتبار انهم ليسوا ممن تجب نفقتهم على المزكى والروايات تشمل العيوله التبرعيه

ثم ذكر الماتن قده : يستحب اعطاء الزكاه للأقارب ومع حاجتهم وفقيرهم (١) [٢]، وقد ورد فى بعض الروايات انه لا صدقه وذوى رحم محتاج وفى بعضها الاخر الافضل ان يعطى الزكاه لذوى رحم كاشح فهذه الروايات وان كانت ضعيفه سندا ولكن لا بئس بالتأييد بها والعمده موثقه اسحاق ابن عمار فان فى هذه الموثقه قد ورد يفضل الاقارب على غير الاقارب اذا كانوا بحاجه واذا كانوا مستحقين للزكاه وبحاجه اليها

ص: ٢٩٣

---

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ١٣٤، ط ج.

فالتبعية انه لا شبهه في ان اعطاء الزكاه للأقارب اذا كانوا بحاجة افضل من اعطائها لغيرهم

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : يجوز للوالد ان يدفع زكاته لولده لصفه في تزويجه (١) [١]، يقع الكلام فيه تاره في دفع الزكاه من سهم سبيل الله واخرى دفع الزكاه من سهم الفقراء

اما الاول : فقد ذكر السيد الاستاذ قده على ما في تقرير بحثه فان كان دفع الزكاه من سهم سبيل الله فاذا فسرنا سبيل الله كل عمل قربي وعمل خيرى سواء كان من الاعمال العامه او من الاعمال الخاصه فعندئذ لا مانع من دفع الزكاه من سهم سبيل الله لأمر تزويج مؤمن فانه عمل خيرى وقربى ويصدق عليه عنوان سبيل الله ولكن السيد الاستاذ قده قد ذكر ان سبيل الله وان كان يصدق على كل عمل قربي وعمل خيرى كتزويج بنت او ابن فهو عمل قربي وعمل خيرى ولكن يظهر من بعض امثله الروايات الوارده في هذه المسأله ان المراد من سبيل الله الاعمال العامه كبناء المدارس والمساجد والجسور والطرق وما شاكل ذلك او الجهاد الحج بشكل عام فان صرف الزكاه في هذه الامور العامه هو صرف في سبيل الله وعلى هذا فلا يجوز صرف سهم سبيل الله في الامور الخاصه كزواج شخص فانه لا يصدق عليه سبيل الله حسب ما ورد في بعض الروايات من تفسير سبيل الله بالأمور العامه هكذا ذكره السيد الاستاذ

ولكن يمكن المناقشه فيه فانه لم يرد في شىء من الروايات تقييد سبيل الله بالجهات العامه كبناء المساجد والمدارس الدينيه والجهاد والحج وما شاكله وانما ورد في الروايات امثله سبيل الله بذلك والمثال لا يكون مخصصا ولا مقيدا فالوارد في الروايات هو تمثيل سبيل الله بالأمور العامه والتمثيل لا يصلح ان يكون مقيدا ومفسرا وعلى هذا فلا شبهه في ان سبيل الله يصدق على كل عمل قربي وعلى كل عمل خيرى لانه صرف في سبيل الله ولا شبهه في ان تزويج المؤمن والمؤمنه عمل قربي يشمل عنوان سبيل الله وعلى هذا يجوز صرف سهم سبيل الله في تزويج ابنه لانه لا يكون من المؤمنه فيجوز للمنفق ان يصرف من سهم سبيل الله في تزويج ابنه او بنته

ص: ٢٩٤

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص١٣٤، ط ج.

واما ثانيا : صفه من سهم الفقراء فقد ذكر السيد الاستاذ قده انه يجوز صفه من سهم الفقراء لتوسعه فان تزويج الولد و صرف المال فيه من المؤمنه ولكن ليس اصل المؤمنه بل هو من التوسعه وقيده السيد الاستاذ اذا كان الاب باذل فلا يجوز صفه في زواج ابنه ولكن الظاهر ان تزويج الولد ليس من المؤمنه ولا من التوسعه بل هو امر خارج من المؤمنه والروايات التى تدل على عدم جواز صرف الزكاه في مؤونه عياله عمدتها صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج خمسها لا يعطون الزكاه الولد والاب والام

والزوجه والمملوك واما تزويج البنت وتزويج الولد فهو خارج عن وجوب النفقه فلا تجب نفقه الزواج على الوالد فان المانع عن دفع الزكاه لمن تجب عليه نفقته فلا يجوز للمزكى ان يدفع زكاته على من تجب عليه نفقته والمفروض ان نفقه الزواج غير واجبه عليه فاذا لم تكن واجبه فيجوز ان يدفع زكاته لها غايه الامر ذكرنا ان مقتضى اطلاق الروايات المانعه انه لا يجوز للمزكى ان يدفع زكاته على من تجب عليه نفقته وان كان فقيرا وعاجزا عن المؤونه فما ذكره السيد الاستاذ من التقييد بالغنى لا دليل عليه لا فى اصل وجوب النفقه ولا فى التوسعه .

واما جواز اخذ الولد الزكاه من غير والده فلا شبهه فى جوازه فيجوز له ان يأخذ الزكاه من غير والده لصرفه فى زواجه وانما الكلام فى زكاه والده

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : يجوز للمالك دفع الزكاه الى ولده للانفاق على زوجته او خادمه من سهم الفقراء كما يجوز له دفعه اليه لتحصيل الكتب العلميه من سهم سبيل الله (1) [1]، تقدم ان صرف الزكاه فى مؤونه الزواج ليست من ما تجب على المنفق من باب النفقه فهى خارج عنها ولهذا يجوز للوالد ان يصرف زكاته فى مؤونه تزويج ابنه فان صرف الزكاه فى غير نفقته فهنا مسألان :-

ص: ٢٩٥

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص ١٣٤، ط ج.

المسأله الاولى : التوسعه فى نفقه العيال فان الواجب على المنفق الانفاق من ماله على عياله من الاب والام المملوك والزوجه والولد وقد ورد فى مجموعه من الروايات التوسعه فى الانفاق على العائله وهذه الروايات تدل على انه يجوز للمنفق ان يعطى زكاته للتوسعه على عائلته

المسأله الثانيه : التوسعه خارج الانفاق على العيال كصرف الزكاه فى مؤونه التزويج او دفع الزكاه الى ولده فى الانفاق على زوجته وعلى خادمه او مملوكه فانه خارج عن التوسعه فى النفقه وما ذكره السيد قده على ما جاء فى تقرير بحثه منه يجوز للمنفق ان ينفق زكاته فى صرفها فى مؤونه التزويج او يدفع زكاته لولده للانفاق على زوجته لكن بشرط ان يكون عاجزا عن الانفاق بماله الخاص واما اذا كان متمكنا فلا يجوز له ان يدفع من زكاته، وذكرنا ان هذا التقييد بحاجه الى دليل ولا دليل عليه فانه يجوز صرف الزكاه للفقير بدون أى تقييد فاذا كانت زوجه الولد فقيره والولد فقير فانه لا يجوز للأب ان يعطى زكاته لولده ولكن يجوز له ان يعطى زكاته لولده للانفاق على زوجته لانه ليس من عائله الاب ولهذا فرق بين وجوب النفقه وبين سهم الفقراء

واما شراء الكتب الدينيه فقد ذكر السيد الاستاذ قده على ما فى تقرير بحثه اما شراء الكتب من سهم سبيل الله انه غير جائز فان



السيد قدده فسر سبيل الله بالجهات العامه كبناء المساجد والمدارس الدينيه والحسينيات والجسور والطرق ونحو ذلك او شراء الكتب ووضعها في مكتبه عامه ليستفيد منها عامه الناس، ولكن هذا التقيد بحاجه الى دليل فان عنوان سبيل الله يصدق على كل عمل قربي سواء كان من الاعمال العامه او الخاصه واما التقيد من جهه بعض الامثله الوارد في بعض الروايات ومن الواضح ان المثال لا يصلح ان يكون مقيدا لأطلاق الآيه المباركه وحيث ان سبيل الله عنوان يصدق على كل عمل خيرى فلا مانع من شراء الكتب الدينيه الى ولده اذا كان بحجاه اليها

ص: ٢٩٦

واما شرائه من سهم الفقراء فقد اشكل عليه السيد الاستاذ قده بتقريب ان الروايات التي تدل على التوسع عمدها صحيحه ابي خديجه فانها ظاهره للتوسع في النفقه على العيال، ثم ذكر ان صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج داله على ذلك فقد ورد فيها هل يجوز اخذ الزكاه للتوسع اذا كانوا لا يوسعون عليه في انفاقهم قال عليه السلام نعم، فان هذه الصحيحه تدل على جواز التوسع في كل ما يحتاج اليه وهذا يشمل شراء الكتب ايضا ولكن هذه الروايه لا تشمل صرف المنفق زكاته في شراء الكتب واما شراء الكتب من غيره فلا شبهه في جوازه انما الكلام في هل يجوز للمنفق ان يدفع زكاته لولده لشراء الكتب او لا يجوز فان هذه الصحيحه لا تدل على ذلك

الظاهر ان هذه الصحيحه بأطلاقها تشمل ذلك وان كانوا لا يوسعون عليه في كل ما يحتاج اليه قال عليه السلام نعم،؟ فان جواب الامام مطلق وبأطلاقه يشمل زكاه المنفق ايضا كما يشمل زكاه غيره يشمل زكاته ايضا فلا وجه للتخصيص بغير زكاه المنفق .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : لا فرق في عدم جواز الزكاه الى من تجب عليه نفقته بين ان يكون قادرا على الانفاق او يكون عاجزا ولا فرق بين ان يكون من سهم الفقراء او من سائر السهام (1) [1]، يقع الكلام هنا في امور:-

الامر الاول : ان يكون المنفق غنيا وباذلا فعندئذ هل يجوز لمن ينفق عليه اذا كان فقيرا اخذ الزكاه او لا ؟

ص: ٢٩٧

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، ج ٤، ص ١٣٥، ط ج.

الامر الثاني : اذا كان المنفق عاجزا عن الانفاق من جهة فقره او بسبب اخر لا يقدر على الانفاق فتاره يكون عدم الانفاق من جهة فقره وتاره من سهم اخر واخرى عدم وجوب الانفاق من جهة المنفق عليها كالزوجه اذا كانت ناشزه او خرجت من بيت زوجها من دون مسوغ شرعى فان نفقته سقطت فلا- يجب على زوجها الانفاق عليها فوجوب الانفاق سقط عن زوجها او اشترط عدم النفقه في ضمن العقد فلا يجب على الزوج الانفاق على الزوجه بمقتضى الشرط

الامر الثالث : ان يكون المنفق قادرا على الانفاق ويكون غنيا ولكنه ممتنع عن الانفاق متعمدا ممتنعا عن البذل والانفاق عامدا

اما الاول فالمفروض ان من تجب نفقته عليه فهو فقير كما اذا كان الوالد غنيا وباذلا ومنفقا على ابيه وعلى امه وعلى زوجته وعلى مملوكه وباذلا فلا بد من الفرق بين نفقه الزوجه ونفقه سائر الاقارب فان نفقه الزوجه دين على الزوج وهى مالكة للدين فهى غنيه بالقوه فاذا كانت كذلك فلا يجوز لها اخذ الزكاه، واما الولد فهو فقير مجرد وجوب انفاق الوالد عليه وجوب تكليفى وهذا الوجوب التكليفى لا يجعله غنى فيجب على الوالد الانفاق على الولد وعلى الاب والام ولكن مجرد الوجوب التكليفى لا يجعلهم

اغنياء فيكون فقير فاذا كان فقير فهو مورد للزكاة فيجوز له اخذ الزكاة من غير والده فاذا اخذها بمقدار مؤونته طول السنه سقط وجوب الانفاق على الوالد، واما اذا استلم من الوالد نفقته فلا يجوز اخذ الزكاة لانه اصبح غنيا، وهل يجوز له اخذ الزكاة من الوالد ؟

مقتضى القاعده الجواز لانه فقير ومورد للزكاة ولا فرق بين زكاة والده وزكاة غيره كما يجوز له ان يأخذ الزكاة من غيره كذلك يجوز له ان يأخذ زكاة والده، نعم لا- يجوز للوالد ان يدفع زكاته اليه بمقتضى اطلاق الروايات الواردة عمدتها صحيحه ابن الحجاج خمسه لا- يعطون من الزكاة شيئا الاب والام والولد والزوجه والمملوك، فانها تدل على انه لا يجوز للوالد ان يعطى زكاته لهؤلاء الخمس واما الولد فيجوز له اخذ زكاته فان له تكليف اخر لان عدم الجواز انما هو على الوالد وليس على الولد ولا ملازمه فى البين والدليل على المنع غير موجود .

ص: ٢٩٨

اما الثانى وهو ما اذا كان المنفق عاجزا عن الانفاق كما اذا كان فقيرا او لا- يجب عليه الانفاق كما اذا كانت زوجته ناشز او خرجت من بيته بدون مسوغ شرعى سقط وجوب نفقاها عنه فلا يجب الانفاق عليها طالما تكون خارج بيته، ففى مثل هذا يجوز ان يأخذ الولد من غير والده او من غيره وكذا الزوجه يجوز لها اخذ الزكاه من غير زوجها او منه، هل يجوز له ان يدفع زكاته لولده او لزوجته

الظاهر عدم الجواز لأطلاق روايات المنع التى عمدتها صحيحه عبد الله ابن الحجاج خمسه لا يعطون من الزكاه شيئا فلا يجوز للوالد ان يدفع زكاته لولده وان كان عاجزا عن الانفاق عليه، ولكن ذكر السيد الاستاذ قده فى هذه المسأله على ما جاء فى تقرير بحثه ان فى صورته العجز اذا كان المنفق عاجزا او لا يجب عليه الانفاق من جهه نشوز الزوجه او شرط عدم النفقه فى ضمن العقد فعندئذ يجوز ان يعطى زكاته لزوجته الناشزه او لزوجته التى لا يجب عليه نفقتها من جهه الشرط وكذلك بالنسبه الى الولد وعلل ذلك فى المقام بانه اذا عجز عن الانفاق او ان الانفاق غير واجب اذا عجز عن انفاق الولد فهو ليس عيال له وليس لازم له فلا يكون مشمولاً لصحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج فانه علل فى الصحيحه انهم عياله ولازمون له وهذا التعليل لا يشمل الولد فى صورته عجز الوالد عن الانفاق عليه

لكن هذا مخالف لما ذكره سابقا فانه صرح ان صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج مطلقه وبأطلاقها تدل على عدم جواز دفع الزكاه الى من تجب عليه نفقته سواء كان عاجزا ام قادرا فالصحيحه مطلقه تشمل كلا الصورتين فما جاء فى هذه المسأله منافى لما ذكره سابقا مضافا الى ما ذكره هنا من الولد ليس لازم له فى صورته عجزه عن الانفاق فما جاء فى تقرير بحثه مما لا يمكن المساعده عليه فى نفسه بالإضافه الى انه مخالف لما ذكره سابقا

اما الثالث وهو فيما اذا كان المنفق غنى وقادرا على الانفاق لكنه ممتنع فان كان ممتنع فلا شبهه في انه يجوز لولده او لأبيه ان يأخذ الزكاه من غيره بل يجوز ان يأخذ زكاته لمؤنثته واما الزوجه فان كانت متمكنه من الرجوع الى الحاكم الشرعى لإجباره على الانفاق فعليها ذلك فان كانت متمكنه من ذلك فهي غنيه بالقوه ولا يجوز لها ان تأخذ الزكاه الا اذا فرضنا ان الحاكم الشرعى لا يقدر على إجباره اما اذا كان الحاكم الشرعى قادرا على إجباره بالإنفاق على زوجته فعندئذ لا يجوز للزوجه ان تأخذ الزكاه، واما غير الزوجه فلا يجوز له ان يرجع الى الحاكم الشرعى لان الاب والام والابن مجرد تكليف وليس حق عليه .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان روايات المنع عمدتها صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج مطلقه وبإطلاقها تدل على انه لا يجوز على من تجب عليه النفقه ان يدفع زكاته الى من تجب عليه نفقته كالولد والاب والام والزوجه والمملوك ومقتضى الاطلاق سواء كان قادرا بماله الاصلى او بمال الزكاه اذا كان فقيرا او بسبب اخر، كما ان مقتضى اطلاق هذه الروايات عدم جواز دفع الزكاه لا تمام النفقه ولا بعضها كما اذا فرضنا ان الولد مالك لنفقته سته اشهر وبحاجه الى نفقه سته اشهر اخرى فلا يجوز للوالد ان يدفع زكاته اليه بعنوان تنمه النفقه كما لا يجوز له دفع الزكاه الى من تجب عليه نفقته كذلك لا يجوز دفع بعض النفقه وهو اطلاق ادله المنع

ص: ٣٠٠

ولكن نسب الى جماعه ان المالك المنفق اذا كان عاجزا عن الانفاق من اصل ماله يجوز له ان يدفع من زكاته الى من تجب عليه نفقته بعنوان التتمه اما تمام النفقه فلا- يجوز له دفع زكاته اليه بعنوان دفع نفقته السنويه كما اذا كان عند ولده مؤونه سته اشهر او سبعة ولكن ليس له مؤونه سائر الاشهر الباقية فيجوز له ان يدفع زكاته اليه بعنوان تنمه نفقته السنويه، واستدلوا على ذلك بروايات توسعه نفقه العيال وهي شامله للتتمه والروايات منها صحيحه ابى خديجه ويزيدها لهم فى نفقتهم وكسوتهم وفى طعامهم فان هذه الجملة تشمل التوسعه فى النفقه الواجبه والمستحبه وكذا الحال فى روايه اسحاق ابن عمار الوارد فيها وهو يقوتهم قوتا شديدا فهذه الجملة تشمل النفقه الواجبه والتوسعه فيها

وروايات المنع منها صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج خمسها لا يعطون من الزكاه شيئا، فان اطلاقها يشمل اعطاء الزكاه ودفع الزكاه لتمام نفقتهم او لبعض النفقه كما ان الاول لا- يجوز والثانى لا- يجوز ايضا فتقع المعارضه بين روايات المنع وروايات الجواز والنسبه بينهم عموم من وجه وماده الاجتماع التتمه فان روايات الجواز تدل على جواز اعطاء الزكاه للتتمه باعتبار كونها نوع توسعه فى النفقه الواجبه والمفروض ان روايات الجواز تشمل فى التوسعه الواجبه ايضا والروايات المانعه تدل على عدم جواز دفع الزكاه لم تجب نفقته عليه للتتمه ايضا فتسقطان معا من جهه المعارضه والمرجع هو اطلاقات الادله التى تدل على جواز اعطاء الزكاه للفقير والمفروض ان من تجب عليه زكاته هو فقير بالنسبه الى بقيه نفقته وان كان عنده نفقه سته اشهر لكن بالنسبه الى الستة اشهر الاخرى فقير يجوز له اخذ الزكاه فراجع الى اطلاقات ادله جواز اعطاء الزكاه للفقير



ومع الاغماض عن ذلك المرجع هو اصاله البراءه عند الشك في الجواز وعدم الجواز ولكن الظاهر ان روايات الجواز حاكمه على روايات المنع باعتبار انها ناظره الى روايات المنع والوجه في النظر انه لولا روايات المنع لكانت روايات التوسعه لغوا وهذا هو الميزان في الضرر مثل لا ضرر ولا حرج فهو حاكم على الادله الاولييه اطلاقات الكتاب والسنة باعتبار انها ناظره الى مدلولها ولولا تلك الاطلاقات لكان دليل لا ضرر لغوا ودليل لا حرج لغوا وهذا هو معنى النظر

لكن الصحيح انه لا تعارض بينها فان روايات الجواز ظاهره في جواز التوسعه المستحبه ولا تشمل الواجبه فان الواجبه واجبه على المنفق من ماله الاصلى ولا يجوز له ان يدفع الزكاه لمن تجب نفقته عليه، مضافا الى ان عنوان التوسعه لا يصدق على التتمه فان معنى التوسعه اخراج النفقه من دائره التضيق الى دائره التوسعه واما التتمه فهي امتداد للنفقه واستمرار فلا يصدق عليها عنوان التوسعه وعلى هذا فلما معارضه بين الطائفتين

### كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكر الماتن قده : يجوز دفع الزكاه الى مملوك غيره سواء كان مالكة قادرا على انفاقه ام كان عاجزا وسواء كان المملوك ابقا او مطيعا، يقع الكلام هنا في جهتين :-

الجهه الاولى : فى ما اذا كان ماله قادرا على الانفاق وفى هذا الفرض هل يجوز اعطاء الزكاه له او لا يجوز، فالعبد فقير ومورد لسهم الفقراء ومجرد وجوب الانفاق على المالك لا يجعله غنيا لانه وجوب تكليفى ثابت على المالك ولا يجعل المملوك غنى فيجوز لغير المالك ان يعطى زكاته لمملوكه قبل عمليه الانفاق فى الخارج فيسقط وجوب الانفاق على مالكة، وكذلك يجوز له اخذ الزكاه من غير مالكة قبل تسليم ما ينفق عليه مالكة، ودعوى ان العبد لا يكون مالكا للمال ولهذا فلا يجوز دفع الزكاه اليه بنحو التملك لانه لا يكون مالكا لشيء وهكذا لا يجوز دفع الزكاه اليه بنحو التملك فان دفع الزكاه لفقير لا يكون الا بنحو التكليف كما هو ظاهر الآيه المباركه (انما الصدقات للفقراء) بنحو التملك ظاهرها ولا يجوز بنحو الصرف دون التملك والمفروض ان العبد لا يملك

ص: ٣٠٢

وهذه الدعوى مدفوعه والصحيح ان العبد يملك بواسطه الروايات التى تدل على ذلك ومنها صحيحه عبد الله ابن سنان فقد ورد فيها ان العبد يملك المال واما تصرفه فى هذا المال هل يجوز مطلقا ومستقلا ام يحتاج الى اذن مولاه فهو امر اخر ولكن الصحيحه واضحه الدلاله على انه مالك للمال وكذلك اعطاء الزكاه للفقير كما يجوز بنحو التملك كذلك يجوز بنحو الصرف بدون تملك فكل الامرين جائز فهذه الدعوى لا اساس لها

الجهه الثانيه : وهى ما اذا كان المالك عاجزا عن الانفاق من جهه فقره او بسبب اخر او ممتنعا عن الانفاق فعندئذ لا شبهه فى انه

يجوز لغير المالك ان يعطى زكاته له لانه فقير والروايات التي تدل على منع المالك اعطاء الزكاه لمملوكه منها صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج خمسه لا يعطون من الزكاه شيئا الاب والام والولد والزوجه والمملوك وذلك لانهم عياله ولازمون له، فانه علل المنع بعدم اعطاء الزكاه بوصف عرضى وهو عياله، وفي مقابل الروايات المانعه روايات اخرى تدل على عدم جواز اعطاء الزكاه للعبد وهي مجموعه من الروايات منها صحيحه عبد الله ابن سنان عن ابى عبد الله عليه السلام قال : ليس فى مال المملوك شىء ولو كان له الف الف ولو احتاج لم يعطى من الزكاه شيئا) فهذه الصحيحه تدل على امرين احدهما ان المملوك مالك للمال ولو كان كثيرا وثانيا انه لم يعطى من الزكاه شيئا

ومنها صحيحته الاخرى عن ابى عبد الله عليه السلام قال سأله رجل وانا حاضر عن مال المملوك اعليه زكاه فقال: لا، ولو كان الف الف درهم ولو احتاج لم يكن له من الزكاه شيئا) فهذه الصحيحه ايضا تدل على عدم اعطائه من الزكاه



ومنها موثقه اسحاق ابن عمار قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام ما تقول فى رجل يهب لعبده الف درهم او اقل او اكثر الى ان قال قلت فعلى العبد ان يزكيها اذا حال عليها الحول قال : لا، الا ان يعمل له فيها ولا يعطى العبد من الزكاه شيئاً) وهذه الموثقه واضحه

وظاهر هذه الروايات ان عدم اعطاء الزكاه للعبد من جهه وصف ذاتى وهو العبوديه والرقيه لا من جهه وصف عرضى

واما ظاهر الروايات المانع عدم جواز اعطاء الزكاه من جهه الوصف العرضى دون الذاتى وهو كونه عياله ولازم له فالطائفه الاولى من الروايات التى تدل على عدم جواز اعطاء الزكاه للعبد فانها تدل بالمطابقه على عدم جواز اعطاء الزكاه للعبد من جهه وصفه الذاتى وهو الرقيه والعبوديه وتدل بالالتزام على ان وصفه العرضى لا يصلح ان يكون عله انه طالما يمكن التعليل بالأمر الذاتى فلا تصل النوبه الى التعليل بالأمر العرضى ولهذا لا يصح تعليل نجاسه الميتة بالملاقاه او تعليل نجاسه الكلب بالملاقاه فان نجاسه الميت ذاتيه فلا يصح تعليل وجوب الاجتناب عن الميت بالملاقاه مع النجس وهكذا

وفى المقام فان الروايات الاولى تدل على عدم جواز اعطاء الزكاه للعبد من جهه وصفه الذاتى وهو الرقيه والعبوديه فهذه الروايات تدل بالالتزام على ان وصفه العرضى لا يصلح ان يكون عله لعدم جواز دفع الزكاه اليه فاذا كان وصفه الذاتى عله فوصفه العرضى لا يصلح ان يكون عله

واما الروايات المانع على عكس ذلك فانها تدل على عدم جواز اعطاء الزكاه للعبد من جهه وصفه العرضى وهو كونه عيال للمالك ولازم له اذ لو كان وصفه الذاتى يصلح ان يكون عله لا تصل النوبه الى وصفه العرضى فمن اجل ذلك تقع المعارضه بين الطائفتين، الا ان الطائفه الثانيه اخص من الطائفه الاولى فان الطائفه الاولى يشمل المالك وغير المالك والطائفه الثانيه خاصه فى المالك فانه لا يجوز للمالك ان يدفع زكاته اليه لانه عياله ولازم له .

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا فى المسأله طائفتين من الروايات الاولى تدل على حرمه اعطاء الزكاه للعبد كصحيحه عبد الله ابن سنان وصحيحه على ابن جعفر وموثقه اسحاق ابن عمار وغيرها من الروايات فانها داله بوضوح على حرمه اعطاء الزكاه للعبد، والطائفه الثانيه تدل على حرمه اعطاء الزكاه للمالك على مملوكه فلا يجوز للمالك ان يعطى زكاته لمملوكه والثانيه اخص من الاولى فان الاولى تشمل المالك وغيره فلا يجوز اعطاء الزكاه للعبد فلا بد من تخصيص الاولى بالثانيه وتقيدها من باب حمل المطلق على المقيد الذى هو احد موارد الجمع الدلالى العرفى فالتعارض بين الطائفتين غير مستقر ويرتفع هذا التعارض بالجمع الدلالى العرفى ولكن يبقى من جهه اخرى فان الاولى ظاهره فى ان حرمه الزكاه على العبد بسبب ذاتى وبعنوان ذاتى وهو الرقيه والعبوديه والثانيه تدل على ان حرمه الزكاه على المملوك لعله عرضيه وليست ذاتيه وهى كون العبد عياله ولازم له فلكل من الطائفتين دلاله مطابقه ودلاله التزاميه

فالأولى تدل بالمطابقه على حرمه الزكاه للعبد بعنوان ذاتى وبالالتزام على ان العنوان العرضى لا يصلح ان يكون عله والثانيه على العكس فان التعليل بها بأمر عرضى فقد علل حرمه دفع الزكاه الى المملوك بأمر عرضى وهو كونه عياله ولازم له فالثانيه تدل بالعرض على حرمه الزكاه من جهه عنوان ذاتيه وبالالتزام على ان العنوان الذاتى لا يكون عله لانه ان كان عله لا تصل الثوبه الى العرضى فكلا الطائفتين تنفى الاخرى بدلالتهما الالتزاميه فتقع المعارضه بينهما

والجواب عن ذلك اولا ان التعليل الوارد فى الطائفه الثانيه أى فى صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج هو ليس لتعليل بحرمه دفع الزكاه للمملوك بل لتعليل بوجوب الانفاق على المملوك من جهه انه عياله ولازم له فان الروايه ساكته عن عله حرمه دفع الزكاه الى المملوك ومع الاغماض عن ذلك والتسليم بان الطائفه الثانيه ايضا ظاهره فى ان التعليل لتعليل لحرمه دفع الزكاه الى المملوك فتقع المعارضه بينهما وتسقطان فالمرجع هو اطلاقات الادله من الكتاب والسنة وجواز دفع الزكاه الى العبد اذا كان فقيرا فان كلتا الطائفتين قد سقطت من جهه المعارضه

ص: ٣٠٥

وقد يجمع بينهما بحمل الاولى على الثانيه بان حرمه دفع الزكاه الى العبد باعتبار انه من احد الخمسه المذكورين فى صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج فبذلك يمكن الجمع بين الطائفتين ولكن هذا الحمل حمل تبرعى ولا دليل عليه ولا قرينه على ذلك فان مثل هذا الحمل بحاجه الى قرينه تدل عليه ولا قرينه لا فى نفس هذا الطائفه ولا من الخارج

الجهه الثالثه : انه لا فرق فى العبد بين ان يكون مطيعا او ابقا فانه يجوز اعطاء الزكاه له ولكن قد يستشكل فى الابق بعدم جواز اعطاء الزكاه له لانه اعانه على الاثم ولكن لا وجه لذلك فان اعطاء الزكاه له ليس اعانه على الاثم حتى تكون محرمه وقد يقال بعدم جواز اعطاء الزكاه له من جهه انه متمكن من ازاله الابق عنه فان كان متمكن فهو غنى ولا يجوز اعطاء الزكاه

ولكن هذا ايضا غير صحيح فانه لا يجب عليه رفع المانع وايجاد الموضوع كما تقدم موسعا ان ايجاد الموضوع بتمام اسبابه من المقتضى والشرط وعدم المانع غير واجب على المكلف وان كان قادرا على ذلك ولكنه غير واجب وهذا تمام كلامنا فى هذا الشرط .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ان ما ذكرناه من ان التعليل الوارد فى صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج انما هو تعليل لوجوب الانفاق وليس تعليلا لحرمة دفع الزكاه لانهم عياله ولازمون له ولكن هذا التعليل بالنسبه الى المملوك معارض بالطائفة الاولى فانها ظاهره فى ان حرمة دفع الزكاه الى العبد بملا-ك عنوان ذاتى وهو العبوديه والرقيه فاذا كان التليل بعنوان ذاتى فلا يصح التعليل بعنوان عرضى بل هو مستهجن عرفا كتعليل نجاسه الميت بالملاقاه او نجاسه الكلب بالملاقاه فانه مستهجن، فيكون المرجع اطلاقات الادله ومقتضاها جواز دفع الزكاه للعبد اذا كان فقيرا .

ص: ٣٠٦

ثم ذكر الماتن قده : الرابع ان لا يكون هاشمى (١) [١]، وهذا الشرط مسلم بين جميع المسلمين فقد اتفقوا على حرمة الزكاه على بنى هاشم ومن شروط الزكاه ان لا يكون المستحق من بنى هاشم وقد ادعى عليه الاجماع من المسلمين من المتقدمين والمتأخرين، بل قد ادعى ان عدم جواز دفع الزكاه الى بنى هاشم من الضروريات الفقيهيه وهو مما لا اشكال فيه وان هذا الاجماع ثابت فى زمن الائمة عليهم السلام، الا ان مدركه الروايات وليس اجماع تعبدى بل مدركه الروايات الكثيره التى تدل بوضوح على حرمة الصدقه على بين هاشم ومن الروايات الوارده فى ذلك

صحيحه عيص ابن القاسم عن ابى عبد الله عليه السلام قال ان اناس من بنى هاشم اتوا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فسألوه ان يستعملهم على صدقات المواشى فقالوا يكون لنا هذا السهم الذى جعل الله عز وجل للعاملين عليها فنحن اولى به، فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم: يا بنى عبد المطلب ان الصدقه لا-تحل لى ولا لكم ولكنى قد وعت الشفاعه (٢) [٢] فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله على ان الصدقه يعنى الزكاه محرمة على بنى هاشم .

ومنها صحيحه الفضلاء عن ابى جعفر وابى عبد الله عليهم السلام قالا : قال رسول الله صلى الله عليه واله ان الصدقه اوساخ ايدى الناس وان الله قد حرم على منها وغيرها مما قد حرمه وان الصدقه لا-تحل لبنى عبد المطلب (٣) [٣] فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله بل علل ان الصدقه اوساخ ايدى الناس فمن اجل ذلك هى محرمة علينا

ص: ٣٠٧

- ٢- وسائل الشيعة، الحر العاملي، ج٩، ص٢٦٨، ابواب الزكاه، ب٢٩، ح١، ط ال البيت.
- ٣- وسائل الشيعة، الحر العاملي، ج٩، ص٢٦٨، ابواب الزكاه، ب٢٩، ح٢، ط ال البيت.

منها صحيحه عبد الله ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا تحل الصدقه لولد العباس ولا لنظرائهم من بنى هاشم (1) فهذه الصحيحه ايضا واضحه الدلاله وايضا يوجد روايات كثيره الا انها ضعيفه من ناحيه السند والروايات الكثيره لا يبعد بلوغها حد التواتر وقد ورد في بعضها ان الصدقه محرمة على وعلى اهل بيتي فمن الواضح ان اهل بيته صلى الله عليه واله اخص من بنى هاشم فقد يقال ان هذه الروايه والروايات المتقدمه معارضه

والظاهر انه لا- معارضه بينها فان المطلق والمقيد اذا كانا مثبتين وكان الحكم فيهما انحلالى لا يحمل المطلق على المقيد بل يحمل المقيد على افضل الافراد كما اذا قال المولى اكرم العلماء ثم قال اكرم العلماء العدول فان في مثل هذه الموارد لا يحمل المطلق على المقيد بل يحمل المقيد على افضل الافراد لعدم التنافى بينهم، نعم اذا كان المطلق والمقيد مثبتين وكان الحكم المجعول فيهما واحدا فاما ان يكون للمطلق او للمقيد ففى مثل ذلك لا بد من حمل المطلق على المقيد والا كان القيد لغوا وجزافا فمن اجل ذلك لا بد من حمل المطلق على المقيد، نعم اذا كان المطلق والمقيد سلبيان فلا بد من حمل المطلق على المقيد سواء كان الحكم المجعول بينهم انحلالى ام لا، فلا تنافى بينهما مضافا الى ان الروايه ضعيفه من ناحيه السند .

وهنا روايه اخرى وهى صحيحه ابي خديجه وهى تدل على ان الصدقه لا- تكون محرمة على بنى هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : اعطوا الزكاه من ارادها من بنى هاشم فانها تحل لهم وانما تحرم على النبي صلى الله عليه واله وسلم وعلى الامام الذى من بعده وعلى الاثمه عليهم السلام (2) فتقع المعارضه بين هذه الروايه والروايات المتقدمه فان قلنا ان المتقدمه تبلغ حد التواتر الاجمالى فهذه الروايه مخالفه للسنة فلا تكون حجه فى نفسها فانها تدخل فى الروايات المخالفه للكتاب والسنة ولا تكون حجه فى نفسها بل فى بعضها ان ما خالف الكتاب والسنة زخرف باطل يضربه فى الجدار وما شاكل ذلك من التعبيرات فمن اجل ذلك لا تكون حجه

ص: ٣٠٨

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٦٩، ابواب الزكاه، ب ٢٩، ح ٣، ط ال البيت.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٦٩، ابواب الزكاه، ب ٢٩، ح ٥، ط ال البيت.

واما اذا لم نقل ان الروايات تبلغ حد التواتر الاجمالي غايه الامر انها روايات مستفيضه فعند ذلك تقع المعارضه بينهما ولكن قد يقال انه لا بد من تقديم الروايات الاولى على هذه الروايات فانها روايات مستفيضه وهى تتقدم عليها ولكن لا دليل على ذلك فاذا لم تبلغ حد التواتر الاجمالي وان بلغه حد الاستفاده الا انها لا تخرج من حدود الظن الى حدود العلم .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

كان كلامنا فى صحيحه ابى خديجه وهى روايه معارضه بروايات كثيره التى تدل على حرمه الزكاه على الهاشمى وهذه الروايه تدل على الجواز والمستثنى هو النبى الاكرم صلى الله عليه واله وسلم والائمه الاطهار ولا تشمل بنى هاشم بمقتضى هذه الروايه، وقد قيل بتوجيهها وجوه :-

الوجه الاول : محموله على الصدقات المستحبه ولا مانع من اعطائها لبني هاشم وعلى هذا فلا تنافى بين هذه الروايه والروايات الاخرى التى تدل على حرمه الصدقه على بنى هاشم

ولكن هذا التوجيه بعيد عن الروايه جدا وخلاف ظاهرها ومساقها فلا شبهه فى ظهور الروايه فى الصدقات الواجبه فان الكلام فيها وانها محرمة على بنى هاشم او انها محلله فلا بد من قرينه تدل على هذا التوجيه ولا قرينه فى المقام

الوجه الثانى : ان هذه الروايه محموله على اعطاء زكاه بنى هاشم كل واحد للأخر وهو جائز

ولعل هذا التوجيه ابعد من الاول لانه لا يمكن حمل هذه الصحيحه على ذلك لانه لو كان هو المراد فلا معنى لاستثناء النبى الاكرم او الائمة عليهم السلام وكيف ما كان فلا بد من قرينه لهذا التوجيه ولا قرينه على ذلك لا فى نفس هذه الروايه ولا من الخارج

ص: ٣٠٩

الوجه الثالث : ان هذه الروايه محموله على الاضطرار فانه يجوز لبني هاشم ان يأخذ الزكاه من العامى عند الاضطرار

وهذا التوجيه ايضا بحاجه الى قرينه بعد عدم التمكن من الجمع الدلالى العرفى ولا قرينه على ذلك، نعم قد ورد فى صحيحه اخرى انه يجوز اخذ الزكاه العامى لبني هاشم عند الاضطرار ولكن لا- تصلح ان تكون قرينه على حمل هذه الروايه على الاضطرار فان هذه الروايه فى مقام بيان الحكم الواقعى وان الحرمة ترتفع عند الاضطرار فان الشى اذا كان حرام واضطر الانسان لارتكابه فيجوز ارتكابه لان الاضطرار رافع للحرمة

وذكر السيد الاستاذ قده ان هذه الروايه شاذه فى مقابل سائر الروايات المشهوره فلا بد من طرحها ورد علمها الى اهلها، فان كان غرضه قده ان سائر الروايات تبلغ من الكثره حد التواتر الاجماعى فعندئذ لا تكون هذه الروايه حجه فى نفسها لانها مخالفه للسنة

هى لا تكون حجه سواء كانت شاذه او لا، ولا معنى لرد علمها الى اهلها فان مخالفه الكتاب والسنة لا تكون حجه فى نفسها وفى بعض الروايه انه باطل وزخرف او لم اقله بنحو الجزم صدر من الائمة الاطهار عليهم السلام يمكن رفع اليد عن هذه الروايه الا بناء على ان مقبوله عمر ابن حنظله تكون حجه فانه جعل الشهره من احدى المرجحات فاذا كانت احدى الروايتين مشهوره والاخرى شاذه فلا بد من تقديم الاولى على الثانيه الا ان هذه الروايه ضعيفه من ناحيه السند ولا يعتمد عليها السيد الاستاذ، مضافا الى انه فرق بين الشهره الروائيه وبين الشهره الفتوائيه فان الشهره الفتوائيه معناها ان معظم الفقهاء افتوا بحرمه شىء او بوجوب شىء ي مقابل جماعه اخرى، اما المراد من الشهره الروائيه هى الروايه المشهوره المتواتره بين الاصحاب ورواها، وكيف ما كان فان قلنا ببلوغ هذه الروايات حد التواتر فهذه الروايات لا تكون حجه وان قلنا بعدم بلوغها حد التواتر فهذه الروايه تصلح ان تكون معارضه لها فتقع المعارضه بينهما ولكن مع ذلك لا بد من ترجيح تلك الروايات على هذه بوجوه تأتى ان شاء الله .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان صحيحه ابى خديجه معارضه بالروايات التى تنص على حرمه الزكاه على بنى هاشم وذكرنا ان تلك الروايات اذ انها وصله من الكثره حد التواتر الاجمالى فمن الواضح ان الصحيحه لا تكون حجه بنفسها فلا حجه لتلك التأويلات، اما اذا قلنا ان تلك الروايات لم تبلغ حد التواتر الاجمالى انما هى مستفيضه لا تخرج عن حدود الظن ولا علم بصورها عن المعصومين عليهم السلام فعندئذ تقع المعارضه بين تلك الصحيحه وبين تلك الروايات، والجمع بينها وبين تلك الروايات لا يمكن فان الصحيحه ناصه فى جواز اخذ الزكاه والروايات ناصه فى الحرمه ولا سيما التعليل الوارد فيها انها اوساخ ما فى ايدى الناس، وفى المقام ليس هنا مرجح لتلك الروايات فمقتضى القاعده التساوط

ولكن الظاهر انه لا شبهه فى ان تلك الروايات مع ضميمه الروايات الوارده من العامه اجماع المسلمين على ذلك فلا شبهه فى ان المسأله قطعيه واحتمال ان المسأله ظنيه ولا- تخرج عن حدود الظن غير محتمل فان الروايات الكثيره وبضمها الى روايات العامه فلا شبهه فى حصول القطع بهذه المسأله فتكون الروايه مخالفه للسنة فلا تكون حجه ولا بد من الاخذ بتلك الروايات

ثم ذكر الماتن قده : من غير فرق بين السهام حتى سهم العاملين (١) [١] فان الزكاه محرمه على بنى هاشم مطلقا أى جميع السهام من سهم الفقراء وسهم العاملين وسهم الغارمين وسائر السهام حتى سهم ابن السبيل وسهم سبيل الله الجميع محرم على بنى هاشم وقد استدل على ذلك بوجوه :-

ص: ٣١١

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٤، ص١٣٧، ط ج.

الوجه الاول : انه قد ورد فى مجموعه من الروايات ان الشارع قد جعل بدل الزكاه الخمس لبنى هاشم بمقدار سعتهم وحاجتهم من الاكل والشرب والملبس والمسكن وسائر الحوائج فان مقتضى اطلاق البدليه ان الزكاه محرمه على بنى هاشم مطلقا من أى سهم من سهامها واما بدلها فقد جعل الخمس بدل فيكفى لهم فهذه الروايات تدل على ذلك ولكن للمناقشه فى بعض السهام مجال، فلا شبهه فى ان سهم الفقراء حرام وكذا سهم العاملين والغارمين بان يؤدى دين بنى هاشم من الزكاه

فلا يستفاد من هذه الروايات حرمه ذلك او سهم الرقاب كما اذا كان من بنى هاشم عبدا يشتري من الزكاه ويقوم بعقده فان هذه الروايات التى تدل على ان الخمس بدل الزكاه لا تدل على حرمه ذلك وعدم جوازه وكذلك سهم المؤلفه قلوبهم كما اذا كان من بنى هاشم كافرا او مخالفا يعطى الزكاه لاستماله قلوبهم فان الوارد فى الروايات ان دفع الزكاه لبنى هاشم محرمه لاحترامهم باعتبار انها اوساخ الناس ولا يناسب مكانتهم ام اذا كان مخالفا او كافرا فلا احترام لهم فيعطون الزكاه لاستماله قلوبهم، فروايات البدليه لا تدل على ان الزكاه بتمام سهامها محرمه على بنى هاشم.



وقد يستل على ذلك بسيره المتشرعه وهى جاريه على عدم دفع الزكاه مطلقا الى بنى هاشم وهذه السيره مرتكزه فى الازهان، ولكن هذا الاستدلال ضعيف جدا فان هذه السيره منشأها الروايات وليست هى سيره مستقله

الوجه الثانى : ورد فى هذه الروايات حرمه الصدقه على بنى هاشم وعنوان الصدقه يصدق على جميع اقسام الزكاه، والمفروض ان الدليل على التخصيص وعلى التقييد غير موجود

ص: ٣١٢

الوجه الثالث : صحيحه عيص ابن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان اناسا من بنى هاشم اتوا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فسألوه ان يستعملهم على صدقات المواشى وقالوا يكون لنا هذا السهم الذى جعله الله عز وجل للعاملين عليها فنحن اولى به فقال رسول الله صلى الله عليه واله يا بنى عبد المطلب ان الصدقه لا تحل لى ولا لكم ولكنى قد وعت الشفاعه (1) فان هذه الصحيحه تدل بالأولويه على حرمه سائر السهام فانه اذا لم يجوز دفع الزكاه بعنوان اجرتة فلا شبهه فى انه لا يجوز دفع الزكاه مطلقا فاذا لم يجرز دفع الزكاه بعنوان اجرة عمله والعامل عليها فلا محال لا يجوز مطلقا بالأولويه ولكن للمناقشه فى هذه الصحيحه مجال .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان مقتضى الروايات التى تدل على ان الصدقه محرمة على بنى هاشم ان الصدقه بتمام اقسامها وسهامها محرمة على بنى هاشم وكذلك صحيحه عيص ابن القاسم تدل على ذلك وان استشكل فيها فان ولى الامر او الحاكم الشرعى اذا اجر شخصا لجمع الصدقات فهو يملك اجرتة فى ذمه ولى الامر او فى ذمه الحاكم الشرعى وما يملك فى ذمته ليس بزكاه فيجوز له اخذه فانه اجير فكيف منع عن ذلك !

الظاهر ان هذه الروايه من جهة ان الحاكم الشرعى او الولى يعطى اجرتة من الزكاه فمن هذه الناحيه اعتبره اعطاء الزكاه لبنى هاشم فهذا تصرف فى الزكاه وصرفها على بنى هاشم وهو غير جائز مضافا الى ان مناسبه الحكم والموضوع تقتضى تخصيص الصدقات ببعض السهام دون جميعها فان المستفاد من مجموع الروايات ان منع الزكاه عن بنى هاشم من جهة احترامهم ومن جهة اكرامهم ولهذا علل فى بعض الروايات انها اوساخ ايدي الناس، فعدم اعطاء الزكاه لبنى هاشم من جهة احترامهم واكلهم ولا شبهه فى ان اداء دين بنى هاشم من الزكاه فهو ليس خلاف اكرامهم فاذا كان هاشمى مديون لزيد وعمر اعطى لزيد من دون ان يطلع الهاشم على ذلك فلا شبهه فى انه ليس خلاف احترامه واكلهم والرقاب كما لو كان هاشمى عبدا وقام بشرائه وعتقه او من المؤلفه قلوبهم اذا كان كافرا او ناصب فيجوز اعطاء الزكاه له لتأليف قلوبهم فهذه السهام يجوز ان تصرف فى بنى هاشم .

ص: ٣١٣

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٦٨، ابواب الزكاه، ب ٢٩، ح ١، ط ال البيت.

ثم ذكر الماتن قده : يجوز التصرف فى الخانات والمساجد والمدارس والموقوفات التى متخذة من الزكاه (1) [١]، وهذا واضح فان تصرف بنى هاشم فيها ليس تصرفا فى الزكاه فان هذه المواد التى تصرف فى بناء المسجد او المدرسه غايه الامر انها تشتري من الزكاه اما هى فليست زكاه فتصرف بنى هاشم فيها ليس تصرف فى الزكاه، وهذا نظير ان يأخذ شخص الزكاه ثم اهدى لبنى هاشم فلا شبهه فى انه يجوز لبنى هاشم ان يأخذ ذلك لانه هديه، فالنتيجه انه لا شبهه فى جواز تصرف بنى هاشم فى مثل هذه الموارد كالموقوفات والهدايا .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

كان كلامنا في ان زكاه العمى محرمة على الهاشمى ولا مانع ان يأخذ الهاشمى من زكاه الهاشمى فأنها لا تكون محرمة وقد دل على ذلك مجموعه من الروايات وجمله منها روايات معتبره وصحيحه سندا واكثر هذه الروايات ضعيفه ولكن المجموع من الكثره لا يبعد بلوغه حد التواتر الاجمالي وكيف ما كان فالمسأله مسلمه ولا شبهه في جواز اعطاء الهاشمى زكاته لهاشمى كما يجوز ان يأخذ الهاشمى زكاه الهاشمى والمناقشه في دلاله هذه الروايات لا وجه له اذ لا شبهه في ان هذه الروايات في مقام حكم الصدقات الواجبه وليس في بيان حكم الصدقات المستحبه فالمسأله مسلمه ولا شبهه فيها وذكر الماتن جملته من الفروع :-

الفرع الاول : انه يجوز للأمام عليه السلام والرسول الاكرم صلى الله عليه واله وسلم في عصر الحضور واما في زمن الغيبه يجوز للحاكم الشرعى ان يجعل زكاه الهاشمى للهاشمى وهذا لا يحتاج الى دليل بل هو مقتضى القاعده وما ورد في صحيحه عيص ابن القاسم من منع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم جبايه الهاشمى انما هو في زكاه غير الهاشمى فالصحيحه اجنبيه عن المقام فلا- شبهه في انه يجوز للحاكم الشرعى زمن الغيبه وللأمام في زمن الحضور ان يجعل للهاشمى جبايه على زكاه الهاشمى فانه يجوز للهاشمى ان يأخذ من زكاه الهاشمى من جميع السهام اذا كان فقيرا من سهم الفقراء واذا كان عاملا فمن سهم العاملين واذا كان مديونا فمن سهم الغارمين وكذا سهم ابن السبيل وسهم الرقاب كل ذلك جائز

ص: ٣١٤

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدى، ج ٤، ص ١٣٦، ط ج.

الفرع الثانى : اذا كان الهاشمى مضطرا ولم يكن عنده مؤونه السنه لا من زكاه الهاشمى ولا من الخمس الذى هو عوض عن الزكاه فعندئذ يجوز ان يأخذ من زكاه العامى ويمكن الاستدلال على ذلك اولا بالروايات العاميه فانها قد دله على قاعده كليه ما من شىء قد حرمه الله تعالى الا وقد احله عند الضروره فان الضرورات تبيح المحذورات فكل حرام مجعول فى الشريعه المقدسه مشروط بعدم الاضرار الى ارتكابه اما اذا اضطر فهو جائز كما لو كان من اجل الدواء او من اجل الانفاق والروايات العامه تدل على ذلك وتدل على التقيد وان جعل الحرمه للأشياء مقيد بعدم الاضرار الى ارتكابها واما مع الاضرار فلا حرمه مضافا الى الروايات الخاصه منها موثقه زراره عن ابى عبد الله عليه السلام فى حديث قال : انه لو كان العدل ما احتاج هاشمى ولا مطلبى الى صدقه ان الله جعل لهم فى كتابه ما كان فيه سعتهم، ثم قال: ان الرجل اذا لم يجد شيئا حله له الميتة والصدقه لا تحل لأحد منهم الا- ان لا- يجد شيئا ويكون ممن يحل له الميتة (١) وفان هذه الموثقه ايضا واضحه الدلاله على ان الحرمه ترتفع عند الاضرار فان اكل الميتة محرمة لكن عند الاضرار ترتفع الحرمه وهكذا الصدقه فان صدقه العامى محرمة على الهاشمى اما اذا اضطر اليها فهى محلله وترتفع حرمتها

فالتتيجه ان الروايات العامه والخاصه تدل على ان حرمه اخذ الهاشمى للزكاه فى حال الاختيار واما اذا اضطر فيجوز له ذلك

والاضطرار رافع للحرمه، وانما الكلام فى ان العبره فى جواز اخذ زكاه العامى هل هو عدم اعطاء الخمس او الاضطرار

ص: ٣١٥

---

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٩، ص ٢٧٧، ابواب الزكاه، ب ٣٣، ح ١، ط ال البيت.

الظاهر من هذه الروايات العامه والخاصه المناط انما هو بالاضطرار يكون جواز الاخذ سواء كان من جهة عدم اعطاء الخمس له او من جهة عدم اعطاء زكاه الهاشمى له او من جهة اخرى فانه لا يقدر على تهيئه مصارفه ولو من الصدقات المستحبه فبطيئه الحال يكون مضطرا فيجوز له اخذ الزكاه وهذا المعنى هو المستفاد من الروايات

ولكن ذهب جماعه من المتقدمين والمتأخرين بل قد ادعى الاجماع من السيد المرتضى قده على انه ان لم يعطى الهاشمى من الخمس جاز له اخذ زكاه العامى وان لم يكن مضطرا بان يتمكن من تهيئه معيشته من وجوه اخرى كالصدقات المستحبه ومع ذلك يجوز له الاخذ

لكنه لا دليل عليه واما الاجماع المدعى فى كلام السيد المرتضى قده لا يمكن المساعده عليه ولا سيما الاجماع من السيد قده فان الاجماع المتناقضه صدرت منه فلا يمكن الاعتماد على اجماعاته فالعبره انما هى بالاضطرار واما اذا لم يكن الهاشمى مضطرا عند عدم اعطاء الخمس له وكان متمكنا من اعاشه نفسه من وجوه اخرى فلا يجوز له اخذ الزكاه من غير الهاشمى .

### كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا انه يجوز للهاشمى ان يأخذ زكاه غير الهاشمى اذا كان مضطرا وكذلك يجوز لغير الهاشمى ان يعطى زكاته للهاشمى اذا كان مضطرا والعبره انما هى بالضروره ولا- يتمكن من تحصيل المؤونه من وجوه اخرى، واما ما ذكره جماعه من المتقدمين والمتأخرين بل قد ادعى الاجماع على ذلك من السيد المرتضى قده ان العبره هى بعدم اعطاء الخمس لهم فاذا لم يعطى الخمس لهم جاز ان يأخذوا الزكاه من غير بنى هاشم معللا ان الخمس عوض عن الزكاه

ص: ٣١٦

ولكن ذلك مما لا- دليل عليه اما الاجماع فهو غير ثابت ولا سيما الاجماع من السيد المرتضى قده فان اجماعه مختلفه فلا يمكن الاعتماد عليها، واما ما ذكره جماعه من ان العبره بعدم اعطاء الخمس فلا دليل عليه فان العبره بالضروره فاذا فرضنا انه لم يعطى الخمس لهم ولكنهم متمكنون من تحصيل مؤونتهم من وجوه اخرى كالصدقه المستحبه او زكاه بنى هاشم فلا يجوز لهم اخذ الزكاه من غير الهاشمى

والمراد ان الخمس عوض الزكاه فان العوضيه والبديله فى مقام التشريع، فان الشارع شرع الخمس للساده بدل الزكاه وعوضا عنها فما ذكره جماعه من ان البديله هى من عدم اعطاء الخمس فلا وجه له بل ان العبره بالضروره

ثم ذكر الماتن قده : المحرم من صدقات غير الهاشمى عليه إنما هو زكاه المال الواجبه وزكاه الفطره، وأما الزكاه المندوبه ولو زكاه مال التجاره وسائر الصدقات المندوبه فليست محرمة عليه، (١) [١] بل الصدقات الواجبه غير الماليه كالنذر او الكفاراه وما شاكل ذلك فلا دليل على انها محرمة على بنى هاشم فالدليل انما يدل على حرمة زكاه المال على بنى هاشم وزكاه الفطره فقط

واما الصدقات المستحبه فهى حلال عليهم بل الصدقات الواجبه ايضا كذلك هكذا ذكره الماتن قده لكنه مورد خلاف بين الفقهاء فان بعضهم قد فصل فى الصدقات المستحبه فانها لا تكون محرمة على بنى هاشم لكنها محرمة على الرسول الاكرم صلى الله عليه واله وسلم وعلى الائمة الاطهار عليهم السلام وذهب بعض الفقهاء الى وجوب الاحتياط بالنسبه الى الصدقات الواجبه وكيف ما كان فمنشأ هذا الاختلاف هو الروايات فان الوارده فى المقام روايات مختلفه

ص: ٣١٧

---

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٤، ص ١٣٧، ط ج.

منها صحيحه الفضلاء عن ابي جعفر و ابي عبد الله عليهم السلام قالوا : قال رسول الله ص ان الصدقه اوساخ ايدى الناس وان الله قد حرم الله على منها ومن غيرها ما قد حرمه وان الصدقه لا تحل على بنى عبد المطلب) فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله على ان الصدقه محرمة وبقرينه التعليل بها ان الصدقه الصدقه المالىه بقرينه اوساخ ايدى الناس قد ورد فى الآيه المباركه ( خذ من اموالهم صدقه تطهرهم وتزكيهم ) فان الزكاه تطهر اموال الناس من الاوساخ وتزكى اعمالهم فهذه الصحيحه لا تشمل الصدقه المندوبه ولا زكاه مال التجاره ولا الصدقات الواجبه غير المالىه

ومنها صحيحه عبد الله ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا تحل الصدقه لولد العباس ولا لنظرانهم من بنى هاشم) فهذه الصحيحه قد ورد فيها الصدقه وهى مطلقه من هذه الناحيه وبأطلاقها تشمل الصدقه المستحبه ايضا اذ لا يوجد فيها قرينه على ان المراد منها الصدقه الواجبه المالىه، وعلى تقدير انها ظاهره بمناه الحكم والموضوع فى الصدقات المالىه ولا تشمل الصدقات الواجبه غير المالىه ولكنها لا تختص بالصدقات المالىه الواجبه بل تشمل المندوبه ايضا وزكاه مال التجاره فهذه الصحيحه مطلقه

ومنها صحيحه جعفر ابن ابراهيم الهاشمى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له اتحل الصدقه لبنى هاشم فقال : انما تلك الصدقه الواجبه على الناس لا تحل لنا واما غير ذلك فليس به بئس ولو كان كذلك ما استطاعوا ان يخرجوا الى مكه) فان هذه الصحيحه تدل على ان المحرم هو الصدقه الواجبه دون الاعم منها ومن الصدقات المستحبه فهذه الصحيحه تصلح ان تكون مقيده لأطلاق صحيحه عبد الله ابن سنان ويمكن الجمع بينهما بذلك .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

المعروف والمشهور بين الاصحاب ان المحرم من الزكاه على الهاشمى انما هو زكاه غير الهاشمى وقد اختار ذلك السيد الماتن قده ايضا واما الصدقات المندوبه فلا شبهه فى اعطائها للهاشمى وكذلك الصدقات الواجبه كما اذا وجب التصدق بالنذر او العهد او النذر او اليمين او بالشرط او وجوب رد المظالم فلا دليل على انها محرمه على الهاشمى

وذكرنا ان الروايات التى تدل على حرمه زكاه غير هاشمى على الهاشمى فانها على طوائف فالأولى قد ورده بعنوان الصدقه لا تحل صدقه غير بنى هاشم على الهاشمى وقد يتمسك بأطلاق هذه الروايه فتشمل الواجبه والمندوبه

الظاهر ان الامر ليس كذلك فان هذه الروايات من جمله الروايات التى ورده فى مقام بيان ان صدقه الهاشمى على الهاشمى حلال وصدقه غير الهاشمى على الهاشمى محرمه والمتفاهم العرفى من هذه الروايات بمناسبه الحكم والموضوع الارتكازى هو الصدقات المالىه أى زكاه المال وزكاه الفطره ولا تشمل الصدقات المستحبه ولا الواجبه، والفرق بين الصدقه والصدقات المالىه كالزكاه وبين الصدقات الواجبه والمستحبه واضح فان الزكاه حصه للفقراء ومال للفقير فان عشر الحنطه او نصف عشرها من الغلاه الاربعه للفقير وكذلك الحال بالنسبه للنقدين والانعام الثلاثه، فلا يجوز اعطاء حصه الفقير للهاشمى واما الصدقه المندوبه فليست فرض انما هى مجرد استحباب فان المال لم يخرج عن ملك المالك مجرد تكليف غير الزامى وهو ليس فيه حرازه

وكيف ما كان فالصدقات الواجبه مجرد تكليف وليس وضع ولهذا تختلف عن الزكاه فان الصدقات المالىه كالزكاه فانها خارجه عن ملك المالك وهى ملك للفقير وابن السبيل وما شاكل ذلك فالفرق بين الزكاه المالىه كالزكاه وبين الصدقات الواجبه الفرق موضوعى لا بحسب الحكم فقط فما ورد من الصدقات فى هذه الروايات ان صدقه غير الهاشمى محرمه على الهاشمى ولا بئس بصدقه الهاشمى على الهاشمى المتفاهم العرفى منها بمناسبه الحكم والموضوع الارتكازى هو الزكاه دون الصدقات الواجبه، وكذا الحال فى زكاه مال التجاره ومعنى استحبابه ان الزكاه لم تخرج عن ملك التاجر غايه الامر مستحب عليه ان يخرج مقدار الزكاه ولا- وضع فى المقام فمن هذه الناحيه كان المتفاهم العرفى من هذه الروايات هو الصدقات المالىه، وصحيحه الفضلاء اوضح من ذلك عبر بها اوساخ ايدى الناس فانها ظاهره فى ان المراد من الصدقات هو الصدقات المالىه كالزكاه

ص: ٣١٩

هذا مضافا الى ان الطائفه الثانيه من هذه الروايات قد قيدت الصدقات بالواجبه على تقدير تسليم الطائفه الاولى لا بد من تقيدها بالطائفه الثانيه فان فيها قد قيدت الصدقه بالواجبه وان المحرم على الهاشمى انما هو الصدقه الواجبه لا مطلق الصدقه ومع الاغماض عن ذلك ايضا الطائفه الثالثه اخص من الكل فانها قد قيدت الصدقات بالزكاه وصرح فيها ان المحرم على الهاشمى انما هو الزكاه



فالتائه الثالثه تصلح ان تكون مقيده للتائه الاولي فالتائه ان المستفاد من هذه الروايات ان المحرم على الهاشمى انما هو زكاه العامى واما الصدقات المستحبه حتى زكاه مال التجاره لا دليل على انها محرمه على الهاشمى بل هنا دليل على انه يجوز ان يأخذ من الصدقات المستحبه ويصرف عليه منها .

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا ان الروايات التى تدل على ان صدقه العامى محرمه على الهاشمى على طوائف ثلاثه الاولي تدل على ان صدقه العامى محرمه على الهاشمى والصدقه تشمل الواجبه والمستحبه والصدقات المالىه والتكليفيه وهو على المشهور ولكن ذكرنا ان المتفاهم العرفى من الصدقه الوارده فى هذه الروايات بمناسبه الحكم والموضوع الارتكازى هو الصدقه المالىه واما غير المالىه فالواجب هو التصديق لا- الصدقه والمال ليس خارج عن ملكه لكنه يجب عليه التصديق كما يجب عليه الصلاه والصوم فيجب عليه التصديق فان الصدقات الوارده فى هذه الروايات صدقه الهاشمى على الهاشمى محلله وغيرها محرم ومع الاغماض عن ذلك وتسليم ان هذه الطائفه من الروايات مطلقه وبأطلاقها تشمل الصدقات الواجبه والمستحبه ولكن لا بد من تقيدها بالطائفه الثانيه التى قيدت بالصدقات الواجبه فلا بد من اخراج المستحبه عنها فيدور الامر بين مطلق الصدقه من الواجب والمستحبه او خصوص حصه خاصه منها وهى الصدقه الواجبه والطائفه الثانيه تدل على ان المحرم حصه خاصه وهى الصدقه الواجبه دون المستحبه

ص: ٣٢٠

واما الطائفه الثالثه فتدل على ان المراد من الصدقه المحرمه على الهاشمى هى الزكاه وقد صرح بذلك غايه الامر قد ورد فى بعضها الزكاه المفروضه وفى بعضها مطلق الزكاه ومن الواضح ان عنوان الزكاه لا يصدق على الصدقات الواجبه غير المالىه كالتصدق الواجب بالنذر او بالعهد او اليمين او ما شاكل ذلك فلا يصدق عليه عنوان الزكاه فهذه الطائفه اخص من الطوائف الاولي وتفيد اطلاق الطائفه الاولي بالزكاه

ولكن قد يقال كما قيل ان النسبه بين الطائفه الثالثه والثانيه عموم من وجه فان الطائفه الثانيه خاصه بالصدقات الواجبه وتعم الصدقات الغير مالىه ايضا والطائفه الثالثه خاصه بالصدقات المالىه ولكن تعم الصدقات المستحبه ايضا كزكاه مال التجاره فالنسبه بينهما عموم من وجه ومورد الاجتماع الزكاه المالىه فتقع المعارضه بينهما

ولكن لا وجه لهذه الدعوى اذ لا شبهه فى ان الزكاه لا تشمل الزكاه المستحبه فان اطلاق الزكاه على المستحبه اطلاق بالعنايه والا فهو ليس بزكاه فان معنى الزكاه المستحبه مستحب اخراج ذلك المال من ماله واعطائه الى الفقير او الى المسكين او الى ابن السبيل وهكذا وكذلك مستحب للتاجر ان يعطى مقدار من ماله الى الفقراء والا- فالمال ماله ولا يخرج عن ملكه غايه الامر مستحب تكليفا والزكاه لا تصدق عليه

هذا مضافا الى ان الطائفه الثانيه شمولها للصدقات الغير ماليه محل اشكال فان الصدقات غير الماليه الواجب هو التصدق وليس الواجب هو الصدقه فدعوا المعارضه بينهما وان النسبه بينهما عموم من وجه لا وجه له

فالصحيح ان المحرم انما هو زكاه العامى على الهاشمى واما الصدقات الواجبه كما لو كان وجوبه بالنذر او بالعهد او باليمين فلا يكون محرم على الهاشمى وكذلك الصدقات المستحبه لا تكون محرمه على الهاشمى مضافا الى انه قد استدل على دم حرمه الصدقات المستحبه على الهاشمى بأمرين :-

ص: ٣٢١

الاول : بالأجماع لكنه غير ثابت وعلى تقدير ثبوته فلا يكون حجه لان حجيه الاجماع منوط بوضوله الينا من زمن الائمة عليهم السلام يد بيد وطبقه بعد طبقه ولا- يمكن احراز ذلك بالنسبه الى الاجماع التي ادعيه بين الاصحاب سواء كانت بين المتقدمين او المتأخرين مضافا الى ان مدرك هذا الاجماع هو الروايات فالإجماع معلوم المدرك ولا يكون مثل هذا الاجماع حجه وليس اجماعا تعديدا

الثانى : الروايات فانه قد ورد فيها ان الصدقه المستحبه اذا كانت محرمة على الهاشمى كيف يستفيد من المياه فى طرق المدينه ومكة فان هذه المياه الموجوده فى طريقهما صدقه ولو كانت الصدقه المستحبه محرمة فكيف يستفيد منها وهذه الروايات تدل بوضوح على ان الصدقه المستحبه حلال بالنسبه للهاشمى

الا ان الكلام فى معنى هذه الروايات كيف تكون المياه الموجوده بين مكة المكرمة والمدينه المنوره صدقه فان الروايات الكثيره تدل على ان الارض وما فيها ملك للأمام عليه السلام وكذلك الانهار والمياه وليس هى صدقه والعمده فى هذه الروايات روايه واحده معارضه بتلك الروايات فلذلك لا بد من طرحها .

### كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

بقى هنا روايتان كلتهما صحيحه ولا بد من النظر فيهما هل بينهم معارضه او لا تكون معارضه بينهما منها صحيحه جعفر ابن ابراهيم الهاشمى عن ابى عبد الله عليه السلام قال قلت له أتحل الصدقه لبني هاشمى ؟ قال : انما تلك الصدقه الواجبه على الناس لا تحل لنا فأما غير ذلك فليس به بأس ولو كان كذلك لما استطاعوا ان يخرجوا الى مكة هذه المياه عمتها صدقه (1)

ص: ٣٢٢

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج٩، ص ٢٧٢، ابواب الزكاه، ب ٣١، ح ٢، ط ال البيت.

ومنها صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبى عبدالله ( عليه السلام ) أنه قال : لو حرمت علينا الصدقه لم يحل لنا أن نخرج إلى مكة، لأن كل ماء بين مكة والمدينه فهو صدقه (1)

ذكرنا انا اذا شككنا فى ان هذا الفقير هاشمى او غير هاشمى فلا يمكن التمسك بإطلاقات الادله من الكتاب والسنة لأثبات انه غير هاشمى لاین الشبهه موضوعيه ولا- يمكن التمسك بالإطلاق فى الشبهات الموضوعيه وعندئذ بطبيعته الحال تصل النوبه الى الاصل العملى بعد ما لا- يمكن التمسك بالأصل اللفظى من الاطلاق او العموم تصل النوبه الى الاصل العملى وهو استصحاب عدم كونه هاشمى وهذا الاستصحاب مبنى على جريان الاستصحاب فى الاعدام الازليه وليس كاستصحاب عدم الفسق او عدم

العدالة وما شاكل ذلك فان استصحاب عدم العدالة ليس من الاستصحاب فى الاعدام الازليه او استصحاب عدم فسق زيد ليس من الاستصحاب فى الاعدام الازليه، اما استصحاب كونه هاشمى فهو من الاستصحاب فى الاعدام الازليه كاستصحاب عدم كون المرآه هاشميه فهو من الاستصحاب فى الاعدام الازليه وهل يجرى فى الاستصحاب فى الاعدام الازليه او لا يجرى؟ فيه خلاف ولعل المشهور بين المحققين جريان الاستصحاب فى الاعدام الازليه ولكن خالف فى ذلك المحقق النائنى قده وانكر جريان الاستصحاب فى الاعدام الازليه وحقيقه هذا الاستصحاب هو ان المكلف يعلم انه فى زمان لم يكن هذا الفقير موجودا ولا اتصافه بالهاشميه شىء من الامرین غير موجود ثم وجد هذا الفقير فى الخارج وشككنا ان اتصافه بالهاشميه هل وجد ام لم يوجد فلا مانع من استصحاب عدم اتصافه بالهاشميه

ص: ۳۲۳

---

۱- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ۹، ص ۲۷۲، ابواب الزكاه، ب ۳۱، ح ۲، ط ال البيت.

وهل هذا العدم من العدم المحمولى او ان هذا العدم من العدم النعتى ؟ فان كان من العدم المحمولى فلا- مانع من جريان الاستصحاب فيه وبه يثبت انه فقير وجدانا ولا- يكون هاشمى بالتعبد الاستصحابى بضم الاستصحاب الى الوجدان يتحقق الموضوع المركب وهو انه فقير ولا يكون هاشمى وهذا هو موضوع العمومات والمطلقات فيضم هذا الاستصحاب الى الوجدان يتحقق موضوع العام فلا مانع من التمسك بعمومات الادله واطلاقاتها من الكتاب والسنة

واما اذا قلنا ان هذا العدم عدم نعتى كما ذكره المحقق النائنى قده وقد استدل على ذلك بان هذا العدم عدم نعتى بان وصف الهاشمى وصف نعتى فلا- شبهه فى ان الهاشميه صفة نعتيه للفقير فان الصفة اذا كانت نعتيه بحاجة الى وجود الموصوف فى الخارج فان وجود الصفة لا يعقل بدون وجود الموصوف فى الخارج كالعالم العادل العدالة صفة للعالم فلا يمكن تحققها بدون وجود الموصوف فى الخارج فهذه الصفة نعتيه بمفاد كان الناقصه وليست صفة محموليه بمفاد كان التامه، وعدم هذه الصفة عدم نعتى وليس عدم محمولى.

### كتاب الزكاه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الزكاه

قد تبين ان المستفاد من الروايات ومن القرائن المحفوفه بها بمقتضى المرتكزات العرفيه ان الزكاه المحرمه على الهاشمى هى زكاه الاموال وزكاه الابدان واما الصدقات الواجبه بالنذر او العهد او اليمين او الشرط وما شاكل ذلك فلا دليل على انها محرمه على الهاشمى وكذلك الصدقات المستحبه بل الزكاه المستحبه كزكاه مال التجاره فانها فى الحقيقه حكم تكليفى استجابى وليس هنا أى وضع فلا دليل على ان الصدقات المستحبه محرمه على الهاشمى وكذلك زكاه مال التجاره .

ص: ٣٢٤

ثم ذكر الماتن قده : يثبت كونه هاشميا بالبينه وبالشياع ولا يكفى مجرد دعواه وان حرم دفع الزكاه اليه مؤاخذه له بإقراره (١) [١]، يقع الكلام هنا فى امور :-

الامر الاول : ثبوت النسب بالبينه فلا- شبهه فى انها حجه غايه الامر فى بعض الموارد حجيتها بحاجة الى ضميمة كالبينه على الميت انه مديون فانه لا- تسمع ولا تكون حجه بدون ضم اليمين فان البينه وحدها لا تكون حجه او فى اثبات الزنا وما شاكل ذلك لا يثبت بالبينه الا بشهاده اربعة شهود وهكذا فى غير هذه الموارد، واما النسب الظاهر انه يثبت بالبينه ولا دليل على انه لا يثبت بالبينه وبحاجه الى ضم شىء اخر اليه، بل لا يبعد ثبوته بخبر الثقة او بخبر عدل واحد فان المشهور بين الاصحاب ان البينه لا- تكون حجه الا- فى الشبهات الموضوعيه وخبر عدل واحد لا- يكون حجه فى الشبهات الموضوعيه وكذلك خبر الثقة فالموضوعات الخارجيه لا تثبت الا بالبينه وهذا هو المعروف والمشهور بين الاصحاب ولا دليل على ذلك ومجرد الشهره لا اثر له فان مقتضى اطلاق الادله الداله على حجيه خبر الثقة انه حجه فى الاحكام وفى الشبهات الموضوعيه أى فى الشبهات الحكيمه وفى الشبهات الموضوعيه وكذلك خبر عدل واحد فهو حجه فى الاحكام والموضوعات معا وكذلك لا وجه لتخصيص حجيه

اخبار الثقة بالشبهات الحكميه فان عمده الدليل على حجيه اخبار الثقة سيره العقلاء الممضاه شرعا ولا شبهه في ان السيره كما  
جره على حجيه اخبار الثقة في ابهات الحكميه كذلك جر على حجيه اخبار الثقة في الشبهات الموضوعيه فلا- فرق من هذه  
الناحيه

ص: ٣٢٥

---

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، ج ٤، ص ١٣٧، ط ج.

وعلى هذا فالنسب كما يثبت بالبينه كذلك يثبت بخبر الثقة بل يثبت بخبر عدل واحد، وهل يثبت النسب ككونه هاشميا هل يثبت بأخبار اهل الخبره واهل النسب؟

الظاهر عدم ثبوته فان قول اهل الخبره انما يكون حجه فى الامور النظرية كقول المجتهد وقول الطبيب والمهندس وما شاكل ذلك فان قول المجتهد يكون حجه باعتبار انه نتيجة عمليه تطبيق الكبرى على الصغرى وكذلك قول الطبيب يكون حجه هو نتيجة نظريته أى تطبيق الكبرى على الصغرى وكذلك قول سائر اهل النظر فى الامور النظرية او فى قيم الاشياء الحاصل بالممارسه كقيمه البيوت او قيمه البساتين او قيمه الاشجار فان اهل الخبره باعتبار ان خبروته حصله من الممارسه واما اهل النسب فليس من اهل الخبره فان النسب لا طريق اليه فيحتاج الى علم الغيب ولا يمكن اثبات انه هاشمى او انه عامى .

الامر الثانى : ذكر الماتن اثبات كونه هاشميا بالشياع فان الشياع اذا افاد الظن فلا اثر له لان الظن لا يكون حجه اما اذا افاد العلم فانه لا شبهه فى انه حجه فان سيره العقلاء جره على العمل بالاطمئنان وهذه السيره ممضاه من قبل الشارع ولم يرد من قبل الشارع ردع عنها فاذا كانت حجه فنتيجتها الاطمئنان الحاصل من الشياع او من غير الشياع هو حجه فالشياع انما يثبت النسب اذا افاد الاطمئنان

الامر الثالث : ذكر الماتن لا يكفى مجرد دعواه انه هاشمى ولا يثبت به كونه هاشمى وان حرم دفع الزكاه اليه مؤاخذه بإقراره فان هذا الذى افاده الماتن قد لا يمكن المساعدة عليه فان اقرار المقر انما يكون حجه اذا اقر عليه بالمال او بالجنايه كما اذا اقر انه مديون لزيد او اقر انه جنى على زيد ومديون بالجنايه او اقر ان هذه الدار الذى يسكن بها هى ملكك لزيد فإقرار المقر انما يكون حجه اذا كان الاقرار على المقر بالمال او بالجنايه او ما شاكل ذلك اما اقراره انه هاشمى فلا دليل على انه حجه من باب الاقرار ودعواه انه هاشمى لا دليل على انه حجه من باب الاقرار ودعوى ان هذا حجه من باب الاقرار من جهه انه يضر بعدم دفع الزكاه اليه فالدعوى ترجع الى دعوى الضر فمن هذه الناحيه اقرار

وهذا مدفوع فان عدم دفع الزكاه ليس ضرر بل هو عدم النفع، وثانيا ان عدم دفع الزكاه وظيفه الدافع لا وظيفه الهاشمى فان الدافع اذا اعتقد انه هاشمى فلا يجوز له ان يدفع زكاته اليه واذا اعتقد انه ليس بهاشمى جاز له ان يدفع زكاته اليه فهو وظيفه الدافع فما ذكره الماتن قده من ان من يدعى انه هاشمى هو اقرار فيحرم دفع الزكاه اليه مؤاخذه له بإقراره لا يمكن المساعده عليه

## كتاب الزكاه بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ان ما ذكره الماتن قده من ان دعوى كونه هاشمى حجه من باب حجيهِ الاقرار، ما ذكره لا يمكن المساعده عليه فان الاقرار انما يكون حجه اذا كان على المقر مالا او جنايه كما اذا اقر انه مديون لزيد او عليه جنايه او ان هذه الدار التى يسكن فيها ملكك لعمر وما شاكل ذلك فهذا الاقرار يكون حجه وهو اقوى من البيئه فالدافع اذا اعتقد انه هاشمى لا يجوز دفع الزكاه اليه .

ثم ذكر اذا ادعى انه ليس بهاشمى يجوز دفع الزكاه اليه لا لقبول قوله بل من جهه اصاله العدم، فان فى المقام الشبهه موضوعيه فان مطلقات الادله من الكتاب والسنة تدل على جواز دفع الزكاه للفقير سواء كان عامى ام كان هاشمى ولكن الدليل قد دل على استثناء الهاشمى وان دفع زكاه العامى الى الهاشمى محرمه فلا يجوز ذلك فاذا شككنا انه هاشمى او ليس بهاشمى فالشبهه موضوعيه فلا- يمكن التمسك بإطلاقات الادله لأثبت كونه غير هاشمى لانه من التمسك فى الاطلاق فى الشبهات الموضوعيه وهو غير جائز

ص: ٣٢٧

نعم ذكر هناك ان المخصص وهو عنوان الهاشمى منصرف الى من هو هاشمى عرفا ولا يشمل المشكوك سواء كان مشكوكا بالإصالة ام بالعرض فالمخصص وهو عنوان الهاشمى منصرف الى من هو هاشمى عرفا على هذا فلا مانع من دفع الزكاه الى المشكوك ولا مانع من التمسك بإطلاقات الادله واعطاء الزكاه للمشكوك لان عنوان الهاشمى لا يصدق عليه

ولكن هذا لا يرجع الى معنى محصل لان الهاشمى لا يكون هاشمى بنظر العرف انما الهاشمى موضوع لمعنى واقعى فقد يعلم به وقد يشك وقد يكون جاهلا به، نعم الهاشمى معنى واقعى كما هو فى معنى العادل او معنى الفاسق فانه معنى واقعى ينطبق على المشكوك والمتيقن والمجهول فلا- وجه لذلك، نعم هنا كلام للمحقق النائينى قده فى الشبهات المصداقيه فقد ذكر ان المخصص اذا كان عنوانا وجودى كعنوان الهاشمى كان الظاهر ان الخارج هو عنوان الهاشمى بمعناه العلمى بوجوده الواقعى، زعلى هذا فاذا علم انه هاشمى فلا يجوز دفع الزكاه اليه واما اذا لم يعلم انه هاشمى فلا مانع لان عنوان الهاشمى ظاهر فى وجوده العلمى وان الخارج عن العمومات والمطلقات الهاشمى بوجوده العلمى

وهذا الذى افاده المحقق النائينى قده لا يمكن المساعده عليه ولا وجه له بل على هذا ليس المقام من الشبهه المصداقيه فان



الخارج هو الهاشمى بوجوده العلمى اما الهاشمى بوجوده الواقعى فهو باقى تحت الاطلاقات وتحت عموم العام فاذا شككنا فى انه هاشمى او غير هاشمى فليس هذا من الشبهه المصداقيه لان المخصص ظاهر فى الخارج هو الهاشمى بوجوده العلمى واما المشكوك فهو باقى تحت العام كما ان المجهول تحت العام فليس هذا من الشبهه المصداقيه حتى يقال يجوز التمسك بالاطلاقات فى الشبهات المصداقيه

ص: ٣٢٨

ومع الاغماض عن ذلك فهذا لا يختص بالمقام اذا كان المستثنى عنوان الفاسق فالأمر ايضا كذلك كما اذا قال المولى اكرم العلماء ولا- تكرم الفساق فان عنوان الفساق عنوان وجوديا فاذا كان كذلك فانه ظاهر ان الخارج عن العام بوجوده العلمى لا بوجوده الواقعى ولا يمكن الالتزام بذلك فان اكثر المخصصات معنون بعنوان وجودى

مضافا الى ان عنوان الهاشمى وهو مشتق موضوع للمعنى الواقعى الجامع بين معناه بوجوده الواقعى وبين معناه بوجوده المشكوك فان كل لفظ موضوع لمعنى واقعى لا- معنى بوجوده العلمى سواء كان من الالفاظ المفردة او من العناوين الخاصه كعناوين المشتقات

فالصحيح ان الشبهه فى المقام مصداقيه اذا شككنا فى انه هاشمى او ليس بهاشمى فلا يمكن التمسك بإطلاقات ادله الزكاه لانه من التمسك بالإطلاقات فى الشبهه الموضوعيه وهو غير جائز فتصل النوبه الى الاصل العلمى ولا مانع من الرجوع الى الاصل العلمى فى المقام لأثبات انه ليس بهاشمى فان الشخص المشكوك فى كونه هاشمى فى زمان لم يكن موجودا ولا- اتصافه بالهاشميه فلا مانع من استصحاب عدم اتصافه بالهاشميه بنحو العدم المحمولى وببركه هذا الاستصحاب وبضمه الى الوجدان يثبت الموضوع فان موضوع جواز دفع الزكاه الى هذا الشخص موضوعه انه شخص وليس بهاشمى اما الاول فهو محرز بالوجدان اما انه ليس بهاشمى فهو محرز بالاستصحاب بضمن الاستصحاب الى الوجدان يتحقق الموضوع المركب ويترتب عليه اثره وعلى هذا لا- مانع من جريان هذا الاستصحاب وبه يثبت انه ليس بهاشمى فاذا ثبت انه ليس بهاشمى يترتب عليه حكم المطلق وهو جواز دفع الزكاه اليه باعتبار انه فقير

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الزكاه

ذكرنا انه اذا شككنا ان هذا الفقير هاشمى او غير هاشمى فلا يمكن التمسك بإطلاقات الادله من الكتاب والسنة لأثبات انه غير هاشمى لان الشبهه موضوعيه ولا يمكن التمسك بالإطلاق فى الشبهات الموضوعيه، فعندئذ بطبيعته الحال تصل النوبه الى الاصل العملى بعد ما لا يمكن التمسك بالأصل اللفظى تصل النوبه الى الاصل العملى وهو فى المقام هو استصحاب عدم كونه هاشمى وهذا الاستصحاب مبنى على جريان الاستصحاب فى الاعدام الازليه وليس كاستصحاب عدم الفسق وعدم العدالة وما شاكل ذلك فان استصحاب عدم العدالة ليس من الاستصحاب فى الاعدام الازليه اما استصحاب عدم كونه هاشمى فهو من الاستصحاب فى الاعدام الازليه كاستصحاب كون المرآه قريشيه

وهل يجرى استصحاب فى الاعدام الازليه؟ فيه خلاف ولعل المشهور بين المحققين جريان الاستصحاب فى الاعدام الازليه لكن خالف فى ذلك المحقق النائيني قده وانكر جريان الاستصحاب فى الاعدام الازليه وحقيقه هذا الاستصحاب هو ان المكلف يعلم انه فى زمان لم يكن هذا الفقير موجودا ولا اتصافه بالهاشميه شىء من الامرين غير موجود ثم وجد هذا الفقير فى الخارج وشككنا ان اتصافه بالهاشميه هل وجود ام لم يوجد فلا مانع من استصحاب عدم اتصافه بالهاشميه

وهل هذا العدم من العدم المحمولى او من العدم النعتى؟ فان كان من العدم المحمولى فلا مانع من جريان الاستصحاب فيه وبه يثبت انه فقير وجدانا ولا يكون هاشميا بالتعبد الاستصحابى بضم الاستصحاب الى الوجدان يتحقق الموضوع المركب وهو انه فقير ولا يكون هاشمى وهو موضوع العمومات والمطلقات، واما اذا قلنا ان هذا العدم عدم نعتى كما ذكره المحقق النائيني قده وقد استدل على ذلك بان هذا العدم عدم نعتى بان وصف الهاشميه وصف نعتى لا شبهه فى ان الهاشمى صفة نعتيه للفقير فان الصفة اذا كانت نعتيه بحاجه الى وجود الموصوف بالخارج فان وجود الصفة لا- تعقل بدون وجود الموصوف فى الخارج كالعالم العادل فان العدالة صفة للعالم فلا- يمكن تحققها بدون وجود الموصوف فى الخارج فهى صفة نعتيه وليست صفة محموليه بمفاد كان الناقصه وليست صفة محموليه بمفاد كان التامه وعدم هذه الصفة عدم نعتى وليس عدم محمولى فصفة الهاشميه للفقير صفة نعتيه فلا يتصور وجود هذه الصفة بدون وجود الفقير وعلى هذا فلا يمكن جريان استصحاب الهاشميه لعدم حاله السابقه له واتصاف الفقير بالهاشميه ليس له حاله سابقه ولهذا لا يجرى الاستصحاب اذا لم تكن له حاله سابقه فلا يكون موضوع الاستصحاب محققا فمن اجل هذا انكر جريان الاستصحاب فى الاعدام الازليه على تفصيل ذكرناه فى مبحث العام والخاص مفصلا

ص: ٣٣٠

ولكن ما ذكره المحقق النائيني غير تام فان صفة الهاشميه نعت اما عدمها لا يقتضى وجود الموضوع فى الخارج فان الذى يقتضى وجود الموضوع هو وجود صفة الهاشميه او القرشيه فانها تقتضى وجود الموضوع فى الخارج كالفقير او المرآه والا فان عدم الهاشميه عدم وهو لا يحتاج الى الموضوع فهذا العدم عدم محمولى بمفاد ليس التامه فاذا كان كذلك فهو عدم ازلى

يشك في بقاءه فلا مانع من استصحاب بقاء هذا العدم أى عدم القرشييه وعدم الهاشميه وبضم هذا الاستصحاب الى الوجدان وهو الفقير فان الفقير موجود بالوجدان ويتحقق موضوع العمومات والمطلقات وهو الفقير الذى لا يكون هاشميا بالاستصحاب فلا مانع من جريان الاستصحاب فى الاعدام الازليه وهذا القول هو الصحيح على تفصيل ذكرناه فى مباح العام والخاص

بقى هنا شىء وهو ما ذكرناه من ان من يدعى انه هاشمى لا يقبل قوله او من يدعى انه ليس بهاشمى لا يقبل قوله وان ذكر الماتن قده انه يحرم دفع الزكاه اليه مؤاخذه له بإقراره وذكرنا انه ليس بإقرار ايضا، اما اذا كان المدعى ثقه كما اذا كان من يدعى انه ثقه او من يدعى انه ليس بهاشمى ثقه هل يقبل قوله

الظاهر قبول قوله لان اخبار الثقه حجه بمقتضى سيره العقلاء فلا فرق بين ان يخبر عن حاله او حال اخر عن موجودات اخرى فلا فرق من هذه الناحيه ومن هنا يظهر انه اذا كان شهاده من يدعى انه هاشمى عنده بينه فلا مانع من ان يكون المدعى للهاشمى من احد فردى البينه فاذا كان عادل اخر شهد بانه هاشمى والمفروض ان المدعى ايضا عادل وهو شهد على نفسه بانه عادل تحققت البينه حينئذ .

ثم ذكر الماتن قده : يشكل اعطاء الزكاه لولد الزنا من الهاشمى (١) [١]، الظاهر انه لا وجه لهذا الاشكال لان ولد الزنا ولد حقيقتا وعرفا غايه الامر قد ورد فى الروايات انه لا يرث من ابيه الزانى واما سائر الاحكام جاريه فاذا كان ولد الزنا بنت فلا يجوز للأب الزانى ان ينكحها وكذلك لا يجوز لولد الزنا اذا كان ابنا ان ينكح اخته او عمته او خالته فجميع الاحكام تجرى واستثناء الارث لا يعنى نفى الولديه وليس كالروايات التى تدل على ان الولد للفراش وللعاهر الحجر هذا فى مقام الاشتباه فانه اذا شكنا ان هذا الولد للزنا او انه ولد حلال فالشارع يحكم بانه ولد حلال اما ولد الزنا فالمستثنى هو الارث فقط اما سائر الاحكام مترتبه عليه .

## الكلمه التوجيهيه بمناسبه نهايه العام الحالى بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : الكلمه التوجيهيه بمناسبه نهايه العام الحالى

ختاما للبحث نذكر بأمور تفيد الطلبة وتفيد الناس :

الاول : أن مسؤوليه جميع طبقات المجتمع من العالیه إلى الدانيه أمام الله تعالى ونبیه الأكرم صلى الله تعالى عليه وأله وأمام أمير المؤمنين سلام الله عليه وأمام إمام العصر عليه السلام، وأمام العلماء الماضيين الذين جاهدوا وتحملوا التضحيات والانتهاكات والمضايقات من قبل حكومه الوقت للحفاظ على مكانه هذه الحوزه العلميه الغريقه والعميقه، فمسؤوليه الجميع الحفاظ على دراسه هذه الحوزه العلميه وعلى الأفكار العميقه فيها، لأن حوزه النجف المقدّس تمتاز عن سائر الحوزات بعمقها الفكرى، فإن من مدرسه النجف تخرّج الرجال المفكرين فى جميع أنحاء العالم والعلماء البارزين، ولم يتخرّج من سائر المدارس الفقهيّه الجعفريه مثل ما تخرّج من مدرسه النجف الأشرف، وهذه الناحيه تمتاز بها مدرسه النجف الأشرف عن غيرها، فعليّنا الحفاظ على هذه المدرسه، لأنّ هذه المدرسه بأفكارها العالیه والعميقه تحافظ على سلامه المذهب من الأفكار المتطرّفه والمنحرفه وتحافظ على اعتداله، فإنّ الاعتدال طريقه النبى الأكرم (صلى الله عليه واله وسلم) وأئمه أهل البيت (عليه السلام)، ونحن تابعون لهم، ومن هنا يتعامل النبى الأكرم (صلى الله عليه واله وسلم) مع أعدائه من المشركين بالاعتدال حتى نزل فى حقّه (وإنك لعلى خلق عظيم) (٢)، وكذا سائر الأئمه الأطهار (عليه السلام) ومنهم أمير المؤمنين (عليه السلام) رغم أنّه غُصِبَ حقّه وأُحرق بابه وأسقط جنين حريمه ومع ذلك يتعامل معهم بالاعتدال، فلا بدّ أن تكون هذه طريقتنا وهى التعامل مع الجميع بالاعتدال وبابتسامه الوجه والكلام الحسن والطيب، فهذا يورث المودّه والمحبه، فهذه وظيفتنا.

ص: ٣٣٢

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص١٣٨، ط ج.

٢- قلم/سوره٦٨، آيه٤.

الثانى : أن الدراسه المهمه فى هذه المدرسه هى دراسه علمى الأصول والفقه، لأن جميع أفعال ووظائف الناس من قبل الله تعالى تبتنى على هذين العلمين، إذ هما طريقه بيان وظيفه الناس، وأما سائر العلوم فلا، أما علم الفلسفه فهو تضييع للوقت ولا أثر له

أصلاً، وأما العرفان فلا أصل له، بل العرفان الحقيقي هو فقه الأئمة (عليه السلام)، وتوسعه علم الأصول إنما هي بتوسعه علم الفقه باعتبار أنهما علما مترابطان في جميع الأدوار، لأنَّ المدرسه الفقهيّه تتولّد من المدرسه الأصوليه، لأنَّ الفقه ليس علما مستقلاً، بل يتولّد من الأصول، ولهذا فهو مرتبط بعلم الأصول، والفقه بما أنه يتوسّع وقتاً بعد وقت وقرناً بعد قرن من جهه حدوث الحوادث في العالم، فكلما حدثت الحوادث في العالم يتوسّع الفقه، وتوسّع الفقه يقتضى توسّع الأصول أيضاً، لأنَّهما علما مترابطان في طول التاريخ وفي جميع الأدوار، ومن هنا لا يقاس الفقه بعلم الطبّ، لأنَّ علم الطبّ في موضوع خاصّ وكذلك علم الهندسه وما شاكل ذلك من سائر العلوم، وأما علم الفقه فهو يعمّ جميع الأشياء ولا يكون في موضوع خاصّ، ولهذا لا بدّ من التعب وبذل الجهد في سبيل تحصيل علمي الفقه والأصول.

فعلى الطلبة أن يهتمّوا بهاذين العلمين، فيصرفوا الوقت في المطالعه والمباحثه والدروس، فلا يضيّعوا الوقت إلا في الضروريات والواجبات حتى يصلوا إلى مرتبه من هذه العلوم.

الثالث: نسمع في هذه الأوقات أنّ بعض الطلاب يميل إلى نظام المؤسسات.

ونقول هنا: إنّ المؤسسات في داخل الحوزه تضرّ بالحوزه وتحدّدها، والطالب لا بدّ أن يكون حرّاً في درسه وانتخاب أستاذه، فكل من أراد تأسيس مؤسسات فهو مسؤول أمام الله تعالى وأمام النبي الأكرم وأمام علي بن أبي طالب وأمام إمام العصر (سلام الله عليهم) وأمام العلماء الماضين (قدهم)، فعلينا الحفاظ على عظمه هذه الحوزه واستقلاليتها وعدم ارتباطها بالدوله ولا بأى مؤسسه أخرى لا دينيه ولا مدنيه، فلا بدّ أن تكون الحوزه مستقلة في نظامها التعليمي ونظامها السياسي ونظامها الاقتصادي، فلا تقبل من الدوله درهماً ولا ديناراً.

تحملوا الجوع والفقر - كما تحمّل علماءنا في السابق الجوع والفقر- ولم يقبلوا من الدوله ديناراً لأجل حفظ مكانه هذه المدرسه وهذه الحوزه المقدسه، فإنّ عظمه هذه الحوزه إنّما هي باستقلاليتها وعدم ارتباطها بالدوله، فلا يكون الطلبة موظفين لدى الدوله، بل هم موظفون عند إمام العصر (ع) ووظيفتهم خدمه الدين وخدمه المذهب.

الرابع : أنّ التعطيل الصيفي فرصه ذهبية للطلبه لمراجعته دروسهم وكتابتهم في أى وقت من الأوقات، لا سيما في شهر رمضان وهو شهر البركه وشهر الإرشاد وشهر بيان الأحكام الشرعيه، فعلى الطلبة في بلادهم ومحافظاتهم وخصوصاً في ليالى شهر رمضان، بل في كل مجلس بيان الأحكام الشرعيه، فإنّ جهل شعب العراق بالأحكام الشرعيه لا حدود له، وهذا تقصير من العلماء ومن الطلبة ومن الوعّاظ والخطباء، فعليهم بيان الأحكام الشرعيه ووظائف الناس الشرعيه من الطهاره إلى الصلاه والصوم وهكذا، ثم بيان الآداب والأخلاق للناس وفضائل الرسول الأكرم (ص) وفضائل الأئمه الأطهار (ع) ومصائبهم وأحوالهم، فلا بدّ من أن يكون الاهتمام الأول ببيان الأحكام الشرعيه، فإنّه من وجباتنا في كل مجلس، وإذا كان الطالب يصلى الجماعه فعليه أن يبيّن الأحكام بين الصلاتين، ومن كان خطيباً فليبيّن الأحكام الشرعيه في المجلس.

وأيضاً وظيفه الطلبة دعوه الناس إلى الاعتدال ووحده الكلمه والصف والتلاحم والتوافق والاجتناب عن النفاق، فإنّ النفاق يضرّ في ديننا ودينانا، ودعوه الناس إلى مساعده الفقراء والضعفاء والأيتام والأرامل والمرضى، وأيضاً على الطلبة أن يطلبوا من الناس مطالبه الحكومه \_\_\_\_\_ بطرق سلميه \_\_\_\_\_ بتوفير الخدمات الأوليه من الكهرباء والماء الصالح للشرب والصحه والسكن للناس، هذه هي وظيفتنا ووظيفتكم.

وفي الختام نلتمس الدعاء من الجميع والدعاء من الله تعالى بطلب الفرج ودفع البلاء وشرّ هؤلاء المجرمين عن البلد وحفظ شبابنا بحق أمير المؤمنين (ع).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات



الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.



مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

